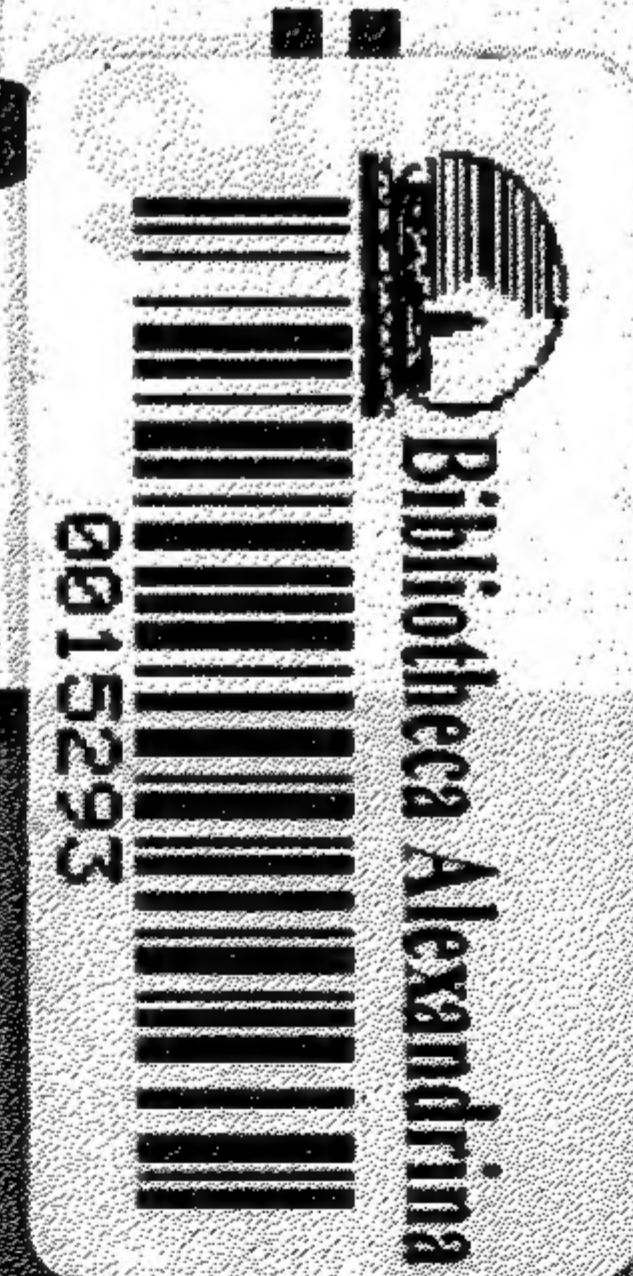




مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٨)

# أوروبا طن العربي



أ. د. محمد مطفي



**أوروبا والوطن العربي**







**مركز دراسات الوحدة العربية**

**سلسلة الثقافة القومية (٨)**

# **أوروبا والوطن العربي**

**د. نادية محمود محمد مطمى**

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة  
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

## **مركز دراسات الوحدة العربية**

بناية «سادات تاور» - شارع ليون - ص. ب : ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون : ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤ - برقياً : «مرعبي»

تلكس : ٢٣١١٤ مارابي - فاكسيمي : ٨٠٢٢٣٣

---

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت : كانون الثاني/يناير ١٩٨٦

## المحتويات

مقدمة .....	١١
الفصل الأول التمهيدي: وضع القوى الثانوية في النظام الدولي	١٥

## القسم الأول

### السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية

مقدمة .....	٢٩
الفصل الثاني : تطور التورط والمصالح الأوروبية في المنطقة العربية: من السياسات الاستعمارية التقليدية، إلى السياسات الجماعية الأوروبية .....	٣٣

أولاً :	تطور التورط الأوروبي منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى ١٩٤٥	٣٣
ثانياً :	حول تطور السياسات القومية الأوروبية منذ ١٩٤٥ وحتى ١٩٦٧	٤٤
ثالثاً :	بروز وتطور الاهتمام والمشاركة الجماعية الأوروبية في سياسات المنطقة العربية منذ ١٩٦٧ . . . .	٦٥
الفصل الثالث : السياسات الجماعية الأوروبية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي (١٩٦٧ - ١٩٨٥)		
أولاً :	رد الفعل الأوروبي منذ أزمة أيار/مايو - حزيران/يونيو ١٩٦٧ وحتى أيار / مايو ١٩٧١	٧٤
ثانياً :	بداية الموقف الجماعي الأوروبي مع بيان أيار / مايو ١٩٧١ السري وخلال فترة اللاسلم واللاحرب . . . . .	٧٩
ثالثاً :	المبادرة الأوروبية منذ حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣	

وحتى مبادرة السادات في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ . . . . .	٨٦
رابعاً : الموقف الأوروبي بين الحذر المتعدد وبين الحاجة للمبادرة (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ - حزيران / يونيو ١٩٨٠) . . . . .	١٠٥
خامساً : جمود المبادرة الأوروبية (تموز / يوليو ١٩٨٠ - أيلول / سبتمبر ١٩٨٤) . . . . .	١٣٠
سادساً : محاولة احياء الدور الأوروبي في ظل التصالح المصري - الاردني - الفلسطيني . . . . .	١٦٠
الفصل الرابع : العلاقات الاقتصادية الاوروبية - العربية	١٩٧
أولاً : دوافع ومؤشرات وقنوات التوجه الاقتصادي الأوروبي نحو المنطقة العربية . . . . .	١٩٧
ثانياً : السياسة المتوسطة للجماعة الأوروبية . . . . .	٢٠٩
ثالثاً : البعد الاقتصادي في الحوار العربي - الأوروبي . . . . .	٢٢١



## القسم الثاني

### المحددات المؤثرة في السياسات الأوروبية في الوطن العربي

مقدمة ..... ٢٥٩

الفصل الخامس : المحددات الأوروبية : درجة تبلور البنيان

الجماعي الأوروبي ..... ٢٦١

أولاً : تطور البنيان الجماعي والتعاون

السياسي الأوروبي ..... ٢٦١

ثانياً : إمكانات ومدى فعالية التحرك

الجماعي الأوروبي في المنطقة

العربية ..... ٢٧٤

الفصل السادس : المحددات الدولية : تأثير العلاقات الأوروبية -

الأمريكية ووضع الجماعة الأوروبية في النظام

الدولي - درجة استقلالية السياسات الجماعية .. ٢٩١

أولاً : مرحلة تماسك العلاقات الأوروبية -

الأمريكية والحرب الباردة ..... ٢٩٢

ثانياً : مرحلة التآزم في العلاقات الأوروبية -

الأمريكية والانتقال الى الانفراج

الدولي ..... ٢٩٥

ثالثاً :	العلاقات الأوروبية - الأمريكية	
٣٠٤	وتجدد الحرب الباردة .....	
	الفصل السابع :	المحددات العربية : العلاقات العربية - العربية
		والوزن النسبي للقوتين الأعظم في المنطقة .
٣٢٢	الضغوط أم القيود على الدور الأوروبي ...	
	أولاً :	العلاقات العربية - العربية
٣٢٤	والسياسات الأوروبية تجاه المنطقة ..	
	ثانياً :	توجه أطراف الصراع العربي -
٣٣٧	الإسرائيلي نحو القوى الخارجية ...	
٣٥١	الخاتمة .....	



## مقدمة

تحوز دراسة سياسات القوتين الأعظم وصراعهما حول العالم الثالث - على اختلاف مناطقه - وفي المنطقة العربية بصفة خاصة، اهتماماً يفوق الاهتمام الذي تحظى به دراسة دور الدول، أو القوى الثانوية في هذه المناطق.

وتعد المنطقة العربية من أهم النظم الاقليمية الدولية التي تعاني من مشاكل وصراعات هامة يبرز فيها بوضوح دور العامل الخارجي . سواء بالنسبة للصراع العربي - الاسرائيلي : الذي يمثل القضية المحورية للسياسات العالمية حول هذه المنطقة، ام بالنسبة لتحديد من غمط آخر - وإن كان لا ينفصل عن الأول - أي تحدي التنمية الاقتصادية العربية .

وتعد أوروبا الغربية (ككيان جماعي تجسد في شكل الجماعة الأوروبية الاقتصادية منذ سنة ١٩٥٨) قوة ثانوية في دائرة السياسات الدولية . وهي تحاول أن تدفع بقواها الذاتية وتؤكد وجودها العالمي - اقتصادياً

وسياسياً - لتصل الى مرتبة القوة الثالثة الى جانب القوتين الأعظم .

ولقد ربط بين أوروبا الغربية والمنطقة العربية حلقات متصلة من التفاعلات المتنوعة والمتأرجحة عبر التاريخ الممتد ما بين أخذ وعطاء، استقلال واستعمار، تعاون وعداء، اعتماد وتبعية .

وفي محاولة لفهم طبيعة العلاقات الاوروبية - العربية المعاصرة يطرح السؤال التالي نفسه : هل يمكن الحديث عن دور أوروبي في المنطقة العربية؟ ولماذا؟ وما هي ضرورته؟ وما هي أبعاده؟ وما هي أهم محددات تشكيله من ناحية، وفعاليته من ناحية أخرى؟

وتقدم هذه الدراسة محاولة للإجابة عن هذا السؤال المتفرع . فهي تنصب على مشاكل التطور المعاصر للعلاقات الدولية حول المنطقة العربية، ولكن من خلال منظار يتجه للبحث في أبعاد وحدود دور أوروبا كفاعل خارجي في هذه المنطقة . فبعد أن كانت بعض الدول الأوروبية هي التي تعد - حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة - بمثابة الأطراف الخارجية الأساسية المتورطة في سياسات المنطقة، أضحت القوتان الأعظم هما اللتان تقومان بهذا الدور نظراً لأهمية المنطقة في عملية التوازنات الاقليمية بينهما والتي تقع في صميم استراتيجياتهما العالمية .

وغاية الدراسة هي أن توضح - أمام البلدان العربية - بعض المؤشرات حول الأسلوب الأمثل لتعبئة المساندة الخارجية عند التعامل مع المشاكل الجوهرية ألا وهي الصراع مع اسرائيل من ناحية، وتحديات التنمية العربية من ناحية أخرى . فهل هناك فرصة لقيام قوة



ثالثة بدور بديل - أو مكمل - لدور القوتين الأعظم في المنطقة؟ وكيف؟  
ولماذا؟ وما هو هدف الجانبين العربي والأوروبي؟

إن منطلق الدراسة على هذا النحو يفرض أن تكون البداية مع تمهيد نظري حول أسباب الاهتمام بدور قوى ثانوية عند دراسة العلاقات الدولية للعالم الثالث بصفة عامة، والعلاقات الدولية العربية بصفة خاصة.

ويترتب على هذا التمهيد عدة افتراضات توجه تحليل جذور ومصادر الاهتمامات الأوروبية من ناحية، وأبعاد السلوك الاقتصادي والسياسي الأوروبي من ناحية أخرى، ومحددات هذا السلوك من ناحية ثالثة.

ومن ثم تنقسم الدراسة الى جزئين أساسيين:  
أولهما: موضوعه السياسات الأوروبية في المنطقة. وبالرغم من أن محور هذه الدراسة هو عرض صورة العلاقات المعاصرة بين الجماعة الأوروبية، وبين العرب من خلال منظار الصراع العربي - الاسرائيلي (الفصل الثاني)، والعلاقات الاقتصادية (الفصل الثالث)، إلا أن فهم هذه المرحلة يقتضي إلقاء نظرة سريعة على الخبرة التاريخية (الفصل الأول)، وذلك لتحديد نمط تطور الاهتمامات والمصالح والسياسات الأوروبية من النمط التقليدي (الفردى) الى النمط الجماعى.

وثانيهما: يتعلق بالمحددات. أي تحليل المتغيرات التي تحكم تشكيل وفعالية الدور الأوروبي - سياسياً واقتصادياً - حتى يمكن تقدير إمكانيات التوجه العربى لتكريس إيجابيات هذا الدور من ناحية، مع عدم الانخراط في موجة من المبالغة في تقدير إمكانيات الدور الأوروبي كبديل ثالث من ناحية أخرى. وتنقسم المحددات الى ثلاث مجموعات: عربية

وأوروبية ودولية . ولا تنفصل تأثيرات هذه المحددات ولكنها تمثل شبكة متداخلة ومتكاملة . كما سيتضح من التحليل التراكمي النهائي في الخاتمة .

ويعد هذا العمل الذي تقدمه صفحات هذا الكتاب حلقة من حلقات تطور الاهتمام الأكاديمي والبحثي للمؤلفة .

فلقد بدأ هذا الاهتمام بالسياسات الخارجية الأوروبية بصفة عامة ، والفرنسية بصفة خاصة ، ثم انتقل الى دراسة وضع العلاقات الغربية ، والعلاقات الدولية للعالم الثالث والمنطقة العربية بصفة خاصة في سياق تطور النظام الدولي . ولقد تبلورت هذه الاهتمامات في رسالتي الماجستير والدكتوراه ، ثم في بعض الدراسات وفي نصوص المحاضرات الجامعية . ثم يأتي إعداد هذا الكتاب لتصب فيه كل هذه الاهتمامات وتمتزج على النحو الذي يخدم موضوعه .

ولا يسعني هنا إلا أن أتقدم بالشكر الى مركز دراسات الوحدة العربية . فلقد أعطى تنظيمه «للسلسلة القومية» حافزاً لإعداد مشروع هذا الكتاب ثم تنفيذه .

# الفصل الأول التمهيدي

## وضع القوى الثانوية في النظام الدولي

يجب أن تنطلق دراسة الدور الأوروبي في لعبة الصراع العالمي حول المنطقة العربية - منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية - من إلقاء الضوء على طبيعة دور القوى الثانوية. فإن أوروبا الغربية - سواء نظرنا إليها ككيان جماعي يحاول أن يبلور إرادة سياسية مشتركة تجاه القضايا الأوروبية والعالمية، أم نظرنا إلى بعض الدول الأوروبية الكبرى منفردة مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا - تثير مشكلة وضع القوى أو الدول الثانوية في النظام الدولي وانعكاسه على علاقاتها بالعالم الثالث:

١ - يؤثر وضع الدولة في الدرج الهرمي لسلم القوى على سلوكها الدولي. أي أن هناك علاقة بين وضع الدولة في هيكل النظام، وبين سلوكها الدولي<sup>(١)</sup>. ويشور التمييز عادة بين ثلاث فئات من الدول: الأولى، والثانوية، والصغرى<sup>(٢)</sup>.

والقوى الثانوية هي القوى التي أدى التطور في قدرتها الذاتية إلى إبرازها في مصاف جديد للقوة العالمية، كما أنها هي التي سيتوقف على تطورها التحول الحقيقي نحو النظام المتعدد من جديد:

فلقد انتقل النظام الدولي من القطبية الثنائية الجامدة الى القطبية الثنائية غير المحكمة، أي انتقل من المرحلة التي كان ينقسم فيها بشدة الى كتلتين فقط، يقود كل منها بصورة مطلقة إحدى القوتين الأعظم، وفي الوقت الذي لم يكن قد برز فيه بعد وزن العالم الثالث، الى المرحلة التي أضحت فيها لبعض أعضاء كل من الكتلتين من القوى الثانوية بعض حرية المناورة السياسية، كما ازداد وزن دول العالم الثالث. وبرز تساؤل حول حقيقة هذه التطورات ومدى ما تمثله من تحولات هيكلية حقيقية حتى تقود الى نظام «التعدد». هذا وان اختلفت التحليلات حول الاجابة عن هذا التساؤل<sup>(٣)</sup> إلا أنها اتفقت على أن الثنائية هي السائدة، لأن القوى الثانوية لم تقدر على تغيير السياسات الدولية تغييراً جذرياً.

٢ - ولقد كانت ساحة العالم الثالث مجالاً لاختبار هذه الحقيقة. ويتضح هذا أولاً من بُعدين حكماً إعادة صياغة القوى الثانوية لدورها في العالم الثالث (والذي كان مجالاً مفتوحاً لنفوذها المطلق حين كانت تسود النظام الدولي قبل الحرب العالمية الثانية باعتبارها القوى الاستعمارية الكبرى)، كما يتضح ثانياً من الحدود التي تقع على قدرات القوى الثانوية على التحرك في العالم الثالث.

أولاً: كان لزاماً على القوى الثانوية وهي تعيد صياغة دورها في العالم الثالث أن تدرك وتستجيب لمتطلبات جديدة.

فمن ناحية، كان لزاماً عليها أن تعترف بأن الصراع بين القوتين الأعظم حول العالم الثالث قد أضحت حقيقة راسخة. فلم يعد الصراع الدولي الأساس هو الصراع بين الشرق والغرب فقط، ولكن انتقل

الصراع بين الكتلتين من مركز النظام الدولي والمسرح الأوروبي الى المناطق الهامشية أي الى ساحة دول العالم الثالث<sup>(٤)</sup>. فإن هذه الدول تعد تربة خصبة للتدخلات الخارجية بمختلف صورها ومستوياتها، ومن ثم فهي مصدر من مصادر الصراع والتوتر في العالم<sup>(٥)</sup>.

ومن ناحية أخرى، اتضح لها القيود التي تقع على حركتها في مناطق النفوذ المباشرة للقوتين الأعظم وبالنسبة لقضايا العلاقات بين الكتلتين. ولهذا، وبعد انتهاء عصر تصفية المستعمرات، وبعد التركيز على حل مشاكلها الداخلية وتعبئة قواها الذاتية كان من الطبيعي أن تعود هذه القوى إلى الاهتمام بالقيام بدور في العالم الثالث، ولكن في ظل إطارات عالمية تختلف عن نظائرها في فترات توازن القوى التقليدية (قبل الحرب الثانية) في فترة القطبية الثنائية المحكمة (أي طوال عقدي الخمسينات والستينات). ففي ظل التطورات الاستراتيجية والاقتصادية العالمية، وبخاصة في ظل تزايد روابط «الاعتماد المتبادل» بين الاقتصاديات القومية التي تضع ضغوطاً شديدة على فعالية المتوسطة منها، وكذلك في ظل تسييس العلاقات الاقتصادية الدولية بدرجة كبيرة<sup>(٦)</sup>، أخذت هذه القوى الثانوية تبحث لنفسها في العالم الثالث ومن خلال أدوات سياسية واقتصادية عن ارتباطات لتدعيم النفوذ، أو لتحقيق مكاسب اقتصادية لتدعيم مركزها الدولي الصاعد.

ثانياً: ولكن يظل هذا الدور المرتقب محاطاً بقيود عدة: مبعثها من ناحية، الاختلافات بين أبعاد دور القوى الثانوية ذاتها، وترجع هذه الاختلافات الى أمرين أساسيين:

١ - مدى الرغبة في القيام بدور إقليمي أو عالمي مستقل نسبياً



والقدرة عليه . ففي حين قامت - فرنسا الديغولية مثلاً - بمبادرات عالمية لتأكيد دورها المتفوق، وكوسيلة لإظهار استقلالها عن الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن المانيا الغربية تمثل قوة ثانوية أقل طموحاً حيث تقصر نشاطها الأساسي على النطاق الاقليمي الذي تنتمي اليه . أما بريطانيا فهي - كفرنسا - ظلت مرتبطة بذكرى عظمتها السياسية والاقتصادية السابقة<sup>(٧)</sup> . ولهذا، يمكن اعتبار فرنسا وبريطانيا قوى ثانوية حقيقية لأنها تريدان أن يكون لقوتها تطبيقات عالمية سياسية واقتصادية، وليس مجرد تطبيقات اقليمية واقتصادية فقط<sup>(٨)</sup> .

٢ - اختلاف العلاقة بالقوة العظمى الحليفة، وهنا نواجه نموذجين : أحدهما تمثله الدولة التي تستند الى مصادر قوة ذاتية (مادية ومعنوية) ولها جاذبية قيادة (كاريزمية) قومية مؤهلة للقيادة العالمية (فرنسا الديغولية مثلاً) . والآخر تمثله الدول التي تستمد وضعها كقوى ثانوية من الارتباط بالقوة العظمى الحليفة، إما لتدعيم نفوذ سابق (بريطانيا)، أو لتسهيل رد الاعتبار المفقود (المانيا الغربية)<sup>(٩)</sup> .

كذلك تنبعث هذه القيود من ناحية أخرى، من الاختلاف بين قدرات وأهداف القوى الثانوية وبين نظائرها لدى القوتين الأعظم .

فلقد عانت سياسة هذه القوى تجاه العالم الثالث من ضعف مرجعه الهوة بين الأهداف وبين القدرات<sup>(١٠)</sup> . حقيقة تتدخل كل من القوتين الأعظم والقوى الثانوية في السياسات الاقليمية المختلفة في العالم، إلا أن الأخيرة تحوز قدرات أقل للمشاركة بفعالية على عكس التفوق الاقتصادي والعسكري للقوتين الأعظم اللتين تمثلان النظام السائد في السياسات الدولية<sup>(١١)</sup> .

بعبارة أخرى، فإن القوة الثانوية نظراً إلى عدم قدرتها على منافسة القوتين الأعظم على أسس متكافئة على مستوى النظام السائد، فهي تحاول القيام بهذا على مستوى النظم الإقليمية وذلك إما عن طريق الارتباط القوي بالقوة العظمى وإما بتبني موقف مستقل عنها أو محاولة خلافتها أحياناً<sup>(١٢)</sup>. ولكن - حتى هذه البدائل - تظل مهددة بعدة اعتبارات: عدم القدرة على ممارسة ضغوط عسكرية ودبلوماسية كالتي تمارسها القوتان الأعظم؛ عدم القدرة على التخفيف دائماً من آثار الصراع العالمي الأكبر على بعض المناطق لأنها - أي القوة الثانوية - لا تستطيع ولا تسعى لموازنة نفوذ القوة العظمى بقدر ما تحاول حماية مصالحها الاقتصادية<sup>(١٣)</sup>؛ اتفاق القوتين الأعظم أو تعاونهما في إدارة أوضاع بعض النظم الإقليمية يهدد وضع القوة الثانوية التي تحاول الاستقلال؛ كما أن القوة الثانوية المرتبطة بقوة عظمى لا تستطيع التحرك إلا في نطاق ما تسمح به الأخيرة وفي المجالات التي لا تمس أو لا تتعارض مع مصالحها الخاصة<sup>(١٤)</sup>.

بعبارة أخرى أيضاً، وبغض النظر عن الأساس المادي للقوة أو الرغبة في القيام بدور مستقل، إن تأثير القوى العظمى يعد متغيراً حاسماً وهاماً عند دراسة دور القوى الثانوية في أقاليم العالم الثالث<sup>(١٥)</sup>.

وهكذا يتضح كيف أن هذه القوى الثانوية لم تغير جذرياً في هيكل السياسات الدولية<sup>(١٦)</sup>. وأن كل ما حدث هو أن العالم قد انتقل إلى مرحلة «مناطق النفوذ» بعد أن كان يعيش عقب الحرب الثانية مباشرة مرحلة «الكتل». فالأولى تسمح في إطارها بدرجة من المبادرة من جانب القوى الثانوية ولكنها مبادرة مقيدة<sup>(١٧)</sup>. حيث تظل القوى الثانوية فريسة

التناقض بين وضعين: من ناحية الاهتمام بالبحث عن النفوذ في العالم الثالث وتدعيمه، ومن ناحية أخرى تأثير سياسات القوتين الأعظم<sup>(١٨)</sup>.

٣ - وانطلاقاً من التحليل السابق يمكن طرح عدة افتراضات تمثل الخلفية التي يستند إليها تحليل دور أوروبا في المنطقة العربية:

أ - تتعدد مشاكل مناطق العالم الثالث، وهي تعد بؤرة جذب للتدخلات الخارجية. ويعد فهم المتغير الدولي عاملاً أساسياً في فهم اندلاع وتطور الصراعات في هذه المناطق. وتؤثر الأساليب التدخلية للقوى الخارجية في السياسات الإقليمية في مستقبل النظم الإقليمية الفرعية.

وتعد المنطقة العربية أو «الشرق الأوسط» أحد النظم الإقليمية التي يتضح في ضوء المقارنة بينها وبين عدة نظم إقليمية أخرى، كيف أنها تعرف صراعات متعددة الأبعاد يظهر فيها بوضوح دور العامل الخارجي. بل أن تأثير هذا العامل أدى إلى تصاعد الصراع في هذه المنطقة<sup>(١٩)</sup>. حقيقة تعرف المنطقة مصادر اندلاع للصراعات المحلية والإقليمية كامنة في طبيعة هياكلها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وخصائص الحياة السياسية في دولها، ومع ذلك لا يمكن إنكار أن المتغير الدولي أيضاً هو أحد مصادر الصراع الهامة في المنطقة، نظراً لارتباط مصيرها بالاستراتيجية العالمية ومصالح أمن القوى العظمى في البحر المتوسط وفي أوروبا<sup>(٢٠)</sup>.

وتعد المنطقة العربية بؤرة للعلاقات الدولية وموضوعاً للتنافس العالمي بين القوى الكبرى<sup>(٢١)</sup>. وكانت الطبيعة غير المستقرة للمنطقة من ناحية، وخصائص وضعها الاستراتيجي والاقتصادي من ناحية أخرى،

وراء جذب القوى الخارجية والقوتين الأعظم بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(٣)</sup>، ومن ثم فهي تعد مجالاً ملائماً لدراسة أبعاد دور القوى الثانوية التي تقتضي بالضرورة تحليل تفاعلها مع دور القوتين الأعظم، وذلك في ظل خصائص المتغيرات الاقليمية للمنطقة.

ب - تختلف القوى الثانوية من حيث أبعاد الدور الاقليمي والعالمي للعلاقة بالقوتين الأعظم، وتنعكس هذه الاختلافات على درجة الاهتمام بالتحرك في مناطق العالم الثالث. كذلك تختلف هذه الأبعاد - بالنسبة للقوة الثانوية الواحدة - من مرحلة الى أخرى من مراحل تطورها، ومن مراحل تطور النظام الدولي ومن مراحل تطور اقليم العالم الثالث موضع الاهتمام.

إذن، إلى أي حد اختلفت بعض الدول الأوروبية - في توجهها المنفرد نحو المنطقة - وفقاً لاختلاف نمطها كقوة ثانوية: فرنسا القوة ذات المطامع العالمية المستقلة، بريطانيا ذات المطامع العالمية أيضاً ولكن المرتبطة بالولايات المتحدة، ألمانيا القوة ذات المطامع الاقليمية والاقتصادية أساساً؟

وهل أثرت هذه الاختلافات على المنهج الجماعي الأوروبي؟ وهل رأت هذه الدول في التحرك الجماعي بديلاً أفضل من التحرك الفردي لخدمة مصالحها وأهدافها؟

٤ - ولكن ما هي البؤرة التي سينصب عليها تحقيق هذه الافتراضات المتفرعة؟ هل هي مستوى العلاقات الثنائية العربية - الأوروبية؟ أم مستوى كلي أكثر شمولاً؟ هل هي بالتركيز على الأبعاد السياسية فقط، أم بالامتداد الى الأبعاد الاقتصادية أيضاً؟

وستحاول هذه الدراسة أن تقدم تحليلاً متوازناً لهذه التطورات يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والسياسية على حد سواء من ناحية، كما يجمع من ناحية أخرى بين السلوك الجماعي الأوروبي، وبين السياسات القومية لبعض الدول الأوروبية الأساسية.

كما ستركز الدراسة من ناحية ثالثة، على الصراع العربي - الاسرائيلي كمحور لتحليل السلوك السياسي الأوروبي (المنفرد والجماعي) تجاه المنطقة. ويرجع اختيار هذا المحور لعدة أسباب:

أولاً: يعد الصراع العربي - الاسرائيلي القضية المصيرية الجوهرية بالنسبة للوطن العربي كله، والذي تتجمع عنده وتصب وتنعكس كل مصادر الانقسامات بين السياسات العربية. فإن هذا الصراع يعد متغيراً أساسياً في تطور الصراعات بين الأقطار العربية، نظراً لاختلاف نمط السياسات العربية من حوله. ومن ثم، فإن تحليل الدور الأوروبي تجاهه يعد بديلاً مناسباً لتحليل السياسات الأوروبية تجاه قضايا سياسية فرعية في المنطقة، تمس كل منها مجموعة أو أخرى من البلدان العربية.

ثانياً: أبرزت التطورات في مراحل هذا الصراع دائماً مدى حساسية المصالح الاقتصادية الأوروبية، ومدى حساسية الوزن السياسي الأوروبي في المنطقة العربية. حيث تتأثر دائماً سياسات الأطراف الخارجية تجاه الصراع بالرغبة في تحقيق أهداف اقتصادية متنوعة تتصل بصورة أو بأخرى بالنفط العربي. ولكن تختلف درجة تورط هذه القوى واسلوب تعاملها مع الصراع، باختلاف طبيعة مصالحها في المنطقة. هل هي مصالح مباشرة وحيوية أم لا؟<sup>(٣)</sup> ولقد كان استخدام سلاح النفط سنة ١٩٧٣ (ومن قبل الحظر الجزئي سنة ١٩٦٧) من أهم الدلائل على



الارتباط بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية في عملية البحث عن تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي . ومن ثم ، فهو أرضية ملائمة لاستقصاء إحدى الفرضيات الهامة للدراسة حول العلاقة بين التطور في الاهتمامات والمصالح الأوروبية - الاقتصادية ، وبين التطورات في مسلكها السياسي تجاه المنطقة العربية .

كذلك أثرت هذه التطورات في مراحل الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلدان العربية ، وتؤثر هذه الأوضاع بدورها على جهود التنمية الفردية أو القومية . بعبارة أخرى ، هناك علاقة بين كيفية ودرجة الاسراع بإيجاد تسوية للصراع ، وبين قدرة المنطقة على الدخول في مرحلة تنمية حقيقية . وهذا يعني الكثير بالنسبة لدور القوى الخارجية وبخاصة الثانوية . فإن هناك علاقة بين التغيرات السياسية والاقتصادية داخل الأقطار العربية ، وبين درجة العداء لإسرائيل وأسلوب المواجهة معها ، وبين اتجاهها نحو القوتين الأعظم وغيرها من القوى الثانوية سعياً وراء المساندة السياسية والاقتصادية<sup>(٢٤)</sup> .

ثالثاً: يعد الصراع العربي - الاسرائيلي أحد الأسباب الهامة لانتقال استقطاب الصراع بين الشرق والغرب الى المنطقة العربية . ولقد لعبت القوتان الأعظم دوراً هاماً فيه على نحو أثر على رغبة وقدرة دولها على التعامل مع قوى خارجية أخرى<sup>(٢٥)</sup> . كما أن هذا الصراع ليس مجرد صراع اقليمي ، ولكن تسبب أزماته المتتالية خللاً في السياسات الاقليمية والعالمية أيضاً ، لأنه يثير المواجهة بين القوى العالمية على نحو يؤثر على التوازن العالمي<sup>(٢٦)</sup> . فهو من أهم الصراعات التي يظهر فيها بوضوح التفاعل بين التوازن الاقليمي والنظام الدولي المحيط ، ذلك

لأنه يثير بعمق مشكلة خطورة تدخل القوى الخارجية . ومن ثم ، فإن البحث عن أبعاد الدور السياسي - الأوروبي تجاهه ، إنما يضع الدراسة في نطاق العلاقات الدولية - الإقليمية وما لها من ارتباطات بالنظام العالمي . وهذا هو هدف الدراسة الأصيل حين اتخذت منطلقاً لها : تحليل أبعاد دور البديل الأوروبي - كقوة تدخلية ثانوية - في المنطقة العربية ، وذلك في ضوء المصالح الأوروبية في المنطقة من ناحية ، وفي ضوء امكانيات الدول الأوروبية (فرادى وفي إطار الجماعة الأوروبية) للقيام بدور عالمي مستقل يؤكد ذاتيتها الى جانب القوتين الأعظم ، سواء بالنسبة لحماية مصالحها في المنطقة ام بالنسبة لامكانيات الأقطار العربية لاستغلال هذا الدور الأوروبي : اما للتخفيف من غلواء الارتقاء في أحضان القوتين الأعظم ، أو من الوقوع أسيرة التنسيق أو الاتفاق بينهما ولو في أدنى حدوده الممكنة ، واما لحفز اهتمام الولايات المتحدة لدفع عملية التسوية التفاوضية .

## هوامش الفصل الأول

(١) Philippe Brailard, *Théorie des systems et relations internationales* (Bruxelles: E. Bruylant, 1977), pp. 27 - 83

(٢) انظر احد هذه التقسيمات في:

Louis Cantori and Steven Spiegel, *The International Politics of Regions* (Englewood Cliffs, N.J: Prentice-Hall, 1970).

Daniel Colard, *les relations internationales* (Paris, 1977), pp. (٣) 90 - 93.

(٤) للمزيد من التفصيل حول تأثير ظهور العالم الثالث على هيكل النظام الدولي، انظر:

Bahgat Korany and Nagy Tawfik, «Non-Alignment: Its Conflict Reducting Function in the International System,» *Annales d'Etudes Internationales*, vol. 3, no. (1972), pp. 42 - 48, and 64 - 100, and Bahgat Korany, «Afro-Asian Non-alignment in the Contemporary International System,» (Thesis no. 269, Institute Universitaire des Hautes Etudes Internationales, Geneva, 1976), pp. 364 - 366.

(٥) حول مصادر الأزمات والصراعات في العالم الثالث والتي تلخص في أزمة الشرعية وأزمة التنمية، على سبيل المثال، انظر:

Gerard Chaliand, *Mythes révolutionnaires du Tiers Monde* (Paris: Editions du seuil, 1976), and Edith Penerose, «The Third World in International Politics,» *Year Book of World Affairs*, vol. 25 (1971).

(٦) حول هذه التطورات العالمية، على سبيل المثال انظر:

Edward Morse, «Crisis Diplomacy, Interdependence and the Politics of International Economic Relations,» in: R. Tanter and R. Ullman, eds., *Theory and Policy in International Relations* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1972), pp. 123 - 150.

Jean Baptiste Duroselle, «Les Conflicts Internationaux,» *Revue Française de Sciences Politiques*, vol. xix, no. 4 (Aout 1969), p. 835.

George Liska, «The Third World,» in: R. osgood, ed., *America and the World* (Homewood, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1970), pp. 412 - 414.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤١٥.

(١٠) نادية مصطفى، «القوتان الأعظم والعالم الثالث (من الحرب الباردة الى

الحرب الباردة)، «الفكر الاستراتيجي العربي (معهد الانماء العربي)، العدد ١٧، (تموز/يوليو ١٩٨٦).

Cantori and Spiegel, *The International Politics of Regions*, p. 16. (١١)

George Liska, *States in Evolution: Changing Societies and Traditional Systems in World Politics* (Homewood, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1973), pp. 132 - 143. (١٢)

Coral Bell, *The Conventions of Crisis* ([n. p.]: Oxford Paperbacks, 1971), pp. 138-142. (١٣)

Liska, «The Third World,» in: Osgood, ed., *America and the World*, pp. 410 - 411. (١٤)

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٧ - ٤٨.

Saymon Brown, *New Forces in World Politics* (Washington, D.C.: Brooking Institution, 1974), pp. 90 - 91. (١٦)

Jacques Vernant, «System des Blocs, Zones d'influences et interdépendances,» papier présentée à: Institut Charles De Gaulle, actes de Colloque, 21-23 Novembre 1979, dans: *Les Conditions de l'indépendance nationale dans le Monde Moderne*. (١٧)

Edmond Jouve, «Les Problemes des alliances,» dans: (١٨)

المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(١٩) انظر هذه المقارنة ونتائجها في:

Contori and Spiegel, *The International Politics of Regions*, pp. 240-273.

P.J. Vatikiotis, *Conflict in the Middle East* (London: George Allen and Unwin Ltd., 1971), pp. 195-207. (٢٠)

Peter Mongold, *Super Power Intervention in the Middle East* (London: Croom Helm, 1978), pp. 14-22. (٢١)

Malcolm Kerr, «Persistence of Regional Quarrels,» in: J.C. Hurewitz, ed., *Soviet- American Rivalry in the Middle East* (New York: Praeger Publishers, Inc, 1969), p. 228. (٢٢)

Mongold, Ibid., pp. 19-22. (٢٣)

Jean Léca, «Crises et conflits au Proche Orient,» *Revue Française de Science Politiques*, vol. xxiv, no. 4 (Aout 1974), pp. 705- 707. (٢٤)

Vatikiotis, *Conflict in the Middle East*, p. 140. (٢٥)

Eugene Rostow, «Middle East Crisis in the Perspective of World Politics,» *International Affairs* (London), vol. 47, no. 2 (1971), pp. 278-279. (٢٦)

## القسم الأول

السياسات الأوروبية تجاه  
المنطقة العربية



## مقدمة

المحور الاساسي لهذا الباب هو عرض صورة العلاقات المعاصرة بين الجماعة الاوروبية، وبين المنطقة العربية.

ودون الاستغراق في تاريخ تطور هذه العلاقات، يجدر إلقاء نظرة سريعة (الفصل الاول) على مدلول الخبرة التاريخية قبل الحرب العالمية الثانية (على الاقل منذ نهاية القرن التاسع عشر)، حتى نصل الى ملتقى روافد التاريخ المعاصر - أي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية - وذلك للتعرف على نمط المصالح والاهداف السياسية والاقتصادية والاوروبية من ناحية، وعلى التطور الذي لحق بالتوجهات الاوروبية نحو المنطقة على المستوى الفردي ثم الجماعي وبخاصة منذ ما بعد حرب سنة ١٩٦٧ من ناحية أخرى.

بعبارة أخرى، فإن مبعث أهمية الخبرة التاريخية هو أن فهم الحاضر لا يمكن ان يتم الا من منطلق الماضي، كما يساعد على فهم مدى

الاستمرارية أو الانقطاع بين خط السياسات التقليدية، وبين خط السياسات الأوروبية المعاصرة، حيث يفترض ان تاريخ سياسات الدول الأوروبية في المنطقة يعد احد مصادر سياساتها المعاصرة<sup>(١)</sup>.

فلقد لعب الوطن العربي على مدار تاريخه دوراً هاماً في توازنات القوى بين مراكز السياسة الدولية، اذ كان بؤرة وموضعاً لصور التنافس العالمي في ظل النظم الدولية المتعاقبة: توازن القوى المتعددة والقطبية الثنائية. وبالنظر الى تاريخ العلاقات الدولية للمنطقة، يتضح أن الدور الأوروبي فيها يعد معطاة هامة<sup>(٢)</sup>. فإن العلاقات العربية - الأوروبية قديمة قدم البحر المتوسط الذي يفصل بين الاقليمين، ولقد تشابكت هذه العلاقات في دوائر حضارية وسياسية واقتصادية، كما تأرجحت هذه العلاقات على مدار تاريخها القديم والوسيط والحديث بين مراحل ذات طبيعة تعاونية، وبين أخرى ذات طبيعة تنافسية او صراعية. أي أنها لم تكن دائماً عسكرية عنيفة. ولقد انعكس تطور وضع أوروبا في النظام الدولي على توجهها واهتمامها وسلوكها تجاه المنطقة العربية.

ففي حين لعبت بعض دولها الدور الاساسي في سياسات المنطقة منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية باعتبارها الدول الاستعمارية الكبرى، تحول هذا الدور الى مرتبة ثانوية بعد سنة ١٩٥٤. فلقد فرضت المتغيرات الحديثة القومية (في الدول العربية والأوروبية) والاقليمية (موجة التحرر وخطط السياسات والتحالفات العربية، وتطور التعاون السياسي الأوروبي) والعالمية (قيود النظام الدولي) بصماتها على عملية إعادة تشكيل وهيكل هذه العلاقات من ناحية، وعلى التوجه الأوروبي - وبخاصة الجماعي ودوره من ناحية أخرى.



ولهذا يمكن التمييز بين عدة مراحل متعاقبة تطورت خلالها الاهتمامات الأوروبية بالمشاركة في سياسات المنطقة العربية منذ سنة ١٩٤٥. فمن الاهتمامات الفردية للدول الأوروبية التي تبلور اهتمام جماعي بعد تكوين الجماعة الأوروبية، ومن إعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية وعدم الاهتمام بالقيام بدور سياسي مباشر، الى المرحلة التي تبلور فيها بقوة شعور القيادات الأوروبية وبخاصة بعد حرب سنة ١٩٦٧، باستحالة الاستمرار في تجنب الانغماس في مشاكل المنطقة وبخاصة الصراع العربي - الاسرائيلي. وكانت حرب تشرين الاول / اكتوبر سنة ١٩٧٣ نقطة تحول هامة على هذا الطريق. ولقد ألقت التطورات المتتالية منذ سنة ١٩٧٣ بظلالها على التوجه وعلى السلوك الأوروبي في المنطقة (سياسياً واقتصادياً) على نحو يبرز مدى الارتباط بين المصالح الاقتصادية الأوروبية في المنطقة، وبين اختيارات السياسة الجماعية أو السياسات القومية الأوروبية.

## هوامش المقدمة

- (١) حامد ربيع، الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ١٦٦.
- (٢) Tareq Ismael, «Introduction,» in: Tareq Ismael, ed., *The Middle East in World Politics* (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1974), pp. 2 - 17.

## الفصل الثاني

تطور التورط والمصالح الأوروبية في  
المنطقة العربية : من السياسات الاستعمارية  
التقليدية، الى السياسات الجماعية الأوروبية

اولاً : تطور التورط الاوروبي منذ نهاية  
القرن التاسع عشر وحتى سنة ١٩٤٥

يعد العقد الاخير من القرن التاسع عشر، نقطة البداية في نهاية  
التوازن الاوروبي الذي ساد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وفي  
التغير الذي طرأ على وضع أوروبا على مسرح السياسة العالمية. فلقد  
حدث تحول جذري في هيكل العلاقات الدولية التي تحولت عن النطاق  
الاوروبي الى النطاق العالمي. جاء هذا التحول نتيجة تفاعل عدة عوامل  
بدأت تفرز آثارها منذ أواخر القرن التاسع عشر. وعلى رأس هذه  
العوامل، تأتي أولاً موجة المد الاستعماري الجديد التي انبثقت عن الثورة  
الصناعية وتفاوت امتدادها الزمني الى الدول الأوروبية الأساسية  
(بريطانيا ثم فرنسا ثم ألمانيا)؛ ثم يأتي ثانياً عامل تطور وبروز قوتين غير  
أوروبيتين على مسرح السياسة العالمية، وهما اليابان والولايات المتحدة  
الأمريكية.

واقترن التطور في التوازنات الأوروبية بالتطور في التنافس الاستعماري، الأمر الذي أثر على ميزان القوى الأوروبي والعالمي حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى. ولقد أثرت عواقب هذه الحرب بدورها على صلابة وضع أوروبا كمركز للسياسات الدولية. ولكن واصلت دولها الكبرى - طوال فترة ما بين الحربين العالميتين - سياساتها التقليدية التي تفترض أولوية ومركزية المشاكل الأوروبية على المشاكل غير الأوروبية. حتى جاءت عواقب الحرب العالمية الثانية بالتغيرات الجذرية في هيكل العلاقات الدولية على نحو لم تعد فيه أوروبا هي مركز العالم المسيطر<sup>(١)</sup>. فلقد كانت المنطقة العربية مسرحاً هاماً للتنافس بين القوى الأوروبية الكبرى (وبخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا). كما كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول في شكل وطبيعة وتطور الوجود الأوروبي في المنطقة.

ودون الاستطراد في تفاصيل التاريخ الدبلوماسي لتطور هذا التنافس، تكفي الإشارة إلى أن المقترّب الذاتي لكل دولة أوروبية من مصالحها في المنطقة، كانت تحكمه اعتبارات التنافس الاستعماري. وهي الاعتبارات التي دخلت في تشكيلها - بالنسبة لكل دولة - عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية، وعوامل جغرافية، وأخرى اقليمية.

## ١ - بالنسبة لإيطاليا

بعد أن استغرقت القرن التاسع عشر في بناء الدولة الناشئة وتدعيم وحدتها، وبعد أن تراجعت أمام النشاط الدبلوماسي والتجاري لكل من

فرنسا وبريطانيا، بدأت عملية توسعها البحري في حوض البحر الابيض المتوسط واحتلالها ليبيا بصفة خاصة سنة ١٩١١. وكان الدافع وراء ذلك هو حماية وتدعيم أمن الدولة الايطالية من ناحية، واستجابة لحل مشاكل الجنوب الايطالي الفقير من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>.

وبعد الحرب العالمية الاولى، عادت إيطاليا - سياسيا - الى المنطقة مع الفاشية منذ سنة ١٩٢٢. فلقد أحدث النظام الايطالي الجديد انطباعاً ايجابياً لدى بعض الدوائر التي نظرت اليه كبديل ممكن للبرلمانية البريطانية والفرنسية. وفي الوقت نفسه، تبنت إيطاليا الفاشية خطأً هجومياً تجاه المنطقة لتحقيق مطامع كبرى. فمن ناحية، أرادت حماية مصالحها الاستعمارية في شرق افريقيا ومصالحها التجارية مع دول المتوسط. ومن ناحية أخرى، أرادت قطع الامتداد الفعلي للمستعمرات البريطانية والفرنسية، كما أرادت ايطاليا الفاشية أن تنال من النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة. ولهذا، وبالرغم من اطماعها التوسعية الاستعمارية التي كانت تسعى لتحقيقها، اكتسبت مساندة بعض الاوساط العربية التي رحبت بعوائدها لبريطانيا وفرنسا. بعبارة أخرى نجحت الدبلوماسية الايطالية في إخفاء اطماعها الحقيقية لفترة طويلة. ولهذا، وبالرغم من معارضة الليبين للامبريالية الايطالية، وجدت ايطاليا في شخص شكيب أرسلان من يساند موسوليني على اعتبار أنه القادر على مساعدة ليبيا في الكفاح ضد الاحتلال البريطاني والفرنسي. كذلك حين احتلت ايطاليا اثيوبيا سنة ١٩٣٦ لم تر العديد من الاوساط العربية في هذه العملية تعبيراً عن الاطماع الامبريالية، ولكن مجرد استخدام ايجابي للقوة ضد دولة افريقية تثور الشكوك حول اضطهادها للمسلمين.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية التي اشتركت فيها ايطاليا الفاشية الى جانب المانيا النازية، وبالرغم من اقتناع الاخيرة بالنيات التوسعية الايطالية، إلا انها فضلت التخلي عنها للحفاظ على مشاعر التعاطف العربي. ولكن معركة العلمين سنة ١٩٤٢ انتهت هذه الحسابات. وبالرغم من الهزيمة فلقد ظل لايطاليا مكانتها في المنطقة، كما سنرى<sup>(٣)</sup>.

## ٢ - بالنسبة لألمانيا

في ظل نموذج حكم القيصر غليوم الثاني، أي خلال العقد الاخير من القرن التاسع عشر وحتى ما قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى، أخذت المانيا - بعد ان ازداد مركزها الاقتصادي قوة ونشاطاً وبعد ان أضحت اقوى دولة عسكرية في العالم بفضل سياسة بسمارك - تتجه الى سياسة التوسع الاستعماري، بعد ان ظلت طويلاً تركز على التوازن الاوروبي<sup>(٤)</sup>. وكان لألمانيا سياسة عامة تجاه المنطقة العربية تهدف الى التحرك نحو النفط في الشرق العربي ونحو المعادن في افريقيا، وترتكز على تدعيم العلاقات مع الامبراطورية العثمانية. ولقد اثار هذا المحور اعتراضات شديدة من بريطانيا وفرنسا. فلقد كان هذا التوجه الالماني يهدف الى اقتسام جزء من المستعمرات، كما يهدف الى احباط الاتفاق الودي بين الدولتين والذي تكوّن أساساً لاحتواء وعزل القوة الالمانية الصاعدة. ولقد أدت العلاقات الالمانية - العثمانية الى تفجير العلاقات الالمانية - العربية، وبخاصة خلال الحرب العالمية الاولى. فلقد كانت المطالب العربية للحصول على مزيد من اللامركزية قد وصلت الى اوجها. ومن ثم اتجهت الحركة العربية بقيادة الشريف حسين الى التحالف مع بريطانيا.

ولقد تكرر هذا النموذج - ولكن في إطار مختلف - في فترة ما بين الحربين العالميتين. فلقد كان لألمانيا النازية سياسة عامة تجاه المتوسط، ولكنها حظيت هذه المرة باستعداد العرب للتعامل معها في مواجهة بريطانيا وفرنسا بعد اقتسام الدولتين ميراث الامبراطورية العثمانية في المنطقة، أي بعد إخلالهما بوعود الاستقلال التي قدماها للحركة العربية خلال الحرب العالمية الاولى وبعدها.

وتجدر الاشارة الى انه رغم وصول التجارة الالمانية مع البلدان العربية سنة ١٩٣٨ الى حجم لا بأس به، فإن الجوانب السياسية، وليس الاقتصادية، هي التي طغت على العلاقات الالمانية - العربية. فلقد كان الاهتمام الاساسي للنازية هو دفع الحركة القومية العربية ضد بريطانيا وفرنسا. وقد ثبت وجود اتصالات دائمة بين ألمانيا، وبين اللجنة العربية العليا في فلسطين برئاسة الحاج امين الحسيني. ولكن لم يحصل القوميون العرب من ألمانيا الا على مجرد وعود مؤقتة. أي أن الرايخ الثالث لم ينتهز الفرصة للمبادرة بسياسة عربية كبرى. وكانت الدبلوماسية الالمانية تتصور أن المنطقة تنتمي الى النفوذ الايطالي الحليف. ومن ثم ترددت في ابداء الالتزام نحوها بصورة قوية. ولذا، لم تقدم ألمانيا إلا مساعدة ضئيلة لثوار العراق بقيادة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١، الامر الذي أثار ضيق المجاهدين العراقيين ضد بريطانيا. وفي مصر رفض الثوار الاحرار والضباط الوطنيين المشاركة في الحرب الى جانب بريطانيا، بل كان هناك ترحيب باقترب قوات رومل. ولكن أدت هزائم ألمانيا في تونس والعلمين وستالينغراد (١٩٤٢ - ١٩٤٣) الى القضاء على أي احتمال باق لتحرك ألمانيا في المنطقة<sup>(٥)</sup>.

### ٣ - بالنسبة لفرنسا

بعد حصولها على امتيازات دينية وتجارية في المنطقة من السلطان العثماني سليمان الاول في النصف الاول من القرن السادس عشر، وبعد طلبها لامتيازات مباشرة في مناطق لا تخضع للامبراطورية العثمانية (شمال افريقيا)، وبعد تجربة الحملة الفرنسية التي فتحت مصر امام مصادر النفوذ الغربية الحديثة، وبعد محاولة توسيع النفوذ في مصر خلال عهد محمد علي وخلفائه، اتجهت فرنسا نحو شمال افريقيا، وذلك باحتلال واستيطان الجزائر سنة ١٨٣١، ثم بفرض الحماية على تونس سنة ١٨٨١، وعلى المغرب سنة ١٩٠٨. وهكذا منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر تركت فرنسا تدريجياً المشرق العربي مفتوحاً أمام الدور البريطاني في مقابل إطلاق يدها في المغرب العربي. ولكن ظلت تقوم بدورها الثقافي والتجاري والديني في الشام<sup>(١)</sup>.

وبينما كان الدور البريطاني يتسم بالطابع الاقتصادي الذي يستجيب للمطامع الاستعمارية العالمية، فإن الدور الفرنسي، وإن لم يغفل الابعاد الاقتصادية، كان يركز على الطابع السياسي الثقافي الحضاري حيث يمكن لفرنسا ان تلعب دوراً متميزاً<sup>(٢)</sup>. بعبارة أخرى أيضاً، فإنه نظراً الى اتساع دائرة السياسة الاستعمارية البريطانية، لم تكن بريطانيا تنظر الى المنطقة العربية لذاتها فقط، ولكن أيضاً كأداة من أدوات سياستها الاوروبية (في مواجهة المانيا)، أو من أدوات سياستها العالمية الاستعمارية لتدعيم مواقفها الاستعمارية في مناطق أخرى. وعلى العكس كانت فرنسا تركز أساساً على الدائرة المتوسطة كغاية في حد ذاتها. (وهنا يبرز احد مصادر الاختلافات بين موقف كل من بريطانيا وفرنسا



من قضية الوحدة العربية<sup>(٨)</sup>. فبينما ساندت بريطانيا الاتجاه العربي الذي يدعو الى الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية، وبينما عارضت المانيا القيصرية مثل هذا الاتجاه، نجد أن السياسة الفرنسية ساندت فكرة الاستقلال النسبي. ومن ثم ايدت الجماعات العربية ذات الاتجاه المماثل، وكسبيل أيضاً لمناوئة النفوذ البريطاني. بعبارة أخرى، ارادت فرنسا استيعاب بعض التيارات المستقلة، ولكن في إطار تبعية من نوع جديد للهيمنة الفرنسية يقع في نطاق الدائرة المتوسطة للسياسة الفرنسية.

ولقد ظلت الدائرة المتوسطة - حتى بعد تصفية الاستعمار الفرنسي - تمثل دائرة متميزة للحركة الفرنسية وبديلاً عن الدائرة الأطلسية، اي ظلت تمثل نطاقاً لممارسة استقلالية السياسة الفرنسية إبتداء من نابليون الأول وحتى ديغول كما سنرى<sup>(٩)</sup>.

وخلال الحرب العالمية الأولى - ونظراً لانشغالها على الجبهة الأوروبية - لعبت فرنسا - بالمقارنة ببريطانيا - دوراً ثانوياً في المنطقة. وتقلص نفوذها الكبير الذي كانت تمارسه ليقصر على الانتداب على سوريا ولبنان.

ولأسباب عديدة، فإن فرنسا لم ترس سياسة عامة تجاه الشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى. فبالرغم من الروابط الثقافية بين جزء من الصفوة الفرنسية والحركة القومية العربية سنة ١٩٢٠، كانت القيادات الفرنسية تشكك في هذا التيار وترى فيه اداة لبريطانيا ضد الأقليات الفرنسية. كذلك تخوفت من انتشار هذا التيار الى شمال افريقيا حيث كان الحفاظ على الوجود الفرنسي وتدعيمه مصلحة عظمى وحيوية في

نظر فرنسا. ولهذا عارضت فرنسا التيارات الوجودية العربية في الشام خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.

وخلال الحرب العالمية الثانية، ونتيجة الهزيمة والاحتلال، تراجعت فرنسا امام بريطانيا في المنطقة على نحو أكبر بكثير مما حدث خلال وبعد الحرب الأولى. فلقد انتهى الصدام بين فرنسا الحرة بقيادة ديغول، وبين قوات بريطانيا في الشام لصالح الأخيرة التي كانت تساند التيارات الوطنية في سوريا حتى تضمن تعبئتها لمساندتها في الحرب ضد ألمانيا. ولقد حمل ديغول معه هذه الذكرى السيئة عن بريطانيا التي ظلت معه بعد ذلك لسنوات وهو يحاول إعادة تأكيد النفوذ الفرنسي في المنطقة من جديد، ولكن بطريقة مختلفة كما سنرى<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - بالنسبة لبريطانيا<sup>(١)</sup>

إن صلتها بالمنطقة العربية قديمة وممتدة. إلا أن أهمية المنطقة لدى بريطانيا فاقت بكثير أهميتها لدى القوى الأوروبية الأخرى. ففضلاً عن أهميتها الذاتية، كانت المنطقة تعد نقطة استراتيجية هامة للدفاع عن ممتلكات بريطانيا في الشرق وبخاصة الهند ومعبراً هاماً إليها، حيث كانت الأخيرة تعد محور ارتكاز السياسة العالمية البريطانية. فإن اهتمامات بريطانيا، وعلى عكس فرنسا وإيطاليا، اتسمت بالعالمية وليس بالاقليمية. وقد أثر ذلك على مقتربيها من المنطقة العربية حيث كانت تتحرك دائماً في دائرة أوسع من الدائرة التي تتحرك فيها فرنسا وإيطاليا.

وتجدر الإشارة الى أن بريطانيا لم يكن لها مستعمرة حقيقية في أي جزء من المنطقة باستثناء عدن. وما عدا هذه المستعمرة الصغيرة ظلت

العلاقات بين بريطانيا، وبين المنطقة تنظمها مجموعة من معاهدات الصداقة لتنظيم الحماية وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى. فلقد هدفت بريطانيا الى حماية مصالحها دون أن تتحمل أعباء السيطرة المباشرة.

ولقد كان احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢ علامة بارزة في تطور الوجود البريطاني في المنطقة قبل الحرب العالمية الأولى. واستمر التنافس البريطاني - الفرنسي حول تدعيم النفوذ فيها حتى كانت المقاصة الاستعمارية الشهيرة التي ترجمها الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤، والذي بمقتضاه وافقت بريطانيا على إطلاق يد فرنسا في المغرب العربي في مقابل إطلاق يدها في مصر والسودان.

كذلك كان لمنطقة الخليج أهميتها الحيوية بالنسبة لخطة بريطانيا لمد نفوذها من الهند الى المتوسط. ولقد وقعت بريطانيا مع شيوخ الخليج معاهدات خاصة طوال القرن التاسع عشر. ولكنها لم تقم أي مستعمرة او محمية فيها حتى الثلاثينات من القرن العشرين. فقد احتفظت منطقة الخليج بحكامها من الشيوخ والسلاطين، ولكن كانت بريطانيا هي الدولة الحامية الأساسية لهم. ولهذا أيضاً اتجهت بريطانيا الى مد نفوذها الى شمال الخليج أي الى العراق. ومن هنا يمكن أن نفهم مدى معارضة بريطانيا لإنشاء خط سكة حديد بغداد التي قررت الامبراطورية العثمانية - بمساعدة المانيا - إنشاءه ليربط بين تركيا ومناطق نفوذها العربية. وكان هذا الخط يصل بالنفوذ التركي والألماني أيضاً قريباً من منطقة الخليج.

خلاصة القول، ان بريطانيا لقيت حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى منافسة من القوى الأوروبية الكبرى الأخرى في المنطقة، وبخاصة المانيا

وفرنسا وروسيا على نحو هدد مصالحها فيها وفي أرجاء امبراطوريتها الاستعمارية. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وانضمام تركيا الى المانيا ضد دول الوفاق، أضحت المنطقة العربية ساحة للقتال المباشر وللصراع غير المباشر على النفوذ.

ولقد كان الاحتلال البريطاني العسكري «للشرق الأوسط» في نهاية سنة ١٩١٨ علامة مؤكدة على انهيار النظام الدولي القديم في المنطقة، ونقطة تحول هامة في السياسة الاستعمارية البريطانية في المنطقة. ذلك لأن انهيار الامبراطورية العثمانية، وهزيمة المانيا وتركيا، غيرت بعمق من الظروف التي أحاطت بالسياسة البريطانية في المنطقة طوال القرن التاسع عشر، بل وجعلت من بريطانيا القوة السياسية والعسكرية السائدة في المنطقة وذلك بعد أن تطورت السياسة الاستعمارية البريطانية تجاهها. حيث اتضح أن حماية قناة السويس والخليج أضحت في حاجة لتورط أكبر وأكثر.

ولهذا، لم يقتصر رد فعل بريطانيا على عمليات دفاعية في مصر وفي البصرة، ولكن انتقل الى أعمال هجومية سياسية وعسكرية في آن واحد، فبدأت بتدعيم سلطاتها السياسية في مصر وذلك بإعلان إلغاء السيادة التركية على مصر وإعلان الحماية البريطانية عليها، مع تدعيم السيطرة على البصرة حتى لا تعود الى تركيا بعد انتهاء الحرب. كما بدأت محادثاتها مع الشريف حسين (مراسلات مكماهون)، واندلعت الثورة العربية ضد تركيا. وفي الوقت نفسه كانت تعد مشروعات استعمارية كبرى لتقسيم الجزء العربي من الامبراطورية العثمانية، كان من أهمها الاتفاق البريطاني - الفرنسي الشهير المعروف باتفاق سايكس - بيكو الذي وافقت عليه روسيا وظل سرياً ولم يعلن عنه حتى اندلاع

الثورة البلشفية في روسيا، ووعده بلفور الشهير الذي قدمته بريطانيا للصهيونية العالمية. وتؤكد التقسيم الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا في معاهدات تسوية أوضاع ما بعد الحرب الخاصة بالمنطقة (سان ريمون، وسفر سنة ١٩٢٠) التي صبغت عصبة الأمم الشرعية الدولية عليها حين جعلت كل من بريطانيا وفرنسا منفذتين لنظام الانتداب.

ولقد تورطت بريطانيا بعد ذلك وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية في مشاكل معقدة في علاقاتها مع فلسطين ومصر والعراق وإمارات الخليج وعدن، على نحو ابرز مدى تأثير التيارات القومية على السياسة البريطانية الاستعمارية في المنطقة التي أخذت تفقد قوتها وسيطرتها المطلقة تدريجياً. ولكنها نجحت في وضع بذرة شوكة جديدة في المنطقة العربية وهي اسرائيل التي أعطى انسحاب بريطانيا من فلسطين والغناء الانتداب عليها الفرصة لإعلان مولدها.

فمن أهم السمات المشتركة بين تاريخ سياسات هذه الدول الأوروبية الأربع الكبرى في المنطقة العربية، اتفاقها فيما بينها على توطين اليهود في فلسطين منذ سنة ١٩٢٢. وتعد هذه السمة أحد المصادر الهامة لفهم السياسات المعاصرة لهذه الدول التي أثرت على مصير المنطقة منذ ذلك الحين. فلقد أعطت بريطانيا وعد بلفور سنة ١٩١٧. وقرر مجلس عصبة الأمم انتدابها على فلسطين في تموز / يوليو سنة ١٩٢٢، كما تم انتداب فرنسا على سوريا ولبنان. وبالرغم من ظهور اختلافات بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا حول بدء تنفيذ نظام الانتداب، إلا أن شروط الانتداب - كما وردت في قرار مجلس عصبة الأمم - كانت تعكس السياسة البريطانية في فلسطين.

وقد أشار القرار الى مسؤولية دول الانتداب في تطبيق وعد بلفور ومن ثم، فإن الدول المتحالفة الرئيسية التي اصدرت هذا القرار كانت بموافقتها عليه تعني الموافقة على السياسة البريطانية المشجعة لقيام وطن قومي لليهود في فلسطين (ديباجة القرار، المواد ٢، ٤، ٦، ٧، ١١)، وإضافة الى هذه الدول الثلاث، كان هناك بين أعضاء مجلس العصبة التسعة، الذين اتخذوا قرارهم حول الانتداب على فلسطين بالإجماع، دولة اوروبية رابعة، من أعضاء الجماعة الاوروبية اليوم، الا وهي بلجيكا، فضلاً عن اسبانيا (التي لم تنضم للجماعة الا في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٨٦)، واليابان والصين والبرازيل. ولم تنضم المانيا الى العصبة إلا سنة ١٩٢٦<sup>(١٣)</sup>.

## ثانياً: حول تطور السياسات القومية الاوروبية منذ سنة ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٦٧

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة انتقالية سادها القلق حول مصير توازن وتوزيع القوى والأدوار الخارجية في المنطقة<sup>(١٤)</sup> وبالطبع كان لا بد لهيكل النظام الدولي الجديد - أي القطبية الثنائية - أن يلقي بظلاله على طبيعة ودرجة تورط القوى الاوروبية الكبرى بالمقارنة بالقوتين الأعظم. ولقد كانت لعبة القوى في المنطقة حتى سنة ١٩٥٦ على الأقل، أساساً، لعبة العداوة بين الدول الاوروبية الكبرى التي تسعى للحفاظ على نفوذها. ولم تبدأ القوتان الأعظم - وبخاصة الاتحاد السوفياتي تورطهما الحقيقي إلا منذ النصف الثاني من الخمسينات<sup>(١٥)</sup>. ولم يعد ممكناً بعد سنة ١٩٥٦ إهمال دورهما وسياساتهما



من ناحية، كما اتضح - من ناحية أخرى - بداية التراجع الفعلي للوزن السياسي الأوروبي. ولكن ظل للقوى الأوروبية - وبخاصة بريطانيا وفرنسا - وجودهما المحدود في المنطقة بسبب الميراث الاستعماري التقليدي ومحاولات تصفيته (الجزائر، الخليج، أحداث لبنان والأردن والعراق سنة ١٩٥٨) وبسبب إنشاء ومساندة إسرائيل، وبسبب تفجر أهمية النفط<sup>(١٠)</sup>. ولقد تركت هذه القضايا الثلاث بصماتها واضحة على تطور العلاقات الأوروبية - العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، إذ أضحت الاهتمامات الأساسية للدول الأوروبية التي حاولت الحفاظ على دور لها في المنطقة، بعد تصفية مستعمراتها، ذات طبيعة استراتيجية نظراً للارتباط بين أمن أوروبا، وأمن المنطقة جنوبها، وذات طبيعة اقتصادية، هذا فضلاً عن هدف الحفاظ على أمن وبقاء إسرائيل.

ولهذا، فإن متابعة التطور في المصالح والتورط الأوروبيين في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، تنقسم - كما يرى البعض<sup>(١١)</sup> - إلى محورين:

أولهما: محور الاتجاهات العامة المشتركة بين الدول الأوروبية الغربية. وثانيهما: محور أهم سمات توجه الدول الأوروبية الأكثر اهتماماً بالمنطقة (مثل بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا).

هذا، ويمكن إضافة محور ثالث هو: تطور الاهتمامات والتورط الجماعي الأوروبي من خلال الجماعة الأوروبية. ويفرض الاهتمام بهذا المحور أمران: من ناحية طبيعة التطور في السياسات والعلاقات الأوروبية ذاتها، ومن ناحية أخرى، حقيقة المنطلق النظري للدراسة والسابق توضيحه.

ومن ثم سيعرض هذا المبحث المحورين الأول والثاني على أن يأتي المبحث الثالث بعرض موجز للمحور الأخير الذي سيأتي تفصيله في الفصلين التاليين.

## ١ - بالنسبة للمحور الأول

تشارك السياسات الخارجية لدول أوروبا الغربية باستثناء بعضها - كما سنرى - سمات مشتركة وهي : عدم وجود التزامات سياسية مباشرة في المنطقة، ومن ثم، فإن المصالح الأوروبية الأساسية مصالح اقتصادية. حقيقة تحوز بعض الدول الأوروبية (بلجيكا، هولندا، سويسرا، الدول الاسكندنافية) نفوذاً سياسياً محدوداً، إلا أن أهميتها الحقيقية تبرز على المستوى الثقافي والاقتصادي. ولكن هناك دولاً أوروبية أخرى تورطت سياسياً بدرجة أكبر. ولكن سرعان ما انتهى هذا التورط سريعاً بالنسبة إلى بعضها مثل إيطاليا، واستمر لفترة أطول بالنسبة إلى بعضها الآخر مثل فرنسا وبريطانيا بسبب قضايا تصفية الاستعمار في مصر والشام وشمال إفريقيا والخليج، والتي استغرقت بالنسبة لفرنسا حتى منتصف الستينات، وبالنسبة لبريطانيا حتى نهاية الستينات وحتى بداية السبعينات (الخليج).

كذلك لم يعد لأي قوة أوروبية غربية - وعلى عكس القوتين الأعظم - أي مسؤوليات سياسية عالمية تنطوي في إطار استراتيجيتها الشاملة وتفرض عليها مسلكاً خاصاً في المنطقة. حقيقة كان اتجاه الرئيس الفرنسي ديغول نحو المنطقة العربية يعكس تصوره الشامل عن السياسة العالمية وعن وضع فرنسا فيها (كما سنرى)، ولكن هذا التصور لم يكن



يمثل الا مرحلة من مراحل تطور السياسة الفرنسية التي عادت بعد ديفول الى نغمتها المعتدلة فيما يتعلق بالمطالبة بدور عالمي مستقل<sup>(١٧)</sup>.

ولهذا، فإن المصالح الاوروبية بعد الحرب العالمية الثانية هي في الاساس مصالح غير سياسية، أي اقتصادية بالدرجة الأولى ثم ثقافية<sup>(١٨)</sup>. حقيقة تهتم القوتان الأعظم أيضاً بمصالح غير سياسية هامة، إلا أن مصالحهما السياسية تحوز الأولوية لديهما لأنها ترتبطان بمصير المواجهة الشاملة بينهما حيث أن المنطقة العربية تعد عنصراً من عناصر استراتيجياتهما العالمية. وفي المقابل كانت الدول الاوروبية نظراً لقلة تورطها السياسي المباشر بالمقارنة بالقوتين الاعظم، تبدو أمام البلدان العربية بديلاً ثالثاً للتعاون الاقتصادي والثقافي قد يخفف من أعباء التبعية للقوتين الأعظم.

## ٢ - بالنسبة للمحور الثاني

أي توجهات الدول الاوروبية الكبرى حتى سنة ١٩٦٧، فإنه يمكن أن نتناولها على التوالي كالآتي:

### أ - ايطاليا

كانت اول دولة اوروبية أُجبرت على تصفية الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية. ولم يقاوم قادة النظام الايطالي الجديد هذه التصفية التي تمت بسرعة كما حظيت بتأييد الرأي العام الايطالي. ولقد احجمت إيطاليا عن المشاركة في أي مشروعات أوروبية لتنظيم الدفاع الغربي عن الشرق الاوسط، كما لم تشارك، مباشرة في الخطوات التي اتخذتها القوى

الكبرى والتي ادت الى انشاء اسرائيل . بعبارة موجزة بدت ايطاليا منذ البداية غير راغبة أو غير قادرة على تأكيد وجود سياسي مباشر في المنطقة . ولكنها ظلت في نظر العرب شريكاً اقتصادياً فعالاً<sup>(١٩)</sup> .

## ب - المانيا الغربية

كان لها جاذبيتها الخاصة نظرا لتطور قدراتها الاقتصادية والصناعية . ولقد قامت بدور هام في إمداد مصر بالخبراء . كذلك كانت المانيا الشرقية تتغلغل تدريجياً في بعض الاقطار العربية الاخرى .

وبالرغم من أن ألمانيا الغربية لم تشارك في إنشاء دولة إسرائيل أو في أي مشروعات غربية لتنظيم الدفاع عن المنطقة، أو في قضية حرب السويس سنة ١٩٥٦، إلا أنها لم تستغل ما لها من جاذبية لدى الاقطار العربية، وفشلت في ارساء اساس لسياستها في المنطقة يتفق وظروفها الخاصة . ومن ثم كان الغموض والتردد الذي أحاط بهذه السياسة بحيث بدت عاجزة عن المبادرة . ولقد واجهت المانيا صعوبات ضخمة ثارت في وجه علاقاتها بالبلدان العربية من جراء عدة قضايا من أهمها، قضية التعويضات لإسرائيل، وقضية الاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل، وقضية نشاط العلماء الالمان في مصر، الى أن كانت أزمة قطع الاقطار العربية لعلاقاتها مع المانيا سنة ١٩٦٥ .

ولقد كان التردد والغموض في السياسة الالمانية تجاه المنطقة نتاجاً طبيعياً للوضع العالمي لألمانيا الغربية في هذه الفترة . وكان عليها أن تواجه مشاكل وعواقب ذكرى النازية، ومشاكل العلاقات بين الشرق والغرب، ومشاكل علاقاتها مع الدول الغربية الاخرى وبخاصة

الولايات المتحدة الأمريكية . كما كان عليها أن تواجه مشاكل إنقسام ألمانيا ومصير الوحدة الألمانية . وصاغت ألمانيا الغربية سنة ١٩٥٥ مبدأ «هالشتين» الذي بمقتضاه لا تقيم ألمانيا الغربية علاقات دبلوماسية مع الدول التي تعترف بحكومة ألمانيا الشرقية . وتسبب هذا المبدأ في إثارة مشاكل عديدة في العلاقات الألمانية - العربية .

وفي سنة ١٩٥٧ قررت ألمانيا الغربية دفع تعويضات لإسرائيل وافترضت ان الاقطار العربية ستحافظ على علاقاتها معها لضمان الروابط الاقتصادية والتكنولوجية القائمة بين الطرفين . وأثبتت الاحداث في البداية صحة هذا الاعتقاد ، فإن البلدان العربية بالرغم من اعترافها بأنه كان للتعويضات الألمانية لإسرائيل تأثير سلبي على المقاطعة العربية ، وبالرغم من مطالبة بعضها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية إلا أن البعض الآخر - وعلى رأسهم مصر - طالب بإرجاء اتخاذ هذا القرار حفاظاً على المصالح الفنية والتجارية . كذلك رأت الجامعة العربية ان انقسام ألمانيا الى دولتين يعطي الاقطار العربية فرصة للمناورة على نحو يقيد من تحرك بون تجاه إسرائيل ، لأنها كانت تخشى من اعتراف البلدان العربية بألمانيا الشرقية .

ولذا ، اكتفت الجامعة العربية بإبلاغ ألمانيا الغربية بأنها اذا اعترفت دبلوماسياً بإسرائيل أو قدمت لها مساعدات عسكرية ، فإن الاقطار العربية ستدخل في علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الشرقية . واستمر هذا الوضع لعدة سنوات تزايدت خلالها العلاقات غير الرسمية بين البلدان العربية وبين ألمانيا الشرقية وبخاصة على صعيد العلاقات الاقتصادية والفنية .

ولقد حرصت الدبلوماسية الألمانية الغربية طوال النصف الاول من الستينات وحتى كشف النقاب عن صفقة الاسلحة الألمانية لإسرائيل سنة ١٩٦٥ ، على الموازنة بين مصالحها لدى البلدان العربية ، وبين الضغوط الامريكية والاسرائيلية ، كذلك تعمدت هذه الدبلوماسية عدم اتخاذ مواقف حاسمة تجاه العديد من المشاكل المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي .

وبعد أن تطورت أبعاد قضية تبادل التمثيل الدبلوماسي بين ألمانيا الغربية وبين إسرائيل ووصلت إلى أقصاها بالاتفاق على تبادل السفراء بين الدولتين ، وبعد أن تكشفت أبعاد المساعدات العسكرية الألمانية لإسرائيل ، دخلت العلاقات العربية - الألمانية مرحلة تأزم شديدة منذ سنة ١٩٦٥ .

فلقد استقبلت مصر - بمبادرة من جانبها - رئيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية . وقطعت معظم الاقطار العربية علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية . ولكن استمر تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية والتجارية القائمة وان لم يتم عقد اتفاقات حكومية جديدة . ثم تفاقمت أزمة هذه العلاقات سنة ١٩٦٩ حين أقامت كل من مصر وسوريا والعراق والسودان واليمن الديمقراطية علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الشرقية . واستمر المغرب وتونس وليبيا فقط في علاقاتهم بألمانيا الغربية نظراً لضخامة المساعدات التي كانت هذه البلدان تحصل عليها منها .

وهكذا كانت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين ألمانيا الغربية والاقطار العربية في اضمحلال تدريجي طوال الستينات ، وبخاصة عقب حرب سنة ١٩٦٧ . وفي المقابل تطورت العلاقات الألمانية - الاسرائيلية

في كل المجالات، وبخاصة في مجال التسليح .

ومع وصول تحالف الحزب الديمقراطي الاشتراكي والحزب الليبرالي الى السلطة في ألمانيا سنة ١٩٦٩ بدأت الاقطار العربية - أمام اتجاه حكومة فيلي برانت الى الانفتاح على الشرق - تبحث عن تقارب جديد مع ألمانيا الغربية، واستقبلت ألمانيا هذه المبادرة بترحاب . وظل لألمانيا مواقفها من الصراع العربي - الاسرائيلي التي لم تصل في تأييدها للقضية العربية الى ما وصلت اليه المواقف الفرنسية - كما سنرى - ومن ثم اختلف تقدير إسرائيل لمناخ التقارب بين العرب وبين ألمانيا عن تقدير ما لمناخ التقارب بينهم وبين فرنسا، حيث رأت أن الاخير قد جاء على حساب الصداقة الفرنسية - الاسرائيلية<sup>(٣٠)</sup> .

## ج - بريطانيا

برزت طبيعة الاهتمامات البريطانية ودرجة تورطها في المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في ضوء قضايا تصفية الميراث الاستعماري، وفي ضوء موقفها من فكرة الوحدة العربية وأخيراً في ضوء موقفها من الصراع العربي - الاسرائيلي .

فلقد أخذ الوجود البريطاني يتقلص في المنطقة تدريجياً مع توالي عمليات تصفية الاستعمار: الثورة المصرية واتفاقية الجلاء، استقلال السودان، حرب السويس، استقلال اليمن الديمقراطية، إنهاء الحماية عن الخليج .

وليس هنا بالطبع مجال الدراسة التفصيلية لهذه العمليات، ولكن

تكفي الإشارة الى سمتين عامتين للتوجه البريطاني الذي ارتبط الى حد كبير بنمط السياسات العربية في ظل تأثير السياسات المصرية - العربية منذ ثورة تموز / يوليو سنة ١٩٥٢ ، كما تأثر بنمط تورط القوتين الاعظم من ناحية أخرى، وبتطورات الصراع العربي - الاسرائيلي من ناحية ثالثة.

فمن ناحية<sup>(١١)</sup> : نجد أن بريطانيا - تبنت خطأ جديدا يقوم على تطويع القيادات المحلية من منطلق امتصاص موجة الوحدة العربية . بعبارة اخرى، فإن بريطانيا وإن اتجهت الى تصفية الاستعمار، إلا أنها اتجهت ايضا الى مساندة الاوضاع القائمة وشجعت قيام جامعة الدول العربية، إذ وجدت فيها أداة ناجحة لتحقيق هدفين : امتصاص موجة التطور الجماهيري نحو تحقيق وحدة حقيقية، وخلق اداة تسمح بحماية الوضع القائم الذي يكرس التجزئة . ولقد وجد هذا المنطق البريطاني جذوره منذ بداية القرن العشرين من خلال الحوار مع الثورة العربية الكبرى .

ومن ناحية اخرى<sup>(١٢)</sup> : تحولت بريطانيا مع بداية تقلص وجودها الاستعماري التقليدي من نظام الاتفاقيات الثنائية للدفاع، الى الاتفاقيات الجماعية في اطار المشروعات الغربية لتنظيم الدفاع عن المنطقة . ومن هنا بدأ يظهر ارتباط السياسات البريطانية بسياسات الولايات المتحدة في المنطقة، الامر الذي تسبب في التصادم مع السياسة العربية لمصر خلال الخمسينات .

لقد ربط عبد الناصر بين الرغبة في تدعيم استقلال سياسة مصر الخارجية، وبين سياستها العربية . فهو اعتقد في ضرورة امتداد نفوذ

مصر وفي العمل على احتواء وتقييد نفوذ بعض الاقطار العربية كسبيل لإقامة خط الدفاع الاول ضد بريطانيا وغيرها من القوى الخارجية التي تسعى الى تقييد استقلال مصر.

وبالرغم من مساندة الولايات المتحدة الامريكية لمصر خلال مفاوضاتها مع بريطانيا حول الجلاء، إلا أن عبد الناصر رفض طلب وزير الخارجية الامريكي دالاس - أثناء زيارته لمصر في أيار / مايو سنة ١٩٥٣ - والذي يتلخص في إن تساند مصر إنشاء حلف دفاعي غربي في المنطقة لاحتواء الشيوعية. وظل رفض مصر لأي فكرة مشابهة معطاة هامة في حرصها على تأكيد استقلالها. وكان عليها أن تتحرك أيضاً للحيلولة دون انضمام البلدان العربية الاخرى الى الاحلاف الغربية. ومن هنا كانت حملة مصر العنيفة على حلف بغداد بين تركيا والعراق والذي انضمت اليه بريطانيا ورحبت به الولايات المتحدة الامريكية.

فقد التقت عند هذا الحلف المشروعات البريطانية والامريكية بعد طول اختلاف - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - بين وجهات نظر الدولتين حول كيفية تنظيم الدفاع عن المنطقة. فمن ناحية، كانت بريطانيا حريصة على الحفاظ على ما بقي لها من نفوذ في الوطن العربي. ومن ناحية أخرى، ظلت الولايات المتحدة - تحت ضغط متطلبات المواجهة العالمية مع الاتحاد السوفياتي في مناطق أخرى - تترك لبريطانيا وفرنسا زمام التورط المباشر في المنطقة. ولكن منذ منتصف الخمسينات ومع بداية التورط الفعلي للسوفيات في المنطقة، أخذت الولايات المتحدة الامريكية تفصح عن رفض ادعاءات استمرار النفوذ البريطاني فيها. فلقد أرادت التخلص من نفوذ الدولتين الاستعماريتين التقليديتين



لاعتقادها بأن تدعيم النظم الوطنية الحديثة بعد تخلصها من الاستعمار أمر ضروري لمواجهة الشيوعية. كما أن قيامها، إي الولايات المتحدة، بدور أكبر في سياسات المنطقة يملّي عليها التخلص من الارتباط الشديد ببريطانيا التي كانت الشكوك العربية تحيط بمحاولة استئنافها لسياسة استعمارية جديدة بشكل جديد. وظل التناقض كامناً بين السياسة الأمريكية والبريطانية (بالرغم من اتفاقهما على ضرورة احتواء الشيوعية) حتى تفجر الاختلاف خلال أزمة السويس سنة ١٩٥٦.

ولقد كانت بداية اتجاه مصر نحو الاتحاد السوفياتي ثم حرب السويس سنة ١٩٥٦ علامة جوهريّة على انتهاء الدور التقليدي «لبريطانيا العظمى» في المنطقة مع بداية الاستقطاب الثنائي لها منذ منتصف الخمسينات. ولقد كان للمواجهة العربية - الاسرائيلية أيضاً وموقف القوى الغربية منها دورها البارز في إحداث هذا التحرك، إذ رأت إسرائيل في اتفاقيات الجلاء تخلياً عن التزامات بريطانيا تجاهها بمقتضى البيان الثلاثي الصادر سنة ١٩٥٠. وشنت إسرائيل حملة للنيل من احتمالات تحسن العلاقات بين مصر والغرب والتي أوحى بها الاتفاق حول الجلاء. كذلك هددت سياسة اسرائيل العدوانية التوسعية (الهجوم على غزة في شباط / فبراير سنة ١٩٥٥) سياسة الغرب الرامية الى تكتيل البلدان العربية - مع اشتراك مصري - في أحلاف عسكرية ضد الاتحاد السوفياتي، بل لقد مهدت الطريق امام الاخير، حيث أن الغارة الاسرائيلية على غزة هي التي حفزت اهتمام مصر بتطوير قدراتها العسكرية، ولم تجد استجابة لمطالبها الا من الاتحاد السوفياتي.

فمع استمرار رفض الغرب إمداد مصر بالسلاح (تحت حجة الحفاظ

على التوازن العسكري في المنطقة عملاً بمقتضيات البيان الثلاثي)، ومع تنديد الولايات المتحدة بسياسة الحياد الايجابي (التي بدأت ملاحمها مع مؤتمر باندونغ سنة ١٩٥٥)، ومع ترحيب الاتحاد السوفياتي - بعد موت ستالين - بهذه السياسة باعتبارها أداة هامة لعرقلة مخطط القوى الغربية ضده في المنطقة، ومع الهجوم السوفياتي الشديد على حلف بغداد وعلى الضغوط الامريكية - البريطانية لدفع البلدان العربية الى الانضمام اليه، ومع استمرار هجوم مصر على محاولات ضم الاردن ولبنان وسوريا الى الحلف، ومع استمرار اتهام مصر للغرب بمنع السلاح عنها للضغط عليها للاشتراك في الاحلاف الغربية، في ظل هذا الاطار جاءت صفقة السلاح التشيكية لمصر كمنطلق جديد لسياسات توازنات القوى الدولية في المنطقة. ثم بدأت الاتهامات البريطانية والامريكية لسياسة عبد الناصر وتوالى محاولات تضيق الخناق عليه (مثل سحب تمويل انشاء السد العالي) وحتى كانت تطورات الازمة التي أعقبت قرار تأميم قناة السويس والتي تفجرت حرباً سنة ١٩٥٦.

بالنسبة الى الدوافع والمبررات البريطانية، يمكن القول بايجاز ان قرار بريطانيا بضرب نظام عبد الناصر لا يرجع الى قرار تأميم القناة، ولكن كان الاخير بمثابة الفرصة التي اعطت لبريطانيا المبرر للقيام بهذا العمل الذي استقرت عليه منذ بداية هجوم عبد الناصر على حلف بغداد وعلى السياسة البريطانية والغربية بصفة عامة. بعبارة أخرى، كان هدف العدوان البريطاني هو اسقاط نظام عبد الناصر تمهيداً لدفع نوري السعيد حاكم العراق الى وضع الصدارة حتى يجذب باقي البلدان العربية الى نطاق المشروعات الغربية لتنظيم الدفاع عن المنطقة.

ولقد أكدت حرب السويس حقيقة حاولت بريطانيا التغلب عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي انها لم تعد تستطيع القيام بدور القوة العظمى في المنطقة العربية أو في العالم والذي سبق ولعبته من قبل. فلقد كان اشتراكها في العدوان الثلاثي ضربة أدت الى انهيار ما تبقى لها من نفوذ في المنطقة نظراً لرد الفعل العربي المضاد لهذه العملية، كما تعرضت المصالح البريطانية الاقتصادية والتجارية للخطر. فلقد أوقفت السعودية ضخ النفط للناقلات الفرنسية والبريطانية، وتم نسف محطة شركة النفط العراقية في سوريا، كما عانت الدول الأوروبية - الغربية من اغلاق قناة السويس حتى تم تطهيرها واعادة فتحها للملاحة من جديد في آذار / مارس سنة ١٩٥٧. كذلك قطعت مصر وسوريا والسعودية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا. حتى العراق المنافس العربي الاساسي لمصر في هذه الفترة وذو الاتجاهات الموالية بقوة للسياسة البريطانية، قرر - تحت ضغط الرأي العام العربي - عدم حضور أي اجتماع لحلف بغداد يشترك فيه ممثل بريطانيا.

ولقد بدأت الولايات المتحدة - بعد أزمة السويس - مرحلة تحرك جديد في المنطقة لسد الفراغ الناجم عن تراجع الدور البريطاني والفرنسي. ومن ثم كان مشروع ايزنهاور في كانون الثاني / يناير سنة ١٩٥٧ ومعارضة الوحدة المصرية - السورية وحتى سقوطها، والدور الأمريكي - البريطاني في أحداث الاردن ولبنان سنة ١٩٥٨. فبعد سقوط الملكية في العراق في تموز / يوليو سنة ١٩٥٨، ومع انعكاسات الوحدة المصرية - السورية على الاوضاع الداخلية في لبنان على نحو هدد نظام كميل شمعون بخطر حرب أهلية، ومع شعور الملك حسين بالخطر على عرشه أيضاً، نزلت القوات الأمريكية الى الشاطئ

اللبناني، كما نزلت قوات بريطانية في الاردن. وتجمد الوضع ولم يسقط نظام الاردن، وتم احتواء خطر الحرب في لبنان، ولكن التحرك الأمريكي - البريطاني كان محدود الاثر على سياسات المنطقة التي كانت تزخر في هذه الفترة بتيارات القومية العربية الطموحة.

وانحصر الوجود السياسي البريطاني المباشر حتى نهاية الستينات وبداية السبعينات في عدن وفي الخليج. فلقد أضحت حماية المصالح النفطية تحتل اولوية الاهتمامات البريطانية بعد حرب السويس. كما كان على بريطانيا التزامات عديدة تجاه حماية امارات هذه المنطقة بمقتضى كونها محميات بريطانية. وحصلت الكويت على استقلالها سنة ١٩٦١، ولعبت بريطانيا دوراً مسانداً للكويت خلال أزماتها مع نظام عبد الكريم قاسم في العراق. وفي سنة ١٩٦٣ ربطت بريطانيا بين عدن، وبين اتحاد امارات الخليج الذي تكون سنة ١٩٥٩. وكان ذلك لحماية المنطقة ضد اليمن بعد ثورتها على الإمام في ايلول / سبتمبر سنة ١٩٦٢. ولقد تعقدت مشاكل بريطانيا مع عدن بسبب هذه الثورة حتى حصلت على استقلالها سنة ١٩٦٨، ثم انسحبت بريطانيا من منطقة الخليج سنة ١٩٧١<sup>(٣٣)</sup>.

## د - فرنسا

بالرغم من أن الصلات بين فرنسا والمنطقة العربية ترجع الى عهود تاريخية قديمة، تضاربت خلالها المصالح الفرنسية مع مصالح القوى الكبرى المنافسة لها وبخاصة بريطانيا، الا أن وجود الكيان الصهيوني في فلسطين منذ سنة ١٩٤٨ صبغ العلاقات الفرنسية - العربية بصبغة

جديدة، وذلك في وقت كان النظام الاقليمي العربي يشهد بداية مرحلة جديدة، كما كان النظام الدولي الشامل يمر بتطورات هامة في ظل الحرب الباردة.

وبالرغم من أن فرنسا ترددت في الموافقة على قرار تقسيم فلسطين (وان كانت قد انتهت بقبوله)، إلا أنها ساهمت في خلق اسرائيل والاعتراف بها. كما وقعت مع بريطانيا والولايات المتحدة على البيان الثلاثي سنة ١٩٥٠، الذي تلزم الدول الثلاث - بمقتضاه - بحماية أمن ووجود اسرائيل.

ولقد أرست الجمهورية الرابعة علاقات وطيدة وحيوية مع اسرائيل، فكانت فرنسا هي المصدر الاساسي للسلاح الاسرائيلي، كما ساعدت بقوة برنامج الابحاث النووية الاسرائيلي حيث تم بناء أول مفاعل نووي اسرائيلي في ديمونة في صحراء النقب بمساعدة فرنسية أساسية، ووصل التحالف الفرنسي - الاسرائيلي الى مداه بمؤامرة العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦. وقد ساهم في تدعيم العلاقات الفرنسية - الاسرائيلية على حساب العلاقات الفرنسية - العربية في هذه الفترة عدة اعتبارات اقليمية وعالمية.

فمن ناحية، وبالرغم من استمرار احتفاظ فرنسا بوجود ثقافي واقتصادي في المنطقة العربية، إلا أن وضعها السياسي كان في انهيار تام في المشرق والمغرب على حد سواء. فلقد فقدت سوريا ولبنان، وكانت تلقى صعوبات شديدة في شمال افريقيا وبخاصة بعد اندلاع الثورة الجزائرية. وكانت مساندة بعض الاقطار العربية وبخاصة مصر لهذه الثورة الجزائرية، يمثل مصدر توتر شديد في العلاقات الفرنسية -

العربية. ونظراً للعداء المشترك بين فرنسا واسرائيل للاتجاهات القومية العربية، سادت القطيعة بين فرنسا والوطن العربي - ومصر بصفة خاصة - ومن ثم رجحت كفة التقارب مع اسرائيل على كفة التقارب مع العرب.

ومن ناحية أخرى، وفضلاً عن الاعتبارات السابقة التي تتصل بالمصالح المباشرة لفرنسا في المنطقة، كانت هناك اعتبارات أخرى تتصل بالمناخ الدولي المحيط وتدفع بدورها الى تحالف عضوي بين فرنسا واسرائيل على حساب العرب. ففي هذه الفترة اشتد التنافس بين القوتين الاعظم ولم تستطع الولايات المتحدة ان تكون القوة الغربية الوحيدة المساندة لاسرائيل. وكانت فرنسا تعد في ذلك الوقت أكثر الدول الغربية ملاءمة للقيام بهذه المهمة بسبب عدائها لمصر من جراء مساندتها للثورة الجزائرية، وبسبب العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة والجمهورية الرابعة الفرنسية.

ولقد كان اشتراك فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، المحصلة الكبرى لنتائج تأثير هذه الاعتبارات مجتمعة<sup>(١٢)</sup>.

ولقد استمرت هذه الحالة المتدهورة للعلاقات العربية - الفرنسية حتى رجوع ديغول الى السلطة سنة ١٩٥٨ وقيام الجمهورية الخامسة. فمع بداية هذه الجمهورية بدأت مرحلة جديدة في العلاقات العربية - الفرنسية اختلفت في سماتها ودوافعها وظروفها عن سياسة الجمهورية الرابعة، ولكن لم يحدث التغير في السياسة الفرنسية تجاه الوطن العربي بسرعة وبشدة، بل مرت هذه بتطورات قادتها تدريجياً نحو التقارب مع



العرب، حتى أفصحت تماماً عن وجه جديد مع أحداث أيار / مايو - حزيران / يونيو سنة ١٩٦٧.

ولم يكن مجرد رجوع ديغول الى السلطة يشير الى احتمالات جديدة للسياسة الفرنسية في المنطقة، إذ كانت النظرة الاولى الى بعض مواقفه من الصراع العربي - الاسرائيلي قبل سنة ١٩٥٨ تدفع الى استبعاد احتمال حدوث تغيير جذري في السياسة الفرنسية - العربية والاسرائيلية. فهو الذي ايد انشاء اسرائيل واعتبرها «ضرورة تاريخية» و«اصلاح هام في بناء الشرق الأوسط». كذلك بقدر ما كان ديغول يبدي اعجابه «بمواهب اليهود» فهو كان أقل مدحاً للعرب، بل يمكن القول انه كان واضحاً وصريحاً من حيث عدم تقديره لهم. كذلك ساند ديغول بقوة العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، وطلب مناحم بيغن بعدم الجلاء عن قطاع غزة، كذلك وبعد رجوعه الى السلطة سنة ١٩٥٨ وخلال زيارة بن غوريون لفرنسا سنة ١٩٦٠، وصف ديغول اسرائيل بأنها «صديق وحليف فرنسا». ولقد جدد هذا الوصف لأشكول سنة ١٩٦٤<sup>(٣٥)</sup>.

ولكن بالرغم من هذه المواقف الديغولية الاولى، الا أن المدرك لما أضحت عليه أهمية وضع العالم الثالث في الاستراتيجية الديغولية العالمية، كان لا بد وأن يتوقع حدوث تغيير ما في سياسة فرنسا يتجه بها الى التقارب مع الاقطار العربية حيث تحتل المنطقة العربية وضعاً متميزاً بين مناطق العالم الثالث في الاستراتيجية الفرنسية الديغولية، التي سعت لإعادة الدور العالمي المستقل لفرنسا وذلك عن طريق زيادة جاذبية فرنسا لدى دول العالم الثالث، وتعبئة مساندة الاخيرة للدور الفرنسي في



السياسات الاقليمية في مواجهة انفراد القوتين الاعظم بالسيطرة والهيمنة على هذه السياسات.

ويمكن القول ان تحقيق أهداف سياسة فرنسا الديغولية في العالم الثالث كان يمر - الى حد كبير - بتحقيقها لأهدافها في المنطقة العربية<sup>(٣٦)</sup>. وتجدر الاشارة الى أن سياسة ديغول في المنطقة لم تبتدع أبعداً جديدة للمصلحة الفرنسية بقدر ما واءمت بين معطيات قديمة وبين ظروف متجددة. فلقد كان للشرق دائماً وزنه الجغرافي والاقتصادي والثقافي لدى أوروبا ولدى فرنسا بصفة خاصة. واكتشف ديغول خطأ التركيز الاوروبي على اعادة البناء الذاتي وتصفية العلاقات مع دول العالم الثالث والمنطقة العربية بصفة خاصة، إذ رأى في جنوب البحر الابيض المتوسط الجدار الجنوبي للدفاع عن أمن أوروبا الغربية<sup>(٣٧)</sup>.

ولقد مرت العلاقات الفرنسية - العربية بعدة تطورات منذ سنة ١٩٥٨<sup>(٣٨)</sup>. ففي الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٢، لم يكن من الممكن حدوث تطور ايجابي في هذه العلاقات بسبب استمرار حرب التحرير الجزائرية. ومع ذلك ظهرت بعض المؤشرات الايجابية على إمكانية حدوث تحسن في هذه العلاقات. ولكن هذه المؤشرات لم تمنع استمرار العلاقات الوطيدة مع اسرائيل والتي تجسدت بزيارة بن غوريون لفرنسا سنة ١٩٦٠. ومع اتضاح نيات ديغول لإعطاء الجزائر استقلالها كسبيل لتخليص فرنسا من قيود هامة تعوق تحقيق دورها العالمي المستقل<sup>(٣٩)</sup>، بدأ مناخ العلاقات الفرنسية - العربية يتغير تدريجياً، إذ لوحظ تراجع في التصريحات الفرنسية المعبرة عن وحدة الآراء والاهداف بين فرنسا واسرائيل. وفي حين أيدت اسرائيل مواقف السياسة الامريكية من

قضايا الحرب الباردة، كانت حدة المواجهة الامريكية - الفرنسية حول هذه القضايا تتصاعد.

ومنذ سنة ١٩٦٢، وبعد استقلال الجزائر، ظهرت درجة أكبر من الاتجاه نحو التقارب مع العرب. فحرصت فرنسا على حماية مستقبل العلاقات مع بلدان المغرب العربي بعد استقلالها. وكان هذا يفترض تحسين العلاقات مع باقي الاقطار العربية. وساعد على ذلك استعداد هذه البلدان للتقارب مع فرنسا. فبعد أزمة كوبا تخوفت الاقطار العربية من عواقب بداية التقارب بين القوتين الاعظم ومن ثم أخذت في البحث عن مصادر جديدة للمناورة. ولقد وجدت في فرنسا الديغولية الهدف المنشود. فهي التي رفعت شعار الاستقلال عن سياسات الكتل، وهي التي حذرت دول العالم الثالث والبلدان العربية بصفة خاصة من مخاطر الانسياق والتورط في هذه السياسات. ولقد استندت جهود فرنسا للتقارب مع العرب في هذه الفترة (١٩٦٢ - ١٩٦٥)، الى ما عرف بتقرير جانيني (وهو وزير أوكل اليه ديغول مهمة دراسة سياسة تعاون فرنسا مع العالم الثالث، ولقد اصدر تقريره في تموز / يوليو سنة ١٩٦٣). ومع ذلك لم يكن هذا التقارب على حساب العلاقات مع اسرائيل. أي ظلت الدبلوماسية الفرنسية حريصة على التمييز بوضوح بين علاقاتها ومصالحها مع الاقطار العربية، وبين ارتباطاتها التقليدية بإسرائيل وبخاصة فيما يتعلق بمبيعات السلاح. اي ظل المسلك الفرنسي يتسم بالحذر والحرص على تفادي حدوث قطيعة مفاجئة مع اسرائيل من ناحية، كما اتسم من ناحية أخرى بالتقارب مع بلدان المشرق العربي أساساً وليس مع مصر. ففضلاً عن الاعتبار الاقتصادية التي تدفع فرنسا الى التقارب مع الاقطار الخليجية بصفة خاصة، كانت هناك

اعتبارات سياسية ونفسية تحول دون المضي على طريق التقارب الفرنسي - المصري . فكان من الممكن أن يثير مثل هذا التقارب معارضة عنيفة من جانب بعض القوى الفرنسية، وبخاصة من جانب المؤسسة العسكرية التي كانت ذكرى تجربة السويس سنة ١٩٥٦ ما زالت باقية حية لديها، والتي كانت من ناحية أخرى، ترى في إسرائيل الحليف الطبيعي والثابت للغرب . وكذلك كان اليمين الفرنسي (الذي رفع شعار الجزائر فرنسية)، ما يزال يتذكر دور مصر في مساندة ثورة الجزائر، كما كان يرى فيها أكبر عميل للسوفييات في المنطقة . أما اليسار الفرنسي فلقد كان ينتقد الطابع الديكتاتوري للنظام المصري .

ومنذ سنة ١٩٦٥ بدأ التقارب الحقيقي مع العرب وبخاصة مع مصر، حقيقة، لم تستعد فرنسا امكاناتها السابقة لديها حيث ظل الوجود الفرنسي محدوداً جداً بالمقارنة بالوجود الألماني الغربي - كما رأينا - والذي استغل فترة القطيعة المصرية - الفرنسية ليرسي دعائمه في مصر، ولكن عبد الناصر أبدى - مثل كثير من قادة الدول الافريقية والآسيوية - اهتماماً ببعض جوانب السياسة الخارجية الفرنسية التي رفعت شعار الاستقلال بين الكتلتين . وكان من أبرز صور التقارب المصري - الفرنسي بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين سنة ١٩٦٣، زيارة المشير عبد الحكيم عامر الى باريس في تشرين الاول / اكتوبر سنة ١٩٦٥ التي أعقبها توالي مظاهر التقارب بين البلدين على الصعيد الثقافي والاقتصادي أساساً .

كذلك وبعد أن عادت العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا وكل من سوريا والاردن والسعودية سنة ١٩٦٢، ومع العراق سنة ١٩٦٣،

تنوعت مظاهر الوجود الفرنسي في المنطقة (بيع طائرات فرنسية لسوريا والاردن، قيام مؤسسات فرنسية بتوسيع مطارات دمشق وبيروت وعمان، شراء لبنان لبعض طائرات الميراج الفرنسية). وفي المقابل لم يتم اي مسؤول فرنسي بزيارة اسرائيل منذ سنة ١٩٦٣ وحتى سنة ١٩٦٦. وفي الوقت نفسه أخذت أهمية اسرائيل كسوق للسلاح الفرنسي تنخفض نظراً لبداية فتح سوق السلاح الامريكى أمام اسرائيل.

خلاصة القول ان التقارب الفرنسي - العربي الحقيقي على حساب اسرائيل لم يبدأ الا منذ سنة ١٩٦٦ حين بدأ صوت المصلحة يعلو على صوت الصداقة، بحيث انهار التوازن بين الصداقة مع اسرائيل، وبين المصلحة مع العرب لصالح الطرف الاخير. ثم كانت حرب سنة ١٩٦٧ نقطة التحول التي افصححت معها السياسة الفرنسية عن وجهها الجديد في المنطقة العربية. الذي تحولت معه اسرائيل من الحليف الأول لفرنسا في المنطقة، الى هدف أساسي لسياسة دىغول في المحيط الدولى والمصالح الفرنسية في المنطقة العربية. وهي المصالح الاقتصادية (التجارة + النفط)، والسياسية أيضاً (النفوذ والمكانة والدور المستقل كقوة ثالثة في المنطقة الى جانب القوتين الاعظم).

ولقد لعبت فرنسا دوراً أساسياً أيضاً لتعبئة موقف جماعى أوروبى تجاه «الشرق الاوسط» - كما سترى.

## ثالثاً: بروز وتطور الاهتمام والمشاركة الجماعية الأوروبية في سياسات المنطقة العربية منذ سنة ١٩٦٧

يتضح من التحليل السابق، أن السمة التي غلبت على اهتمامات الدول الأوروبية الكبرى في المنطقة - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - هي اعطاء الاعتبار الاقتصادي الأولوية على الاعتبار السياسي، بمعنى عدم الاهتمام بالقيام بدور سياسي أساسي - باستثناء حرب السويس سنة ١٩٥٦ - ولقد أضحي ذلك هو منطق الجماعة الأوروبية نفسه منذ انشائها. فلقد جعلت الاداة الاقتصادية وسيلة لتحقيق الهدف السياسي. ومن ثم ظلت المساهمة السياسية الأوروبية الجماعية معدومة لفترة طويلة<sup>(٣٠)</sup>. فلقد شعرت القيادات الأوروبية بضرورة تصفية علاقاتها مع مستعمراتها ومع دول العالم الثالث بصفة عامة، حتى تتفرغ لإعادة بنائها الذاتي. ولقد فرضت هذا المنطق - مؤقتاً - عدة اعتبارات من أهمها: أن أوروبا حين بدأت تعيد تنظيم صفوفها اهتمت أولاً بالعلاقات بين دولها وبالعلاقات بين الشرق والغرب. ولم تكن تقدر - منذ البداية - أن تضع أسس سياسة فعالة تجاه المنطقة العربية التي فتحت أبوابها لتنافس القوتين الأعظم، والتي كانت تجتاحها في تلك الفترة (أي حتى سنة ١٩٦٧) حرب باردة مزقت الارادة العربية<sup>(٣١)</sup>. ولذا أحجمت أوروبا - حتى سنة ١٩٦٧ - عن الانغماس في المشاكل السياسية للمنطقة العربية، وبصفة خاصة الصراع العربي - الاسرائيلي. وكانت ممزقة في تعاملها مع المنطقة بين الالتزام نحو أمن اسرائيل، وبين مصالحها التقليدية في الوطن العربي<sup>(٣٢)</sup>.

ثم جاءت حرب حزيران / يونيو سنة ١٩٦٧، وبرزت حيوية المصالح الأوروبية الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة، وبخاصة في ضوء آثار اغلاق قناة السويس وانعكاساتها الضارة على الاقتصاد الأوروبي، وفي ضوء آثار تزايد الوجود السوفياتي في حوض المتوسط الذي فجر المناقشات حول المشكلة التي تهدد أمن أوروبا وتهدد التحالف الغربي من المنطقة جنوبه<sup>(٣٣)</sup>.

ومن ثم «بدأت القيادات الأوروبية تشعر باستحالة استمرارها في سياسة، أساسها عدم الانغماس في مشكلة «الشرق الأوسط»، ولكنها ظلت موزعة بين التعاطف مع الوجود الاسرائيلي من جانب، وبين التساؤل عن مصير المصالح الأوروبية في المنطقة من جانب آخر. ثم أخذت القناعة تترسب تدريجياً، ولأسباب عديدة<sup>(٣٤)</sup>، بأن على أوروبا أن تجد طريقها المتميز والمستقل في التعامل مع الوطن العربي<sup>(٣٥)</sup>.

وجاءت نقطة البداية في تحول مسلك الجماعة الأوروبية تجاه المنطقة مع بيان أيار / مايو سنة ١٩٧١، الذي يعد أول وثيقة حول الموقف الجماعي الأوروبي تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي.

ثم أرست الجماعة أسس سياسة متوسطة شاملة تربطها بالبلدان العربية المتوسطة وبإسرائيل عن طريق مجموعة من الاتفاقات التفضيلية. وبدأ تطبيقها سنة ١٩٧٢ ولكن لم يحرز ذلك المنهاج تقدماً حتى اندلعت حرب تشرين الاول / أكتوبر سنة ١٩٧٣. بعبارة أخرى، لم يتعد دور الجماعة الأوروبية - على الصعيد السياسي - مجرد الاهتمام بما يحدث، وذلك تحت تأثير فرنسا التي أرادت تعبئة الدور الجماعي لمساندة محاولتها القيام بدور مستقل في المنطقة العربية.

وكانت حرب تشرين الاول / اكتوبر نقطة تحول أساسية في اهتمام الدول الأوروبية بالمنطقة العربية. فلقد أكدت دلالات برزت مع حرب سنة ١٩٦٧ العلاقة بين استقرار المنطقة، وبين انتظام الامدادات النفطية، والمخاطر التي تحيط بجنوب أوروبا نتيجة الوجود العسكري للقوتين الاعظم، واحتمالات المواجهة بينهما في المنطقة. بعبارة أخرى أكدت هذه الحرب العلاقة بين أمن أوروبا بمختلف أبعاده وبين استقرار المنطقة.

وهكذا تجدد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة ليعبر عن أهداف واضحة على رأسها الرغبة الأوروبية في الاستقلال وتدعيم القدرات الذاتية في مواجهة القوتين الاعظم. وكان محك هذه الارادة - التي تجسدت بفعل أزمة النفط التي هزت الكيان الجماعي الأوروبي - هو منطق تعامل أوروبا مع الصراع العربي - الاسرائيلي. وحيث أن سياسات أوروبا الغربية في مجال الطاقة النفطية ارتبطت منذ سنة ١٩٤٥ باختيارات السياسة الخارجية، كان وضع أوروبا الغربية في المنطقة بعد سنة ١٩٧٣، يثير قضية العلاقة بين اعتمادها على النفط العربي، وبين حقيقة مسلكها تجاه الصراع.

حقيقة كانت الحروب العربية - الاسرائيلية (١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣) اختباراً - وان اختلفت درجته وطبيعته من حرب الى أخرى - للعلاقة بين استقرار المنطقة، وبين انتظام امدادات النفط لغرب أوروبا. ولكن منذ بداية السبعينات تصاعدت العوامل التي تربط بين الصراع العربي - الاسرائيلي، وبين السوق النفطي على نحو وجدت معه أوروبا نفسها سنة ١٩٧٣ بين اتجاهين متناقضين: ضعف قدراتها على



التأثير على أحداث المنطقة من ناحية، وتزايد اعتمادها على نقط المنطقة بحيث أضحي انقطاعه يمثل تهديداً خطيراً. ولهذا لم يعد يكفي أوروبا اتخاذ مواقف اقتصادية لتأمين وارداتها النفطية، ولكن أضحي عليها ضرورة الاستناد الى مواقف سياسية واضحة.

وهكذا أضحي للارتباط بين أبعاد امن أوروبا الاقتصادي، وبين تطورات المواجهة العربية - الاسرائيلية أثره العميق على مسلك أوروبا تجاه الصراع منذ سنة ١٩٧٣. فبدأت أوروبا - تحت ضغط وإلحاح الاعتبار الاقتصادية - تحاول المشاركة في عملية البحث عن تسوية سلمية من ناحية، وفي عملية تنمية المنطقة من ناحية أخرى. بعبارة أخرى انقسم مسلك الجماعة الأوروبية تجاه المنطقة العربية الى محورين أولهما سياسي والآخر اقتصادي.

وجاءت أبرز صور تلك المشاركة - على الصعيد السياسي - متمثلة في البيانات المشتركة حول «الشرق الأوسط» الصادرة عن اجتماعات التعاون السياسي على مستوى رؤساء الدول والحكومات، أو وزراء خارجية الدول أعضاء الجماعة الأوروبية. وتحدد تلك البيانات موقف الجماعة من مضمون التسوية المرتقبة للصراع العربي - الاسرائيلي وشكل هذه التسوية والأطراف المشتركة في التفاوض حولها.

كذلك فكرت الدول الأوروبية في ميدان آخر للحركة طويلة الأمد تنفصل عن اللعبة السياسية في المنطقة ولا تخل بلعبة الدول المهمة بالصراع؛ أي تؤكد فيه على الانفصال بين المشاكل الاقتصادية وبين هذا الصراع. وكان هذا هو الحوار العربي - الأوروبي.

فلقد أرادت أوروبا أن يكون الحوار وسيلة لاقامة نوع من التعاون

طويل الأجل بينها وبين المنطقة العربية يستند إلى علاقة الاعتراف المتبادل بينهما. وتلك كانت هي الرؤية الأوروبية للحوار التي تعطي الأولوية لأبعاده الاقتصادية، في حين كانت الرؤية العربية تطالب بتسييس الحوار، أي تعطي الأولوية للأبعاد السياسية المتصلة بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي<sup>(٣٦)</sup>.

وسيتناول الفصلان التاليان هذين المحورين للحركة الأوروبية الجماعية في المنطقة العربية، أي المحور السياسي والمحور الاقتصادي. فهل سيساعد التحليل في هذين الفصلين التاليين في الإجابة عن هذه التساؤلات.

هل يمكن الفصل بين الأبعاد الاقتصادية وبين الأبعاد السياسية للعلاقات العربية - الأوروبية؟ وهل هذا الفصل لصالح الطرفين أم لصالح أحدهما فقط؟ ولماذا؟

هل يمكن فصل تفسير التطور في العلاقات أو جمودها عن التطور في هيكل النظام الدولي وهيكل العلاقات الإقليمية الأوروبية والعربية؟

## هوامش الفصل الثاني

- (١) حول الوضع الدولي للدول الأوروبية الكبرى وحول العوامل المؤثرة على العلاقات الدولية (١٨٩٠ - ١٩١٤)، وحول العلاقة بين التوازن الأوروبي والتنافس الاستعماري، انظر:
- سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٠)، ج ١: ١٨٩٠ - ١٩٨١، ص ١ - ١١٢.
- (٢) المصدر نفسه.
- (٣) انظر: انس مصطفى كامل، «وحدة البحر المتوسط في التقاليد السياسية الأوروبية»، في: حامد ربيع، مشرف، المضمون السيامي للحوار العربي - الأوروبي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص ١١٠ - ١١١،
- Pierre, Randot, «Western Europe and the Middle East», in: Paul Hammond, ed., *Political Dynamics in the Middle East* (New York: American Elsevier Publishing Company, 1972), pp. 452-454.
- (٤) فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ص ٤٩ - ٥٠.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٤٥٦ - ٤٥٨، وكامل «وحدة البحر المتوسط في التقاليد السياسية الأوروبية»، ص ١١٥ - ١١٧.
- (٦) Randot, «Western Europe and the Middle East», pp. 461-464.
- (٧) كامل، المصدر نفسه، ص ١١٧ - ١١٨.
- (٨) حامد ربيع، الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ٩٥ - ٩٦.
- (٩) انظر: كامل، المصدر نفسه، ص ١١٨ - ١٢٧ وحول السياسة الفرنسية منذ حملة نابليون وحتى ما قبل الحرب العالمية الأولى، انظر:
- Winston Burdett, *Encounter with the Middle East* (London: Andre Deutsch Limited, 1970), pp. 40-41 and 50-51.
- (١٠) Randot, «Western Europe and the Middle East», pp. 264-265،
- حول مزيد من التفصيل عن السياسة الفرنسية في فترة ما بين الحربين، أنظر: and
- Naseer Aruri, «The France and the Middle East», in: Tareq Ismail, ed., *The Middle East in World Politics* (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1974), pp. 59-66.
- (١١) Ann Williams, *Britain and France in the Middle East and North Africa* (London: Macmillan Publishers Ltd., 1968), pp. 38-57; Reader

Bullard, *Britain and The Middle East* (London: Hutchinson University Library, 1964), pp. 49-128; John Darwin, *Britain Egypt and the Middle East (1918-1922)* (London: Macmillan Press, Ltd., 1981), pp. 139-243, and J.B. Kelly, *Arabia, The Gulf and the West* (London: Weidenfeld and Nicolson Ltd., 1980), pp. 1-47.

(١٢) ابراهيم عبد الحميد عوض، «الجماعة الأوروبية والصراع العربي - الاسرائيلي»، السياسة الدولية، العدد ٨٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ٤٢ - ٤٣. وحول مزيد من التفصيل عن دور الدول الأوروبية الكبرى في خلق جذور الصراع العربي - الاسرائيلي وتطوره حتى إنشاء دولة اسرائيل، انظر:

Raafat Chambour, *La responsabilité de l'occident devant de la guerre* (Paris: Editions méditerranéennes, 1970), pp. 80-118.

(١٣) ربيع، الحوار العربي الاوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، ص ٣٣ - ٣٤.

(١٤) حول أسباب ودوافع هذا التطور منذ هذه الفترة والذي بدأ مع صفقة السلاح التشيكية لمصر، انظر: Hélène Carrère d'Encausse, *La Politique sovietique au Moyen orient (1945-1975)*.

(١٥) Willian Quandt, «The Western Alliance in the Middle East,» in: S. Spiegel, ed., *The Middle East and the Western Alliance* (U.S.A: George Allen and Unwin, 1982), pp. 10-12.

(١٦) Randot, «Western Europe and the Middle East,» p. 445.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٤٥ - ٤٤٧.

(١٨) حصراً لبعض المصالح غير السياسية لمختلف الدول الأوروبية، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٤٥ - ٤٤٧.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٥٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٥٨ - ٤٦٢.

(٢١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (١٩٦٤، ١٩٦٥)؛ ربيع، الحوار العربي الاوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، ص ٣٣ - ٣٤، و١٦٦، وحامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي (بيروت: دار الموقف العربي، ١٩٨٤)، ص ١١٣.

(٢٢) حول أبعاد السياسة البريطانية في ظل التطورات الاقليمية والعالمية المحيطة خلال الخمسينات والنصف الأول من الستينات، على سبيل المثال، انظر: علي الدين

هلال وجيل مطر، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٥٩، و٧٦؛ احمد عبد الرحيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية (١٩٣٦ - ١٩٥٦) (القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٦٨)؛ ارسكين تشايلدرز، الطريق الى السويس، ترجمة خيرى حماد (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢)؛ انطوني ايدن، مذكرات انطوني ايدن: قناة السويس، ترجمة محمد حسن ابراهيم (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [د. ت.]؛

Bullard, *Britain and the Middle East*, pp. 128-176; Charles Cremeans, *The Arabs and the World (Nasser's Arab Nationalist Policy)* (New York: Praeger Publishers, Inc., 1963), pp. 155-180 and 274-305; Nadav Safran, *From War to War: The Arab-Israeli Confrontation* (U.S.A: Pegasus, 1969); J. Vatikiotis, *Egypt since Revolution* (London: George Allen and Unwin, 1968), and Williams, *Britain and France in the Middle East and North Africa*, pp. 75-93 and 111-150.

(٢٣) حول مزيد من التفصيل عن الانسحاب البريطاني من الخليج في بداية السبعينات، انظر:

Kelly, *Arabia, The Gulf and the West*, pp. 47-104.

Randot, «Western Europe and the Middle East», pp. 465-467; (٢٤) Safran, *From War to War*, pp. 133-139, and P. Wajzman and R. F. Teissedre, *Nos Politicians Face au conflit: Israël - Arabe* (Paris: Fayard, 1969), pp. 106-110.

Samuel Seguev, *Israel, les Arabes et les grandes Puissances* (٢٥) (Paris: Galman Levy, 1968), pp. 226-227.

(٢٦) حول وضع العالم الثالث في الاستراتيجية العالمية الديغولية، انظر: نادية محمود مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه ازمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)»، (رسالة دكتوراه، العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - القاهرة، ١٩٨١)، ص ٣٦ - ٤٨. (غير منشورة)

(٢٧) حامد ربيع، «التعريف بالمضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي»، في: ربيع، مشرف، المضمون السياسي للحوار العربي - الأوروبي، ص ١٠.

Maurice Coure de Murville, *Une Politique Etrangère (1958-1968)* (٢٨) (Paris: Plon, 1971), pp. 463-466; Seguev, *Israel, les Arabes et les grandes puissances*, pp. 224-235; Safran, *From War to War*, p. 140; Wajzman and Teissedre, *Nos Politicians Face au conflit*, pp. 115-116; Paul Balta



and Cl. Rubleau, *La Politique Arabe de la France (De DeGaulle a Pompidou)* (Paris: Sindbad, 1974), pp. 64-99; Paul Balta «DeGaulle renoue avec la Politique Traditionnelle de la France en méditerranée pour Faire face au hégémonies», *Études Gaulliennes*, no. 5 (19-20, 1977).

(٢٩) انظر تحليلاً لتطور مواقف ديغول من تصفية أزمة الجزائر منذ سنة ١٩٥٨ وحتى سنة ١٩٦٢، في: نادية محمود مصطفى، «سياسة ديغول الخارجية في ظل الجمهورية الخامسة (١٩٥٨ - ١٩٦٩)»، (رسالة ماجستير، العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - القاهرة، ١٩٧٦)، ص ٢١٤ - ٢٤٤. (غير منشورة)

Rainer Jan, «Le Dialogue Euro-Arabe et sa place dans la politique mediterannienne de Neufs», *Revue du Marché Commun*, no. 193 (Février 1976), pp. 69-70.

(٣١) ربيع، «التعريف بالمضمون السياسي للحوار العربي - الأوروبي»، ص ١٠ - ١١. (٣٢) ربيع، الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، ص ١٢٩ - ١٣٠.

Pierre D'Istria, *De Suez a Akaba* (Paris: Cujas. 1968), pp. 130- 135. (٣٣)

(٣٤) انظر المحددات الأوروبية والعربية.

(٣٥) ربيع، الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، ص ١٣٠ - ١٣٢.

(٣٦) تجدر الإشارة الى ضرورة عدم الخلط بين دراسة الموقف الأوروبي من الصراع العربي الاسرائيلي على صعيد الحوار العربي الأوروبي (وهذا هو المقصود بالبعد السياسي للحوار). وبين دراسة الموضوع نفسه على صعيد اجتماعات التعاون السياسي. فالصعيدين يختلفان من حيث علاقتهما بالهيكل التنظيمي للجماعة الأوروبية. ففي حين يفصل التعاون السياسي الأوروبي عن نشاطات الجماعة الأوروبية، فإن الحوار العربي - الأوروبي يجمع بين الاثنين. وهذا الخلط شائع عند دراسة الحوار حيث يتم ادماج دراسة السلوك الجماعي الأوروبي تجاه الصراع (على صعيد التعاون السياسي) تحت نطاق دراسة البعد السياسي للحوار. بعبارة أخرى، فإن دراسة السياسة الجماعية الأوروبية تجاه الصراع، ليست هي دراسة البعد السياسي للحوار العربي - الأوروبي فقط، فإن الاخير يعد أحد مكوناتها الى جانب نتائج اجتماعات التعاون السياسي.

## الفصل الثالث

### السياسات الجماعية الاوروبية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي (١٩٦٧ - ١٩٨٥)

أولاً: رد الفعل الاوروبي منذ أزمة أيار/  
مايو - حزيران / يونيو سنة  
١٩٦٧ وحتى أيار/ مايو سنة ١٩٧١

اقتصر رد فعل الجماعة الاوروبية تجاه أزمة أيار/مايو - حزيران / يونيو  
سنة ١٩٦٧ على اصدار البرلمان الاوروبي لبيان مقتضب في ٢٢ تموز /  
يوليو سنة ١٩٦٧<sup>(١)</sup>.

ولكن كان للدول الاوروبية الكبرى مواقف متميزة ومختلفة عكست  
عدم اتفاق السياسات القومية الاوروبية حول التعامل مع الحرب  
وعواقبها. فكان واضحاً منذ بداية اندلاع الازمة كيف اتفق المسلكان  
البريطاني والامريكي تجاهها (على عكس سنة ١٩٤٨ ، سنة ١٩٥٦) من  
ناحية، وكيف اختلفا مع المسلك الفرنسي من ناحية أخرى. ولكن لم  
تتضح درجة ونطاق هذه الاختلافات الا بعد اندلاع الحرب وخلال



الجهود الدبلوماسية لتسوية آثارها . فلقد استمر التعاون في شكل تقسيم  
ضميني للمسؤوليات سهل من ادارة هذه الجهود حتى اصدار القرار  
٢٤٢ الذي كان نتاجاً للدبلوماسية البريطانية التي حظيت بالمساندة  
الامريكية<sup>(١)</sup> .

وفي الوقت نفسه الذي أخذ يتبلور فيه خط سياسة فرنسا الجديدة مع  
ديغول في المنطقة العربية (كما سنرى) اتضح أيضاً كيف ان منهج المانيا  
الغربية يتناقض تماماً مع المنهج الفرنسي . فهي لم تكن تبحث عن دور  
عالمي مثل الدور الذي كان يبحث عنه ديغول لفرنسا، كما كان يسيطر  
على سياستها علاقاتها الخاصة والتميزة مع اسرائيل في ظل رأي عام  
الماني يتسم بتأييد قوي لإسرائيل<sup>(٢)</sup> . وعلى العكس استطاع ديغول -  
وتحت الحاح المصالح القومية الفرنسية كما يدركها - أن يتخلص من قيود  
السياسات الداخلية الفرنسية المؤيدة لإسرائيل، وينطلق في تنفيذ منهج  
فرنسي جديد نحو الصراع العربي - الاسرائيلي، ولقد بدت فرنسا مع  
هذا الدور كأكثر الدول الاوروبية اهتماماً وحرصاً على القيام بدور  
مستقل في عملية البحث عن التسوية جنباً إلى جنب مع القوتين  
الاعظم . ودون الدخول في تحليل أبعاد هذا الدور<sup>(٣)</sup>، تكفي هنا  
الإشارة الى مدلول «المحادثات الرباعية» . فلقد ظلت فرنسا منذ أيار/  
مايو ١٩٦٧ تدعو الى هذه المحادثات باعتبارها أولاً السبيل الفرنسي  
لاحتواء الازمة ومنع اندلاع الحرب، ثم دعت اليها باعتبارها البديل  
الانسب للمفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل، وللاتصالات  
الثنائية بين القوتين الاعظم لتسوية عواقب الحرب . ولقد تأرجحت  
ردود فعل الاطراف المعنية ما بين مؤيد (البلدان العربية، الاتحاد  
السوفياتي)، وما بين رافض (الولايات المتحدة، بريطانيا، اسرائيل)

لفكرة المحادثات الرباعية. وبعد أن احجمت فرنسا عن تقديم فكرتها في شكل مبادرة رسمية نجد أنها، بعد حادث هجوم اسرائيل على مطار بيروت في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٦٨، وبعد قرار الحظر الشامل على السلاح الفرنسي المرسل الى المنطقة في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٦٩، قد ركزت جهودها لاقناع الولايات المتحدة وبريطانيا بفكرة هذه المحادثات. وفي ١٧ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٦٩ تقدمت فرنسا رسميا بمذكرة دعت فيها الى المحادثات الرباعية كسبيل للاتفاق على كيفية تطبيق القرار ٢٤٢<sup>(٥)</sup>، أي كأفضل سبل «التدخل الدولي» لاحتواء تصاعد الصراع وتسوية عواقبه. فلقد ربطت فرنسا - في تبريرها لهذه المبادرة<sup>(٦)</sup> - بين عدم وجود «تدخل دولي» وبين تطور الصراع. ومن ثم رأت فرنسا أن «الحل الدولي» يتلخص في محادثات الاربعة الكبار ليحددوا معاً الحل اللازم الذي يقدمونه للأمم المتحدة ويعملون على ضمان تطبيقه.

هذا ويجدر القول - من ناحية أخرى - ان هذه الدعوة الفرنسية لهذا النمط من المحادثات لم تكن وسيلة لتسهيل مهمة يارنغ لتطبيق القرار ٢٤٢ فقط، ولكن كان دافعها الاساسي هو تدعيم حق فرنسا - كقوة كبرى - في المشاركة في تحديد تسوية الصراع بين العرب واسرائيل، ومن ثم تدعيم دورها العالمي المستقل<sup>(٧)</sup>.

وبينما رحبت البلدان العربية بهذه المبادرة الفرنسية كسبيل لتوسيع نطاق المناورة الدبلوماسية والتخلص من اصرار اسرائيل على مفاوضات مباشرة، فنجد ان اسرائيل لم ترحب بها، بل ورفضتها في بيان رسمي في ٣٠ آذار/ مارس سنة ١٩٦٩ باعتبارها وسيلة لفرض تسوية من

## جانب الدول الاربع الكبرى<sup>(٨)</sup>.

وفي حين كان الاتحاد السوفياتي أول من أعلن موافقته على المبادرة الفرنسية في ٢٠ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٦٩، تأخرت الموافقة الأمريكية حتى ٥ شباط/ فبراير سنة ١٩٦٩. ولقد واجه نيكسون أثناء جولته في أوروبا في نهاية شباط / فبراير سنة ١٩٦٩ اصراراً - وبخاصة من فرنسا - على ضرورة تحرك الولايات المتحدة بفعالية أكثر<sup>(٩)</sup>. هذا وقد حرصت الولايات المتحدة على أن تؤكد لإسرائيل - التي تخوفت من لقاء نيكسون وديغول - الا تعتبر موافقتها على المبادرة الفرنسية تهديداً خطيراً لمصالحها، لأنها ستحتفظ بالسيطرة على هذه المحادثات وستعترض على أي اقتراح يتعارض مع هذه المصالح<sup>(١٠)</sup>.

وبالرغم من أن بداية هذه المحادثات الرباعية (في ٣٠ نيسان / ابريل سنة ١٩٦٩) كانت تعني الاستجابة للمطالبة الفرنسية المستمرة بالقيام بدور في ادارة الصراع العربي - الاسرائيلي، الا أن تطور انعقادها ونتائجها - في مرحلتها الاولى حتى نهاية سنة ١٩٦٩ - أوضحت ضآلة ثقلها وانجازها. وكان هذا التأثير المحدود للقوتين الأوروبيتين المشتركين فيها يشير الى حدود قدرة أوروبا الغربية على التأثير على تطور الصراع<sup>(١١)</sup>. وفي ظل اخفاق المحادثات الثنائية بين القوتين الاعظم في احراز أي تقدم، فإنه لم يكن بمقدور أي سلطة رباعية أن تحرز نجاحاً، وكذلك في ظل اختلاف دوافع الاربعة ذاتهم واختلاف تصوراتهم للهدف النهائي من وراء المباحثات. ففي حين كانت الولايات المتحدة تنتظر من القوتين الاوروبيتين (فرنسا وبريطانيا) تقديم أفكار وصيغ تساعد على كسر جمود الاتصالات الثنائية، وفي حين كان الاتحاد

السوفياتي يأمل في أن ينجح في الضغط على الولايات المتحدة لتغيير مواقفها لصالح العرب، كانت فرنسا وبريطانيا تأملان في استعادة نفوذهما السياسي في المنطقة<sup>(١٢)</sup>.

وأخذ يتضح تدريجياً خلال سنة ١٩٧٠ الفشل الذي يواجه المباحثات الرباعية وذلك في ظل استمرار رفض اسرائيل لأي مقترحات فرنسية، وفي ظل استمرار حرب الاستنزاف المصرية، وفي ظل فشل مبادرة روجرز الاولى، وفي ظل تراجع الولايات المتحدة عن الاهتمام بالمحادثات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي، وفي ظل فشل بومبيدو خلال زيارته للولايات المتحدة في شباط / فبراير سنة ١٩٧٠، في اقناع الولايات المتحدة بكسر جهود المباحثات الرباعية، بل وفي ظل بداية الحديث عن تراجع بومبيدو - وعلى عكس ديغول - عن التمسك بمبدأ الحل المفروض بواسطة الاربعة الكبار<sup>(١٣)</sup>.

وكان قبول مصر لمبادرة روجرز الثانية في تموز / يوليو سنة ١٩٧٠ علامة هامة أخرى على طريق جهود وعجز المباحثات الرباعية، وبخاصة بعد النتائج الايجابية لدبلوماسية كيسنجر تجاه أزمة الاردن في ايلول / سبتمبر سنة ١٩٧٠ التي فتحت الطريق منذ تلك اللحظة لإبراز فعالية التحرك الامريكي لمساعدة الاتجاهات «المعتدلة».

فلقد بدأت الولايات المتحدة تفصح عن نيات انفرادها بالحركة منذ نهاية حرب الاردن ووفاة عبد الناصر وهي الفترة التي اعتبرها كيسنجر بداية جني الدبلوماسية الامريكية لثمار تحركها في المراحل التالية<sup>(١٤)</sup>. ولم يعد أمام فرنسا الا التحذير من مخاطر الهيمنة المشتركة للقوتين الاعظم أو من انفراد احدهما، ولهذا جاء انتقادها لمبادرة روجرز<sup>(١٥)</sup>. وقامت

فرنسا بنشاط دبلوماسي كبير في باريس والعواصم العربية للتشاور حول تفجير الاوضاع في الاردن، كما أصدر الرئيس بومبيدو في ١٩٧٠/٩/٢١ بياناً يؤكد فيه على خطورة أي تدخل خارجي في الاردن على السلام العالمي، كما أصدرت الحكومة الفرنسية بياناً في ١٩٧٠/٩/٢٣ ربطت فيه بين الطابع المؤقت لوقف اطلاق النار (بمقتضى مبادرة روجرز)، وبين تدهور الوضع على جهة القناة واندلاع القتال في الاردن<sup>(١٦)</sup>. ولكن لم تتعد الجهود الفرنسية مجرد اصدار البيانات، واعترف ميشيل جوبير<sup>(١٧)</sup> (وزير خارجية فرنسا ١٩٧٢ - ١٩٧٤) بأن هذه البيانات لم تكن وسيلة تجيد اخفاء العجز عن التحرك الفعال، ولكن بدأت فرنسا - منذ نهاية سنة ١٩٧٠ - بداية تحرك جديد على مستوى آخر في اطار الجماعة الاوروبية. وهذا يقودنا الى المرحلة التالية.

## ثانياً: بداية الموقف الجماعي الاوروبي مع بيان أيار/مايو ١٩٧١ السري وخلال فترة اللاسلم واللاحرب

صدر ذلك البيان عن الاجتماع الثاني لوزراء خارجية الجماعة الأوروبية في نطاق التعاون السياسي. ذلك التعاون الذي بدأ بين أعضاء الجماعة منذ نهاية سنة ١٩٧٠ كوسيلة لمساعدة أوروبا على تحويل انجازها الاقتصادي الى قوة سياسية تتجسد أساساً في شكل سياسة خارجية أوروبية مشتركة تجاه القضايا الدولية الهامة<sup>(١٨)</sup>. ولقد كان ذلك البيان أول تعبير عن محاولة الجماعة تبني موقف مشترك تجاه الصراع

العربي - الاسرائيلي . فلقد كان موضوع «أزمة الشرق الأوسط» أحد موضوعين فقط (الآخر هو مؤتمر التعاون والأمن الاوروبي) بدأت بهما أعمال الاجتماع الأول لوزراء الخارجية الستة في ميونيخ في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، والذي كان بمثابة الخطوة الأولى التي قادت الى بيان أيار / مايو سنة ١٩٧١ . بعبارة أخرى تزامن بداية التعاون السياسي الاوروبي مع بداية الموقف الجماعي الاوروبي تجاه «أزمة الشرق الأوسط» ، مما يدل على مدى الاهتمام السياسي الذي أضحت الجماعة الاوروبية توليه للمنطقة العربية<sup>(١٩)</sup> .

ولم يكن ذلك البيان في الواقع الا مجرد اعلان عن اتفاق بين وزراء الخارجية على التقرير الذي قدمته اللجنة السياسية في إطار اجتماعات التعاون السياسي . ولكن ظل التقرير سرياً . واكتفى وزير الخارجية الفرنسي - الذي كان يرأس المجلس الوزاري الاوروبي في هذه الفترة - بإصدار بيان للصحافة باسم الجماعة في ١٣ أيار / مايو سنة ١٩٧١<sup>(٢٠)</sup> . هذا وتجدر الاشارة الى أن هذا البيان لم يقدم الجماعة الاوروبية كوسيط ولكنه اقتصر - في بنده الرابع - على الاشارة الى استعداد الجماعة للمشاركة - في حدود امكانياتها - في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في «الشرق الأدنى» .

ولقد لعبت فرنسا دوراً كبيراً في محاولة بلورة الاتفاق الذي أعلن عنه في البيان . فهو كان يخدم وضع الدبلوماسية الفرنسية في هذه الفترة التي انفردت بها الولايات المتحدة بالتحرك للتوصل الى اتفاق مؤقت جزئي على جهة القناة . بعبارة أخرى ، كان ذلك البيان وسيلة في يد فرنسا لتسمع صوتها - ولو في اطار جماعي بدأ بوميبدو يهتم به - حول مبادئ

التسوية الشاملة والعادلة . فالملحظ أن المبادئ التي تضمنها البيان هي مبادئ الموقف الرسمي الفرنسي المعلن نفسها؛ (فلقد دعا البيان الى انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة - مع اجراء تعديلات طفيفة - الحفاظ على أمن والسلامة الاقليمية لكل دول المنطقة وذلك بانشاء مناطق منزوعة السلاح ترابط فيها قوات الأمم المتحدة، تدويل القدس، حل مشكلة اللاجئين عن طريق إعادة التوطين أو التعويض تحت رعاية لجنة دولية).

ولهذا وجهت الاتهامات لفرنسا بأنها فرضت إرادتها على باقي شركائها الاوروبيين . ولقد حرصت فرنسا على تأكيد اتفاق الدول الاوروبية على التقرير - الذي ظل سرياً - ولكنها من ناحية أخرى اهتمت بتبرير سبب سريته : فلقد صرح وزير الخارجية الفرنسي امام مجلس الشيوخ في حزيران / يونيو سنة ١٩٧١<sup>(٣)</sup> بأن التقرير بقي سرياً بناء على اقتراح من فرنسا لأنها لم ترغب في اضعاف مغزاه بإثارة الدعاية والاعلان عنه، حيث أن هدف الجماعة ليس أن تبدو كوسيط جديد .

وبالرغم من هذا التبرير الشكلي، الا أن السبب الحقيقي كان يكمن في أمرين : اختلاف السياسات القومية من ناحية، وبعض الضغوط الخارجية من ناحية أخرى .

## ١ - فشل وزراء الخارجية في الاتفاق على موقف موحد حقيقي

لم يأت ذلك التقرير إلا نتاج التوفيق بين المواقف المتضاربة للدول



الاعضاء في الجماعة، ولقد مارست فرنسا تأثيرها على صياغته. ولذا، فهو لم يكن يمثل - كما أعلنت بعض الأوساط العليمة في هولندا - سوى الحد الأدنى المشترك بين مواقف الدول الأوروبية. كذلك صرح متحدث باسم الخارجية الألمانية بما يفيد عدم وجود اتفاق من الأصل حول ذلك التقرير، وإن السبب في عدم نشره هو أنه لم يتخذ بشأنه قراراً نهائياً حيث ما زال أعضاء الجماعة يعيدون عن الحديث بصوت واحد حول هذه المشكلة<sup>(٢٣)</sup>.

وهكذا يمكن القول بأن فرنسا - بفرض أنها المسؤولة فعلاً عن بقاء التقرير سرياً - قد فضلت عدم الكشف عن هذه الاختلافات بين السياسات القومية الأوروبية في هذه المرحلة المبكرة من بداية التعاون السياسي. ومن ناحية أخرى، لم يكن هناك بعد في المنطقة العربية تحديات للمصالح الأوروبية تفرض على دول الجماعة الاعلان عن موقف مشترك (كما حدث بعد ذلك عقب حرب تشرين الأول/أكتوبر). ومع ذلك، فإن بعض التحليلات<sup>(٢٤)</sup> ربطت بين توقيت البيان الذي عكس تحولاً في المنهج الأوروبي نحو مزيد من التورط في إدارة التسوية، وبين بداية ظهور بعض اتجاهات إعادة السيطرة على الثروات النفطية في الدول المنتجة (مؤتمر طهران سنة ١٩٧١ ثم مؤتمر طرابلس سنة ١٩٧٢) مما كان يعني زيادة تبعية أوروبا الغربية للنفط العربي بصفة خاصة.

## ٢ - الضغوط الخارجية

يمكن تبرير سرية التقارير بمعارضة الولايات المتحدة للمبادرة

الاوروبية حيث أعلنت أن التقرير لا يأخذ في الاعتبار مبادرة روجرز<sup>(٢٤)</sup>. فلم يكن منتظراً من الولايات المتحدة، في هذه الفترة التي بدأت فيها بؤادر أزمة العلاقات الاوروبية الأطلسية والتي تجسدت مع أزمة الدولار في آب/ أغسطس سنة ١٩٧١<sup>(٢٥)</sup>، ان تترك الكيان الجماعي الاوروبي يعبر - من خلال التعاون السياسي الوليد - عن موقف مستقل قد يتعارض مع مواقفها ويشير من المشاكل مثل التي أثارها من قبل مبادرة المحادثات الرباعية. ولقد كان البيان يميز بالفعل الجماعة - التي أكدت تأييد الحل الشامل - عن الولايات المتحدة التي كانت تدير في هذه الفترة مبادرة التسوية الجزئية، كما كان هذا البيان يبرز من ناحية أخرى اختلاف مضمون الموقف الاوروبي عن الموقف الأمريكي، وبخاصة حول المفاوضات بين أطراف الصراع، وحول الانسحاب من الأراضي المحتلة، وحول وضع القدس.

كذلك لا يجوز استبعاد أثر تحذيرات وضغوط اسرائيل للحيلولة دون إصدار وثيقة مشتركة للجماعة الاوروبية. فلقد كانت اسرائيل ترى أن صدور مثل هذه الوثيقة سيكون ضربة خطيرة للدبلوماسية الاسرائيلية وانتصاراً للدبلوماسية الفرنسية الساعية لتأكيد زعامتها للجماعة<sup>(٢٦)</sup>. ولقد حذر أبا ايابان وزير الخارجية الاسرائيلي من خطورة المسؤولية التي ستقع على كاهل اي حكومة أو مجموعة من الحكومات تتدخل في الصراع، ثم أعرب عن أمله أن يرفض المجلس الوزاري للجماعة الاوروبية الوثيقة المشتركة<sup>(٢٧)</sup>. ولقد استقبلت اسرائيل بغضب شديد بيان ١٣ أيار/ مايو الصحفي الذي أعلن عن اتفاق حول هذه الوثيقة<sup>(٢٨)</sup>. وصرحت بعض الأوساط السياسية في تل أبيب بأن المانيا الغربية وهولندا قد وعدتا اسرائيل بالحيلولة دون أن تصبح الوثيقة نصاً

رسمياً ملزماً للشركاء الاوروبيين<sup>(٣٩)</sup>. ولم يصدر عن المانيا الغربية أي تكذيب. لهذا التصريح. بل لقد أدلى وزير الخارجية الالماني خلال زيارته لاسرائيل في تموز/ يوليو سنة ١٩٧١ بتصريحات حول «بند انسحاب القوات الاسرائيلية» مفادها انه «ليس هناك اية ضرورة لأن تلتزم إسرائيل بانسحاب كامل لقواتها باعتباره شرطاً مسبقاً لبدء مفاوضات سلام». ولقد أثارت تلك التصريحات فرنسا واعتبرتها تقويضاً للسياسة الاوروبية المشتركة تجاه «أزمة الشرق الأوسط»<sup>(٤٠)</sup>.

وصل اهتمام فرنسا بالحفاظ على شكل موحد لموقف الجماعة الى حد مطالبتها الحكومة الالمانية بتقديم ايضاحات عن تصريحات وزير خارجيتها أثناء زيارته لإسرائيل، كما طالبتها بالالتزام بما جاء في بيان ١٣ أيار/ مايو<sup>(٤١)</sup>. هذا، ولقد أكد سفير المانيا في باريس في توضيحات قدمها لوزير الخارجية الفرنسي ان الصحف الاسرائيلية قد «حرفت» و«شوّهت» تصريحات الوزير الالماني<sup>(٤٢)</sup>.

ومثلما فشلت فرنسا خلال المحادثات الرباعية، لم يقدر للجماعة الاوربية ان تساهم في دفع مهمة السفير يارنغ - كما كان يأمل بيان أيار/ مايو - كما لم تلعب أي دور في محاولة إعادة فتح القناة. وظلت هناك فجوة كبيرة بين موقف فرنسا الاكثر تأييداً للمطالب العربية (وبخاصة حول الانسحاب ورفض التفاوض المباشر مع إسرائيل)، وبين موقف باقي شركائها الاوروبيين الاكثر تحفظاً تجاه العرب والاكثر تأييداً لإسرائيل والاكثر ميلاً نحو المواقف الامريكية. بعبارة اخرى، ومهما كانت دوافع فرنسا لتطوير موقف جماعي أوروبي، فمن الواضح أن أولى التعبيرات عن هذا الموقف لم يمثل خطوة ايجابية، بل كان مجرد

صدي لمحاولة فرنسا تأكيد دورها في تسوية «الشرق الأوسط» بعد تعثر المحادثات الرباعية الذي تأكد بعد ذلك في الربع الأخير من سنة ١٩٧١، ومن ثم اصابها الجمود تماماً حتى تخلت عنها فرنسا تماماً في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٧٣.

لقد دفعت واقعية وبراغمية بومبيدو - عند تقريره لابعاد دور فرنسا العالمي - الى التخلي عن أوهام تلك المبادرة والتي كان يتوقف مجرد استمرارها الشكلي - دون الحديث عن درجة الفاعلية والانجاز - على ثلاثة أمور لم تعد تتوافر كما توافرت من قبل عند بداية هذه المبادرة في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٦٩؛ فمن ناحية، انتهى الاهتمام الأمريكي بهذه القناة بعد تولي كيسنجر وزارة الخارجية الأمريكية وهو الذي كان يخطط منذ سنة ١٩٦٩ لانفراد الولايات المتحدة بعملية التسوية؛ ومن ناحية أخرى، انخفض تقدير العرب ومصر بالذات لوزن المحادثات الرباعية وبخاصة بعد أن بدأت مصر تتجه للحوار المباشر مع واشنطن (كما اراد كيسنجر)؛ ومن ناحية ثالثة، توقفت المباحثات الثنائية بين القوتين الأعظم والتي كان التقدم على صعيدها يعد شرطاً أساسياً لإحراز أي تقدم في المباحثات الرباعية. وكان اهتمام الاتحاد السوفياتي بهذه المباحثات قد انخفض أيضاً مع تزايد اتجاه مصر للحوار المباشر مع الولايات المتحدة.

وطوال هذه الفترة ( منذ نهاية سنة ١٩٧١ وحتى تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٧٣ ) طرح موضوع المبادرة الأوروبية جانباً. فلقد كان الواقع الفعلي يشير الى ان الجماعة الأوروبية تجد صعوبة في التحرك الى الامام أبعد من بيان أيار/ مايو سنة ١٩٧١. ولكنها أخذت تتحرك

- وبمبادرة فرنسية أيضاً - على صعيد آخر هو السياسة المتوسطة الشاملة كسبيل لتوطيد النفوذ السياسي للجماعة الأوروبية في المنطقة العربية فإن هذه السياسة - كما سرى بالتفصيل لاحقاً - تهدف الى تطوير استراتيجية الاتفاقات الاقتصادية الثنائية. أي أن أوروبا تحركت الى الاهتمام بتوسيع نطاق أدوات سياستها لتنظم الأدوات الاقتصادية في إطار العلاقات الإقليمية بين أوروبا والمنطقة العربية.

### ثالثاً: المبادرة الأوروبية منذ حرب

تشرين الأول / أكتوبر سنة ١٩٧٣

وحتى مبادرة السادات في

تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧

يمكن تحليل السياسات الأوروبية في هذه الفترة عبر ثلاث مراحل تطورت خلالها الجهود الدبلوماسية بصفة عامة:

### ١ - الجماعة الأوروبية واندلاع حرب

تشرين الأول / أكتوبر والحظر النفطي

حين اندلعت حرب تشرين الأول / أكتوبر وحين استخدم سلاح النفط (قسمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الدول الأوروبية الى عدة فئات: الدول الصديقة وهي بريطانيا، فرنسا، بلجيكا؛ الدول المحايدة وهي ألمانيا، وهولندا خضعت لحظر كامل) وتعرض أمن أوروبا الاقتصادي لخطر مباشر. وانعكست ردود الفعل الأوروبية - خلال هذه

الأزمة - في صورة مزدوجة الابعاد: فلقد ثارت توترات خطيرة على صعيد العلاقات الاوروبية - الامريكية من ناحية، وعلى صعيد الجماعة الاوروبية من ناحية أخرى.

### أ - بالنسبة للعلاقات الاوروبية الأمريكية<sup>(٣٣)</sup>

كان محور التوتر يتلخص في التعارض بين المصالح الاقليمية لاوروبا، والمصالح العالمية لامريكا، والتي نبعت في جانب منها من الاختلاف في درجة الاعتماد على النفط العربي بين جانبي الأطلسي والتي قادت الى اختلاف ادراك الطرفين لكيفية إدارة الأزمة. ففي حين ركزت دول اوروبا - كل على حدة - على كيفية تأمين امداداتها النفطية وعلى إعادة الاستقرار في المنطقة، فإن الولايات المتحدة كانت تهتم أساساً بانعكاسات الأزمة على العلاقات بين الشرق والغرب، وبمحاولات السوفيات لاستغلال الموقف لتحقيق مكاسب فردية.

ولقد طالبت فرنسا وبريطانيا باقي أعضاء الجماعة باتخاذ موقف «حيادي». وكان هذا الموقف يتطلب أن تفصل أوروبا نفسها عن سياسة الولايات المتحدة وعن مساندة إسرائيل. ولذا، فلقد رفضت بريطانيا طلب كيسنجر بالدعوة - في مجلس الأمن - الى وقف اطلاق النار لأن السادات كان يرفض هذا في بداية الحرب، وكذلك استمرت فرنسا في بيع السلاح لليبيا والسعودية، كذلك رفضت الدول الاوروبية - ما عدا البرتغال (التي كانت تستورد معظم نفطها من انغولا وايران) - استخدام الولايات المتحدة لقواعد حلف الأطلسي في عملية ارسال السلاح الى اسرائيل. كذلك لم تساند بريطانيا وفرنسا بصفة خاصة

الولايات المتحدة في رفضها لمبادرة السادات الداعية الى ارسال قوات سوفياتية - امريكية للحفاظ على وقف اطلاق النار في سيناء. ولقد أعلنت الولايات المتحدة الامريكية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر حالة التأهب القصوى دون أي تشاور مع حلفائها. وهو الامر الذي أثار اعتراضاً اوروبياً عارماً.

## ب - بالنسبة للعلاقات على صعيد الجماعة الاوروبية

اتضح من السلوك الاوروبي خلال الأزمة مدى القيود التي تقع على السياسة الخارجية للجماعة وهي متنوعة: عدم وجود قوة عسكرية وسياسية، صعوبة التنسيق بين عمليات صنع القرار القومية المختلفة، وبين الأهداف والمصالح في شكل موقف جماعي فعلي قادر على مواجهة حالات التأزم الخطيرة. ومن ثم تعاملت دول الجماعة مع الأزمة من منطلق السياسات القومية.

ولقد جاءت ردود الفعل الاولى للدول الاوروبية منفردة متسمة بالغموض وعدم التجانس وبرغبة كل دولة «في انقاذ ما يمكن انقاذه من مصالحها الخاصة». ففي أقصى اليمين نجد موقف فرنسا التي<sup>(٣٤)</sup> اعترفت بشرعية التحرك العسكري المصري - السوري على اعتبار انه وسيلة لتحرير الارض المحتلة، وفي أقصى اليسار نجد موقف هولندا التي اتهمت مصر وسوريا بخرق الهدنة الفعلية القائمة. كذلك رفضت الدانمارك وهولندا السماح لبريطانيا وفرنسا بالحديث باسم الجماعة في مجلس الأمن<sup>(٣٥)</sup>. كذلك رفضت بريطانيا وفرنسا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر مساندة هولندا لمواجهة الحظر النفطي خوفاً من النيل من



وضعها المميز لدى الأقطار العربية المصدرة للنفط. أي كان للحفاظ على المصالح القومية الأولوية على متطلبات التضامن الأوروبي. وتجدر الإشارة هنا إلى العوامل التي شاركت في صياغة هذا الموقف الفرنسي - البريطاني.

بالنسبة لفرنسا لم يثر موقفها الدهشة، بل كان متوقعاً: فهي وهولندا على طرفي نقيض بالنسبة للعلاقات الأوروبية - الأمريكية، وبالنسبة لسياسة الجماعة الأوروبية في مجال الطاقة. أما بالنسبة لبريطانيا فلقد ثارت الدهشة حول موقفها تجاه هولندا التي كانت أقوى المؤيدين لانضمامها إلى السوق الأوروبية. ولكن كانت تكلفة عدم مساندة هولندا أقل بكثير من التكلفة التي سيتحملها الاقتصاد البريطاني من جراء حظر نفطي، وبخاصة مع بداية إضراب عمال مناجم الفحم في بداية تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٣<sup>(٣٦)</sup>.

ولهذا اقتصرَت الجماعة الأوروبية على المراقبة طوال اندلاع المعارك العسكرية. ولم تتخذ الاجتماعات العادية للتعاون السياسي (١١ - ١٣ تشرين الأول/أكتوبر) أي موقف. وبعد ضغط من فرنسا وبريطانيا، وجهت هذه الاجتماعات في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر مجرد نداء لوقف إطلاق النار كخطوة لبداية مفاوضات حقيقية لتطبيق القرار ٢٤٢<sup>(٣٧)</sup>. ولقد مر هذا البيان الأوروبي دون أن يثير انتباهاً كافياً بالرغم من أن مضمونه لم يكن يختلف كثيراً عن مضمون القرار ٣٣٨ الصادر بعد ذلك عن مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

كذلك لم يحظ قرار البرلمان الأوروبي الصادر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٣ باهتمام كاف، ولقد دعا هذا القرار إلى انعقاد سريع

لوزراء خارجية الجماعة لتقديم المساعي الحميدة للجماعة للتوصل الى قرار لوقف اطلاق النار تتبعه مفاوضات سريعة «مباشرة أو غير مباشرة» تساعد على تحقيق السلام. وبالرغم من ظهور بعض الانتقادات في الاوساط السياسية الفرنسية والبريطانية لعدم متابعة بيان ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر بمبادرة أوروبية قوية، الا أنه كان يبدو في هذه الفترة أن الحكومتين الفرنسية والبريطانية مستسلمتين لترك إدارة الأزمة في يد القوتين الأعظم، وبخاصة وان وضع الجماعة الأوروبية لم يكن ليساعد على القيام بتحريك قوي<sup>(٣٨)</sup>. فمن الملاحظ ان فرنسا - وعلى عكس موقفها مع ديغول خلال أزمة أيار/ مايو - حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٧ حين طرحت نفسها كوسيط بين طرفي الصراع - اعترفت في واقعية كبيرة بحدود دورها وقلة تأثيرها بالمقارنة بالقوتين الأعظم، على أساس أنهما القادرتان - ان ارادتا - على وقف القتال<sup>(٣٩)</sup>.

ولم تأت المبادرة الحقيقية الا مع بيان بروكسل في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٣ والصادر عن اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين في إطار التعاون السياسي. ثم مع قمة كوبنهاغن في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧٣. ولقد لعبت الدبلوماسية الفرنسية دوراً كبيراً في اعداد المناخ الذي سبق اصدار هذا البيان وانهقاد هذه القمة وتلاهما.

فلقد اعترفت فرنسا مراراً بحدود الدور الأوروبي في الأزمة. وكان هذا الاعتراف من الواقعية بحيث وصل الى حد قول وزير الخارجية الفرنسي ميشيل جوبير امام الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٢/١١/١٩٧٣<sup>(٤٠)</sup>، بأن أوروبا قد عوملت وكأنها لا وجود لها (Non personne)، وان تبعيتها في مجال الطاقة كانت تعد «موضوع المعركة الثانية في الشرق الأوسط»، كما أنها كانت «لعبة أكثر من كونها أداة في علاقة الكبار».

ولهذا، وانطلاقاً من اقتناع بوميبدو بضرورة إبراز الهوية الأوروبية عقب هذا المناخ دعا الى عقد مؤتمر قمة اوروبي قبل نهاية العام للتنسيق بين اتجاهات الدول الأوروبية في إطار التعاون السياسي<sup>(١)</sup>. ولكن قبل انعقاد هذه القمة صدر بيان بروكسل في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٣. فما هي أبعاد كل منهما:

(١) لقد حث البيان اسرائيل على العودة الى خط وقف اطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر (كما كانت تطالب مصر)، ثم نص على المبادئ الأساسية للتسوية (عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة، احترام سيادة واستقلال كل دول المنطقة وحققها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين)، كما أعرب عن استعداد الجماعة للمشاركة في عملية السلام كما اعترف بأهمية الضمانات الدولية واقترح مناطق منزوعة السلاح<sup>(٢)</sup>.

وكان هذا البيان أول مساهمة أوروبية حقيقية حول قضية تمس أمن أوروبا بدرجة كبيرة، كما كان بمثابة «الميثاق الأوروبي» الذي تعمقت مبادئه بعد ذلك عن طريق المواقف الأوروبية المتتالية<sup>(٣)</sup>. ولم يكن هذا البيان الا نصاً توفيقياً بين مواقف الدول الأوروبية. ومن المعتقد أنه استند الى نص فرنسي بذلت فرنسا وبريطانيا جهودهما لتقبله دول الجماعة الأكثر تأييداً لاسرائيل. ومع ذلك اثار ذلك البيان رد فعل حاد من جانب اسرائيل التي رأت فيه «انزلاقاً» أوروبياً تجاه العرب، واستسلماً للابتزاز العربي عن طريق الحظر النفطي، ومحاولة لمنع الحكومات العربية من اجراء تخفيض جديد. كذلك ثارت اسرائيل ضد

ذلك البيان لأنها اعتبرته تدخلاً خارجياً في وقت خرج من المفاوضات نظراً لنصه على استعداد أوروبا للمشاركة في السلام، ونظراً لاعترافه بالأهمية الأساسية للضمانات الدولية، وهما الأمران اللذان كانت ترفضهما إسرائيل دائماً<sup>(١١)</sup>. هذا فضلاً عن نصه - ولأول مرة - على اعتراف أوروبي «بالحقوق المشروعة للفلسطينيين».

حقيقة كان ذلك البيان محاولة لإسراع صوت أوروبا، كما كان يهدف إلى رفع الحظر عن هولندا ومع ذلك فهو، أي البيان، لم يحدث أثراً إيجابية مباشرة: فلم يرفع الحظر عن هولندا، ولم تشترك أوروبا في الاستعدادات لعقد مؤتمر جنيف<sup>(١٢)</sup>.

ولكن رحبت البلدان العربية - في قمة الجزائر (٢٦ - ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٣) بالبيان الأوروبي باعتباره «التعبير الأول عن فهم أفضل للقضية العربية». ولكن أعربت أيضاً عن أملها في أن تعمل الجماعة الأوروبية بكل وسائلها من أجل انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة، وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني<sup>(١٣)</sup>. كما حرصت البلدان العربية - من خلال جولة مبعوثيها (وزير الطاقة السعودي والجزائري) في أوروبا في بداية كانون الأول/ديسمبر - على أن توضح لأوروبا أنها تنتظر منها أكثر من مجرد إصدار البيانات السياسية، أي تنتظر منها الضغط على إسرائيل وذلك في مقابل ضمان وارداتها النفطية<sup>(١٤)</sup>. وفي المقابل حرصت فرنسا بصفة خاصة على أن توضح للمبعوثين العربيين حدود تأثير أوروبا<sup>(١٥)</sup>.

(٢) وفي الوقت نفسه جرت سلسلة من الاتصالات الثنائية والجماعية بين الدول أعضاء الجماعة للاعداد لمؤتمر قمة كوبنهاغن في ١٤

كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٣ . وتكثفت الاتصالات بين فرنسا وبريطانيا بصفة خاصة، وكانت الولايات المتحدة ترقب محاولة أوروبا التعبير عن كيفية تخلصها من الوصايا الأمريكية<sup>(١)</sup>.

وكان الاتجاه السائد مع بداية المؤتمر هو أن أوروبا، وإن كانت تهتم بإقرار السلام في «الشرق الأدنى»، لا تستطيع - بسبب ما تواجهه من مشاكل نفطية - أن تقدم المشاركة الأساسية التي تأملها الأقطار العربية. هذا وكان قد وصل الى كوبنهاغن - مع أول انعقاد للمؤتمر - أربعة وزراء عرب حثوا أوروبا إلى التخلي عن عجزها عن الحركة. ويعد أن كان من المقرر عدم اصدار بيان مشترك عن المؤتمر أصر بومبيدو على اصدار ذلك البيان على أن يتضمن فقرة عن «الشرق الأدنى» ومقدمة عن الدعوة إلى فتح حوار عربي - أوروبي. هذا ولقد اعتقد بعض شركاء فرنسا وكذلك الولايات المتحدة أنها كانت وراء زيارة الوزراء العرب لتدفع الجماعة إلى مثل هذا التحرك<sup>(٢)</sup>. وجدير بالذكر أيضاً أن دول الجماعة رفضت الاستجابة لاهتمام فرنسا وبريطانيا بالتقدم خطوة للأمام في تأييد المواقف العربية. ولذا، رفضت العديد من النصوص التي قدمها بومبيدو بمساندة ادوارد هيث. خلاصة القول إن تجربة كوبنهاغن أوضحت - وبخاصة لفرنسا التي كانت حريصة على دور أوروبي في التسوية - أنه لا يمكن الذهاب أبعد من موقف بيان ٦ تشرين الثاني/نوفمبر الذي كان قد تم التوصل إليه بعد مساومات شديدة. كما ظلت أوروبا بعيدة عن مؤتمر جنيف الذي عقد بعد مؤتمر قمة كوبنهاغن بأسبوع واحد<sup>(٣)</sup>.

ولكن يبقى لذلك المؤتمر انه أعلن عن بداية الحوار العربي - الأوروبي

الذي لعبت فرنسا دوراً كبيراً في الدفع اليه. بل يرى البعض<sup>(٥٣)</sup>، أن وزير الخارجية الفرنسي - في حديثه أمام مجلس الشيوخ الفرنسي في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٣ - كان هو صاحب المبادرة للدعوة الى هذا الحوار. وبالرغم من أن بعض الدول الأوروبية قد استقبلت هذه الدعوة ببعض التردد إلا أن بيان كوينهاغن أعطاهم الصبغة الرسمية.

(٣) وهكذا بدت أوروبا في نهاية ١٩٧٣ وكأنها تفضل «ذلك الحياض الغامض الذي يسمح لفرنسا أن تكتسب الأصدقاء ولألمانيا بأن تؤدي واجبها نحو اسرائيل على أساس أن ذلك الوضع أفضل من اتخاذ موقف أوروبي موحد يمكن أن يسيء إلى دبلوماسية توزيع الأدوار تجاه الأزمة»<sup>(٥٤)</sup>. تلك الدبلوماسية التي استندت الى الاختلافات بين السياسات القومية الأوروبية. ولقد لعبت الأبعاد الداخلية لعملية صنع السياسة الخارجية في الدول الأوروبية الثلاث الأساسية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) دورها في إيجاد الدافع لتبني موقف جماعي أوروبي في خلال أزمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. فإذا كان هذا الموقف متفقاً مع خط السياسة الفرنسية المؤيدة للعرب منذ الرئيس ديغول، فقد كان فرصة مفيدة لألمانيا لتجنب العبء الفردي لتحركها بعيداً عن مواقفها التقليدية المؤيدة لاسرائيل فقط، فلقد بدأ فيلي برانت منذ وصوله الى السلطة سنة ١٩٦٩ يفصح عن رغبته في إقامة علاقات طيبة مع الجانبين العربي والاسرائيلي، كما فسر القرار ٢٤٢ على أنه دعوة الى انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة. ولقد كان هذا التعديل في مسار سياسة ألمانيا الشرق أوسطية يعكس تعديلاً آخر في الرأي العام الألماني الذي تحرك قليلاً عن مساندته المطلقة وغير المشروطة لاسرائيل. ومع ذلك ظلت ألمانيا لا تصل الى مستوى تأييد فرنسا للمواقف العربية. أما بالنسبة لبريطانيا فلقد ساعد على اتخاذ ذلك



الموقف وصول حزب المحافظين الى السلطة سنة ١٩٧٠ ، وهذا الذي يتسم بسياسة أكثر تأييداً للعرب من حزب العمال الذي يرتبط تقليدياً بروابط قوية مع اسرائيل . وحين وصل هذا الأخير الى السلطة سنة ١٩٧٤ اختلفت سياسته عن سياسة الحزب المحافظ ، ولكنها لم تكن اختلافات جوهرية . حقيقة استمر تفوق الاتجاهات المؤيدة لاسرائيل ولكن بدرجة أقل من ذي قبل حيث أنه كان قد بدأ منذ سنة ١٩٦٧ انقسام داخل الحزب حول الصراع العربي - الاسرائيلي نظراً لبروز مجموعة من صفوفه ذات اتجاه مساند للعرب<sup>(٥٤)</sup> .

خلاصة القول إن الجماعة الأوروبية قد استجابت لثقل ضغط النفط خلال أزمة تشرين الأول/أكتوبر ، ولكن ظلت الاختلافات قائمة بين سياسات أعضائها . فبينما تقدمت مواقف فرنسا وبريطانيا نحو المواقف العربية ، حاولت معظم الدول الأخرى أن تتخذ مواقف مرنة في محاولة للتوفيق بين تيارات متعارضة قوية مثل الرأي العام المساند لاسرائيل أو الروابط القوية مع الولايات المتحدة . واستمر ذلك الوضع خلال الأعوام التالية التي شهدت تعديلات أخرى من السياسات الأوروبية «الشرق أوسطية» لكن ، كاستجابة أيضاً للتطورات في الصراع العربي - الاسرائيلي ذاته .

## ٢ - جمود المبادرة الأوروبية وتعثر البدء

في الحوار العربي - الأوروبي (كانون

الثاني/يناير ١٩٧٤ - أيلول/سبتمبر

(١٩٧٥)

أ - فمع تطور الجهود الدبلوماسية التي سيطرت عليها دبلوماسية



الخطوة - خطوة الامريكية لم يصدر عن الجماعة الأوروبية أي بادرة جديدة تحدد موقفها من المفاوضات الجارية، هذا ويمكن تفسير هذه الحالة للموقف الاوروي بأمرين :

فمن ناحية، كان للمشاكل الداخلية في دول السوق، ومشاكل البنيان الاوروي ومشاكل العلاقات الاوروية - الامريكية في ظل عواقب أزمة الطاقة، آثارها الواضحة على حدود امكانيات مواجهة الجماعة لمسار الاحداث في المنطقة في هذه الفترة<sup>(٥٥)</sup>. لم تثر فرنسا الحديث عن أي مبادرة خاصة باشتراكها في اطار المفاوضات الجارية أو بتقديم بديل للتحرك الامريكي، بل واعترفت بحدود قدراتها على المبادرة المنفردة وبحدود الدور الجماعي - الأوروبي، ومن ثم اقتصرت على اعلان الاستعداد للاشتراك في ضمانات التسوية الشاملة النهائية<sup>(٥٦)</sup> وفي المقابل كانت المواقف الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية تتحرك الى الامام (كما سنرى لاحقاً).

ومن ناحية أخرى، يمكن القول إن دبلوماسية كيسنجر كانت تلقى ترحيباً عاماً من دول الجماعة - باستثناء فرنسا التي تحفظت على دبلوماسية الخطوة - خطوة<sup>(٥٧)</sup>. فلقد أكدت أن تأييدها لها انما يتوقف على مدى كونها خطوة حقيقية نحو التسوية الشاملة. هذا وتجدر الاشارة الى أن تحفظ جيسكار ديستان (على اتفاقية الفصل الثانية على الجبهة المصرية) كان أكثر مرونة من تحفظ بومبيدو (على اتفاقية الفصل الاولى المصرية والسورية).

هذا، وكانت جهود الولايات المتحدة تساعد أوروبا على اجتياز الفجوة بين رغبتها في اقرار تسوية في المنطقة، وبين افتقادها القوة

والنفوذ اللازمين للمشاركة في مفاوضات هذه التسوية. ولذا، استمرت الدول أعضاء الجماعة في مجرد الاعلان عن مبادئ وأسس التسوية الشاملة، التي رأى فيها كيسنجر أحياناً تدخلاً في الجهود الامريكية لادارة المفاوضات. ومع ذلك، فلم تكن هذه الاختلافات الاوروبية - الامريكية الا نوعاً من توزيع الادوار حيث تقدم أوروبا على مواقف (وبخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية كما سنرى) لا تستطيع الولايات المتحدة الاقدام عليها. كذلك ظهر هذا النوع من توزيع الادوار في مجال مبيعات السلاح الفرنسية والبريطانية لبعض الاقطار العربية (وبخاصة مصر) التي كان من الصعب على الولايات المتحدة أن تقدم عليها في هذه الفترة<sup>(٥٨)</sup>. ومن هنا كان مغزى عودة الحياة الى العلاقات المصرية - الفرنسية (زيارة السادات لباريس في أوائل سنة ١٩٧٥ وزيارة جيسكار ديستان لمصر في نهاية العام نفسه) بعد فترة الجمود التي أحاطت بها نظراً للموقف الفرنسي من دبلوماسية كيسنجر. فلقد أضحت فرنسا أحد المصادر الأساسية لتنويع السلاح المصري مما كان يساعد على احتواء النفوذ السوفياتي في المنطقة، كما أضحت مصر هدفاً للدبلوماسية الفرنسية. فلقد كان جيسكار ديستان يأمل في أن يؤيد السادات مبادرته الداعية لأن تكون فرنسا أو الجماعة الاوروبية بقيادة فرنسا، هي الضامن الثالث للتسوية الشاملة النهائية الى جانب القوتين الاعظم<sup>(٥٩)</sup>.

ب - وفي مقابل جهود المبادرة الاوروبية - في اطار التعاون السياسي - تركز اهتمام الجماعة على تطوير علاقات اقتصادية قوية مع المنطقة العربية - جماعياً وفردياً - وذلك لدعم روابط علاقات الاعتماد المتبادل بين الاقليمين. وكان هذا هو هدف الطرف الاوروبي في حوار مع

العرب<sup>(١١)</sup>. بعبارة أخرى كان البعد الاقتصادي للحوار يمثل الأولوية لدى أوروبا<sup>(١٢)</sup>.

ومع ذلك ظل البعد السياسي يلقي بظلاله من زاويتين:  
أولاً: كعائق حال دون الاسراع ببدء أعمال الحوار.  
ثانياً: كمؤثر على فعالية انجاز هذه الأعمال.

بالنسبة للزاوية الأولى: كانت مشكلة تمثيل الفلسطينيين في الحوار من ناحية، والاعتراض الأمريكي على الحوار من ناحية أخرى من أهم المشاكل السياسية التي اعترضت بداية الحوار<sup>(١٣)</sup>. فلقد أراد العرب أن تعترف أوروبا بمنظمة التحرير الفلسطينية وهو الأمر الذي رفضته دول الجماعة، وبالتالي رفضت تمثيل المنظمة للفلسطينيين في اجتماعات الحوار. ولقد تم التوصل الى حل وسط - اتفقت عليه الدول الأوروبية في ١٣ شباط/فبراير سنة ١٩٧٥ ووافقت عليه البلدان العربية، ويتم بمقتضاه تكوين وفد أوروبي وآخر عربي دون تحديد للجنسيات، الأمر الذي يساعد على اشتراك الفلسطينيين في الوفد العربي<sup>(١٤)</sup>.

أما الولايات المتحدة فقد أعلنت في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٧٤ رفضها لمبادرة أوروبا للحوار مع العرب. وبعد فشل مؤتمر واشنطن للطاقة في تقديم حلول سريعة لأزمة الطاقة عادت الاتصالات الأوروبية - العربية للاعداد للحوار بعد أن كانت قد توقفت انتظاراً لما سيسفر عنه المؤتمر. واعترض كيسنجر من جديد ولكن خفت حدة هذا الاعتراض بعد أن ضمنت الولايات المتحدة رقابتها على أهم أبعاده (النفط - البعد السياسي) وبعد أن وافقت الدول الأوروبية على التشاور معها حول نتائجه<sup>(١٥)</sup>.

هذا وتجدر الإشارة الى أن فرنسا لم تعترض منذ البداية على استبعاد أوروبا للبعد السياسي للحوار. بعبارة أخرى، فإن فرنسا لم تكن ترى في تسييس الحوار «بديلاً فعالاً لدورها المنفرد الذي بدأ في التراجع. بل لم ترَ أن مثل هذا الاستبعاد من الممكن أن يعيق بداية التعاون الاقتصادي مع العرب على أساس أن الحوار - في خلال هذه المرحلة - لا يمكن أن يكون ملموساً أو إيجابياً إلا في المجال الاقتصادي، لأن الجانب السياسي يفترض مسبقاً نوعاً من الاتفاق بين الأوروبيين أنفسهم، وبين العرب أنفسهم حول الصراع العربي - الاسرائيلي وهو الشرط غير المتحقق<sup>(١٥)</sup>.

### ٣ - الجماعة الأوروبية بين رفض تسييس الحوار وبين بيان قمة لندن (حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧)

أ - ظل واضحاً منذ بداية أعمال الحوار، كيف أن دول الجماعة الأوروبية لا تنظر اليه كقناة يمكن التأثير من خلالها على مسار تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي. فلم يتقدم الموقف الأوروبي طوال اجتماعات اللجنة العامة للحوار في أيار/مايو سنة ١٩٧٦ في لوكسمبورغ، أو في تونس في شباط/فبراير سنة ١٩٧٧ خطوة أبعد من بيان تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٣ (في إطار التعاون السياسي). وفي اجتماعات تونس اتهم الجانب العربي الجماعة الأوروبية بأنها لا تتحرك للمساعدة على تنفيذ المبادئ التي أعلنت التمسك بها كأساس للتسوية. كما انتقد الجانب العربي منطق «التوازن» الذي تتذرع به الدول الأوروبية عند تحديد مواقفها من صياغة أو التصويت على القرارات الخاصة «بالشرق

الأوسط» في الأمم المتحدة وبخاصة المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية<sup>(١٦)</sup>.

ب - ولقد اكتسبت هذه المشكلة منذ ما بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر أبعاداً دولية وعربية هامة، بحيث لم تعد مجرد مشكلة لاجئين ولكن جوهر وصميم «أزمة الشرق الأوسط» والتي لا يمكن إيجاد تسوية شاملة دون حلها. ومن ثم بدأت هذه المشكلة تلعب دوراً متزايد الأهمية في صياغة السياسات الأوروبية القومية من ناحية، والسياسات الجماعية من ناحية أخرى.

(١) وفي حين لم يتحرك الموقف الجماعي الأوروبي من القضية الفلسطينية خطوة للامام من بيان تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٣ حتى بيان قمة لندن في حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧، (كما سنرى)، فإن المواقف الأوروبية الفردية كانت في تحرك دائم. وكانت المواقف الفرنسية تعد - بالمقارنة بمواقف الدول الأوروبية الأخرى - مواقف رائدة في تأييدها للقضية الفلسطينية. فإذا كان جيسكار ديستان قد أتى بجديد في مضمون السياسة الفرنسية، فإن هذا يتضح جلياً في موقف فرنسا تجاه هذه القضية<sup>(١٧)</sup>. ولقد كان مؤتمر ديستان الصحفي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٤ قمة التعبير عن تطور ادراك القيادة الفرنسية للطابع الفرنسي الملح للقضية الفلسطينية. أي باعتبارها قضية شعب له الحق في «وطن»، كما أن حلها ضرورة أساسية يجب أن يؤخذ في عملية التسوية الشاملة الدائمة والعادلة، فمن دون هذا الحل لن يكون هناك سلام حقيقي.

كذلك أكدت فرنسا على ضرورة اشتراك الفلسطينيين في مفاوضات التسوية، إلا أن الغموض والتناقض اكتنفا موقفها تجاه الصفة التمثيلية

لمنظمة التحرير الفلسطينية واتضح ذلك في أكثر من مناسبة متتالية: فمن ناحية، وافقت فرنسا على القرار الصادر من الجمعية العامة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٤ والخاص بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها «ممثل الشعب الفلسطيني» إلى الاشتراك في مناقشات الجمعية العامة حول فلسطين. ولقد وافقت أيضاً عليه كل من إيطاليا وإيرلندا وامتنعت باقي الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة عن التصويت عليه. وثارَت إسرائيل ضد هذا الموقف الفرنسي الذي يعد اعترافاً فعلياً بمنظمة التحرير.

ومن ناحية أخرى، التقى وزير الخارجية الفرنسي مع ياسر عرفات في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٤ في بيروت. ولقد أثار هذا اللقاء عاصفة أخرى في إسرائيل وصلت إلى حد التفكير في إلغاء زيارة وزير الخارجية الفرنسي لإسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٤.

ومن ناحية ثالثة، وافقت فرنسا - في بيان صادر عن وزارة الخارجية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٥ - على قيام منظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب اتصال واعيال في باريس. ولقد رحبت الأوساط الفلسطينية بالقرار الفرنسي واعتبرته تأكيداً دولياً للمصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية. كما ثارت ردود فعل حادة في إسرائيل التي تساءلت حول مغزى توقيت هذه المبادرة في وقت ترفض فيه بشدة المنظمة اتفاقية الفصل الثانية على الجبهة المصرية. ولقد اعتبرت إسرائيل ذلك القرار الفرنسي بمثابة تشجيع للمعسكر العربي المتشدد في رفضه لبوادر التصالح من جانب مصر.

وبالرغم من هذه التطورات المتلاحقة فإن فرنسا حرصت على أن



تؤكد مراراً، وفي محافل مختلفة، أن هذه الأعمال لا تعد اعترافاً فرنسياً بالصفة التمثيلية للمنظمة بقدر ما هي محاولة لتشجيعها على تحمل مسؤولياتها على الصعيد الدولي والتخلي عن «الأعمال الإرهابية» من أجل الممارسة السياسية، أي هي وسيلة لتسهيل الحوار مع الفلسطينيين حتى تتجه المنظمة الى تبني آراء ومواقف معتدلة، بعبارة أخرى، ومهما كانت أهداف فرنسا ومبرراتها للحوار مع منظمة التحرير، ومهما كان القول بأن المواقف الفرنسية قد ساعدت على إبراز «الحقيقة الفلسطينية على الساحة الدولية» فإن فرنسا لم تصل الى الاعتراف الصريح القانوني بمنظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني أو كتعبير عن «الدولة الفلسطينية». ولقد اتفق هذا الموقف الفرنسي مع موقف بقية أعضاء الجماعة الأوروبية الراضين بالاعتراف بالمنظمة أو «الدولة الفلسطينية»، بالرغم من تزايد الاتصالات (غير الرسمية) بين الحكومات الأوروبية وبين أجنحة المنظمة، وبالرغم من وجود ممثلين للمنظمة في بون ولندن، ووجود مكتب اتصال واعلام آخر في بروكسل<sup>(٦٨)</sup>.

ولقد تأكد هذا الموقف في أكثر من مناسبة بعد ذلك: حين رفضت فرنسا وباقي أعضاء الجماعة اشتراك المنظمة في اجتماعات الحوار، كذلك حين امتنعت فرنسا وإيطاليا وبريطانيا عن التصويت على القرار المقدم الى مجلس الأمن في ١٢ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٧٦ حول دعوة المنظمة إلى الاشتراك في المناقشات حول المشكلة الفلسطينية بحقوق الدولة نفسها العضو في الأمم المتحدة، وهو القرار الذي استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضده، وإن لم يمنع هذا صدوره لأنه من قبيل القرارات الاجرائية. كذلك لم تعترف فرنسا بحق منظمة التحرير في تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف التي أخذت تجري الاستعدادات



لعقده بعد توقف دبلوماسية الخطوة - خطوة في نهاية سنة ١٩٧٥ .

(٢) ثم تحركت الجماعة الأوروبية بدورها - في إطار التعاون السياسي - من بيان تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، الذي اعترف بضرورة أن تؤخذ في الاعتبار «الحقوق المشروعة للفلسطينيين» الى بيان المجلس الأوروبي الذي عقد على مستوى القمة في لندن في حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧ والذي نص<sup>(٦٩)</sup> على أن «الدول التسع مقتنعة بأن حل النزاع لن يصبح ممكناً إلا إذا استطاع الشعب الفلسطيني أن يترجم حقه المشروع في التعبير عن هويته القومية الى واقع ، وذلك سيؤدي بالضرورة الى اقامة وطن للشعب الفلسطيني». ومما لا شك فيه أن مفهوم الوطن دون الحاقه بمفهوم الشعب أو الهوية القومية كان من الممكن أن يثير غموضاً لأنه من الجائز تفسيره بأنه وطن عربي وليس فلسطيني ومن هنا المغزى الهام لصياغة هذا البيان التي تبين تحول الفلسطينيين - لدى الجماعة الأوروبية - من لاجئين الى شعب له هوية قومية يجب أن تترجم في وطن .

وقد تم اتفاق الدول أعضاء الجماعة - ولأول مرة دون صعوبات حادة - على نص البيان الذي أعد منذ كانون الثاني/يناير، ولكن تأجل الاعلان عنه حتى حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧ . وفضلاً عن أهمية هذا البيان بالنسبة للقضية الفلسطينية حيث اعترف بوطن فلسطيني ، فإن أهميته تنبع أيضاً من مغزى توقيته . فلقد جاء في غمرة الاتصالات حول الاعداد لانعقاد مؤتمر جنيف . هذا ويرى البعض<sup>(٧٠)</sup> أن ذلك البيان الذي يعبر عن «الموقف الرسمي» لدول الجماعة كان مساندة قوية لجهود الحكومة الأمريكية في محاولتها التغلب على الصعاب التي تعترض دفع جهود السلام . فإن من بين دول الجماعة دول مثل هولندا المعروفة

بمساندتها التقليدية لاسرائيل ، قد وافقت على البيان الذي عكس موقفاً كان يعد - منذ سنوات مضت - موقف الاقلية فقط من دول الجماعة وبخاصة فرنسا. ولكن يمكن القول أيضاً إن ارجاء نشر البيان من كانون الثاني/يناير الى حزيران/يونيو - كان استجابة لضغط الولايات المتحدة التي طالبت أوروبا دائماً بأن «تصمت»، وذلك في وقت كان سايروس فانس وزير الخارجية الامريكى يستعد لجولته الأولى في المنطقة في شباط/فبراير سنة ١٩٧٧. ولقد ظل هذا البيان - الذي لم يأت بجديد بالنسبة لاطار المفاوضات أو لدور أوروبا فيه - حبيس تقرير المبادئ دون الاقدام على تحديد أساليب المشاركة الفعلية من جانب أوروبا والاقتصار على المطالبة فقط بضرورة بدء المفاوضات دون تأخير ودون شروط مسبقة، مع ابداء الدول الأوروبية استعدادها للاشتراك في الضمانات. ولم تكن هذه المبادرة الأوروبية كافية في نظر العرب الذين كانوا يطالبون أوروبا بالتحرك بعد اصدار التصريحات، فإن هذا التحرك هو سبيل المشاركة الفعالة لإيجاد حل عادل<sup>(٧١)</sup>.

هذا وتجدر الاشارة الى أنه في أحد استفتاءات الرأي العام في فرنسا<sup>(٧٢)</sup> كانت ٤٨ بالمائة من أفراد النموذج يرون أن بإمكان أوروبا - أو بعض الدول الأوروبية - أن تتدخل بفعالية أكثر لدى مختلف الدول المتورطة في صراع «الشرق الأدنى» للمشاركة في التوصل الى تسوية سلمية، في حين كان ٢٧ بالمائة يرون العكس ولم يعبر ٢٥ بالمائة عن رأيهم.

## رابعاً: الموقف الاوروبي بين الحذر المتردد وبين الحاجة للمبادرة (تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٧ - حزيران/يونيو سنة ١٩٨٠)

ومع مبادرة الرئيس السادات بالذهاب الى القدس في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٧، ثم مع ما أعقبها من تطورات حتى تم توقيع معاهدة السلام المصرية والاسرائيلية في آذار/مارس سنة ١٩٧٩، وأخيراً مع فشل المحادثات حول الحكم الذاتي للفلسطينيين في أيار/مايو سنة ١٩٨٠، واجهت الجماعة الاوروبية مرحلة جديدة لسياساتها «الشرق أوسطية» تأثرت فيها وبعمق بمعطيات متطورة من أهمها: بداية المفاوضات المباشرة بين مصر واسرائيل، تأكيد دور الولايات المتحدة كشريك وحيد في المفاوضات، «التراجع المحسوب» للاتحاد السوفياتي في المنطقة، انفجار الانقسامات العربية حول منهج السلام المصري الذي رفضته بدرجات مختلفة، كل الأقطار العربية، والتي وصلت علاقة معظمها مع مصر الى حد القطيعة الرسمية.

هذا ويمكن تحليل السلوك الاوروبي - في اطار التعاون السياسي - والحوار العربي - الاوروبي والذي اتسم في بداية هذه الفترة بالحذر والغموض والذي وصل في نهايتها الى بيان قمة البندقية على النحو التالي:

# ١ - من مبادرة السادات وحتى توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية (تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٧ - آذار/مارس سنة ١٩٧٩)

أ - كان رد فعل فرنسا لزيارة السادات الى القدس يبرزها كالدولة الوحيدة من بين الدول التسع أعضاء الجماعة التي اتخذت موقفاً شديداً التحفظ أثار الكثير من التساؤلات. وعلى العكس كان موقف المانيا الغربية وبريطانيا الذي كان واضح الترحيب بهذه الزيارة. ففي حين اشادت الحكومة الالمانية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر بالخطوة التي اتخذها السادات نحو السلام، وفي حين حثت اسرائيل على أن تكون أكثر مرونة في ردها على هذه الخطوة، كذلك في حين أسرع المستشار الالماني هيلموت شмит بالمجيء الى القاهرة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٧، نجد أن زيارة ريمون بار رئيس وزراء فرنسا ولوي دي غرينغو وزير خارجيتها لسوريا، أثارت التساؤلات حول حقيقة هدف هذه الزيارة ومغزاها بالنسبة للسياسة الفرنسية في هذه الفترة من تطور المواجهة الاسرائيلية، ومن تزايد الاختلافات بين الحكومات العربية حول الاسلوب الامثل لهذه المواجهة: هل هي للوساطة بين مصر وسوريا؟ هل هي محاولة لتلمس احتمالات رد فعل سوريا إذا ما بدأت مفاوضات منفصلة بين مصر واسرائيل؟ أم هي محاولة من فرنسا لعلاج العواقب التي ترتبت على اعلانها - مع شركائها الاوروبيين - عن تأييد رحلة السادات<sup>(٧٣)</sup>.

وقد جاء أول تعبير عن هذه التحفظات الفرنسية على لسان رئيس

الوزراء الفرنسي في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٧ وهي تلخص كالآتي: لا تعد زيارة السادات الا مبادرة فردية لم يستشر أحد بصددھا، ومن ثم فهي - في ضوء ما اشارته من ردود فعل سريعة في الوطن العربي - سيكون لها عواقب عديدة، لن يكون هناك سلام دائم وحقيقي إلا إذا تم تسوية المشاكل الجوهرية، وإلا إذا تمكن كل المسؤولين عن الأوضاع في المنطقة من مناقشة هذه المشاكل فيما بينهم. ومع ذلك لم ينكر رئيس الوزراء الفرنسي ان رحلة السادات تعد خطوة نحو الاعتراف بدولة اسرائيل، وهذا الاعتراف يعد واحداً من المبادئ الثلاثة التي تمسكت بها فرنسا دائماً كأسس لتسوية دائمة وعادلة<sup>(٧٤)</sup>. هذا ولقد أثار هذا الموقف الرسمي الفرنسي «الغارق في الصمت» - كما جاء في وصف المراقبين له - اتهامات الأوساط اليهودية الفرنسية بصفة خاصة، والرأي العام الفرنسي بصفة عامة<sup>(٧٥)</sup>.

ولقد انعكس الموقف الفرنسي على المناخ الذي أحاط بإصدار الجماعة الأوروبية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٧ بياناً حول مبادرة السادات<sup>(٧٦)</sup>. فلقد ثار نزاع بين دول الجماعة لعبت فيه فرنسا دورها. ففي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اقترح وزير الخارجية البلجيكي - باعتباره رئيس مجلس الجماعة في تلك الفترة - اصدار بيان أوروبي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر أي قبل اتمام زيارة السادات لتأييد المبادرة «الشجاعة والبناءة». ولقد كان ذلك الاقتراح استجابة للمساعي الأمريكية لدى العواصم الأوروبية لتعبئة مساندتها لهذه المبادرة<sup>(٧٧)</sup>. وهنا رفضت الحكومة الفرنسية أن تتخذ الجماعة موقفها بهذه السرعة.

ولقد برّرت فرنسا رفضها هذا - وهي التي كانت دائماً وراء اصدار

الجماعة الأوروبية لبياناتها حول «الشرق الأوسط» - بعدة أمور<sup>(٧٨)</sup> :  
الحاجة الى دراسة جادة للأوضاع المحيطة المعقدة قبل الإسراع بإصدار  
تصريح حتى لا يكون سابقاً لأوانه ؛ إن اعلان الجماعة عن موقفها  
المساند قبل اتمام الزيارة سيزر أن الدول الغربية فقط هي التي تدخلت  
علناً لتأييد المبادرة المصرية في هذه المرحلة التي تفاوتت فيها ردود فعل  
مختلف الاطراف المعنية ؛ وهذا من شأنه أن يعقد من مهمة السادات  
لأنها ستبدو وكأنها مستوحاة أو بدافع من الدول الغربية وذلك في وقت  
ثارت فيه اعتراضات شديدة من جانب الحكومات العربية . ولهذا كله  
كانت فرنسا تفضل الانتظار حتى تتم الزيارة وحتى يبحث مجلس الوزراء  
الأوروبي في اجتماعه المقرر عقده في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر كيفية  
التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك . هذا ، ولم يصدر البيان في ١٩  
تشرين الثاني /نوفمبر كما اقترح الوزير البلجيكي . كما أكد الوزير  
الخارجية الفرنسي أن صيغة بيان ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر لم تكن هي  
الصياغة التي اقترحتها بلجيكا والتي لم يكن مصدرها الجماعة ذاتها ( وهو  
يقصد بذلك الولايات المتحدة ) .

وبالرغم من هذه المبررات الشكلية ، وبالرغم من اصدار مجلس  
الوزراء الفرنسي في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر بياناً يؤكد فيه تقدير فرنسا  
لهذا «الحدث الفريد» الذي يدل «على الرغبة في السلام» ، وبالرغم من  
اعتراض الحكومة الفرنسية على سوء الفهم الذي أحاط بموقفها<sup>(٧٩)</sup> ، إلا  
أنه لا يمكن انكار ما اتسم به الموقف الفرنسي ، وعلى عكس باقي  
أعضاء الجماعة ، من الحذر والتردد الشديد في المساندة الصريحة والفورية  
لمبادرة السادات<sup>(٨٠)</sup> . ويمكن تبرير هذا الموقف الفرنسي منذ بداية عملية  
السلام سنة ١٩٧٧ بأمرين أساسيين<sup>(٨١)</sup> :



أولهما: رغبة فرنسا في ألا تظهر هي وأوروبا أمام العالم وأمام البلدان العربية بصفة خاصة وكأنها تسير في ركاب السياسة الأمريكية. فإن أحد المعطيات الهامة للسياسة الفرنسية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي هو أن تتخذ موقفاً مستقلاً، وأن يكون هناك إطار للتسوية يسمح لها بالقيام بدور. ومن هنا كان تحفظها على بداية السلام المنفصل الذي تنفرد الولايات المتحدة بإدارته، بل وإعلانها أنها لا تأمل أن تشترك في المفاوضات الجارية، لأن موقفها يختلف عن موقف الولايات المتحدة بالنسبة لإطار هذه المفاوضات.

ثانيهما: رفض فرنسا التورط في الانقسامات العربية التي تفاقمت عقب الاعلان عن مبادرة السادات. فإن مثل ذلك التورط يخالف خط السياسة التي اتبعتها فرنسا حتى ذلك الوقت وهي أن تحافظ على علاقات وطيدة مع كل الحكومات العربية، وذلك حفاظاً على مصالحها المتنوعة والمنتشرة بين عدد كبير من هذه الحكومات ذات التوجهات السياسية المختلفة. وكان المسلك الفرنسي المتحفظ على منهج السلام المصري يحقق نوعاً من توزيع الأدوار بين الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. ففي حين كانت تتوطد علاقات الأولى بمصر، كان على فرنسا أن تحافظ على الاتصال بالحكومات العربية الرافضة لمنهج السلام المصري وهي معظمها حكومات نفطية.

وعلى العكس من فرنسا، فلقد نبغ ترحيب ألمانيا بمبادرة السادات من علاقاتها القوية مع الولايات المتحدة من ناحية، ومن علاقاتها التجارية القوية مع مصر من ناحية أخرى، فضلاً عن تأييدها لإسرائيل. ولقد كانت ألمانيا مستعدة لتقديم المزيد من المساعدة لمصر لتستمر في تطبيق



خطتها للسلام . كذلك كان اعتقاد بريطانيا بأن الولايات المتحدة فقط هي القادرة على دفع السلام وراء مساندتها المطلقة دون أي تحفظ لمبادرة السادات<sup>(٨٢)</sup> .

ب - وفي الوقت الذي بدأ فيه الحوار العربي - الاوروبي يتعثر تحت وطأة مبادرة السادات ، كانت الجماعة الاوروبية ترقب - في اطار التعاون السياسي - مسار المفاوضات الجارية . فقد تابعت الأوساط الاوروبية باهتمام بالغ تطورات أعمال القمة الثلاثية في كامب ديفيد . وقد أثارت السرية الشديدة التي أحاطت بهذه القمة مناخاً من القلق والترقب في اجتماعات وزراء خارجية الجماعة في ١٤ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧٨ . ولقد جاء رد فعل الجماعة من الاعلان عن اتفاق كامب ديفيد في صورتين : من ناحية ، أرسل وزراء الخارجية برقية تهنئة الى وزير الخارجية الامريكي . ومن ناحية أخرى ، أصدرت الدول التسع بياناً في بروكسل في ١٩/٩/١٩٧٨<sup>(٨٣)</sup> . وفي حين أعربت دول الجماعة عن تقديرها لشجاعة كارتر وعن تحيتها للرئيسين بيغن والسادات لجهودهما من أجل السلام ، إلا أنها حرصت أيضاً على التذكير بموقفها الداعي الى تسوية سلمية وشاملة ودائمة تستند الى القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، والذي اتضح في بيان حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧ ، كما أعربت الدول التسع عن أملها في أن تكون نتائج قمة كامب ديفيد خطوة حاسمة على طريق السلام العادل والشامل والدائم ، وأن تتمكن جميع الأطراف المعنية من المشاركة في تحقيق هذا الهدف .

ولقد كان هذا الموقف المتوازن محصلة للتوفيق بين رد فعل فرنسا وردود فعل بقية الدول الاوروبية<sup>(٨٤)</sup> . بالنسبة لألمانيا الغربية : رحبت

بتائج كامب ديفيد ولكن طالب شملت بأن تبذل دول المجموعة الأوروبية جميع جهودها لتقبل الاطراف التي لم تشترك في المفاوضات السابقة الاشتراك في مفاوضات مقبلة، ذلك لأن وحدة المعسكر العربي هي أحد الشروط الأساسية للتوصل الى اتفاق شامل.

أما عن بريطانيا: فقد عبر بيان لوزارة الخارجية عن الارتياح لنتائج قمة كامب ديفيد باعتبارها «اتفاقاً بين الجانبين حول الخطوط العريضة لمفاوضات السلام في المستقبل حول سيناء والضفة وغزة».

أما فرنسا: فهي لم تحف تحفظها على الاتفاقيات التي وصفتها بالتعقيد، ويأنه لا يمكن الحكم عليها نهائياً الا من خلال تطبيقها. أي أن فرنسا<sup>(٨٥)</sup> أثارت الشكوك حول نتائج الاتفاقيات بالنسبة لمستقبل السلام في المنطقة إلا إذا فتحت الطريق نحو تسوية شاملة.

بعبارة أخرى بدت فرنسا مرة أخرى كالدولة الأوروبية الأكثر تحفظاً على نتائج كامب ديفيد، أي على النحو الذي يبين كيف أن جيشكار ديستان أراد الحفاظ على أحسن علاقات ممكنة مع كل من مصر وسوريا والعراق في آن واحد، حتى يمكن للدبلوماسية الفرنسية أن تستغل هذه العلاقات الطيبة، ولكن الغامضة في الوقت نفسه، لإفساح المجال أمام دور فرنسي. وكان السؤال المطروح دائماً: هل يمنع هذا الدور جمود المحاولة المصرية - الاسرائيلية أم سيقود الى العكس؟<sup>(٨٦)</sup>.

ج - ولم تخرج الجماعة الأوروبية الى دائرة المبادرة طوال الفترة التي تلت كامب ديفيد وحتى تم توقيع معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية. ولقد اتسم رد فعل دولها تجاه المعاهدة بمثل ما اتسمت به ردود فعلها تجاه كامب ديفيد أي التردد ثم الاعلان عن مواقف وسط.

فبعد أن تم التوقيع على المعاهدة اصدر وزراء خارجية الدول التسع بياناً<sup>(٨٧)</sup>: تكرر فيه روح ومضمون البيان السابق.

وهكذا يمكن القول إن هذا البيان يعد تعبيراً عن مواقف دول الجماعة المتعارضة فيما بينها والتي انتجت - تحت تأثير المصادر المختلفة لهذه المواقف - موقفاً مشتركاً قلقاً مختلطاً غير قاطع. موقفاً أحسن استقبال المنهج المتبع وإن لم يؤيده تماماً، وبارك نتائجه وإن لم ينس أنه قصر عن تسوية كل جوانب النزاع<sup>(٨٨)</sup>. ولقد أوضحت فرنسا بصفة خاصة كيف أنها لا ترى في هذه المعاهدة أي تقدم حقيقي نحو السلام الشامل الدائم.

د - لكن ماذا أصاب البعد السياسي في الحوار العربي - الأوروبي خلال هذه الفترة<sup>(٨٩)</sup>؟ بدأت زيارة السادات للقدس بعد أيام قليلة من انتهاء الاجتماع الثالث للجنة العامة للحوار في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٧. وكانت عملية السلام التي بدأتها هذه الزيارة من أهم الأسباب التي عطلت مسيرة الحوار بعد كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٨ وحتى تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨٠. ويرجع ذلك إلى أثر هذه المبادرة وما تلاها من انقسامات في مواقف الأقطار العربية. أما بالنسبة للدول الأوروبية، فإن ضعف التنسيق بينها تجاه القضية الفلسطينية بدا أمراً هيناً بالقياس إلى الخلاف عند الجانب العربي، بل أن المبادرة المصرية - ومن خلالها التأثير الأمريكي على السلوك الأوروبي - أضحت تسمح بحد أدنى من الاتفاق الأوروبي أقل بكثير مما كان مطلوباً من قبل، ولا يصل إلى مستوى عديد من مواقف الدول الأوروبية مثل فرنسا والتي قطعت شوطاً بعيداً في تفهم القضية

الفلسطينية . فلقد وجد الجانب الاوروبي - في مسلك السلام المصري - أفضل حل للمواءمة بين الحوار مع العرب ، وبين الاحتفاظ بعلاقات قوية مع اسرائيل . وبعبارة أخرى - وكما رأى البعض<sup>(٩)</sup> - فلقد كان ذلك المسلك فرصة لتحاشي الالتزام الاوروبي باتخاذ موقف أكثر ترابطاً ازاء المشكلة الفلسطينية .

على أن المسار الفعلي للحوار اتجه في عكس هذا الطريق بعدما تأكد تبلور موقف عربي رافض للمسلك المصري من ناحية ، و متمسكاً من ناحية أخرى بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني . بعبارة أخرى برز - في ظل مبادرة السادات وما تلاها - تأكيد الجانب العربي للبعد السياسي للحوار أكثر من أي وقت مضى . ولقد ظهر ذلك واضحاً في الاجتماع الرابع للجنة العامة للحوار في دمشق في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، إذ بدا أن المجموعة الاوروبية قد وجدت نفسها في مواجهة مناخ لا يتفق ومواقفها من البعد السياسي للحوار . وفي الواقع كان الجانب العربي - وقبل اجتماع دمشق - قد بدأ يأخذ موقفاً متشدداً تجاه الجانب الاوروبي ، حيث طالب بمناقشة العديد من المشاكل السياسية الاخرى مثل أمن البحر المتوسط ، كما طرح الجانب العربي فكرة تشكيل لجنة سياسية دائمة ، وعقد اجتماع دوري لوزراء الخارجية ، وتبادل الرأي بشأن القضايا المشتركة ، وانشاء تمثيل دبلوماسي متبادل بين المنطقة العربية والسوق المشتركة . الى جانب امكان بحث عقد مؤتمر قمة عربي - أوروبي .

ولقد ظل الجانب الاوروبي في اجتماعات دمشق متمسكاً بمواقفه

السابقة (كما نص عليها بيان حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧) حول حقوق الشعب الفلسطيني، كما ظل حريصاً على تجنب أي إشارة يمكن أن يفهم منها أي اقتراب نحو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. ولقد اعترض الجانب العربي على استمرار الجانب الأوروبي في ترديد مواقف سبق أن أعلنتها الجماعة الأوروبية في مناسبات أخرى.

هذا، وبعد أن توقفت اجتماعات الحوار توقفاً شبه كامل لمدة تقرب من العامين، استؤنفت على أسس جديدة وفي مناخ مختلف في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨٠ (كما سنرى). ومما لا شك فيه أن هذا التوقف كان نتيجة لتعمد الجماعة الأوروبية اعطاء المعاهدة المصرية - الاسرائيلية فرصتها، ولتجنب الحوار مع العرب دون مصر، ولتجنب مناقشة الجانب السياسي للحوار في وقت كان الجانب الأوروبي يرقب فيه آثار السلام المصري - الاسرائيلي على المنطقة<sup>(١)</sup>. وفي المقابل كانت مواقف الجماعة الأوروبية خلال هذين العامين تتحرك تدريجياً في اطار التعاون السياسي.

## ٢ - الجماعة الأوروبية والتحرك نحو بيان قمة البندقية في حزيران/يونيو سنة ١٩٨٠

مع بروز مشكلة الحكم الذاتي للفلسطينيين، ومشكلة حق تقرير المصير لهم، والصفة التمثيلية لمنظمة التحرير، تحركت مواقف الجماعة الأوروبية - تدريجياً - حتى وصلت الى المطالبة في بيان حزيران/يونيو سنة ١٩٨٠ بضرورة اشتراك منظمة التحرير في أي مفاوضات. ولقد تم هذا التطور في الموقف الأوروبي - بالمقارنة بموقف بيان حزيران/يونيو

سنة ١٩٧٧ - عبر عدة خطوات يمكن تلخيصها كما يلي :

أ - لم تتمكن القمة الأوروبية المجتمعة في باريس في آذار/مارس سنة ١٩٧٩ من اصدار بيان جديد وذلك بسبب التناقض بين موقف كل من هولندا وفرنسا من ناحية، وموقف بريطانيا من ناحية أخرى. فلقد اقترحت بريطانيا اصدار بيان يدعو الى «اشتراك الفلسطينيين في أية قرارات تخص مستقبل غزة والضفة الغربية». ولكن اعترضت هولندا المعروفة بأنها أكثر دول الجماعة تأييداً لإسرائيل، كذلك طالبت فرنسا - التي كانت ترأس في هذه الفترة مجلس الجماعة - بانتظار ما ستسفر عنه نتائج مفاوضات الحكم الذاتي قبل أن تتبنى الجماعة موقفاً جديداً. ولقد أثار الموقفان الفرنسي والبريطاني الكثير من التساؤلات: لماذا تتحرك بريطانيا - وهي المعروفة بحرصها على مسايرة خط السياسة الامريكية من ناحية، والاكثر تحفظاً من فرنسا في مساندة القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير من ناحية أخرى - على هذا النحو على عكس فرنسا التي سبقت كل الدول الأوروبية في الاعتراف بأهمية مراعاة حل القضية الفلسطينية كعنصر لا غنى عنه في أي تسوية، وفي الدعوة لاشراك الفلسطينيين في المفاوضات الخاصة بمستقبلهم، وفي التعرف عن قرب على آراء قيادات منظمة التحرير (كما سبق ورأينا)؟ هل كانت بريطانيا تريد اكمال الدبلوماسية الامريكية بأن تفعل هي ما لا تريد أو ما لا تقدر عليه الولايات المتحدة - وذلك بتحريك موقف منظمة التحرير نحو قبول خطة كارتر للسلام، وهي الخطة التي كانت المنظمة وفرنسا أيضاً تريان أنها محكوم عليها بالفشل؟ ولقد تجسد بعد ذلك هذا الاختلال الشكلي بين الدبلوماسية البريطانية والفرنسية، ففي حين حرصت الأولى أن تكمل مبادرتها جهود الدبلوماسية الامريكية، فإن الثانية أرادت أن



تكون مبادرتها بديلاً لهذه الجهود (كما سنرى).

ب - وفي ١٩ حزيران/يونيو سنة ١٩٧٩ أصدر وزراء خارجية الدول التسع بياناً تضمن لأول مرة استنكاراً شديداً لسياسة الاستيطان والضم الاسرائيلية باعتبارها عقبة أمام السلام، كما لم يشر الى المعاهدة المصرية - الاسرائيلية واكتفى بالاشارة الى قرارات الأمم المتحدة والجماعة الاوروبية. وفي خطابه باسم الدول التسع أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧٩، ذكر وزير الخارجية الايرلندي - ولأول مرة - أن الشعب الفلسطيني له الحق في تحديد مستقبله، كما أقر بدور منظمة التحرير وان اعتبر قبولها للقرارين ٢٤٢، ٣٣٨ أمراً ضرورياً<sup>(٩٢)</sup>.

ولقد أثارت التصريحات الاوروبية في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧٩ مزيداً من الاستياء الاسرائيلي، فطالب ديان<sup>(٩٣)</sup> أوروبا أن تعيد التفكير في مسؤولياتها. وأن تعي مخاطر الحملة المكثفة لإضفاء الشرعية على منظمة التحرير الفلسطينية، وأن تشجع مواصلة المفاوضات الجارية بدلاً من انتقادها والقول بعدم جدواها. كما طالبها بأن تكف عن تقديم مقترحات جديدة، لأنها ستكون - في ظل الأوضاع القائمة «مقترحات هدامة» لن تغير شيئاً من كامب ديفيد ولكن ستدمر الجهود المبذولة لكي تنضم بقية الحكومات العربية الى مائدة المفاوضات. ولقد جاءت هذه البداية للتطور الايجابي في المواقف الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية (والتي توجهها بيان البندقية كما سنرى) نتيجة تأثير عدة عوامل<sup>(٩٤)</sup>. فمن ناحية، ضاعفت الثورة الايرانية والتدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان من حالة عدم الاستقرار في المنطقة على النحو الذي دعم من قلق الدول الاوروبية على انتظام



واستمرار امداداتها النفطية . ومن ناحية أخرى ، أدت الزيادات المتتالية في أسعار النفط الى زيادة سعي الدول الاوروبية لتحقيق استقرار هذه الاسعار ، واعادة امتصاص وجذب أكبر قدر من العوائد النفطية .

ج - وبعد أن ظلت الجماعة ترقب جهود الرئيس كارتر لدفع مفاوضات الحكم الذاتي ، وبعد أن كانت هذه الجهود قد وصلت الى نهايتها دون نتيجة مع بداية سنة ١٩٨٠ وهو عام انتخابات الرئاسة الامريكية ، كان لا بد وأن تتحرك الجماعة لمواجهة استعداد الجانب العربي لمواصلة الحوار ، ولكن مع استمرار مطالبته الجانب الأوروبي بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وبحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . بعبارة أخرى أضحت دول السوق تواجه مأزقاً يجب الخروج منه .

ومن هنا توالى ردود الفعل الأوروبية - منذ بداية الثمانينات - وبخاصة من جانب بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وحتى كان بيان البندقية في حزيران / يونيو سنة ١٩٨٠

وكان يسود دول الجماعة الأوروبية - باستثناء فرنسا - الاعتقاد بأنه مهما كانت الاختلافات بين المواقف المصرية ، وبين مواقف بقية الحكومات العربية والفلسطينيين حول الحكم الذاتي ، فإنه على أوروبا الغربية أن تعمل جاهدة للتقريب بين هذه المواقف . ولهذا رأت الجماعة أن تكون الخطوة الايجابية الأولى هي الاعلان عن «حق تقرير المصير للفلسطينيين» على أن تأتي بعد ذلك خطوة تالية تتمثل في المطالبة بالنص على هذا الحق في القرار ٢٤٢ ، ثم اعتزمت دول الجماعة الاعتراف به في اجتماع البندقية . ولقد احتلت هذه الخطوات التي مثلت صميم «المبادرة

الأوروبية» الاهتمام العالمي والاقليمي طوال النصف الاول من سنة ١٩٨٠.

بالنسبة لمبادرة تعديل القرار ٢٤٢ . تصورت أوروبا أنه إذا فشلت مفاوضات الحكم الذاتي، فإنها يمكن ان تحرك الموقف بمبادرة من جانبها قوامها السعي نحو تعديل القرار ٢٤٢ لينص على حقوق الشعب الفلسطيني على أن تبقى البنود الاخرى كما هي . وكان المنطق الأوروبي الكامن وراء هذا التصور هو أن مثل ذلك التعديل من الممكن أن يساهم في خلق إطار سياسي جديد قد يحل مشكلة الاعتراف المتبادل بين اسرائيل وبين المنظمة، ومن ثم يمهد لاشتراك الأخيرة في المفاوضات، كما يمكن أن يمهد الطريق للتفاوض بين اسرائيل وبين المنظمة والأقطار العربية الرافضة، أي يساعد على توسيع نطاق عملية السلام<sup>(٩٥)</sup>.

ولقد لعبت فرنسا وبريطانيا دورهما في الاعلان عن المبادرة الأوروبية والتمهيد لها.

بالنسبة لبريطانيا: أكد لورد كارنغتون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٧٩ عدم اكتمال القرار ٢٤٢ لأنه لا يأخذ في الاعتبار الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين وحقوقهم في وطن. ولذا، طالب بإضافة بند الى القرار يتوافق مع هذا المعنى، ولكن أعلن تمسك بريطانيا بالقرار ككل وبضرورة اعتراف كل الأطراف به<sup>(٩٦)</sup>. ولقد جدد كارنغتون - خلال جولة قام بها في المنطقة في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٨٠، طرح مشروع تعديل القرار ٢٤٢ حتى تتحقق

الدعوة الى حق تقرير المصير للفلسطينيين ولكن في إطار تسوية تفاوضية<sup>(٩٧)</sup>.

بالنسبة لفرنسا: جاءت مبادرتها مع الجولة التي قام بها جيسكار ديستان في عدة بلدان عربية (الكويت، الاردن، البحرين، قطر والامارات العربية المتحدة) في آذار/ مارس سنة ١٩٨٠، وذلك في وقت كانت مفاوضات الحكم الذاتي قد دخلت مرحلة حرجة أوصلت الرئيس السادات الى حد اعلان التوقف عن المضي فيها في ١٤ أيار/ مايو سنة ١٩٨٠.

وبالرغم من أن تصريحات جيسكار ديستان خلال جولته العربية (حول «حق تقرير المصير للفلسطينيين»، وحول مشاركة منظمة التحرير في مفاوضات السلام، وحول حق الفلسطينيين في وطن) لم تكن جديدة على المواقف الفرنسية السابقة أو على بعض المواقف الأوروبية الأكثر حداثة، إلا أن مغزى المبادرة الفرنسية كان ينبع من توقيتها أي طرحها في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها محادثات الحكم الذاتي، الأمر الذي أحاط المواقف الفرنسية بهالة جديدة، أبرزت جيسكار ديستان كما لو كان يفترض أن عملية كامب ديفيد لن تسمح بحل المشكلة الفلسطينية، وكما لو كان يستعد لطرح بديل لهذه المحادثات<sup>(٩٨)</sup>. ومن ثم فلقد أبرزت هذه الجولة للرئيس الفرنسي اهتماماً فرنسياً بتأكيد مبدأ عزيز على الدبلوماسية الفرنسية وهو استقلال خط سياستها عن سياسة الولايات المتحدة، كما دفعت بفرنسا خطوة للامام على طريق تأييد القضية الفلسطينية وبخاصة في نظر الأقطار العربية الراضية لمنهج السلام المصري. ولقد ظهرت بالفعل اتجاهات في عديد من هذه

الحكومات ترى أن المبادرة الفرنسية تعد تقويضاً لجهود التفاوض بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة حول الحكم الذاتي، كما تعد تعبيراً عن استعداد فرنسا - بالتعاون مع بون ولندن - لتقديم بديل أوروبي يملأ الفراغ الناشئ عن توقف هذه المحادثات ويتجاوز الدور المصري - الأمريكي في إطار كامب ديفيد<sup>(٩٩)</sup>.

بالنسبة لألمانيا الغربية: بدأت منذ أواخر سنة ١٩٧٩ دبلوماسية نشطة في المنطقة العربية - كانت تعبيراً عن رؤيتها الجديدة لدورها العالمي . وكان أبرز تعبير عن هذه الدبلوماسية تلك الجولة التي قام بها وزير الخارجية غينشر في آب / أغسطس سنة ١٩٧٩ في سوريا ولبنان ومصر والأردن، والتي أعلن أن هدفها هو تضيق الفجوة بين مصر وباقي الحكومات العربية . ومن ثم يمكن القول إن التحرك الألماني كان يهدف إلى مساعدة أو اكمال الدبلوماسية الأمريكية<sup>(١٠٠)</sup>.

وكان كارتر - ونقلًا عن مصادر ألمانية غربية - قد طلب من المستشار الألماني هيلموت شميت أثناء زيارته للولايات المتحدة في حزيران / يونيو سنة ١٩٧٩ بحث إمكانية طرح مبادرة أوروبية لمساعدة الولايات المتحدة في الضغط على إسرائيل من ناحية، ولإحداث مرونة واعتدال في موقف منظمة التحرير من ناحية أخرى . وكانت القيادة الألمانية مستعدة للاستجابة لهذا المطلب لعدة أسباب: من ناحية، تزايد اعتماد ألمانيا على النفط العربي بعد أحداث إيران، حيث كانت الأخيرة هي المصدر الأول لامداد ألمانيا بالنفط، ومن ثم، فإنه يمكن ان تتهم السياسة الألمانية - وليس الفرنسية فقط - بالماركتيلية .

ومن ناحية أخرى، هناك الروابط الخاصة بين ألمانيا وبين كل من

مصر واسرائيل، حيث تقدم لهما أكبر قدر من المساعدة المالية والفنية، وكذلك هناك العلاقات القوية مع الولايات المتحدة<sup>(١٠١)</sup>.

هذا ولقد تبلورت المبادرة الالمانية في جولتين قام بهما غينشر في عدد كبير من البلدان العربية (في ليبيا وتونس، السعودية والعراق ثم في مصر - الاردن وسوريا ولبنان)، ثم في الإدانة القوية لسياسة المستوطنات لدرجة ثار معها الاعتقاد بمسؤولية المانيا عن اصدار بيان حزيران/ يونيو ١٩٧٩، ثم أخيراً في لقاء المستشار الالمانى السابق فيلي برانت والمستشار النمساوي كرايسكي مع عرفات في فيينا في ٨ تموز/يوليو سنة ١٩٧٩، ولقد فسر المراقبون هذا اللقاء بأنه قد تم بتشجيع من واشنطن وبون. وكذلك لقاء عرفات ورئيس الحزب الديمقراطي الحر (الحزب الذي ينتمي اليه غينشر وزير الخارجية وهو أصغر حزب في التحالف الحاكم) في ٨ آب/أغسطس سنة ١٩٧٩، حيث ناقشا وثيقة «غير رسمية» تقترح شكلاً غير مباشر من المفاوضات بين المنظمة وبين اسرائيل. هذا وتجدر الاشارة الى أن المانيا - على عكس بريطانيا - لم تتردد في الاعتراف بحقوق الفلسطينيين مستخدمة في ذلك عبارة «حق تقرير المصير». ولهذا، وبالرغم من أن الموقف الرسمي الالمانى كان أكثر تحفظاً من الموقف الفرنسى تجاه المنظمة، الا أن الاتجاه الغالب بين المراقبين الالمان والاسرائيليين في هذه الفترة كان يفسر المواقف الالمانية على أنها تميل لتشجيع الاعتدال الفلسطينى أكثر من تشجيع الدبلوماسية المصرية - الاسرائيلية<sup>(١٠٢)</sup>.

خلاصة القول إن الدول الأوروبية الثلاث الكبرى قد تسابقت في هذه الفترة - ولكن بدرجات وتحت دوافع مختلفة - الى القيام بدور نشط

في المنطقة. ومن ثم يمكن الحديث عن «مشاركة تنافسية» بينها. ولكن ظلت فرنسا - في نظر الحكومات العربية - تأتي في المقدمة، تليها مباشرة بريطانيا وإن كان تطور موقف ألمانيا قد جعلها تنازع بريطانيا وضعها. ولكن بريطانيا وألمانيا كانتا تمثلان الاتجاه الذي يريد استكمال عملية كامب ديفيد أي الذي يقترح القيام «بالوساطة» بين قوى كامب ديفيد من ناحية، ومنظمة التحرير والحكومات العربية من ناحية أخرى. وكانت فرنسا تمثل الاتجاه الذي يبحث عن بديل لكامب ديفيد.

ولقد تفاوتت ردود الفعل الاسرائيلية والمصرية والعربية والامريكية من الاعلان عن عزم أوروبا ترجمة مبادرتها - حول تعديل القرار ٢٤٢، وحول الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، وحول ضرورة اشتراك المنظمة في المفاوضات - في بيان رسمي في قمة البندقية في حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠.

أما اسرائيل فقد هاجمت بشدة اعتزام أوروبا الاعتراف رسمياً بحق «تقرير المصير للفلسطينيين». واتهمت الولايات المتحدة الدول الأوروبية بإهمال التشاور معها حول هذه المبادرة. وقد كانت المبادرة موضع خلاف جديد في العلاقات الأوروبية - الأمريكية بصفة عامة، والعلاقات الأمريكية - الفرنسية بصفة خاصة، التي كانت تمر أصلاً في ذلك الوقت بحالة من التوتر والقلق بسبب عدم التطابق التام بين وجهات النظر الأمريكية والأوروبية حول «أزميتي ايران وافغانستان»<sup>(١٣)</sup>. ولهذا، وقبل انعقاد القمة الأوروبية في البندقية تحركت الولايات المتحدة لتقطع الطريق امام الاعلان عن اتفاق أوروبي جديد. فصرح كارتر بأن الولايات المتحدة لن تسمح بأي تحرك في



الأمم المتحدة يمكن أن ينال من الشكل الحالي للقرار ٢٤٢. ومن ثم هدد باستعمال حق الفيتو اذا ما اصررت أوروبا على التقدم الى مجلس الأمن بمشروع قرار لتعديل القرار ٢٤٢. كما طالب حلفاءه الاوروبيين «بالأ يتورطوا في التسوية السلمية في الوقت الحاضر»<sup>(١٠٤)</sup>. كذلك قام وزير الخارجية الامريكي ادموند ماسكي باتصالات مع معظم وزراء خارجية دول المجموعة وبخاصة وزير الخارجية الايطالي الذي كان يرأس مجلس الجماعة. وأوضح خلال هذه الاتصالات أن الولايات المتحدة لن تسمح بالمساس بعملية كامب ديفيد التي تُعتبر محور سياستها في المنطقة والتي ازدادت أهميتها كركيزة اساسية في استراتيجية المواجهة مع الاتحاد السوفياتي بعد سقوط شاه ايران. بعبارة اخرى، ارتبطت حساسية الولايات المتحدة ضد أي محاولة أوروبية لتقديم بدائل جديدة بتقديرها لعجز التحرك الاوروبي عن استيعاب ابعاد المواجهة مع السوفيات حيث أن هذا التحرك محكوم أساساً بالمصالح الاقليمية الاقتصادية<sup>(١٠٥)</sup>.

أما مصر فبالرغم من توصيتها ومناشدتها الجماعة القيام بالدور الذي يقع على عاتقها من أجل ايجاد تسوية سلمية للصراع العربي - الاسرائيلي فإن الموقف المصري اتسم بعدة تحفظات على المبادرة الاوروبية المرتقبة<sup>(١٠٦)</sup>. فمن ناحية، لم تكن مصر ترغب أن تكون هذه المبادرة تقويضاً لجهود التفاوض القائمة أو بديلاً للدور الامريكي، ولكن كانت تريد لها عاملاً مسانداً للموقف الامريكي حتى يمكن للولايات المتحدة أن تمارس دوراً يدفع اسرائيل نحو مزيد من المرونة، حيث أن الضغط المرن يمكن أن يؤدي بشماره على العكس من أي مبادرة جديدة فإنها يمكن ان تزيد من التشدد الاسرائيلي. ولذا، حاولت مصر اقناع الحكومات الأوروبية بتأجيل أي اجراء بتعديل القرار ٢٤٢. ومن



ناحية أخرى، لم يكن اهتمام مصر قاصراً على تحقيق مجرد الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، ولكن تركز اهتمامها أيضاً في الخطوات التنفيذية لهذا الحق. ومن هنا جاءت التساؤلات التي طرحها د. مصطفى خليل رئيس الوزراء المصري آنذاك على رئيس الوزراء الفرنسي أثناء زيارته لفرنسا (١٢ - ١٣ آذار/ مارس ١٩٨٠) والتي دارت حول كيفية تنفيذ القرار ٢٤٢ المعدل في ظل معارضة امريكية واسرائيلية، كما دارت حول مدى امكانية الفرنسيين على اقناع الفلسطينيين والاسرائيليين بالجلوس معاً الى مائدة المفاوضات؟ ومع ذلك كانت مصر تأمل في امكانية قيام أوروبا بدور في تحقيق الاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين والاسرائيليين كخطوة مسبقة للتفاوض، وفي عدم تعميق الخلافات العربية - المصرية، وفي إقامة حوار مع اسرائيل (من خلال الاحزاب وجماعات المصالح الاوروبية والاسرائيلية)، لشرح العناصر الحقيقية للمشكلة الفلسطينية للرأي العام الاسرائيلي والاوروبي ولإحداث مرونة في الموقف الاسرائيلي المتشدد.

ولقد اعترفت بعض القيادات الفلسطينية بأن المبادرة الاوروبية من دون موافقة الولايات المتحدة لا تعدو اكثر من امان طيبة حيث سيصعب تنفيذها دون مساندة امريكية<sup>(١٧)</sup>. بعبارة اخرى وبعد أن كان الفلسطينيون أشد الجميع حماساً لضرورة قيام أوروبا بدور نشط، أخذ حماسهم تجاه المبادرة يفتر يوماً بعد يوم. وبعد أن كانوا يتوقعون - عقب جولة جيسكار ديستان في الخليج - نتائج عملية وفورية تتمثل في دعوة عرفات الى باريس، لم تحدد فرنسا أي موعد للزيارة، بل اشترطت اقترانها بالاعتراف المتبادل<sup>(١٨)</sup>. ولهذا، فإن عرفات صرح بأن جيسكار ديستان كان يستغل الفلسطينيين لتحسين علاقاته مع البلدان

النفطية<sup>(١٠٩)</sup>.

هذا، وكانت القمة الرابعة لدول الرفض المجتمعة في طرابلس في ١٥ نيسان/ابريل سنة ١٩٨٠، قد أعلنت رفضها لفكرة مراجعة أو تعديل القرار ٢٤٢ على أساس انه لا يمثل أساساً مناسباً لحل الصراع<sup>(١١٠)</sup>، حيث أن هذه البلدان (الجزائر، ليبيا، سوريا، اليمن الديمقراطية الى جانب منظمة التحرير) لم تكن تعترف بالقرار ٢٤٢ منذ البداية.

أما بعض الحكومات العربية المعتدلة - مثل الاردن والسعودية - فلقد حاولت استغلال نمو الاهتمام الاوروبي بالقيام بدور نشط في المنطقة، ومن ثم شجعت المبادرة الاوروبية كسبيل لتقديم اوروبا اطارها الخاص للتسوية، وذلك من أجل تغيير قواعد اللعبة التي ارستها عملية كامب ديفيد<sup>(١١١)</sup>. ولم يؤيد أو يشجع قائد عربي دوراً أوروبياً نشطاً في دبلوماسية المنطقة أكثر من الملك حسين. فلقد كانت مساندة الملك حسين لمبادرة أوروبية مستقلة تتفق وأهداف السياسة الخارجية الاردنية المعتدلة التي تسعى من ناحية إلى تعبئة مساندة قوى دولية تكون أكثر تأييداً للعرب من الولايات المتحدة، ولكن لا تصل أيضاً إلى تبني المواقف العربية المتشددة التي تريد تدعيم الوضع السياسي لمنظمة التحرير على حساب الاردن. كما تسعى من ناحية أخرى، إلى تعبئة أقصى ضغط على الولايات المتحدة لتستخدم نفوذها للحصول على تنازلات من اسرائيل تشجع المواقف العربية المعتدلة<sup>(١١٢)</sup>.

د - واجتمع وزراء خارجية اوروبا في البندقية في ١٢ حزيران/يونيو سنة ١٩٨٠ ليقرروا مصير «المبادرة الاوروبية» في ظل المعارضة الامريكية والاسرائيلية، وفي ظل تشكك الفلسطينيين وفي ظل تحفظ

مصر، وفي ظل ترقب باقي الحكومات العربية ما بين مؤيد وما بين معارض.

وتمخضت كل التفاعلات بين المواقف الأوروبية وغير الأوروبية عن إصدار بيان البندقية الذي أضحى يمثل أساس ما اصطلح على تسميته بالمبادرة الأوروبية<sup>(١٣)</sup>.

وبالرغم من أن الجماعة تخلت عن فكرة التقدم بمشروع قرار لمجلس الأمن لتعديل قرار ٢٤٢ واكتفت بإصدار البيان الجماعي، فإن توقيت هذا البيان كان له مغزى هام. فهو أول تعبير عن موقف جماعي أوروبي حول «أزمة الشرق الأوسط» منذ بيان حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧. كما أنه جاء - وبالرغم من المعارضة الأمريكية لصدوره - عقب توقف محادثات الحكم الذاتي<sup>(١٤)</sup>.

ومع ذلك، فإن هذا البيان الذي توج تطور مواقف الدول الأوروبية من الصراع العربي - الاسرائيلي طوال ثلاث سنوات، جاء على نحو لا يثير حساسية الولايات المتحدة، ومن ثم اثار اعتراض العديد من الأوساط العربية التي كانت قد افرطت في تفاؤلها تجاه «المبادرة الأوروبية». وتتضح لنا هذه الحقيقة من تحليل معالجة البيان للدور الأوروبي المستقل من ناحية، وللقضية الفلسطينية من ناحية أخرى، كما يتضح لنا من استعراض بعض ردود الفعل تجاهه.

بالنسبة للدور الأوروبي: أشار البيان في بدايته الى أن الروابط التقليدية والمصالح المشتركة التي تربط أوروبا بالشرق الأوسط، تحتم عليها القيام بدور خاص وتفرض عليها «اليوم» العمل بصورة ملموسة

لصالح السلام . وتدل هذه العبارة على ادراك دول الجماعة انها لم تعمل حتى ذلك الوقت بشكل محدد من أجل السلام . ومع ذلك ، فإنه يتضح من استعراض البيان في كلماته أنه لم يأت بجديد يترتب عليه تحرك أوروبي ملموس : من ناحية ، أشار البيان الى أن الدول الأوروبية - مستعدة « في اطار تسوية شاملة » للمشاركة في نظام ضمانات دولية محددة وملزمة ، الا أنه يمكن القول ان الدور الذي حددته أوروبا لنفسها على هذا النحو انما هو دور ثانوي لا يمكن أن يحول - كما لم يحل بالفعل - دون تطبيق منهج آخر في التسوية ، بل هو يأتي في الواقع بعد اقرار التسوية الشاملة . ومن ناحية أخرى ، أشار البيان في نهايته الى الاتصال بالاطراف المعنية للتعرف على مواقفها من المبادئ الواردة فيه حتى يمكن تحديد شكل المبادرة التي تتخذها الدول التسع في ضوء هذه المشاورات . هنا يتضح مرة أخرى ثانوية الدور الأوروبي تتوقف المبادرة التي سيتخذها على نتيجة مشاورات جديدة ، أي أنه غير قادر على كسر الجمود بمبادرة فعلية تقدم الجماعة الأوروبية كبديل - أو على الأقل كمكمل فعال - للدبلوماسية الأمريكية .

ويرجع هذا النطاق المحدود للدور الأوروبي الى عدم اتفاق الدول الأوروبية على المدى الذي يذهب اليه البيان . فلقد ضغطت ألمانيا الغربية وهولندا والدانمارك - وبريطانيا بدرجة أقل - من أجل مبادرة محدودة تكمل ولا تتحدى الدبلوماسية الأمريكية . وعلى العكس كانت فرنسا تساند فكرة اصدار بيان قوي ، وأكدت أن النص على دور «أوروبي مستقل» يعد أكثر أهمية من الحفاظ على توازن العلاقات مع الولايات المتحدة .

بعبارة أخرى : فلقد جاء بيان البندقية - فيما يتعلق بالدور الأوروبي -

توفيقياً وذلك نتيجة الاختلافات الأوروبية حول العلاقات مع الولايات المتحدة، أي أن محور الجدل لم يتركز حول العلاقات الأوروبية مع المنطقة العربية أو على مستقبل الوساطة الأمريكية فقط، ولكنه تركز أيضاً على المنظورات الأوروبية المختلفة للدور العالمي لأعضاء التحالف الغربي بالمقارنة بدور قائد هذا التحالف<sup>(١١)</sup>، وهو الأمر الذي تطور بعد ذلك - كما سنرى - نحو مزيد من الإقرار بالدور المميز للولايات المتحدة في عملية إحلال السلام.

بالنسبة للقضية الفلسطينية: تقدم هذا البيان - بالمقارنة ببيان حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧ - خطوتين إلى الأمام: فمن ناحية، نص على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ولم يكتف بالاعتراف بالحقوق المشروعة له. كذلك نص على ضرورة «إشراك» منظمة التحرير في المفاوضات. ومع ذلك تبقى الملاحظات التالية قائمة:

من ناحية، لم يصاحب النص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره دعوة لتعديل القرار ٢٤٢ كما حدث في بيان المجلس الأوروبي الصادر في نيسان/أبريل سنة ١٩٨٠<sup>(١٢)</sup> (وهو المجلس الذي تشترك فيه الدول أعضاء الجماعة الأوروبية). ومن ناحية أخرى، فإن البيان وإن ربط بين التفاوض وبين المنظمة، إلا أنه لم يعتبرها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ومن ناحية ثالثة، نص البيان على اشتراك (Association) وليس على اشتراك (Participation) منظمة التحرير في التفاوض. والنص على هذا النحو يثير التساؤل التالي: ألم تعد أوروبا تصر على اعتراف المنظمة بالقرار ٢٤٢ كشرط مسبق لاشتراكها في المفاوضات؟ أم أن هذا النص يشير - على العكس - إلى درجة أكبر من

تحرك أوروبا نحو تبني موقف الولايات المتحدة نحو المنظمة؟ وتجدر الإشارة هنا إلى أن بيان المجلس الأوروبي في نيسان/أبريل ١٩٨٠، قد طالب المنظمة صراحة الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والأمن والاستقلال، وهو ما لم تقدم عليه دول الجماعة في بيان البندقية ولو أنها اقدمت عليه بعد ذلك كما سنرى. ومن ناحية رابعة، طالب البيان بضرورة تخلي كل الأطراف عن القوة أو التهديد باستخدامها لخلق مناخ من الثقة وإيجاد عنصر اساس لتسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط، ويمكن القول إن هذا النص رسالة ضمنية إلى منظمة التحرير لإعلان تخليها عن أسلوب الكفاح العسكري. وهو الأمر الذي تمسكت به دائماً الولايات المتحدة، كما أنه الأمر الذي تحركت أوروبا نحو المطالبة به بمزيد من الصراحة بعد ذلك كما سنرى.

أما بالنسبة لبعض ردود الفعل تجاه البيان: فلقد جاء رد فعل الولايات المتحدة سريعاً وحاسماً على لسان كارتر مؤكداً أنه مهما كان موقف حلفاء الولايات المتحدة، فإنها لن تعترف بمنظمة التحرير أو تتفاوض معها إلا بعد اعترافها بإسرائيل<sup>(١٦)</sup>. وهكذا اتضح مدى الخلاف بين الرؤيتين الأوروبية والأمريكية حول اشتراك وتمثيل الفلسطينيين في مفاوضات التسوية، ومدى فشل أوروبا في اقناع الولايات المتحدة بوجهة نظرها التي كانت تخدم وتحقق عدة أهداف للاستراتيجية الغربية في المنطقة، ومن أهمها: الحيلولة دون تحول العرب نحو الاتحاد السوفياتي إذا فشلت الجهود الأمريكية في حل المشكلة الفلسطينية، وتدعيم الاتجاهات المعتدلة في مواقف منظمة التحرير على نحو يمهّد لإطار مناسب للتفاوض مع إسرائيل<sup>(١٧)</sup>.

كذلك جاء رد فعل حكومات جبهة الرفض العربية عنيفاً مثل رد



اسرائيل : فلقد اتهمت دمشق القوى الرجعية في الوطن العربي بالتعاون مع أوروبا الغربية مما ينال من التضامن العربي، ويدفع سوريا الى تدعيم روابطها مع الاتحاد السوفياتي<sup>(١١٩)</sup>. كذلك جاء رد الفعل الرسمي الفلسطيني اداة قوية وصریحة للبيان، فقد وصفت المنظمة - في بيان لها صدر في ١٥ يونيو في دمشق - بيان البندقية بأنه نتاج الابتزاز الامريكي، وأن الدول الأوروبية تسير الخط الامريكي وخط كامب ديفيد<sup>(١٢٠)</sup>.

أما مصر فكان لا بد وان يكون رد فعلها مزیجاً من الترحيب والتحفظ، لأن البيان استجاب إلى دعوتها للنظر في المشكلة الفلسطينية بصورة أكثر جدية، ولكن من ناحية أخرى، كان البيان مصدر حرج لمصر التي كانت ما زالت متمسكة بخط كامب ديفيد فقط، ولهذا، كانت مصر تريد من أوروبا ان تتحرك للضغط على الولايات المتحدة لصالح الفلسطينيين ولكن في اطار كامب ديفيد<sup>(١٢١)</sup>. وكان هذا هو هدف السادات من وراء زيارته للبرلمان الأوروبي (كما سنرى).

## خامساً: جمود المبادرة الاوروبية

(تموز/يوليو سنة ١٩٨٠ -

أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨٤)

بعد فشل وتوقف محادثات الحكم الذاتي في ايار/مايو سنة ١٩٨٠ فقدت عملية السلام قوة دفعها وذلك تحت تأثير عدة أحداث من أهمها:

مجيء ادارة امريكية جديدة بعد فوز ريغن في انتخابات الرئاسة،



ووصول الاشتراكيين الى الحكم في فرنسا، واغتيال الرئيس السادات، والغزو الاسرائيلي للبنان، وتزايد حدة التوتر في الخليج العربي مع اندلاع الحرب العراقية - الايرانية، وتحول الاهتمام الامريكي - مع ادارة ريغن - بعيداً عن عملية تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي، ونحو اعطاء الأولوية للعبة التوازن الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي حول هذه المنطقة.

وفي هذا الاطار واصلت الجماعة الاوروبية بحثها للصراع العربي - الاسرائيلي. فهل استطاعت أن تدخل جديداً وبخاصة من حيث توسيع نطاق الاطراف المشتركة في التسوية؟ وهل اتخذت المبادرة التي وعد بها بيان البندقية؟ وزاد من الحاح هذه التساؤلات في هذه الفترة أمران: تزايد توقعات العرب من أوروبا في وقت قفزت فيه أسعار النفط بشدة، وتعقد العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية في ظل تجدد مناخ الحرب الباردة.

ويتضح من الدور الاوروبي - خلال هذه الفترة - انه اتسم بعدة أمور:

عدم القدرة على الحركة المستقلة، والعجز عن تحريك الموقف، بل وتزايد التقارب بين المواقف الاوروبية والمواقف الامريكية حول بعض أبعاد القضية الفلسطينية؛ تحول الاهتمام الى الازمة اللبنانية منذ سنة ١٩٨٢؛ التراجع بين الموقف الامريكي الذي ركز على التهديد السوفياتي في المنطقة، وبين الاتجاه الاوروبي التقليدي الذي يربط بقوة بين ضرورة السعي الى تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي، وبين تحقيق استقرار المنطقة ومن ثم حماية المصالح الاوروبية.

ولقد كانت هذه السمات نتيجة تفاعل عدة تطورات في الأوضاع الإقليمية والعالمية والاروروبية<sup>(١٣٣)</sup>.

## ١ - الجماعة الاروروبية ومحاولة دفع الدور الارووبي قبل الغزو الاسرائيلي للبنان (تموز/ يوليو سنة ١٩٨٠ - حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٢):

تكرر اعلان دول الجماعة الاروروبية عن تمسكها بمبادئ التسوية السابق اعلانها، وذلك في بيان المجلس الارووبي حول «الشرق الاوسط» والصادر في لوكسمبورغ في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨٠، وفي بروكسل في ٢٨ حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٢<sup>(١٣٤)</sup>، ولكن لم تتقدم «المبادرة الاروروبية» خطوة حقيقية:

أ - سبق صدور كل من هذين البياتين عدة تطورات كانت تشير منذ البداية الى هذه النتيجة.

فمن ناحية ويعد توقف ما يقرب من العامين، عادت اجتماعات الحوار العربي الارووبي، إذ تم في تشرين الثاني/ نوفمبر أول اجتماع يعقد على المستوى السياسي بين ممثلي الجانبين العربي والارووبي، وذلك للاعداد لاستئناف الحوار على كل المستويات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والمالية). وبالرغم من أن هذا الاجتماع قد أشار الى أن البعد السياسي للحوار قد بدأ في التمتع بثقل نسبي أكبر، إلا أن

هذا الاجتماع الذي أكد فيه الجانب العربي (الذي كان يرأسه مندوب فلسطين) على ضرورة اصطلاح الجماعة بدور في التسوية، لم يسفر عن أي جديد. فلقد كرر الجانب الاوروبي في البيان الصادر عن الاجتماع تمسكه بمضمون بيان البندقية، كما نص - فيما يتعلق بتأكيد الجانب العربي على ضرورة الاعتراف الاوروبي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني - على أن الجانب الاوروبي قد أحبط علماً بالتفسيرات العربية<sup>(١٢)</sup>.

ومن ناحية أخرى، لم تسفر الجولة التي قام بها في المنطقة خلال النصف الثاني من سنة ١٩٨٠ جاستون ثورن وزير خارجية لوكسمبورغ - ورئيس الجماعة في هذه الفترة - عن أي جديد في الموقف الاوروبي. فبعد أن تمت دراسة نتائجها في القمة الاوروبية في لوكسمبورغ في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ استمر الحديث<sup>(١٣)</sup> عن الحاجة الى ايفاد مبعوث آخر إلى المنطقة حتى يمكن لاوروبا أن تصل الى موقف مشترك أكثر وضوحاً وتحديداً قد يعقبه نوع من التحرك.

ومن ناحية ثالثة، وبعد أن تردد أن الجماعة قد أعدت وثيقة مكملية لبيان البندقية لعرضها على قمة كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠، إلا أن فوز ريغن حكم ببقائها سرية. واستجاب الاوروبيون إلى طلب الولايات المتحدة بالآلا يضغطوا بمبادرات مفاجئة في وقت تستعد فيه الادارة الامريكية الجديدة لصياغة سياستها. ولم تكن هذه الادارة تريد مجرد ارجاء المبادرة الاوروبية، ولكن الغاؤها تماماً. وهذا ما حدث بالفعل<sup>(١٤)</sup>: بعد فشل مهمة رئيس الجماعة الاوروبية (الهولندي، ثم البريطاني خلال سنة ١٩٨٢)، وبالرغم من التوجه الجديد للسادات

نحو أوروبا، وتحت تأثير وصول الرئيس الاشتراكي ميتران الى السلطة في فرنسا.

ب - بالنسبة لتوجه السادات نحو أوروبا بعد فشل محادثات الحكم الذاتي وبعد فترة الجمود بسبب انتخابات الرئاسة الامريكية ثم الاعداد للانتخابات الاسرائيلية، وبعد فوز ريغن بصفة خاصة، وفي الوقت الذي كان ريغن يصيغ فيه سياسته تجاه المنطقة، وأمام الخوف من أن تفقد عملية السلام قوة دفعها، قرر السادات تشجيع مبادرة اوروية جديدة. وعبر عن هذا بصورة ملموسة تمثلت في خطابه أمام البرلمان الاوروبي وفي زيارته لباريس في شباط/فبراير سنة ١٩٨١، وذلك بعد فترة جمود في العلاقات بين البلدين، وبعد التشكك المصري - خلال النصف الأول من سنة ١٩٨٠ - في قيمة الدور الاوروبي.

وكما كان لتحرك السادات دوافعه، فلقد كان للسادات رؤيته الخاصة للدور الاوروبي في علاقته بالدور الامريكي، ولتوسيع نطاق عملية السلام ولاشتراك منظمة التحرير أو الاردن فيها (الخيار الاردني). ويمكن تلخيص أبعاد هذه الرؤية كما يلي<sup>(١)</sup>:

(١) الدور الاوروبي ليس بديلاً للدور الامريكي ولكن يجب أن يتم التنسيق بينهما لدفع عملية السلام في اطار كامب ديفيد. هذا وقد طالب السادات أوروبا - في خطابه - بدور محدد يتلخص في مجرد العمل على اقناع اسرائيل والفلسطينيين بالاعتراف المتبادل، ومساندة حق الفلسطينيين في تقرير المصير (دون ذكر لمنظمة التحرير)، والاشتراك في تقديم ضمانات «اضافية» للأمن كمساهمة من أوروبا في اقرار السلام. ولقد اتضحت هذه الرؤية المحدودة والضيقة للدور الاوروبي في تجاهل

السادات - في خطابه - الاشارة الى بيان البندقية، واشاداته ببيان قمة لوكسمبورغ في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٠. ولقد رأت الدبلوماسية المصرية في بيان اصدرة السفارة المصرية في باريس لتوضيح الفارق بين بياني حزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٠ الاوروبيين، ان الأخير يمثل تطوراً ايجابياً لأنه يعكس قبولاً اوروبياً أكثر لعملية كامب ديفيد، ومن هنا يأتي المغزى السياسي لقبول السادات دعوة البرلمان الاوروبي ولزيارة باريس.

وبعبارة أخرى أراد السادات أن يعيد تشكيل المبادرة الاوروبية لتصبح أكثر اتساقاً مع اطار كامب ديفيد بدلاً من ارتباطها بمعارضي سياسة السلام المصرية مثل سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومن هنا، فإن السادات - حين لم يذكر منظمة التحرير في خطابه امام البرلمان - كان يوجه رسالة غير مباشرة الى الاوروبيين - الذين طالبوا في البندقية بإشراك منظمة التحرير في التفاوض - بالألا يصروا على الاقل في المرحلة الراهنة على هذا الطلب.

(٢) كان السادات حريصاً على عدم توسيع نطاق الاطراف المشتركة في عملية السلام حتى لا ينال من اساس كامب ديفيد. وظهر ذلك بقوة في تشكيكه في فعالية «الخيار الأردني» أي اشتراك الاردن في إطار كامب ديفيد ليتفاوض حول الضفة في المرحلة الراهنة، وفي عدم ذكر منظمة التحرير في خطابه امام البرلمان الاوروبي. وأكد ان الدور الأردني يمكن ان يبدأ في الوقت المناسب، وليس في غياب الفلسطينيين أو على حسابهم اي بعد اتفاق مصر واسرائيل والولايات المتحدة على الحكم الذاتي للضفة وغزة، أي خلال الفترة الانتقالية، لأن الاردن اذا

قام بدور - قبل هذا من الفلسطينيين - سيكون عامل تعقيد لعملية السلام . ولقد كان هذا الموقف من الخيار الأردني بمثابة رسالة مفتوحة الى حزب العمل الاسرائيلي بقيادة بيريز (والذي كان من المتوقع فوزه في الانتخابات الاسرائيلية) ولإدارة ريغن اللذين رفعوا شعار الخيار الأردني .

ولقد تأكد موقف السادات من الخيار الأردني ومن منظمة التحرير حين دعا - خلال زيارته لباريس - الى اعلان قيام حكومة فلسطينية مؤقتة وتحقيق الاعتراف المتبادل بينها وبين اسرائيل ، باعتبار أن ذلك يعد السبيل لاشتراك الفلسطينيين من جميع الفصائل والاتجاهات في تقرير مصيرهم في التسوية النهائية كما وردت في اتفاقية كامب ديفيد أي بعد الفترة الانتقالية الخاصة بالحكم الذاتي . كذلك لم يحسم السادات<sup>(١٢٨)</sup> موقفه من رئاسة عرفات للحكومة المؤقتة وهو الذي كان يراه غير قادر على مواجهة الضغوط من جانب سوريا والاتحاد السوفياتي . ولقد وضع موقفه من المنظمة في ضوء خلافه مع المستشار النمساوي كرايسكي حول دورها .

ولقد أثار هذا التحرك المصري ردود فعل متنوعة :

ظلت الحكومات العربية - كما جاء على لسان امين عام الجامعة العربية في مؤتمر صحفي في لاهاي - ترى أن يكون الدور الأوروبي سبيلاً لإطار تفاوضي آخر غير كامب ديفيد . ولذا رفضت الحكومات العربية - في مؤتمر قمة الطائف - الخيار الأردني الذي يريد إحلال الأردن محل المنظمة او الفلسطينيين في التفاوض . اما المتحدث باسم المنظمة في بروكسل ، فلقد ادان حديث السادات أمام البرلمان الأوروبي واستنكر أن يكون له الحق في تمثيل الفلسطينيين أو العرب كما رفض فكرة تشكيل

## حكومة فلسطينية في المنفى .

أما بالنسبة لإسرائيل، فلقد أعلن مناحم بيغن في مؤتمر صحفي في ١١/٢/١٩٨١ عن رضاه لعدم ذكر السادات لمنظمة التحرير في خطابه أمام البرلمان الاوروبي، كما أعلن رفضه لفكرة الحكومة الفلسطينية المؤقتة. كذلك رحبت الاوساط الرسمية الاسرائيلية بالخط الحذر الذي تبناه السادات في خطابه، حيث امتنع عن أي تورط مباشر لصالح المبادرة الاوروبية الا اذا جاءت كمكمل لعملية كامب ديفيد.

هذا وكان السادات يهدف - بوصفه الضمانات الاوروبية بأنها ضمانات «اضافية» - الى عدم اثارة اسرائيل التي كانت ترفض اي مشاركة اوروبية لضمان امنها. وكان بيغن قد أعلن ان اسرائيل لن تكمل انسحابها من سيناء في نيسان/ابريل سنة ١٩٨٢، إلا اذا نفذت الولايات المتحدة التزامها بتكوين قوة دولية متعددة الجنسيات لتطبيق معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية.

أما فرنسا، فقد أعلن جان فرانسوا بونسيه وزير خارجيتها ان زيارة السادات كانت ايجابية جداً ومثمرة وانها أعادت للعلاقات مع مصر دفئها وحرارتها، ولم يعلن إلا تأييده لفكرة ضمانات الأمن التي يمكن أن تشارك فيها أوروبا<sup>(١)</sup>. هذا وقد أثار تحسن العلاقات بين مصر وفرنسا في هذه الفترة الكثير من علامات الاستفسار، حيث أن فرنسا تعد أكثر الدول الاوروبية تحفظاً على كامب ديفيد من ناحية، وأكثرها تأييداً لمنظمة التحرير ولاشتراكها في المفاوضات من ناحية أخرى. ولقد دارت التساؤلات في هذه الفترة، - التي كانت الساحة الفرنسية تشهد خلالها معركة الانتخابات الرئاسية التي تبشر بفوز الاشتراكيين - حول درجة



التغير المحتمل في الدبلوماسية الفرنسية في ظل اهتمامها بالتقارب مع السادات ومع اسرائيل في الوقت نفسه.

أما ألمانيا الغربية، فقد كانت كما وضح من زيارة وزير خارجيتها لمصر في ١٧/٢/١٩٨١ أكثر صراحة ووضوحاً من فرنسا في الترحيب بتشجيع السادات لدور اوروبي مكمل لكامب ديفيد، وفي التأكيد على أهمية الاعتراف المتبادل باعتباره خطوة من الخطوات الهامة التي تساهم في التوصل الى الحل العادل والشامل والتي تتفق مع موقف الدول الاوروبية، وإن كان وزير الخارجية الألماني حرص على الإشارة الى بيان البندقية الذي طالب باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام<sup>(١٣)</sup>.

ج - أما بالنسبة لوصول ميتران الاشتراكي للرئاسة في فرنسا: فقد حكم على المبادرة الاوروبية بالموت وليس مجرد التأجيل كما أراد ريغن في البداية، أو لمجرد القيام بدور مكمل للدور الأمريكي كما أراد السادات.

أثر فوز ميتران بالرئاسة في فرنسا على توازن القوى السياسية في الجماعة الاوروبية لغير صالح الاتجاه المؤيد للمبادرة الاوروبية في الشرق الأوسط. وكان هذا التغير واحداً من المتغيرات في أبعاد سياسة فرنسا تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي مع ميتران وبالمقارنة بسياستها السابقة<sup>(١٤)</sup>.

فحين وصل ميتران إلى الرئاسة، ثارت التساؤلات والتوقعات حول مسار السياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة، وفي المنطقة العربية بصفة خاصة.

ذلك لأن ميران كان معروفاً بصداقته الوطيدة لإسرائيل وبانتقاداته الدائمة للسياسات الفرنسية المساندة للعرب فقط، وهو كان في ذلك يعكس سنوات خبرته السياسية الطويلة كأحد أفراد المقاومة الفرنسية ضد النازي، وكأحد وزراء الجمهورية الرابعة الفرنسية التي أرست نغماً حيوياً من العلاقات مع إسرائيل، وكأحد أفراد الرعيل الأول من الاشتراكيين الذين رأوا في إسرائيل «صديق فرنسا وحليفها»، وأخيراً، كأحد أعضاء الاشتراكية الدولية التي جمعت بين الحزب الاشتراكي الفرنسي وحزب العمال الاسرائيلي، وساعدت في خلق علاقات قوية بينهما تعدت بعض الاختلافات الايديولوجية.

ومن أبرز سمات التغير في سمات السياسة الفرنسية مع ميران ما يلي :  
مساندة اتفاقيات كامب ديفيد مع التأكيد على أهمية المفاوضات بين قوى المنطقة دون تدخل خارجي . كذلك تراجعت فرنسا عن مبدأ الحاجة إلى مبادرة أوروبية حول الصراع . فإذا كانت فرنسا جيسكار ديستان قد حققت نجاحاً كبيراً في دفع شركائها الاوروبيين لقبول مبادئ سياستها، كمبادئ لسياسة الجماعة الاوروبية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي كما ظهر في بيان البندقية، فلقد تشككت فرنسا (ميران) في النتائج الفعلية التي استطاع الموقف الجماعي الاوروبي أن يحققه حتى الآن أو يمكن أن يحققه بعد ذلك، إلا أن أوروبا تبدو مكتفية بإصدار البيانات الشفوية .

ولقد فاجأ وزير العلاقات الخارجية الفرنسي العالم أثناء زيارته لإسرائيل في ٧ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨١ بالتصريح بأنه لن يكون هناك أي مبادرات فرنسية أو أوروبية حول الصراع . ولكنه عاد

مرة أخرى - وأمام رد الفعل العربي والاوروبي السليبي - الى القول بضرورة التفرقة بين المبادرة بمعنى الحركة، وبين المبادرة بمعنى اصدار البيانات لتأكيد المواقف والمبادئ، حيث أن فرنسا وشركاءها الاوروبيين لن يجمعوا عن تأكيد أفكارهم ومبادئهم. وكان ميثران يأخذ على بيان البندقية تحفظه على منهاج الاتفاق غير الشامل. وكان ميثران على العكس لا يتعجل الحل الشامل ويشجع الخطوات الثنائية - على غرار كامب ديفيد - ويرى أن التقدم خطوة أو خطوتين افضل من الجمود، وبخاصة إذا كانت متطلبات الاتفاق الشامل، أي اشتراك كل الحكومات العربية ومنظمة التحرير واسرائيل في مفاوضات، تبدو غير ممكنة حالياً. لذلك تطورت المواقف الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية كما سنرى في موضع لاحق.

د - وهكذا كان لا بد وأن تحجم أوروبا عن المبادرة حتى يتم - على الأقل - الانسحاب الاسرائيلي من سيناء. ولقد رسم وزير خارجية هولندا باعتباره رئيساً للجماعة صورة واضحة لمسار الجماعة الاوروبية بقوله: «لا مبادرة اوروبية قبل نيسان/ابريل سنة ١٩٨٢ لأن ذلك قد يعطي اسرائيل مبرراً لعدم تنفيذ ما تبقى من انسحاب من صحراء سيناء». بعبارة أخرى بررت الجماعة جمود حركتها بالحرص على عدم الاضرار بما تم تحقيقه من منجزات على طريق السلام<sup>(١٣)</sup>.

ولم يكن هذا الاحجام طوال النصف الثاني من سنة ١٩٨١ والنصف الأول من سنة ١٩٨٢ راجعاً الى الضغط الامريكي أو التغير في السياسة الفرنسية فقط، ولكن رجع أيضاً الى الاختلافات العربية التي حالت دون انعقاد قمة فاس الأولى. ومن ثم لم يعد من المتوقع أن تقوم أوروبا

بأي تحرك لا يتمتع بتأييد من أدنى المواقف العربية<sup>(١٣٣)</sup>.

هـ - وبالرغم من جمود المبادرة الأوروبية الجماعية، لم يتتبع الاهتمام الأوروبي بالمنطقة كما لم يتتبع اهتمام بعض الحكومات العربية بتطوير المواقف الأوروبية. ولقد تمثل ذلك بوضوح في البعدين التاليين اللذين يبرزان على التوالي: حرص الدول الأوروبية على حماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة من ناحية، وتحركها من ناحية أخرى، على نحو أبرز مزيداً من الإفصاح عن تأييد ومساندة تطبيق معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية. الأمر الذي كان يعني النجاح التام في الفصل بين الجانب السياسي والجانب الاقتصادي للعلاقات الأوروبية - العربية.

(١) البعد الأول: تيار من الزيارات الهامة المتبادلة بين القيادات الأوروبية (وبخاصة ثاتشر وميتران)، وبين القيادات العربية. ولقد حرص الأوروبيون خلالها على إبراز الاهتمام بتحقيق التوازن الدقيق بين اتصالاتهم بمصر وإسرائيل (زيارة ميتران لإسرائيل في آذار/مارس سنة ١٩٨٢ ولكن بعد زيارته للسعودية، وزيارته لمصر في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨٢)، وبين علاقاتهم بالبلدان النفطية وبخاصة بعد مبادرة الأمير فهد في آب/أغسطس سنة ١٩٨١ (زيارة ثاتشر السعودية في نيسان/أبريل سنة ١٩٨١ ثم البحرين والكويت في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨١، وزيارة ميتران للسعودية في ٢٦ - ٢٨ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨١، وزيارة كارينغتون وزير الخارجية البريطاني للسعودية في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨١ بصفته رئيساً للمجموعة الأوروبية).

ومن ناحية أخرى، تمت زيارة ملك السعودية الى فرنسا في منتصف حزيران/يونيو سنة ١٩٨١، كذلك قام الأمير فهد بن عبد العزيز وفي عهد السعودية بزيارة لبريطانيا في ١٧ - ١٨ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨١، ثم لفرنسا في ١٩ أيلول/سبتمبر. ثم جاءت زيارة مبارك لفرنسا في شباط/فبراير سنة ١٩٨٢. ولقد دار جانب كبير من هذه الاتصالات حول التنسيق بين المبادرة الأوروبية وبين مبادرة الأمير فهد. هذا وبقدر ما كانت الاتصالات البريطانية الخليجية تعنى اهتماماً بإحياء الدور البريطاني في المنطقة بعد الانسحاب منها في بداية السبعينات، فإن الاتصالات الخليجية السعودية - الفرنسية أثارت تساؤلات هامة وبخاصة أن وصول ميثران الى الرئاسة كان مفاجأة لعدد من القيادات العربية التي كانت تتوقع، بل وترحب بعودة انتخاب جيسكار ديستان الذي يزعم التحرك الأوروبي المستقل عن الولايات المتحدة والذي يتحفظ بشدة على كامب ديفيد. ولقد كانت زيارة ميثران للسعودية في أول زيارة رسمية له خارج فرنسا تعنى بصفة عامة - بالرغم من اختلاف وتعدد التحليلات حول مغزاها<sup>(١٣)</sup> - ان ميثران وإن كان قد قرر احياء العلاقات الفرنسية - الاسرائيلية، فإن ذلك لن يكون على حساب العلاقات الفرنسية - العربية حفاظاً على المصالح السياسية والاقتصادية الفرنسية في المنطقة. ومن هنا جاءت الازدواجية التي اتسمت بها السياسة الفرنسية مع ميثران تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي.

(٢) البعد الثاني: اشتراك اربع دول أوروبية في القوة المتعددة الجنسيات في سيناء: أدى قبول فرنسا - بصفة خاصة - الاشتراك مع بريطانيا وايطاليا وهولندا في القوة المتعددة الجنسية التي تشكلت خارج الأمم المتحدة وبجهود أمريكية أساساً - لمراقبة تطبيق معاهدة السلام

المصرية - الاسرائيلية في سيناء - الى حسم كل تساؤل باق حول مصير المبادرة الاوروبية المستقلة بقيادة فرنسا<sup>(١٣)</sup>.

ولقد اتضح خلال تكوين هذه القوة عدة معضلات واجهتها الدول الاوروبية: عدم التلاؤم بين مضمون وطموحات بيان البندقية، وبين قدرات أوروبا من ناحية وعلاقة بعض دولها بالولايات المتحدة وتأيدها كامب ديفيد من ناحية أخرى، الصراعات بين المصالح الامريكية والاوروبية، الاختلافات بين مواقف الدول الاوروبية، فضلاً عن عدم ثقة اسرائيل في النيات الاوروبية، والتخوف الاوروبي من رد الفعل العربي. وقد التزمت الولايات المتحدة بتسهيل اعداد هذه القوة وبتحقيق مشاركة أوروبا الغربية فيها حتى تنهي تحفظ الاخيرة على عملية كامب ديفيد، وحتى تحول دونها ومبادرات مستقلة، وحتى تدعم من تضامن المعسكر الغربي في وقت تزايد فيه توتر العلاقات بين الشرق والغرب.

وبعد اتصالات عديدة تصارعت خلالها مواقف متباينة أعلنت الدول الاربع في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨١ استعدادها للمشاركة في القوة، وذلك في بيان رباعي، فضلاً عن بيان أصدرته الدول العشر وأربعة بيانات منفصلة عن الدول المشتركة.

وكانت فرنسا أول دولة تعلن موافقتها على الاشتراك في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨١، ولقد لعبت فرنسا - تحت تأثير الاتجاه الجديد للحكومة الفرنسية الاشتراكية - دوراً أساسياً في تحقيق الموافقة على الاشتراك. ولذا، اتهم الدور الفرنسي بأنه تراجع عن القيام بدور مستقل وعن تزعم المبادرة الاوروبية. ودعم من هذا الاتهام التنسيق

الامريكي - الفرنسي الذي سبق زيارة ميتران لاسرائيل في آذار/مارس سنة ١٩٨٢. ولذا، بدأ بعض المراقبين يتحدثون عن حلول بريطانيا محل فرنسا في تزعم التحرك الاوروبي. ولم يكن تكوين القوة المتعددة يتفق تماماً مع الخطط البريطانية في هذه الفترة التي كانت بريطانيا ترأس خلالها الجماعة، حيث كانت بريطانيا تريد صياغة بيان جديد وكانت تخشى أن تؤدي الموافقة السريعة للدول العشر على الاشتراك الاوروبي في القوة الى رد فعل عربي غاضب. ولكن تحت الضغوط الامريكية وافقت بريطانيا على المشاركة. ولقد لعبت اليونان دوراً غير مباشر، فلقد ترددت كثيراً في مساندة اشتراك أوروبا في القوة وذلك انطلاقاً من رفضها لعملية كامب ديفيد. ومن ثم، وبعد أن فشلت الجماعة في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨١ في اصدار بيان حول هذا الاشتراك نتيجة موقف اليونان من ناحية، وضغط الولايات المتحدة حتى لا يصدر بيان غير مناسب من ناحية أخرى (حيث طالبت اسرائيل بألا يقترن الاشتراك الاوروبي بأي بيانات تتناقض مع عملية كامب ديفيد)، عادت وأصدرت بيانها في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨١<sup>(١٢٢)</sup>.

ولقد أيدت الدول الأوروبية العشر قرار الدول الأربع بالاشتراك في قوة السلام ولكن صاحب هذا التنازل الاوروبي لصالح كامب ديفيد اعادة التأكيد على أهمية التسوية الشاملة. كذلك أكد المتحدث باسم رئاسة مجلس الجماعة أمام البرلمان الاوروبي في ١٧ شباط/فبراير سنة ١٩٨٢ استمرار تمسك الجماعة بالاستعداد للمشاركة في تسوية سلمية شاملة، ومساندتها لكل مبادرة من «دول المنطقة» تهدف إلى احداث تقدم على هذا الطريق<sup>(١٢٣)</sup>. كذلك نصت الدول الأربع في بيانها المشترك على التزامها بالبيانات الصادرة عن اجتماعات دول الجماعة



الاوروبية<sup>(٣٨)</sup>. كما أكدت فرنسا في البيان الذي أصدرته أن اشتراك الدول الأربع لا يخل بسياساتها تجاه الابعاد الأخرى لمشاكل المنطقة والتي عبرت عنها البيانات الاوروبية السابقة<sup>(٣٩)</sup>. ولقد كانت هذه الايضاحات وسيلة لبعث الاطمئنان لدى الحكومات العربية التي سبق واعترضت لدى الدول الاوروبية على الاشتراك في هذه القوة. هذا واعترضت اسرائيل على هذه البيانات لأنها لم تؤيد بصورة قاطعة كامب ديفيد كما أعادت تكرار بعض فقرات بيان البندقية. ولكن وتحت ضغط الولايات المتحدة أعلنت اسرائيل موافقتها على تكوين القوة في ٣١ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٨٢. كذلك أصدر وزراء الخارجية الاوروبيون في ٢٧ نيسان/ابريل سنة ١٩٨٢ بياناً حيوا فيه الانسحاب الاسرائيلي وأكدوا على أهمية السلام الشامل العادل والدائم استناداً الى مبدأ حق البقاء والأمن لكل الدول، وإلى مبدأ الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حق تقرير المصير<sup>(٤٠)</sup>.

وهكذا أشارت المشاركة الاوروبية في قوة سيناء الى انتقال موقف الجماعة الاوروبية من التحفظ الصريح والتشكك في فعالية السلام المصري - الاسرائيلي، وفي انفراد الدور الامريكي الى الحرص على عدم تعطيل مساره، ومن ثم جمود المبادرة الاوروبية.

ومع تأكيد هذا الجمود - الذي فسرتة معظم التحليلات على أنه تعبير عن التراجع عن دور مستقل في سبيل فريد من التنسيق مع الولايات المتحدة - برز مجال آخر لتوزيع الأدوار بين اوروبا والولايات المتحدة. وبالرغم من أن هذا المجال - وهو الخليج في ظل الثورة الايرانية وبعد اندلاع الحرب مع العراق - قد يبدو غير مرتبط بالصراع العربي -

الاسرائيلي إلا أنه في الواقع لا ينفصل عنه على الإطلاق.

حقيقة لا يرقى مستوى الخلافات الأوروبية - الأمريكية حول الخليج إلى مستوى نظائرها حول تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي، ومع ذلك يصعب القول بأن هناك تقارباً كاملاً بين جانبي الأطلسي حول الخليج. فلقد اتفق الطرفان على الأهداف البعيدة المدى (أي منع انتصار ايران على نحو يهدد من استقرار المنطقة ويتضمن - ولو بصورة غير مباشرة - مكسباً للسوفييات)، ولكن اختلفا على الوسائل، فنجد في مقابل توطد العلاقات الفرنسية - العراقية تحفظاً امريكياً في البداية على بيع فرنسا الطائرات المتقدمة المقاتلة للعراق، لأن الولايات المتحدة كانت وما زالت لا تريد اغلاق كل الطرق أمام احتمال تحسن العلاقات مع ايران. ولكن يجدر القول إن هذه الاختلافات ليس الا من قبيل استمرار توزيع الأدوار في المنطقة والذي يرجع الى ما قبل اندلاع الثورة الايرانية. فمنذ منتصف السبعينات والولايات المتحدة ترضى عن التقارب الفرنسي - العراقي بل وتشجعه، لأنه يعني مزيداً من الوجود الغربي في تلك الدولة ذات العلاقات الوطيدة مع الاتحاد السوفياتي. وفي المقابل كان هناك النفوذ الامريكي القوي لدى ايران. ولقد اختل هذا التوازن لدى تضاؤل النفوذ الغربي في المنطقة بعد سقوط الشاه<sup>(١)</sup>. هذا، ولقد بدأ التعاون الوطيد بين فرنسا والعراق منذ بداية السبعينات، وذلك في المجالات العسكرية والاقتصادية، بحيث أضحت فرنسا - وفقاً للتقديرات العراقية - رابع شريك تجاري للعراق سنة ١٩٧٨، وكانت المانيا الغربية هي الشريك الثاني. فقد أضحت فرنسا مصدراً أساسياً للسلاح للعراق، كما لعبت دوراً حاسماً في بناء المفاعل النووي العراقي، هذا فضلاً عن التعاون الوطيد في مجال النفط<sup>(٢)</sup>. ومن ثم،

كانت المصالح السياسية فضلاً عن الاقتصادية وراء المساندة الفرنسية القوية للعراق في حربها مع ايران، إذ كانت هذه المساندة تحفظ صورة فرنسا لدى العرب من ناحية، كما كانت تحقق لها مصالح اقتصادية من ناحية أخرى<sup>(١٣)</sup>.

## ٢ - سياسة الجماعة الأوروبية في ظل الازمة اللبنانية

فاجأ الغزو الاسرائيلي للبنان السوق الأوروبية وهي عاجزة عن تجديد مبادرتها. فلقد فشلت أيضاً الجولة التي قام بها رئيس مجلس الجماعة - ليو تيندمانس Leo Tindemans - قبل الغزو بعدة اسابيع - والتي زار خلالها الكويت، السعودية، مصر، اسرائيل، حيث تأكد - كما وضح خلال زيارة غينشر وزير الخارجية الالماني لاسرائيل في ٣ - ٤ حزيران/يونيو سنة ١٩٨٢ - الاستبعاد التام لفكرة اصدار بيان جديد عن القمة الأوروبية المزمع عقدها في آخر حزيران/يونيو في بروكسل. وهي الفكرة التي ثارت التكهنات حولها خلال زيارة المبعوث الأوروبي للمنطقة، حيث قيل إن ذلك البيان الجديد كان أكثر تأييداً لكامب ديفيد من بيان البندقية<sup>(١٤)</sup>.

ومع الغزو ظلت أوروبا غائبة عن الساحة، فلم تلعب الجماعة أي دور فعلي، واقتصرت على اصدار بعض التصريحات، وفي المقابل برز الدور الفرنسي وبصفة خاصة منذ ٢٤ حزيران/يونيو سنة ١٩٨٤.

أ - ففي ٩ حزيران/يونيو سنة ١٩٨٢ صدر عن اجتماع وزراء خارجية الجماعة بياناً يتضمن ادانة شديدة للغزو الاسرائيلي من ناحية، وتحذيراً أو تهديداً مستتراً لإسرائيل بأن الجماعة ستنظر في القيام بتحرك

تجاهها إذا لم تسحب فوراً قواتها من لبنان. ولقد اكتسب هذا البند أهمية خاصة، لأنه لم يكن له مثيل سابق في مواقف الجماعة. ولكن يرجع غموضه وعدم حسمه الى أنه جاء توفيقاً بين المواقف الأوروبية المتطرفة. ففي حين طالبت اليونان بالنص صراحة على تطبيق اجراءات اقتصادية أو غيرها، نجد أن فرنسا قبلت مجرد النص على اجراءات اقتصادية (في شكل حظر على الواردات الاسرائيلية من دول السوق، أو ايقاف بعض بنود اتفاق التعاون بين اسرائيل وبين السوق). أما باقي الدول الأوروبية فقد رفضت هذا الاتجاه ومن ثم حذفت من نص البيان الفقرات التي تشير الى عقوبات صريحة<sup>(١٢)</sup>.

وفي ٢١ حزيران/يونيو، وفي اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين في لوكسمبورغ في اطار التعاون السياسي، وبالرغم من استمرار تصاعد الغزو الاسرائيلي للبنان ورفض اسرائيل النداء الأوروبي الذي اعتبرته نوعاً من الضغط، لم تتخذ الدول العشر أي قرار مكمل لبيان ٩ حزيران/يونيو على أساس أن مثل هذا القرار يخص المجلس الأوروبي (على مستوى القمة).

هذا وكان الشاذلي القليبي - الأمين العام للجامعة العربية - قد وجه رسالة الى رئيس مجلس الجماعة قبل أيام قليلة من انعقاد القمة الأوروبية في بروكسل في ٢٨ حزيران/يونيو، طالب فيها أوروبا بالتحرك قبل اقتحام بيروت، كما استنكر عزوفها عن اتخاذ أي مبادرة. كذلك وجه الرئيس المصري مبارك رسالة - عرضت على اجتماع القمة - يدعو فيها أوروبا أن تتحمل مسؤوليتها السياسية والدبلوماسية والانسانية للتوصل الى احتواء الأزمة وردع المعتدي عن تحقيق مكاسبه وذلك طالما أن

الموقف الامريكى يفتقد الحزم اللازم لهذا.

ثم صدر عن المجلس الاوروبى، أى عن قمة بروكسل، فى ٢٩ حزيران/يونيو سنة ١٩٨٢ بياناً يعد محصلة للصدامات العنيفة بين المواقف الاوروبية المختلفة، حول جوانب متعددة من أهمها ما يتعلق بوضع منظمة التحرير من ناحية، ويفرض عقوبات على اسرائيل من ناحية أخرى.

حقيقة لم يتضمن البيان اشارة الى عقوبات صريحة، ولكن اتفق رؤساء الدول والحكومات الاوروبية على وقف توقيع البروتوكول المالى الثانى مع اسرائيل، وعدم عقد الاجتماع الوزارى المقبل بينها وبين السوق. كذلك عارضت بعض الدول (هولندا، بلجيكا، بريطانيا) الاشارة الى المنظمة صراحة فى البيان، إلا أن الموقف الفرنسى - اليونانى حال دون ذلك. وتمت الاشارة الى المنظمة بصيغة بيان البندقية نفسها.

ولقد كان لهذا الموقف الفرنسى مغزى كبير فى وقت كانت اسرائيل تهدف - من وراء غزوها للبنان - الى القضاء عسكرياً وسياسياً على قوة المنظمة. وهو ما رفضته تماماً فرنسا وبوضوح تام بالمقارنة بباقي شركائها باستثناء اليونان<sup>(١١)</sup>.

وتوارت الجماعة الاوروبية عن الساحة خلال اشهر صيف ١٩٨٢ المتأزمة (حزيران/يونيو - أيلول/سبتمبر) تاركة الساحة أمام السياسة الفرنسية. ولقد كانت هذه السياسة - دون أن تحصل على تفويض رسمى من الشركاء الاوروبيين - تحوز «رضا أوروبياً» لأنها كانت بديلاً عن العجز عن الحركة الجماعية<sup>(١٢)</sup>. فما هي أبعاد هذه السياسة؟

ب - لم يكن قيام فرنسا بدور تجاه لبنان أمراً جديداً على السياسة

الفرنسية في المنطقة العربية بصفة عامة، ومنذ اندلاع الحرب الأهلية في لبنان سنة ١٩٧٥ بصفة خاصة<sup>(١٤)</sup>. ولقد أثار الموقف الفرنسي منذ تلك اللحظة الكثير من التكهّنات والانتقادات أحياناً، والترحيب أحياناً أخرى. ولقد لخص عرفات كل الموقف الفرنسي بالكلمات القليلة التالية<sup>(١٥)</sup>:

«الحكومة الوحيدة، الدولة الوحيدة التي بحثت حقيقة عن حل سياسي للصراع هي فرنسا. . وهي تتمتع بنفوذ ملحوظ لدى القوات الفلسطينية والتقدمية».

ولقد كان هذا الموقف الفرنسي - بعد عام من تولي ميتران الرئاسة - اختباراً للسياسة الفرنسية الاشتراكية تجاه القضية الفلسطينية بصفة خاصة، وتجاه تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي بصفة عامة، أي كان اختباراً للمدى فعالية منهاج الدبلوماسية الفرنسية الجديدة المزدوج الابعاد، أي المنهاج الذي يريد - كما رأينا - الموازنة بين احياء الصداقة التقليدية مع اسرائيل، وبين استمرار العلاقات الوطيدة مع العرب.

وهنا تجدر الاشارة الى أن من أهم أبعاد الاختلاف بين سياسة ميتران وسياسة جيسكار ديستان المتعلقة بالقضية الفلسطينية<sup>(١٦)</sup>. ما يلي: من ناحية المطالبة بدولة ( وهو ما لم يصل اليه جيسكار ديستان) ولكن مع التأكيد وبصورة قاطعة على ضرورة الاعتراف بحق اسرائيل في البقاء والأمن. ولقد اتهمت الدبلوماسية الفرنسية بأنها لم تكن واضحة دائماً وبدرجة الاصرار نفسها في مطالبتها بالدولة الفلسطينية خلال اتصالاتها بالعرب واسرائيل. ومن ناحية أخرى، ظلت فرنسا تؤكد على ضرورة اشتراك منظمة التحرير في المفاوضات ولكن على أساس كونها مجرد ممثل «للمحاربين الفلسطينيين». كذلك أحاطت فرنسا بمطالباتها باشتراك

المنظمة في المفاوضات «بشرط واحد» حدده ميتران بوضوح في حديثه أمام الكنيست الاسرائيلي وهو «الاعتراف المسبق والمتبادل بحقوق الآخرين في البقاء، والتخلي المسبق والمتبادل عن الحرب المباشرة وغير المباشرة». خلاصة القول إن ميتران كان يبحث بصعوبة عن الموازنة بين الاعتراف بحق الفلسطينيين في دولة، وبين حق اسرائيل في البقاء.

ولقد برزت مدلولات كثيرة لهذه السمات خلال تطور الموقف الفرنسي من الأزمة اللبنانية (حزيران/يونيو - تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٢)<sup>(١٠)</sup>.

ففي مرحلة أولى (حتى ٢٤ حزيران/يونيو): لم تأت ادانة فرنسا للغزو الاسرائيلي سريعة وحاسمة. كما لم يتقدم ميتران بأي مبادرة رسمية، وظل اهتمام فرنسا مركزاً على الأبعاد «الانسانية» للغزو أي على مشاكل السكان المدنيين. ولم يصدر عن الرئاسة الفرنسية بيان حول الوضع في لبنان الا في ١٤ حزيران/يونيو. ولقد ربط ميتران بين المشكلة الفلسطينية وبين الأزمة القائمة في لبنان. ومن ثم أكد على ضرورة العمل بقوة على تحقيق الاعتراف المتبادل بين الاسرائيليين - في نطاق دولتهم المعترف بها والتي يجب أن يكون لها حدود آمنة ومعترف بها - وبين ممثلي الشعب الفلسطيني الذي له الحق في وطن وفي بناء «هياكل دولية» من اختياره. ولقد ثارت الشكوك في هذه الفترة حول حقيقة الموقف الفرنسي وامكانيات دفاعه عن حقوق الفلسطينيين. ولم يبدأ ذوبان الجليد النفسي بين الحكومات العربية والرئيس ميتران الا مع المرحلة التالية.

ففي هذه المرحلة ابتداء من ٢٤ حزيران/يونيو وحتى رحيل المقاومة



عن بيروت: توالى المبادرات الفرنسية ابتداء من بيان الرئيس ميران في ٢٤ حزيران/يونيو ثم مشروع القرار الفرنسي المقدم الى مجلس الامن في ٢٦ حزيران/يونيو، ثم المشروع المصري - الفرنسي المشترك أمام مجلس الامن (٣ حزيران/يونيو - ٢٩ تموز/يوليو) الذي حاز الاهتمام، حتى أب/اغسطس، ولكن لم تقدمه الدولتان رسمياً للتصويت تحسباً للفيتو الأمريكي نظراً لاعتراض الولايات المتحدة على مضمونه وبخاصة ما يتعلق بالفلسطينيين. ولقد سبق وأدى الفيتو الأمريكي الى اجهاض المشروع الفرنسي في ٢٦ حزيران/يونيو.

ولقد كان لهذه المبادرات مغزاها بالنسبة لموقف فرنسا من عواقب الغزو الإسرائيلي على وضع المقاومة الفلسطينية في لبنان ومصير القضية الفلسطينية ككل. وتلخيص هذا الموقف كالآتي:

(١) رفض «سحق» أو «اذلال» المنظمة أو القضاء عليها، لأن هذا لن يلغي المشكلة الفلسطينية ولكن سيحيي «الارهاب»، أي كانت فرنسا ترى انه من الخطأ الاعتقاد بأن تدمير المنظمة سيؤدي الى انتهاء المقاومة، لأن الأخيرة ستزداد ومن ثم يتصاعد عدم الاستقرار في المنطقة وهنا يتضح مدى الاختلاف بين الرؤية الفرنسية وبين الرؤية الأمريكية - الإسرائيلية: فلقد اعتقدت الأخيرة أن تصفية المنظمة سيسمح بفتح مفاوضات حول مستقبل القضية الفلسطينية، ولكن في ظل الشروط الإسرائيلية، كما سينهي الوهم الأوروبي بأن «مفتاح السلام في الشرق الاوسط يكمن في الحوار بين اسرائيل وبين المنظمة»

(٢) لم تكن فرنسا ترفض فكرة خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان، ولكن ربطت بينه وبين خروج كل «القوات الأجنبية الأخرى»،

كما حذرت من عواقبه ان لم يتم التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية برمتها. أي ربطت فرنسا بين حل الأزمة اللبنانية، وبين حل المشكلة الفلسطينية.

(٣) استمر تمسك فرنسا بالمطالبة باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات التسوية بعد أن أكدت ضرورة الحفاظ على بقائها، ولكن مع تطوير طبيعتها من قوة عسكرية الى قوة سياسية تتمكن من عرض قضيتها بالوسائل السياسية أساساً.

(٤) ربطت فرنسا بقوة وبوضوح - في المشروع المصري الفرنسي أساساً - بين كيفية حل المشاكل المباشرة المترتبة على غزو لبنان (فصل القوات ثم انسحابها)، وبين الجوانب السياسية للمشكلة برمتها والمبادئ التي يجب أن تركز عليها المفاوضات حول مستقبل القضية الفلسطينية.

ولقد كانت أهم هذه المبادئ هو الاعتراف المتبادل والمتزامن بين الأطراف المعنية (أي اسرائيل والمنظمة). هذا، ولقد حرصت فرنسا على تأكيد موافقة منظمة التحرير على هذا المبدأ الذي تضمنه مشروع القرار المصري - الفرنسي المشترك.

وقد أثارت هذه التحركات الفرنسية توتراً خطيراً في العلاقات الفرنسية - الاسرائيلية في هذه الفترة، في حين كان المشروع المصري - الفرنسي المشترك يعكس مغزى جديداً للعلاقات الفرنسية - المصرية ولعلاقة كل من الدولتين مع جميع الأطراف المعنية بالصراع: أي الفلسطينيين واسرائيل والحكومات العربية والولايات المتحدة. حيث

تعددت قنوات اتصال الدولتين بهذه الأطراف على نحو مكنها القيام بدور ما.

(٥) أعلنت فرنسا في تموز/ يوليو الموافقة على الاشتراك في «قوة دولية عازلة تختص بفك الاشتباك في بيروت» على ان توافق عليها صراحة منظمة التحرير كما تحصل على تأييد الأمم المتحدة. وبعد اعلان موافقة لبنان ومنظمة التحرير والولايات المتحدة في ١٠ آب/ اغسطس على خطة المبعوث الامريكي فيليب حبيب الخاصة بجلاء القادة والمقاتلين الفلسطينيين، عادت فرنسا ووافقت على الاشتراك مع بريطانيا وايطاليا في القوة الدولية لمراقبة انسحاب المقاومة الفلسطينية خارج لبنان والتي تكونت خارج الأمم المتحدة، وذلك قبل أي التزام اسرائيلي بالانسحاب من لبنان، وقبل وضع إطار لبدء مفاوضات حول تسوية المشكلة الفلسطينية. أي وافقت فرنسا على الاشتراك في القوة المتعددة الجنسيات في ظل شروط لا تتفق وتصورها السابق لعدد من الأوضاع. وهذا يوضح مدى حدود الدور الفرنسي على الساحة المعقدة التي تلقي فيها المبادرة الامريكية بثقلها على نحو لا يفسح السبيل امام أي مبادرة أخرى. ولكن بقي لفرنسا انها الدولة الوحيدة التي قبلت المنظمة أن يتم جلاء قواتها تحت رقابتها، لأنها الدولة التي أكدت مراراً - كما رأينا - ضرورة الحفاظ سياسياً على المنظمة.

وفي مرحلة ثالثة منذ رحيل المقاومة، وحتى تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٨٢ بدأت السياسة الفرنسية تواجه العديد من القيود التي كان عليها ان تتكيف معها:

(١) اقتصر دور فرنسا المباشر على الاعداد والاشتراك في قوة دولية

جديدة بعد اجتياح اسرائيل لبيروت في ١٥ ايلول/ سبتمبر وبعد مذابح صبرا وشاتيلا. ولقد حرصت فرنسا على ألا تتكرر تجربة القوة الأولى (قصر مدة التفويض (٣٠ يوماً من ١٥ آب/ أغسطس الى ١٤ ايلول/ سبتمبر) والتكوين خارج الامم المتحدة) التي اهتمت بأن رحيلها المبكر هو الذي ترك المجال مفتوحاً لإسرائيل. ولكن عادت وقبلت الاتفاق مع الولايات المتحدة حول شروط هذه القوة ولقد انتقدت فرنسا لقبولها الاشتراك في هذه القوة التي تكونت خارج الأمم المتحدة تحت رعاية الولايات المتحدة. ولكن كان اختيارها هذا سبيلاً لمواجهة معضلة هامة فرضت عليها: اما التخلي عن القيام بدور في لبنان ومن ثم مواجهة الاتهام بأنها تخلت عن مسؤوليتها، وإما قبول التورط في سياسة تخرج عن نطاق سيطرتها وتقع تحت سيطرة الولايات المتحدة. واختارت فرنسا البديل الثاني.

هذا، وتجدر الإشارة الى انه بالرغم من شدة حماسة فرنسا للتحرك عقب مذابح الفلسطينيين من أجل تأمين الوضع في بيروت بقوات دولية، وبالرغم من استنكارها لهذه المذابح وإدانتها الرسمية لدخول اسرائيل بيروت الغربية في ١٥ ايلول/ سبتمبر، إلا أنها لم توجه اتهاماً مباشراً لاسرائيل حول هذه المذابح، بل أعلنت ثقتها في القيم الديمقراطية في اسرائيل وتقديرها للرئيس الاسرائيلي الذي طالب باجراء تحقيق.

(٢) اضحى المشروع المصري - الفرنسي يمثل موقفاً وسطاً بين مقررات قمة فاس الثانية، وبين مبادرة ريغن في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٨٢، إذ دعت قمة فاس الى إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها

القدس مع اعتراف ضمني بحق اسرائيل في الوجود، وهدفت مبادرة ريغن الى إعادة الضفة الغربية الى السيادة العربية والتمهيد لخلق نوع من الكيان الفلسطيني المرتبط بالأردن.

ولم ترفض فرنسا المبادرتين العربية والامريكية صراحة، ولكنها اعتبرتهما مجرد «منطلقات سياسية» للمفاوضات لانها تعكسان تحركاً في مواقف الجانبين، ومن ثم تؤكدان رغبتهما في إجراء «مباحثات سياسية». ولكنها ظلت من ناحية أخرى ترى انها غير كافيتين: فلا يشير ريغن الى حق تقرير المصير أو الى منظمة التحرير، كذلك تشير مقررات فاس - ضمناً - الى الاعتراف المتبادل.

ولم تقدر فرنسا ومصر على دفع مبادرتيها المشتركة. ولقد وصلت هذه المبادرة الى نهاية مرحلة الجمود بعد زيارة ميثران لمصر في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨٢.

خلاصة القول إن دبلوماسية ميثران خلال الأزمة اللبنانية (حزيران/يونيو - تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٢) خدمت التقليد الديغولي الذي صبغ السياسة الفرنسية منذ سنة ١٩٦٧، أي محاولة القيام بدور القوة الثالثة وذلك بتدعيم الوجود الفرنسي في المنطقة بمحاولة تأكيد الاستقلال عن خط السياسة الأمريكية. ومع ذلك لم تحقق فرنسا الاهداف التي تمسكت بإعلانها خلال محاولاتها للوساطة.

ولقد أثبتت تطورات الوضع منذ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٢ صحة التحذيرات التي رفعتها فرنسا، ولكن على نحو أكد مدى عدم الاستجابة للتصور الفرنسي لكيفية حل المشكلة الفلسطينية وفي علاقتها بالأزمة اللبنانية، ذلك التصور الذي أكد دائماً على الرابطة بين الأزمة

للبنانية والمشكلة الفلسطينية، وأن حل الأولى لن يتم إلا في إطار تسوية شاملة للصراع العربي - الاسرائيلي بما فيه المشكلة الفلسطينية .

ولم تنج سياسة فرنسا في لبنان بعد ذلك من الاتهام . وكان تفجير مقر قيادة القوات الفرنسية - الامريكية في بيروت في تشرين الاول/ أكتوبر سنة ١٩٨٣ دليلاً على فشل هذه السياسة بل والسياسة الغربية كلها . ولقد بدأت هذه الاتهامات مع قبول فرنسا الاشتراك في القوة الدولية المتعددة الجنسيات (تحت الرعاية الامريكية) . ويرجع ذلك الى الغموض والتناقض الذي أحاط بهذا الاشتراك : فكيف تقبل فرنسا الاشتراك في تنفيذ سياسة لا تسيطر عليها ولا تتطابق وأهدافها أو تصورها لكيفية حل المشكلة اللبنانية؟ ذلك لأن هذا الاشتراك كان يعني تحمل مسؤولية المبادرات الدبلوماسية التي لم تشترك فيها، والتي لا تلقى تأييد القوى التقدمية في لبنان . ذلك لأن الولايات المتحدة وأن كانت قد طلبت من حلفائها المشاركة في القوة الدولية إلا أنها كانت قد صممت على احتكار التحرك الدبلوماسي . ومن ثم ، فإن فرنسا وان تحفظت على السياسة الامريكية ، الا أنها كانت تبدو مشتركة معها في تطبيقها . فلم يكن مجرد الاعلان عن عدم الاتفاق بين واشنطن وباريس يكفي لخدمة الموقف الفرنسي في لبنان ، فكان هذا الامر الاخير يتطلب إدانة واضحة وصريحة للدبلوماسية الامريكية مع تأكيد الانفصال عنها . وهو ما لم تفعله فرنسا طوال سنة ١٩٨٣ حتى انتهى الامر الى تفجير القيادتين الامريكية والفرنسية في بيروت . ومن ثم لم يعد رحيل القوات المتعددة الجنسية الا مسألة وقت . ولقد ترددت فرنسا كثيراً قبل سحب قواتها من لبنان . فكانت هي آخر القوات التي انسحبت من لبنان في نيسان/ ابريل سنة ١٩٨٤ . وخلال سنة ١٩٨٤ تبنت فرنسا خطأ لسياستها يرتكن سياسياً

الى الاعتراف بدور سوريا في لبنان، ومن هنا يأتي مغزى زيارة ميثران  
لدمشق في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٨٤ التي اعترفت خلالها بقدرة  
سوريا على المشاركة في وقف نزيف الحرب الاهلية في لبنان وذلك  
بالاتفاق مع «المسؤولين الاساسيين الشرعيين» في لبنان. ولقد كان هذا  
الاعتراف بأن لبنان يدخل في نطاق المجال السوري يفرض قيوداً على  
اي مبادرة فرنسية جديدة تجاه لبنان. كما كان يعني اعترافاً بفشل فرنسا  
والغرب بصفة عامة في ضمان شرعية نظام الرئيس امين الجميل وهو  
الأمر الذي قامت به سوريا<sup>(١٠٠)</sup>.

ولكن من ناحية أخرى، ساندت فرنسا الاتجاهات المعتدلة لمنظمة  
التحرير التي أعربت عن نفسها في التحرك نحو التفاوض مع الملك  
حسين ملك الاردن لاستكشاف امكانية الاستجابة لمبادرة ريغن  
وكيفيتها. ولقد اعتبر ميثران - خلال زيارته الاردن في تموز/ يوليو سنة  
١٩٨٤ - ان هذه المفاوضات خطوة ايجابية إذ ساعدت على ربط المنظمة  
بالتيار المعتدل في المنطقة في مواجهة سوريا<sup>(١٠١)</sup>.

ج - أما عن موقف الجماعة الاوروبية منذ أيلول/سبتمبر سنة  
١٩٨٢ فيتلخص كالآتي:

(١) أدان بقوة وزراء الخارجية الأوروبيون في بيان صدر في ٢١  
أيلول/ سبتمبر مذابح صبرا وشاتيلا ولكن دون تحديد للطرف المسؤول  
عنها بالرغم من إصرار اليونان على النص صراحة على مسؤولية حكومة  
بيغن. هذا، ولقد اثارت هذه المذابح عملية تصحيح في مواقف البرلمان  
الاوروبي على نحو أثر على علاقاته بالكنيسة الاسرائيلي<sup>(١٠٢)</sup>.

(٢) لم تتحمس الجماعة (كما يتضح من البيانات الصادرة من



المجلس الأوروبي في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨٢، آذار/ مارس سنة ١٩٨٣، حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٣، آذار/ مارس سنة ١٩٨٤، كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨٤<sup>(١٠٠)</sup>. للتعبير عن الرغبة في مشاركة إيجابية لإقرار السلام في لبنان. واكتفت بتأييد المبادرة المصرية - الفرنسية، كما رحبت بخطة ريغن وبيان قمة فاس.

ولقد عبرت الجماعة دائماً عن تأييدها للجهود الأمريكية من أجل حل الأزمة اللبنانية. هذا، ولقد ربطت الجماعة بين اقرار السلام في لبنان وبين ارساء تسوية شاملة وعادلة ودائمة في المنطقة. كما وضعت القوات السورية والاسرائيلية والفلسطينية على قدم المساواة حين طالبت بانسحاب القوات الأجنبية من لبنان. كذلك اتجهت الجماعة - منذ بيان قمة ٢٩ حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٢ - كما رأينا - الى دعوة الفلسطينيين الى استخدام الاساليب السلمية. ولقد وصلت في بيان المجلس الأوروبي في آذار/ مارس سنة ١٩٨٣ الى الاعراب عن رغبتها في أن تتخلى منظمة التحرير الفلسطينية عن اسلوب النضال المسلح علانية وان تؤيد الحكومات العربية هذا التخلي. بعبارة أخرى، فإن الجماعة وازنت بين اعترافها منذ حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠ بدور لمنظمة التحرير في عملية التفاوض من ناحية، وبين الاصرار - بصور مختلفة - على ان تعلن المنظمة عن تخليها عن اسلوب النضال المسلح، والاصرار على ان «عملية التفاوض تفترض الاعتراف المتبادل بوجود وحقوق اطراف النزاع». وتشير هذه العبارة الأخيرة الى أن الاعتراف ضروري قبل التفاوض وليس كهدف او نتيجة له، اي أن يعترف الشعب الفلسطيني بوجود إسرائيل وحقوقها قبل أن تفصح عن نياتها الحقيقية.

## سادساً: محاولة احياء الدور الاوروبي في ظل التصالح المصري - الاردني - الفلسطيني

### ١ - المواقف الاوروبية قبل اعلان الاتفاق الاردني الفلسطيني (تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٤ - شباط/فبراير سنة ١٩٨٥)

كان لعودة العلاقات الدبلوماسية المصرية - الاردنية، ولتطور  
المفاوضات الاردنية - الفلسطينية (بمساندة من مصر) لاعداد خطة  
للعمل المشترك تكون قاعدة لاستئناف ودفع عملية السلام (والتي عرفت  
بعد ذلك بالاتفاق الاردني - الفلسطيني)، مدلولات عديدة بالنسبة  
لإمكانية احياء الدور الاوروبي لتعبئة المساندة لهذه المعطيات الجديدة في  
المنطقة.

ولقد جرت اتصالات عديدة بين الدول الاوروبية مع الاطراف  
المعنية اتضح خلالها أبعاد وحدود الدور الاوروبي في هذه المرحلة.

### أ - زيارة الرئيس حسني مبارك لفرنسا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٤ ثم لالمانيا الغربية (٣١ تشرين الأول/أكتوبر وحتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر)

وكان لهذه الزيارة هدفان محددان: من ناحية، تعبئة الدور الاوروبي  
لتطوير بيان البندقية، وذلك بصياغة بيان جديد يصدر عن القمة

الاوروبية التي ستعقد في دبلن في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٤ بحيث يكون خطوة عملية لتطبيق مبادئ البندقية، ومن ناحية أخرى، تأكيد مساندة بون وباريس بعد «الاستقبال البارد» الذي تقبلت به واشنطن عودة العلاقات بين مصر والاردن<sup>(١٠٦)</sup>.

هذا ولقد حرصت كل من بريطانيا والمانيا على توضيح حدود امكانيات الدور الاوروبي على النحو التالي<sup>(١٠٧)</sup>: التحفظ على فكرة عقد المؤتمر الدولي (التي طرحها الملك حسين بين بنود ما عرف «بمبادرة الملك حسين») على أساس ضرورة عمل الاطراف المعنية مسبقاً على تقريب الفجوة بين مواقفها حتى يمكن ضمان نجاح انعقاد المؤتمر، واستعداد أوروبا لتشجيع الاطراف على طريق التفاوض ولكنها لا يمكن أن تأخذ دور الوسيط أو تتكلم باسم أحد الاطراف مع ضرورة التنسيق على نحو وثيق مع تحركات الولايات المتحدة.

وإدراكاً من الرئيس المصري لهذه الحقائق فإنه - كما أعلن خلال زيارته لفرنسا<sup>(١٠٨)</sup> - لم يكن ينتظر من أوروبا القيام بدور معين قبل «ترتيب البيت العربي وقبل انتهاء الانتخابات الأمريكية»، بل وطالب - خلال زيارته لألمانيا<sup>(١٠٩)</sup> - منظمة التحرير الفلسطينية بالتقدم بمبادرة فلسطينية تطرح فيها تصورهما للسلام. وتصحح صورة الاهداف الفلسطينية بما يحرم الدوائر المتطرفة من استغلال الوضع القائم للترويج لفأهيمها القائمة على استحالة التعايش بين العرب وإسرائيل. ولقد طالب الرئيس المصري المجموعة الاوروبية بإدارة الحوار حول مثل هذه المبادرة والتوفيق بين مختلف صيغ السلام المطروحة. هذا، وكانت المانيا الغربية تمثل الاتجاه الذي يسعى للمزج بين مقررات قمة فاس ومبادرة ريغن

وبيان البندقية، في حين كانت إيطاليا واليونان تمثلان الاتجاه الذي يطالب بصياغة مشروع أوروبي جديد<sup>(١٦)</sup>.

## ب - الاتصالات بين زعماء الدول الأوروبية الكبرى وبين الأطراف المعنية والولايات المتحدة قبل وبعد قمة دبلن

كان أهمها جولة بيتينو كراكسي رئيس وزراء إيطاليا في كل من مصر والسعودية والجزائر وتونس خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٤. وزيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لسوريا في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨٤، ثم زيارة تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا للولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٤.

(١) ولقد اكتسبت زيارة الزعيم الإيطالي أهمية خاصة لعدة اعتبارات. فمن ناحية، جاءت بعد المحادثات المصرية في ألمانيا وفرنسا، ومن ناحية أخرى، كانت إيطاليا ستولي رئاسة الجماعة الأوروبية بالمناوبة اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير سنة ١٩٨٥ ولمدة ستة أشهر وهي التي سبق ولعبت دوراً هاماً في صياغة بيان البندقية في حزيران/يونيو سنة ١٩٨٠ خلال فترة رئاستها للجماعة أيضاً، ومن ناحية ثالثة، جرت مجموعة لقاءات بين كراكسي وبين تاتشر وميتران وكول وذلك لتبادل الآراء حول الشرق الأوسط تمهيداً لقمة دبلن في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٤، إذ كانت إيطاليا تعزم اتخاذ مبادرة بالتعاون مع شركائها لإعطاء دفعة جديدة وقوية لإعلان البندقية<sup>(١٧)</sup>. ولكن كراكسي كان يدرك أيضاً أن لا فائدة من مشروع أوروبي جديد إذا لم تكن الأطراف المعنية مستعدة للحوار، وإن أحياء الدور الأوروبي

يحتاج الى نقطة بداية تقوم على قاعدة اردنية - فلسطينية تستطيع ايطاليا الاعتماد عليها في تحركاتها خلال رئاستها للجمعية. ومن هنا يأتي مغزى اللقاء بين كراكي وعرفات في تونس في ٦ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٤. ويتضح هذا المغزى من أمرين: فلقد كان هذا اللقاء أول لقاء بين رئيس حكومة دولة عربية وبين عرفات وذلك في مقر إقامة الأخير. كذلك تم اللقاء بعد عودة عرفات من اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في عمان والذي برز خلاله خط معتدل يركن الى الاشتراك مع الاردن في عملية التسوية التفاوضية. ومن هنا ترددت التعليقات بأن كراكي قد اقتنع باتجاه عرفات نحو الاختيار السياسي<sup>(١٦)</sup>. هذا، ولقد ثار جدل حاد داخل الحكومة الايطالية حول لقاء كراكي - عرفات، وشن أعنف هجوم عليه جيوفاني سبادوليني وزير الدفاع وزعيم الحزب الجمهوري. وكان الحزب الاشتراكي، الذي يتزعمه كراكي، هو الوحيد بين أحزاب الائتلاف الحاكم الايطالي الذي أيد هذا اللقاء<sup>(١٧)</sup>. كذلك أجرت ايطاليا اتصالاتها مع الاردن خلال الاسبوع الاول من كانون الثاني/يناير للتعرف على تقويم الملك حسين للموقف وبخاصة مع بداية دخول المفاوضات الاردنية - الفلسطينية مرحلة هامة<sup>(١٨)</sup>. اذن هل ستستطيع ايطاليا أن تؤثر خلال قمة دبلن؟

(٢) أما زيارة ميتران لسوريا في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٨٤، فلقد كانت أول زيارة لرئيس فرنسي لسوريا منذ استقلالها. وكان لتوقيتها مغزى خاصاً أعاد إلى الالذهان مغزى توقيت زيارة ريمون بار رئيس وزراء فرنسا لسوريا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٧ أي عقب زيارة السادات للقدس. اذن، هل حاولت فرنسا التأثير على موقف سوريا لمنع تكرار ضغوطها التي ساهمت في فشل المحادثات

الأردنية - الفلسطينية سنة ١٩٨٣؟ وتبرز منطقية هذا الاحتمال في ضوء ما هو معروف<sup>(١٦٦)</sup> عن مساندة فرنسا - منذ ما بعد الغزو الاسرائيلي للبنان - للخيار الاردني لفكرة الكونفدرالية بين الاردن وبين كيان فلسطيني. تلك المساندة التي تعكس اتجاه فرنسا - مثل باقي شركائها - الى تدعيم الاتجاهات المعتدلة لدى الاردن ولدى منظمة التحرير. ومن هنا أيضاً، كان مغزى زيارة ميثران للاردن في تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٨٤ - كما سبقت الاشارة - كذلك وصل بيريز رئيس وزراء اسرائيل الى باريس يوم ٥ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨٤ (في أول زيارة لرئيس وزراء اسرائيلي منذ ٢٠ سنة) وذلك ليستعرض مع ميثران نتائج جولته الأخيرة في المنطقة العربية. ولقد أعلن بيريز ضرورة اجراء مفاوضات مباشرة، كما طالب شامير وزير خارجية اسرائيل، الاردن بإنهاء تحالفها مع المنظمة إذا كانت تريد السلام<sup>(١٦٧)</sup>.

### ج - بيان القمة الاوروبية في دبلن (٣ - ٤ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨٤)

أرسل الرئيس المصري - قبل اجتماع هذه القمة - رسائل الى الزعماء الاوروبيين لحث الجماعة الاوروبية على المساهمة العملية في حل أزمة الشرق الأوسط بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. فما الذي أسفر عن هذه القمة؟

أكد بيان القمة الاوروبية على الأهمية الحيوية لبذل جهود جديدة من أجل السلام في الشرق الأوسط وعن طريق اجراء مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي، وطالب بوجوب انضمام

منظمة التحرير لأي مفاوضات، وشدد على أهمية الاعتراف المتبادل بين هذه الاطراف، كما أكد أنه لا غنى عن المفاوضات المباشرة، فمهما كانت الجهود التي تبذلها أطراف ثالثة، فإن هذه الجهود لا تحل محل هذه المفاوضات. كما أضاف البيان أن زعماء الدول الأوروبية يؤكدون استعدادهم للمساهمة بأي شكل ميسر في الجهود الرامية للتوصل الى أرضية مشتركة يمكن أن تلتقي على أساسها الاطراف المعنية، وطالب البيان بضرورة التنفيذ الكامل لنصوص قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢، ٣٣٨<sup>(١٦٧)</sup>.

وبالنظر الى المواقف الاردنية - المصرية (وبخاصة حول المؤتمر الدولي وحول دور أوروبي عملي نشط)، وبالنظر الى بعض المواقف الأوروبية المنفردة السابق الإشارة اليها، نجد أن قمة دبلن لم تستجب للناحية الاولى، كما جاءت على نحو أكد اتجاهات سبق ظهورها لدى أوروبا في مرحلة سابقة (١٩٨١ - ١٩٨٤): فمن ناحية، لم تبلور الجماعة خطة عمل تساعد على تحقيق المبادئ التي أعلنتها حيث لم يتضمن البيان أي تفاصيل بشأن تحديد طبيعة الدور العملي الذي قد تقوم به، واقتصر على الإشارة الى عزم الجماعة على اجراء اتصالات بكل الاطراف ومن ثم عزمها على ايفاد بعثة لتقصي الحقائق. ومن هنا ثارت التساؤلات<sup>(١٦٨)</sup> هل ستكرر «مأساة» البعثات الأوروبية السابقة؟ أم ستثمر نتائج ايجابية وبخاصة مع اسرائيل؟ وهل ستقدر ايطاليا رئيسة الجماعة على دفع هذه الاتصالات حتى لا تصبح مجرد تأكيد للوجود الاسمي الأوروبي في لحظات حاسمة؟

ومن ناحية أخرى، رفضت دول الجماعة (باستثناء اليونان) فكرة



المؤتمر الدولي وذلك حين أكدت على المفاوضات المباشرة القائمة على الاعتراف المتبادل. وكان يمكن لهذه الدعوة الأوروبية للاعتراف المتبادل أن تصبح أكثر فعالية لو صاحبها إشارة إلى موقف إسرائيل التي ترفض الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبممثلته الشرعي أي المنظمة، وإذا سعت أوروبا للحصول على تعهد من إسرائيل بالاعتراف بالمنظمة إذا ما أعلنت الأخيرة مثل هذا الاعتراف. ولكن هذا كله كان يعني أن تقوم أوروبا بدور الوسيط وهو ما رفضته دولها الكبرى حيث أكدت أنه لا غنى عن المفاوضات المباشرة.

ومن ناحية ثالثة، يمكن القول إن روح البيان - وإن لم يشر إلى ذلك صراحة - تبين مدى الاتجاه أكثر من ذي قبل إلى الاعتماد على الولايات المتحدة. فلقد برزت خلافات شديدة بين دول الجماعة خلال القمة حول مدى استقلالية الدور الأوروبي. وكانت بريطانيا والمانيا من ناحية، وإيطاليا واليونان من ناحية أخرى، تمثلان طرفا هذا الخلاف. أما فرنسا والدول الصغرى في الجماعة فقد أخذت موقف المترقب: إذ أصر الطرف الثاني على ضرورة إصدار مبادرة جديدة وبخاصة أن مبادرة ريغن لم تعد تلائم الموقف الراهن. أما الطرف الأول فرأى أن مبادرة ريغن، مع بعض التعديلات عليها تتمثل في ادماج فقرات من بيان البندقية وبخاصة ما يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، تعتبر كافية لإعطاء دفعة لجهود السلام<sup>(١١)</sup>. وهكذا كان الدور البريطاني والالمانى وراء خروج قمة دبلن بهذا الاعلان الضعيف على أساس انهما كانتا تراهنان على الدور الامريكى. ولقد بررت أوساط رسمية بريطانية عدم إصدار القمة لمبادرة أوروبية جديدة على النحو التالي: ان الرئيس ريغن مصمم على احياء جهوده، ولا تستطيع الدول الأوروبية أن تقوم

بجهود منفردة من أجل السلام لأنها لا تملك سبل الضغط على إسرائيل، ومن ثم فإن أي مبادرة أوروبية جديدة مستقلة عن الولايات المتحدة ستلقى مصير سابقتها، وأنه بعد بروز اتجاه فلسطيني معتدل في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الأخير، فإن ياسر عرفات مطالب ببيان واضح يؤكد فيه دون لبس وغموض أنه مع دعوة الملك حسين التي تنادي بالأرض مقابل السلام وذلك حتى يقطع الطريق أمام إسرائيل<sup>(١٧)</sup>. وهكذا أحكمت دائرة المطالب الأوروبية من المنظمة الفلسطينية في وقت استمرت فيه الولايات المتحدة غير راغبة في أي مبادرة، ومن هنا يبرز مغزى الدور البريطاني التالي كما سنرى.

#### د - مغزى الدور البريطاني والايطالي عقب قمة دبلن

(١) بالرغم من عدم اصدار القمة الأوروبية لمبادرة جديدة كما كانت ايطاليا تريده، إلا أن كراكسي ظل مقتنعاً أن تحديد قاعدة أردنية - فلسطينية تلقى تأييداً عربياً ستمثل نقطة بداية جديدة. ولذا، واصل العمل على مسؤوليته معتقداً أن اقدام عرفات على مبادرة مناسبة ازاء إسرائيل سيدفع العديد من حكومات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الى تغيير مواقفها. ولذا، نسب الى مصادر رئاسة الوزارة الايطالية أن كراكسي - باعتباره رئيساً للجماعة - قد بعث برسالة الى ريغن حول امكانية طرح مبادرة اوروبية جديدة، كما تردد أن ايطاليا تقوم بإعداد أفكار محددة حول تنمية الاعتراف المتبادل<sup>(١٨)</sup>. ولكن كانت قدرة كراكسي على التحرك على هذا النحو يعوزها الكثير من الامكانيات. فبالرغم من علاقاته القوية بشيمون بيريز - باعتباره من أعضاء الاشتراكية الدولية - إلا أن احتمالات نجاح كراكسي كانت

محدودة، نظراً للانقسام الشديد في التحالف الايطالي الحاكم حول قضية التفاوض بين العرب واسرائيل، حيث يؤيد المسيحيون الديمقراطيون والكثير من الاشتراكيين فكرة الرابطة بين دولة فلسطينية وبين الاردن، في حين يجذب الحزب الجمهوري اقامة نوع من الحكم الذاتي للفلسطينيين مستبعداً تماماً استخدام لفظة الدولة الفلسطينية<sup>(١٧٢)</sup>. هذا، وكانت اليونان بدورها - كما اشارت عدة تقارير صحفية - تبذل مساعٍ حقيقية للوصول الى مبادرة جديدة. ومن هنا يأتي مغزى زيارة الرئيس المصري لليونان في ١٦/١/١٩٨٥ في وقت حرج من المفاوضات الاردنية - الفلسطينية حيث توافق اليونان - أكثر من باقي شركائها - على ضرورة الدور الاوروبي النشط في هذه الفترة، كما ترتبط بعلاقات خاصة مع كثير من أطراف الصراع (فهى الدولة الوحيدة في الجماعة الاوروبية التي فيها تمثيل لمنظمة التحرير على قدم المساواة مع اسرائيل) مما يسر لها أن تلعب دوراً مؤثراً على مواقف هذه الاطراف<sup>(١٧٣)</sup>.

(٢) أما بالنسبة لبريطانيا: فلقد جاءت زيارة تاتشر للولايات المتحدة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٤ ذات أهمية خاصة. فلقد كان الهدف الرئيسي لها هو أن تحت تاتشر الرئيس الامريكي على قيام واشنطن بجهود مكثفة وعاجلة من أجل تنشيط الدور الامريكي<sup>(١٧٤)</sup>. ولكن استمرت بريطانيا تؤكد على ضرورة أن يأخذ مسبقاً أطراف الصراع زمام المبادرة من أجل بدء الحوار، لأن الدور الاوروبي لا يستطيع أن يحل مشاكل الآخرين نيابة عنهم<sup>(١٧٥)</sup>.

وكان الملك حسين قد زار بريطانيا قبل زيارة تاتشر للولايات المتحدة، وأكد خلال زيارته أن الولايات المتحدة مسؤولة الى حد كبير

عن الجُمُود الذي يطوق القضية، كما أبرز من جديد فكرته عن أهمية المؤتمر الدولي لأن أي وسيط منفرد للسلام - حتى ولو كان قوة عظمى ذات قدرة على التأثير على إسرائيل - لن يستطيع أن يحقق النتائج المطلوبة<sup>(١٧٦)</sup>. ويتفق هذا المنطق الاردني، والذي يريد تعبئة دور أوروبي الى جانب الدور الأمريكي، مع منطق أهداف السياسة الخارجية الاردنية التي تنبثق عن وضع الاردن كدولة عربية معتدلة تريد تحجيم آثار كل من الاتجاهات العربية المتشددة والاتجاهات الاسرائيلية المتشددة على وجودها في المنطقة. وكانت الوسيلة هي تعبئة مصادر المساندة الخارجية المناسبة. ومن هنا كان الملك حسين يشجع دائماً المبادرة الأوروبية على أساس أنها ستساعد الاردن على تعبئة أقصى مساندة دولية دون الارتقاء تماماً في أحضان الولايات المتحدة على نحو يثير معارضة التشدد العربي، ولكن على نحو يمكن من القيام بالحوار مع واشنطن نظراً لأن الملك حسين يدرك أن أوروبا قد أفصحت بوضوح منذ نهاية سنة ١٩٨١ أنها لا تستطيع التحرك منفصلة عن الولايات المتحدة<sup>(١٧٧)</sup>.

## ٢ - آفاق الدور الأوروبي في ظل مناخ الاتفاق الاردني - الفلسطيني: من ميلاده الى تجميده (١١ شباط/فبراير سنة ١٩٨٥ - شباط/فبراير سنة ١٩٨٦)

وأخيراً تحقق ما عرف بالاتفاق الاردني - الفلسطيني أو بمعنى أدق «مشروع العمل المشترك» الذي تقدمت به الاردن ومنظمة التحرير الى البلدان العربية، أولاً بهدف تحقيق اجماع عربي من حوله حتى يمكن طرحه بعد ذلك على الساحة الدولية. وكان لكل من الطرفين دوافعه

لإبرام هذه الخطة التي تعد حلقة من حلقات تطور العلاقات الاردنية - الفلسطينية<sup>(١٧٨)</sup>، والتي تمت بعد سلسلة من المفاوضات الصعبة للتوفيق بين الأفكار الاردنية - الفلسطينية، والتي أبرزت فكرة الكونفدرالية بين الدولة الفلسطينية والاردن، ومبدأ الأرض مقابل السلام<sup>(١٧٩)</sup>.

اذن ماذا فعلت أوروبا بعد اعلان هذا الاتفاق الذي سبق وطالبت به كقاعدة يمكن أن ينطلق منها التحرك الأوروبي كما رأينا؟

اتضح من تعليقات المراقبين الغربيين - امريكيين وأوروبيين - ملامح حملة تريد أن تشكك حول مغزى هذا الاتفاق ومصادقته. حقيقة أشادت بعضها<sup>(١٨٠)</sup> أن هذا الاتفاق الذي يعترف بمبدأ السلام في مقابل الأرض، إنما يعبر عن مزيد من الاعتدال الفلسطيني ومزيد من التخلي عن أسلوب الكفاح المسلح والاستعداد للاعتراف بإسرائيل مقابل استعداد إسرائيل للتفاوض حول الأرض مقابل السلام، أي عن مزيد من التحرك الفلسطيني بعيداً عن الحرب و«الارهاب»، إلا أن الاتجاه الغالب على معظم التعليقات كان أولاً<sup>(١٨١)</sup>، يشير الى غموض الاتفاق نظراً لأنه يتضمن عموميات، ونظراً لأنه ليس الا مجرد صيغ توفيقية بين المواقف الاردنية والفلسطينية حتى يتحقق له القبول الامريكي والعربي والفلسطيني (عدم الاشارة صراحة الى القرار ٢٤٢، كما تنص مبادرة الملك حسين في مقابل عدم الاشارة الى دولة فلسطينية)، وهو ثانياً<sup>(١٨٢)</sup>، يشير الى انه مهما كانت قوة الحجج القائلة باتجاه عرفات نحو الخيار الدبلوماسي، فإن «الارهاب» سيظل اختياراً أخيراً مفتوحاً أمامه. ثم هو أخيراً<sup>(١٨٣)</sup> يبرز الصعوبات التي تواجه الاتفاق والتي تثير الشكوك حول مستقبله واحتمالات فشله أو نجاحه. ومن هذه الصعوبات: اختلاف

التفسيرات الفلسطينية والاردنية؛ معارضة العناصر الفلسطينية المتشددة التي رأت أن عرفات قد قدم كثيراً من التنازلات والتي معها بدت المنظمة كما لو كانت قد فقدت السيطرة على أجنحتها؛ الرفض السوري الذي سبق وأدى الى فشل محادثات عرفات وحسين سنة ١٩٨٣؛ اختلاف التفسيرات حول شكل مشاركة المنظمة في المؤتمر الدولي: هل تشارك منفردة أم ضمن وفد يرأسه الاردن؟ استمرار تمسك عرفات بعدم الاعتراف بالقرار ٢٤٢ بمفرده ولكن في اطار كل القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة والتي تتضمن الاعتراف بحق تقرير المصير الفلسطيني الذي ترفض اسرائيل والولايات المتحدة الاعتراف به؛ احتمالات رد الفعل الأمريكي لأنه دون مشاركة امريكية فإن المبادرة يمكن أن تنتهي، وبخاصة وان اسرائيل قد رفضت الاتفاق منذ البداية.

اذن هل ساهمت أوروبا في تحجيم آثار هذه الصعوبات وبخاصة ما يتعلق بدفع الولايات المتحدة الى مزيد من المبادرة؟

أ - حاولت بعض البلدان العربية - وبخاصة السعودية أثناء زيارة الملك فهد لواشنطن في شباط/فبراير سنة ١٩٨٥ ومصر والجزائر خلال زيارة حسني مبارك والشاذلي بن جديد لواشنطن في آذار/مارس سنة ١٩٨٥ - حث الولايات المتحدة على اتخاذ مبادرة قبل أن تتمكن سوريا والقوى المساندة لها من الضغط بثقلها. ولكن كانت التوقعات الغربية تشير - منذ البداية - الى أن الولايات المتحدة لن تقدم على أي مبادرة<sup>(١٨)</sup>. بعبارة أخرى، فإن رنة التشاؤم هي التي غلبت على مناخ المباحثات المصرية - الامريكية في واشنطن، إذ صاحبها - كما أشرنا - حملة من الشكوك حول مدى مصداقية وفعالية الاتفاق الاردني -



الفلسطيني، كما ظهر اتجاه قوي في الادارة الامريكية يوصي بأن تلتزم الولايات المتحدة بالانتظار لترى كيف ستتطور الأمور، أي أن هذا الاتجاه كان يعتمد على المنطق القائل بأن مسؤولية تحريك عملية السلام انما تقع أساساً على عاتق أطراف الصراع، ومن ثم يدعو ألا تلتزم الادارة الامريكية نفسها بأي من الأفكار التي طرحتها مصر. وكان من بينها اجراء اتصال أو حوار أولي مع وفد أردني - فلسطيني مشترك<sup>(١٨٥)</sup>.

ب - ولهذا أضاف مبارك الى جولته - بعد أن كان قد زار فرنسا قبل واشنطن - الدول الاوروبية الكبرى الأخرى: بريطانيا، ألمانيا الغربية وإيطاليا وذلك لحثها على ممارسة دورها واقناع الادارة الامريكية بجدوى التحرك الاردني - الفلسطيني<sup>(١٨٦)</sup>، وكان هذا يقتضي أن يلتم قادة أوروبا - وبخاصة قبل اجتماع القمة الاوروبية في بروكسل في ٣٠ آذار/مارس سنة ١٩٨٥ - بكل أبعاد المبادرة الفلسطينية - الاردنية. وكان الرئيس مبارك يتوقع، بعد أن لمس خلال جولته التأييد الواضح لهذه المبادرة، أن يصدر بيان عن هذه القمة يؤيد هذه المبادرة ويحث جميع الاطراف - بما فيها الولايات المتحدة واسرائيل - على قبول مبدأ التفاوض دون شروط مسبقة<sup>(١٨٧)</sup>.

فما الذي قدمته قمة بروكسل في ٣٠ آذار/مارس؟

ج - بعد أن كان من المقرر - كما أشارت مصادر الخارجية البريطانية - أن لا يتضمن جدول الأعمال مجرد القضايا الداخلية للسوق، فإنه تضمن بعد جولة الرئيس مبارك بحث التحرك المصري والاتفاق الاردني - الفلسطيني. وأبدت بريطانيا، التي سبق وترزعت في قمة دبلن الاتجاه الذي طالب بإعطاء الفرصة للدور الامريكي، تأييدها لهذا الاتفاق



وأعربت عن الحاجة الى تأييد جماعي أوروبي لهذه المواقف مع تكثيف الاتصالات مع الولايات المتحدة، ولكن ظلت بريطانيا تتمسك بالألا يكون هناك مبادرة أوروبية جديدة<sup>(١٨٨)</sup>. أما إيطاليا، وبعد أن تلقى كراكسي بوصفه رئيساً للجماعة الأوروبية رسالتين من ياسر عرفات ومن الملك حسين، فقد بدت أكثر اقتناعاً بأن الوقت قد حان لتقوم أوروبا بدور أكثر فاعلية مما حدث في دبلن. ومع ذلك كان لا بد وأن يضع المجلس الأوروبي في اعتباره الموقف الأمريكي والاسرائيلي أيضاً<sup>(١٨٩)</sup>. ولهذا انتهت القمة الأوروبية باعلان مساندة الاتفاق الاردني - الفلسطيني وجهود الرئيس المصري. ولم يكن على الرئاسة الإيطالية أن تبذل جهداً كبيراً لاقتناع دول الجماعة بذلك، لأنه يتفق وخطها منذ بيان قمة آذار/مارس سنة ١٩٨٣ الذي أشاد بنتائج اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في العام نفسه والذي أعطى منظمة التحرير الحق في اجراء الحوار مع الاردن<sup>(١٩٠)</sup>. ولكن لم تكن التفاؤلات كثيرة حول ما يمكن أن تقوم به أوروبا بعد ذلك لترجمة الاتفاق الى اجراءات عملية تدفع نحو التفاوض. ولهذا ظل التساؤل الأساس التالي مطروحاً: الى متى سيجل الدور الأوروبي مجرد احتياطي للدور الأمريكي؟ حيث أنه لم يقم الا بمجرد سد الفراغ الناجم عن عدم وجود تحرك أمريكي كان يمكن أن يقضي على الأصوات المعتدلة، حيث قامت أوروبا بمجرد دور مساعد على استمرار الحوار بين الاطراف المعنية وذلك لتشجيع مزيد من الاعتدال. ولكنها لم تستطع أن تفك الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على تقدم المبادرة طوال النصف الثاني من سنة ١٩٨٥ (فشل المبادرة البريطانية)، بل تعرضت لاختبار قاس لمواقفها من قضية الارهاب ولادراكها لنيات السلام لدى منظمة

التحرير الفلسطينية (أزمة السفينة الايطالية اكيلى لاورو).

د - فشل المبادرة البريطانية في خريف سنة ١٩٨٥ : عجزت الاتصالات بين الاطراف المعنية طوال صيف وأوائل خريف سنة ١٩٨٥ عن تحريك الوضع، أي تحقيق لقاء بين وفد اردني - فلسطيني ووفد أمريكي كتعبير عن نوع من الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير وكتمهيد للمفاوضات (سواء المباشرة أم في اطار المؤتمر الدولي). وكان هذا الوضع يهدد كل المبادرة بالجمود والفشل نظراً لاستمرار تمسك واشنطن واسرائيل برفض اشتراك منظمة التحرير في المفاوضات ما لم توافق على القرار ٢٤٢ مع استمرار محاولتها دفع الاردن لتغيير مواقفه، ونظراً لعجز البلدان العربية عن أن تبلور موقفاً حقيقياً موحداً من القضية الفلسطينية، كما اتضح في قمة الدار البيضاء في آب/اغسطس سنة ١٩٨٥.

وفي ظل هذا المناخ جاءت جولة تاتشر في المنطقة<sup>(١١)</sup>، والتي أثارت ردود فعل شديدة، ولكنها لم تسفر عن جديد:

أعلنت تاتشر خلال زيارتها للاردن في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨٥ عن موافقتها على قيام وفد اردني - فلسطيني يضم عضوين من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بزيارة لندن والاجتماع مع وزير خارجيتها. ووصفت تاتشر مبادرتها بأنها خطوة بناءة لمساندة مبادرة الملك حسين الذي تعتقد بصدق رغبته في السلام. وكانت هذه الدعوة كما وصفها المراقبون بمثابة رسالة للولايات المتحدة لتبدأ خطوة جديدة مناظرة. وقد وصفتها اسرائيل بأنها تضيي شرعية على الارهاب، ولم تعتبر واشنطن أنها اضافت ضغطاً عليها<sup>(١٢)</sup>، إلا أن زيارة الوفد المشترك ولقائه بوزير

الخارجية قد فشلت بسبب اصرار الجانب البريطاني على الحصول على موافقة مسبقة من الجانب الفلسطيني من الوفد - منفرداً - على صدور بيان عنه في أعقاب انتهاء الاجتماع مع الوزير البريطاني يعترف بحق إسرائيل بالوجود ضمن حدود عام سنة ١٩٦٧ وبحق تقرير المصير للفلسطينيين. وكان تفسير ذلك هو أن منظمة التحرير وحدها هي التي «لم تعترف صراحة» بالقرارين ٢٤٢، ٣٣٨. هذا وقد يقول البعض إن وقوع بعض الاحداث في تلك الاثناء مثل خطف السفينة الايطالية «اكيلي لاورو» وقتل أحد الركاب الامريكيين واعتراض الطائرات الحربية الامريكية لطائرة الركاب المصرية التي كانت تقل المسلحين الفلسطينيين الى تونس، واجبارها على الهبوط في احدى القواعد التابعة لحلف شمال الاطلسي. كل هذه التطورات قد أثرت على زيارة الوفد المشترك للندن، إلا أن ذلك لا يمنع من القول إن تاتشر قد أحاطت الزيارة بشروط معينة حيث أوضحت أنها دعت عضوي الوفد الفلسطينيين «بصفتها الشخصية وليس التمثيلية»، ولأنها «رجلا سلام يدينان العنف»<sup>(١٤)</sup>. هذا وقد أثارت منظمة التحرير في بيان أصدرته في ١٩٨٥/١٠/٥ في تونس أن صيغة البيان المقترح من الجانب البريطاني لا يتطابق مع تصريح تاتشر في ميناء العقبة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، كما أنه لا يتفق مع نص الاتفاق الاردني - الفلسطيني<sup>(١٥)</sup>. بعبارة أخرى فإن بريطانيا فشلت في اعطاء المثل لغيرها، لأنها أرادت أن يكون حوارها مع المنظمة في ظل شروط ما زالت المنظمة تصر على رفضها. أي أن بريطانيا أعادت تكرار نموذج الموقف الامريكي ولكن بصورة أكثر مرونة. هذا ولقد ترددت أنباء عن تعرض بريطانيا لضغوط امريكية لإلغاء الاجتماع.

هـ - وكان للأزمة الوزارية الإيطالية - التي صاحبت تطورات ما بعد اختطاف السفينة الإيطالية «أكيلي لاورو» - مغزى آخر حول حدود المواقف الأوروبية الأكثر مساندة للقضية الفلسطينية، وحول احتمالات الضغوط الأمريكية عليها على نحو يصل الى التأثير على الأوضاع الداخلية. فلقد كانت هذه الأزمة الأولى من نوعها التي تشهدها إيطاليا بسبب السياسة الخارجية وبسبب الشرق الأوسط بصفة خاصة. ولقد تزامنت مع توتر شديد في العلاقات الإيطالية - الأمريكية لدرجة وصلت الى تقديم الولايات المتحدة احتجاجاً عنيفاً الى الحكومة الإيطالية، وذلك لأول مرة في تاريخ العلاقة بين البلدين منذ ٤٠ عاماً، وذلك بسبب السماح لأبي عباس رئيس جبهة تحرير فلسطين بمغادرة إيطاليا بعد أن طلبت واشنطن تسليمه. كذلك قدمت الوزارة استقالتها بعد فشل مساعي احتواء الأزمة الوزارية التي اندلعت عقب اعلان سيادوليني وزير الدفاع ورئيس الحزب الجمهوري انسحاب الحزب من الائتلاف الوزاري القائم، لأن رئيس الوزراء - في رأيه - قد خرج عن قاعدة اتخاذ القرار بصورة جماعية حين سمح لأبي عباس بمغادرة إيطاليا، ولأن سياسة إيطاليا في الشرق الأوسط غير متوازنة وتبدو منحازة الى حد كبير الى ياسر عرفات<sup>(١٩)</sup>. هذا ولقد اعترف زعيم المجموعة البرلمانية للحزب الجمهوري بأن علاقات سيادوليني الوطيدة مع ريغن كانت وراء قرار انسحابه من حكومة كراكسي<sup>(٢٠)</sup>. وأعاد كراكسي تشكيل الحكومة من احزاب الائتلاف السابقة نفسها، واشترط سيادوليني أن يحدد كراكسي بدقة سياسته تجاه أزمة الشرق الأوسط بحيث يتعد عن تأييد القضية الفلسطينية، وان يعلن التزامه الكامل بالصدقة مع الولايات المتحدة وسياسات حلف الاطلسي، وان يكشف موقفه من الحرب التي أعلنها

ريغن ضد الإرهاب<sup>(١٧)</sup>. هذا ويتضح من تحليل الوثيقة<sup>(١٨)</sup> التي قدمها كراكسي والتي ناقشها سكرتيرو أحزاب الائتلاف الخمسة ووافقت عليها هذه الأحزاب، أن كراكسي فهم الرسالة التي وجهتها اليه القوى المحافظة وهي أن استقرار الحكومة يتطلب التزامها بخط حلف الأطلسي حتى ولو كان رئيس الحكومة اشتراكياً. فلقد كانت الوثيقة - الى جانب بنود أخرى - تعكس استمرار الخط الاساس لسياسة كراكسي على ضرورة الاتفاق الوثيق مع الشركاء الاوروبيين والاتصال مع الولايات المتحدة، وعلى أن منظمة التحرير لا تستطيع القيام بدور كامل في عملية السلام الا اذا اتبعت طريق التفاوض السلمي دون تحفظات، وضرورة بذل جهود عديدة لإعادة المصادقية الى اختيار التفاوض والتخفيف بذلك من حدة التوترات، وانه لا سبيل الى التصدي للتصعيد الجديد للإرهاب بصورة فعالة الا بوجود التزام متجدد لصالح عملية السلام.

و - وفي الوقت نفسه كان يحدث تراجع آخر، ولكنه هذه المرة على صعيد موقف فرنسا. حيث أعلنت الحكومة الفرنسية في ٢٦/١٠/١٩٨٥ أنها ستعيد تقويم سياستها في الشرق الاوسط وموقفها من منظمة التحرير الفلسطينية في ضوء التطورات الأخيرة في المنطقة والتي أعقبت حادث اختطاف السفينة الإيطالية. وجاء ذلك في بيان أصدره قصر الرئاسة الفرنسية في أعقاب المحادثات التي جرت بين الرئيس الفرنسي، وبين شيمون بيريز رئيس وزراء اسرائيل. ولقد أشار البيان الى أن الاحداث الأخيرة طرحت العديد من التساؤلات حول كون منظمة التحرير تمثل الشعب الفلسطيني. وذكر المراقبون السياسيون في باريس أن بيان الحكومة الفرنسية يعني ان فرنسا تعزم الا تعلق أهمية كبرى مستقبلاً على الدور الذي يمكن ان تلعبه منظمة التحرير في عملية

السلام<sup>(١١١)</sup>. هذا وكان قد تبنّى أيضاً للملك حسين خلال زيارته لفرنسا في تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٨٥، أن فرنسا قد استبعدت احتمال قيامها بمبادرة جديدة لتحريك عملية السلام<sup>(١١٢)</sup>.

ز - وهكذا، وفي ظل الأحداث المتلاحقة خلال خريف ١٩٨٥، ومع حمى التصريحات الاسرائيلية والامريكية الرسمية ضد منظمة التحرير، كانت المنظمة تواجه ما يبدو أنه حملة مدبرة تستهدف استبعادها من أي جهود للسلام وضرب المكاسب السياسية التي حققتها في المجتمع الدولي، وذلك بالربط بينها وبين عمليات «الارهاب» لتأكيد الشكوك في مصداقية اتجاهها للخيار السلمي، وهو الخيار الذي قبلته ولكن دون قبول فرض شروط مسبقة عليها (مثل الاعتراف بالقرار ٢٤٢ بمفرده)، كانت تحرمها مما بقي في يدها من أوراق تفاوضية. وبالنظر إلى المواقف الأوروبية المتتالية - البريطانية، الإيطالية، الفرنسية - يتضح لنا ان الضغوط كان تضيق خناقها على المنظمة حتى من جانب من بدوا في لحظات معينة الاكثر تأييداً لها. ومن هنا كان «إعلان القاهرة» من جانب ياسر عرفات في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٨٥ بمثابة رد عملي وموضوعي على هذه الحملة التي تقودها اسرائيل بمساندة امريكية وتباركها بعض الاطراف العربية.

ومع ذلك ظلت واشنطن تركز على ما أصبح يعرف «بالنشاط الارهابي» وليس على التسوية السلمية حتى ولو على اساس «مبادرة ريغن». وحرصت على تعبئة مساندة الدول الأوروبية لها. ومن هنا كانت مهمة نائب وزير الخارجية، جون وايتهد وريتشارد ميرفي، لدى العواصم الأوروبية لاقتناعها بتأييد قرار واشنطن بمقاطعة ليبيا رداً على



عمليات الهجوم على مطاري فيينا وروما<sup>(١١)</sup>. ولقد اتخذت الدول الأوروبية، ولكن بدرجات مختلفة، موقفاً مسانداً للسياسة الأمريكية تجاه ليبيا ابتداء من استخدام الطائرات الأمريكية للقواعد البريطانية خلال عدوانها على الأراضي الليبية في شباط / فبراير سنة ١٩٨٦، وحتى بيان قمة الدول الصناعية في طوكيو (أيار / مايو سنة ١٩٨٦) والذي ادان الارهاب بقوة و اشار لأول مرة صراحة الى مسؤولية ليبيا عنه، وحتى مساندة الموقف العسكري الأمريكي بالعقوبات الدبلوماسية والسياسية التي فرضتها الجماعة الأوروبية على ليبيا في حزيران / يونيو سنة ١٩٨٦ والتي تحاول الولايات المتحدة الآن (آب / اغسطس - أيلول / سبتمبر سنة ١٩٨٦) دفع أوروبا لتوسيعها لتتضمن عقوبات اقتصادية جديدة مثل حظر استيراد النفط الليبي، وهو الأمر الذي يرفضه الحلفاء الأوروبيون حتى الآن. وبعبارة أخرى، فإن الأوروبيين يبدون الآن أكثر ميلاً للتنسيق مع الولايات المتحدة بالرغم من ظهور اختلافات في النواحي الاجرائية وبخاصة رفض الدعوة الى مقاطعة ليبيا.

وفي الوقت نفسه أعلن وزراء خارجية الجماعة الأوروبية في اجتماعهم في حزيران / يونيو سنة ١٩٨٦ وقف التشاور بينهم حول الشرق الأوسط والذي كان قد بدأ من جديد عقب مبادرة الرئيس مبارك أمام المجلس الأوروبي وزيارته لفرنسا والمانيا الغربية في كانون الثاني / سنة ١٩٨٦. ففي خطابه أمام المجلس في ٢٨ كانون الثاني / يناير طالب مبارك أوروبا بالمساهمة في عقد المؤتمر الدولي بإشتراك منظمة التحرير وذلك ليس عن طريق مزيد من التصريحات والبيانات ولكن عن طريق خطوة عملية تتمثل في تشكيل مجموعة عمل أوروبية لتقريب وجهات نظر جميع



الأطراف<sup>(٢٢)</sup>. ولقد رحب كل من ميثران وكول بالمبادرة ووعدا بدراستها مع شركائهما الأوروبيين. وبالفعل بدأت الاتصالات الأوروبية وبدا المسرح معداً لاتخاذ القرار بشأن مجموعة الاتصال، وأضحى متوقعاً أن يتخذ وزراء خارجية الجماعة خطوات ملموسة في هذا الشأن حتى كان التطور الخطير مع إعلان الملك حسين عن وقف التنسيق بين الأردن وبين منظمة التحرير. فقد بدأت التساؤلات الأوروبية حول جدوى أي تحرك أوروبي في الوقت الذي يفشل فيه اثنان من أهم أطراف الصراع في تحديد موقف مشترك واضح. ولم يكن أحد قادراً على لوم الأوروبيين بعد ذلك حين أوقفوا مشاوراتهم حول ما لا يستطيع العرب ذاتهم أن ينسقوا تشاورهم حوله. وفي الوقت نفسه<sup>(٢٣)</sup> - أو قبله بقليل - قام بيريز بجولة في أوروبا زار خلالها بريطانيا وهولندا في أواخر كانون الثاني/يناير سنة ١٩٨٦ التي أعلن خلالها مع رئيس وزراء اسبانيا في لاهاي عن قرار إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وكانت اسبانيا - مع البرتغال - العضوين الجديدين اللذين انضما إلى الجماعة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بعد مفاوضات طويلة وصعبة. ولقد ثارت التساؤلات حول تأثير «هذا التوسيع الثالث للجماعة» على مستقبلها وعلى نتائج التعاون السياسي الأوروبي حول الشرق الأوسط، وهذا ما يهمننا<sup>(٢٤)</sup>. ولقد اتسمت سياسة اسبانيا منذ فترة حكم فرانكو بمساندة كبيرة للعرب، وبعدها متبادل مع إسرائيل التي لم تعترف بها اسبانيا. وظل هذا التوجه قائماً - مع بعض التغييرات - منذ عودة الديمقراطية إلى اسبانيا. وكانت اسبانيا أول دولة أوروبية تستقبل عرفات رسمياً في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩. وبعد وصول اليسار إلى الحكم سنة ١٩٨٢، ظهرت بوادر تحسن في العلاقات الاسبانية -

الإسرائيلية، ولكنها لم تصل الى حد اعتراف اسبانيا باسرائيل، وذلك بالرغم من تزايد التوقعات حول هذا الأمر. ومن بين التفسيرات التي قدمت لذلك هو أن الحزب الاشتراكي الاسباني ينتظر وصول حزب العمل الاسرائيلي الى الحكم وهو الذي تجمع به علاقات قوية. وهذا ما حدث بالفعل. أما البرتغال فخط سياستها يختلف جذرياً عن خط اسبانيا واليونان المؤيد للعرب. وهي لها علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل منذ أيار/ مايو ١٩٧٧ اي بعد وصول الحزب الاشتراكي للسلطة سنة ١٩٧٦. ومع عودة اليمين للحكم في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٩ تحركت مواقف البرتغال نحو مزيد من الاقتراب للمواقف الأمريكية. ولم يكن من المتوقع ان يؤثر انضمام البرتغال على توازن الاتجاهات في الجماعة لصالح اسرائيل وذلك نظراً لضآلة وزنها السياسي والاقتصادي، ونظراً لتركز اهتمامها على السياسات الأوروبية والأفريقية. اما اسبانيا فكان من المتوقع ان يؤثر انضمامها لصالح الاتجاه المؤيد للعرب. ولكنها مثلها في ذلك مثل اليونان، والتي تعد الآن الأكثر تأييداً من بين الأوروبيين للقضية الفلسطينية، كان عليها ان تقبل التنسيق بين مواقفها ومواقف الجماعة. ولكن هذا لا يمنع من القول ان «التوسيع الثالث للجماعة - ومن قبله التوسيع الاول والثاني - اضاف مزيداً من الصعوبات امام التعاون السياسي الأوروبي».

## هوامش الفصل الثالث

- (١) *L'année Politique... en France (1967)*, (Paris: Editions Grand Siècle, [s.d.]), p. 201.
- (٢) Janice Gross Stein, «Alice in Wonder land: The North Atlantic Alliance and the Arab- Israeli Dispute,» in: Steven Spiegel, ed., *The Middle East and Western Alliance* (London: George Allen and Unwin, Ltd., 1982), p. 51.
- (٣) Dominique Moise, «Europe and the Middle East,» in: المصدر نفسه، ص ٢٢.
- (٤) حول تفاصيل أبعاد هذا الدور الفرنسي (حزيران/يونيو ١٩٦٧ - ١٩٧٠)، انظر:
- نادية محمود مصطفى «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط [١٩٦٧ - ١٩٧٧]»، (رسالة دكتوراه، العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - القاهرة، ١٩٨١)، ص ٢٧٥ - ٣٩٥. (غير منشورة).
- (٥) *L'année politique... en France (1969)*, pp. 215-216.
- (٦) انظر تصريح وزير الاعلام الفرنسي عقب اجتماع مجلس الوزراء في ٢٩ كانون الثاني/يناير، ١٢ آذار/مارس، ١٢ نيسان/ابريل سنة ١٩٦٩، في:
- Politique Etrangère de la France. Textes et documents (1er semestre 1969)*, pp. 189-190; 198, and 203.
- (٧) Edward Kolodziej, «Revolt and Revisionism in the Gaullist Global Vision,» *The Journal of Politics*, vol. 33, no.2 (May 1971), pp. 473-476.
- (٨) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٩، ص ٦٣٢.
- (٩) Henry Kissinger. *White House Years* (Boston: Little Brown and Company, 1979), p. 354.
- (١٠) Abaa- Ebaan, *An Autobiography* (London: Weidenfeld and Nicolson Ltd., 1978), p. 442.
- (١١) Stein, «Alice in WonderLand,» pp. 51-52.
- (١٢) Yair Evron, *The Middle East: Nations, Super-Powers and Wars* (London: Elek Books, 1973), p. 109.
- (١٣) Stanely Hoffman, «La France. Les Etats Unies et le Conflit

Israelo-Arabe,» *Politique Etrangère*, nos. 5-6 (1971), and Michel Jobert, *L'autre regard* (Paris: Grasset, 1976), pp. 130-133.

Kissinger, *White House Years*, pp. 630, and 1276. (١٤)

Edward Kolodziej, *French International Policy (Under De Gaulle and Pompidou)* (London: Cornell University Press, 1974), pp. 509-510.

(١٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، (١٩٧٠)، ص ٦٥٠ - ٦٥١.

Jobert, *L'autre regard*, pp. 140-142. (١٧)

(١٨) انظر فصل المحددات الأوروبية في القسم الثاني.

Pierre Weiss, «L'Europe des neufs et le conflit du Proche-Orient,» *Annuaire du Tiers Monde* (1977), p. 250. (١٩)

(٢٠) انظر نص هذا الاعلان في:

*Politique Etrangère de la France, Textes et documents* (1ere 1971), p. 167.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٢٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، (١٩٧٠)، ص ٤٠٩ - ٤١٠.

Hans Maull, «The Strategy of Voidance: Europe's Middle East Policies after October War,» in: J.C. Hurewitz, ed., *Oil, The Arab Israeli Dispute and the Industrial World* (Boulder, Co.: Westview Press, Inc., 1976), pp. 127-128; Stein, «Alice in Wonderland,» p. 52, and Joan Garratt, «Euro-American Energy Diplomacy in the Middle East. (1970-1980),» in: Steven Spiegel, ed., *The Middle East and Western Alliance*, pp. 90-91.

(٢٤) عبد المنعم سعيد، «الموقف الأوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني،» السياسة الدولية، السنة ١٣، العدد ٤٩ (١٩٧٧)، ص ٢٢٩.

(٢٥) انظر فصل المحددات الدولية في القسم الثاني.

(٢٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، (١٩٧١)، ص ٤١٠.

*Le Monde*, 14/5/1971. (٢٧)

(٢٨) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، (١٩٧١)، ص ٤١١.

*Le Monde*, 21/5/1971. (٢٩)

(٣٠) انظر تصريح وزير الخارجية الفرنسي أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في ٩ حزيران/يونيو ١٩٧١، في:

*Politique Etrangère de la France*, (1er Semestre 1971), p. 229.

- (٣١) نبيه الاصفهاني، «الدبلوماسية الفرنسية والمواجهة العربية الاسرائيلية»، السياسة الدولية، العدد ٣٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢)، ص ٨٦.
- (٣٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٧١، ص ٤١٤.
- (٣٣) Garratt, «Euro-American Energy Diplomacy in the Middle East, (1970-1980).» pp. 83-84.
- (٣٤) انظر تحليلاً تفصيلياً للموقف الفرنسي من ٦ تشرين الأول/أكتوبر - ٢٥ منه، في: مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)»، ص ٤٨٩ - ٥٠٣.
- (٣٥) Maull, «The Strategy of Voidance,» pp. 115-117.
- (٣٦) Garratt, «Euro - American Energy Diplomacy in the Middle East, (1970 - 1980).»
- (٣٧) Françoise de la Serre, «L'Europe des neufs et le conflit Israélo-Arabe,» *Revue Française de Sciences Politiques*, vol. xxiv, no. 4 (1974), p. 806.
- (٣٨) *L'année politique en france (1973)*, p. 278.
- (٣٩) اتضح هذا - على سبيل المثال - في النقاش الذي دار في الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بين النواب وبين وزير الخارجية الفرنسي، انظر: مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)»، ص ٤٩٧ - ٤٩٨.
- (٤٠) *Politique Etrangère de la France*, (2eme semestre 1973), pp. 179-180.
- (٤١) المصدر نفسه، ص ١٦٣.
- (٤٢) المصدر نفسه، ص ١٧١.
- (٤٣) Weiss, «L'Europe des neufs et le conflit du Proche- Orient,» p. 252.
- (٤٤) *L'année Politique.. en France (1973)*, pp. 283-284.
- (٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٤ - ٢٨٦.
- (٤٦) أحمد صدقي الدجاني، الحوار العربي الاوروي (القاهرة: معهد الدراسات

والبحوث العربية، ١٩٧٧)، ص ١٧٤ .

Françoise de la Serre, «Le Conflit Israélo-Arabe et le dialogue (٤٧) Euro-Arabe: La Position des Neufs,» in: Jacques Bourrinet, ed., *Le dialogue Europ-Arabe* (Paris: Economica, 1979), p. 82.

*L'année Politique... en France* (1973), p. 285. (٤٨)

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

Serre, Ibid., p. 808. (٥١)

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٨٢ - ٨٣ .

(٥٣) أسامة الغزالي حرب، «الحوار والسياسة الخارجية للجماعة الأوروبية»، في: حامد ربيع، مشرف، المضمون السياسي للحوار العربي - الأوروبي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص ٣٦٥ .

Mauil, «The Strategy of Voidance.» pp. 119-125. (٥٤)

(٥٥) كما سنرى من واقع تحليل المحددات الأوروبية والدولية .

*Politique Étrangère de la France*, (2ème semestre 1974), pp. 318-319. (٥٦)

(٥٧) حول مزيد من التفصيل عن هذه الدبلوماسية، انظر: مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)»، ص ٥١٥ - ٥٣٤ .

Mauil, «The Strategy of Voidance.» p. 125. (٥٨)

Lawrence Grey, «Francé Middle East Initiatives,» *Middle East International*, (June 1975), p. 16. (٥٩)

(٦٠) حول تكييف وضع الحوار العربي - الأوروبي بين «الأنشطة الجماعية» وبين التعاون السياسي. انظر مقدمة الفصل الرابع. ومن هنا فإن دراسة الدور السياسي لأوروبا تجاه الصراع لا ينصب في نطاق الحوار أساساً بقدر ما أن وضعه الحقيقي هو إطار التعاون السياسي، كما تعبر عنه بيانات اجتماعات وزراء الخارجية أو رؤساء الدول والحكومات.

(٦١) ويمثل هذا البعد إحدى جزئيات تحليل الفصل الرابع.

(٦٢) ألفت أيضاً اتفاقية إسرائيل مع السوق المشتركة سنة ١٩٧٥ بظلالها على بدء أعمال الحوار. انظر: الفصل الرابع.

(٦٣) عدنان العمدة، «لا حوار بدون الفلسطينيين»، السياسة الدولية، السنة



١٠، العدد ٣٧ (تموز/يوليو ١٩٧٤)، ص ٦١ - ٦٨، و

Weiss, «L'Europe des neufs et le Conflit du Proche-Orient», p. 254.

(٦٤) حول مزيد من التفصيل عن الاعتراض الأمريكي، انظر: الفصل الرابع.

(٦٥) مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)»، ص ٥٣٩ - ٥٤٢.

(٦٦) انظر تحليل التصريحات العربية والأوروبية المعلنة في إطار اجتماعات الحوار حول البعد السياسي له (١٩٧٤ - ١٩٧٧) والتي توضح مدى التطور في المواقف الأوروبية في: عبد المنعم سعيد: الحوار العربي الأوروبي (دراسة للمنهج الأوروبي للحوار) (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ١٩٧٧)، ص ٢٢٩ - ٢٣٠، والموقف الأوروبي من حقوق الشعب الفلسطيني، «السياسة الدولية، السنة ١٣، العدد ٤٩ (تموز/يوليو ١٩٧٧)، ص ٢٢٩ - ٢٣٠؛

Bernard Corbineau, «Le Dialogue Euro-Arabe Instance du Nouvel ordre International (1973-78)», *Revue Française de Science Politiques*, vol. 30, no. 3 (Juin 1980), pp. 270-290; Jacques Bourrinet, ed., *Le dialogue Euro-Arabe*, and Weiss, «L'Europe des neufs et le Conflit du Proche-Orient», pp. 253-254.

(٦٧) حول تفاصيل مواقف الدبلوماسية الفرنسية (١٩٧٣ - ١٩٧٧) من أبعاد القضية الفلسطينية أي من اشتراك الفلسطينيين وتمثيلهم في مفاوضات التسوية، حق الفلسطينيين في وطن أم دولة؟ تسوية القضية الفلسطينية في إطار التسوية الشاملة، انظر: مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)»، ص ٥٨٧ - ٦١٠.

(٦٨) حول الموقف البريطاني والالمانى بصفة خاصة، انظر:

Maull, «The Strategy of Voidance», pp. 129-130, and 131;

شؤون فلسطينية، العدد ٤٤ (نيسان/أبريل ١٩٧٥)، وشؤون فلسطينية، العدد ٤٧ (تموز/يوليو ١٩٧٥).

(٦٩) انظر نص البيان، في: «بيان المجلس الأوروبي للدول التسع بشأن أزمة الشرق الأوسط (٩ يونيو ١٩٧٧)»، «السياسة الدولية، السنة ١٣، العدد ٥٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧)، ص ٢٦٧.

Jacques Vernant, «Moyen Orient: Le Plan Carter», *Revue de Défense Nationale*, vol. 33, (Mai 1977), p. 104.



Weiss, «L'Europe des neufs et le Conflit du Proche- Orient.» (٧١)  
p. 225.

(٧٢) وهو الاستفتاء الذي أجرته «جمعية التضامن الفرنسي - العربي» ولجنة «أراليا» في باريس في الفترة من ٦ - ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، وذلك بواسطة «المعهد الفرنسي للرأي العام». وذلك في إطار ندوة دولية: «هل تستطيع أوروبا المشاركة في تسوية سلمية في الشرق الأدنى»، باريس، ٢٠ - ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧. انظر: *France - Pays Arabes*, (Novembre 1977) pp. 8-10.

*Le Monde*, 26, 27/11/1977. (٧٣)

Interview de M.R. Barre au Club de la Presse d'Europe I (ex- (٧٤)  
traits) dans: *Politique étrangère de la France*, (4ème trimestre 1977),  
pp. 47-48.

(٧٥) انظر مقتطفات من تعليقات مختلف الصحف الفرنسية في:

*Le Monde*, 22/11/1977.

(٧٦) انظر نص هذا البيان، في: *Bulletin des Communautés Européennes*,  
no. 11 (1977), p. 58.

Paule Morie de la Gorce, «Les raisons et la Portée de la Politi- (٧٧)  
que Française Proche Orientale.» *Le Figaro*, 26/11/1977.

(٧٨) على سبيل المثال، انظر: حديث رئيس الوزراء الفرنسي في ٢٠ تشرين  
الثاني/نوفمبر. كذلك انظر حديث وزير الخارجية الفرنسي أمام الجمعية الوطنية  
الفلسطينية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وتعليقه في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر على  
بيان الجماعة وحديث جيسكار ديستان في ١٤ كانون الأول/ديسمبر على التوالي، في:  
*Politique étrangère de la France* (4ème trimestre 1977), pp. 50-52, and  
74-75.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٨٠) على سبيل المثال، انظر نص المؤتمر الصحفي الذي عقده ديستان عقب زيارة  
كارتر لفرنسا في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، وحديث ديستان لشبكة التلفزيون  
الأمريكية ABC في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، على التوالي، في:

*Politique étrangère de la France* (1er trimestre 1978), pp. 95; 11-12.

Moise, «Europe and the Middle East.» p. 21; de la Gorce, «Les (٨١)  
raisons et la portée de la Politique Française Proche Orientale.» and  
C.L. Sulzberger, «French Role: Giscard on Mideast.» *Herald Tribune*,

30/11/1977.

Moise, «Europe and the Middle East,» pp. 22-24. (٨٢)

(٨٣) انظر نصه، في: *Bulletin des Communautés Européennes*, no. 9

(1978), pp. 60-61.

(٨٤) حول ردود الفعل الأوروبية المختلفة تجاه نتائج كامب ديفيد، انظر:

مؤتمر كامب ديفيد (دراسة توثيقية) (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٩) ص ٥٩ - ٦٧.

(٨٥) على سبيل المثال، انظر بيان الرئيس ديستان أمام مجلس الوزراء الفرنسي في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، في:

*Documents d'Actualités Internationales*, no. 42 (21 - 28 Octobre 1978), p. 828.

Raymond Aron, «Ambiguïté Française au Moyen Orient,» (٨٦)

*L'Express*, 7/10/1978, p. 137.

*Bulletin des Communautés Européennes*, no. 3 (1979), p. 92. (٨٧)

(٨٨) إبراهيم عبد الحميد عوض، «الجماعة الأوروبية والصراع العربي - الاسرائيلي،» السياسة الدولية، السنة ٢٢، العدد ٢٢ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ٤٩ - ٥٠.

(٨٩) أسامة الغزالي حرب، «البعد السياسي في الحوار العربي - الأوروبي (دراسة تحليلية لاجتماعات الحوار: ١٩٧٤ - ١٩٨٠)،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٤ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ١٩ - ٢٠، و ٩ - ١٥.

Alan Taylor, «The Euro-Arabe Dialogue: Quest for an International Partnership,» *The Middle East Journal*, vol. 22, no. 4 (Autumn 1978), and Moise, «Europe and the Middle East,» pp. 27-28. (٩٠)

(٩١) أحمد صدقي الدجاني، وأضواء على المرحلة الراهنة في الحوار العربي - الأوروبي، «شؤون عربية (الأمانة العامة، جامعة الدول العربية)،» العدد ٤ (حزيران/يونيو ١٩٨١)، ص ٢٠ - ٢١.

Stephen Artner, «The Middle East: A Chance for Europe?» *International Affairs* (London), no. 3 (Summer 1980), p. 33. (٩٢)

(٩٣) انظر نص حديث دايان في: «وثيقة المناظرة بين بطرس بطرس غالي وموشي دايان أمام الجمعية البرلمانية الأوروبية [١٠ أكتوبر ١٩٧٩]»، في: السياسة الدولية، العدد ٦٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠)، ص ٢٦٦ - ٢٦٧، ٢٧١.

- (٩٤) نبيه الأصفهاني، «المبادرة الأوروبية من ستراسبورج الى البندقية»، السياسة الدولية، السنة ١٦، العدد ٦١ (تموز/يوليو ١٩٨٠)، ص ٢٠٧ - ٢١٠.
- (٩٥) مكرم محمد أحمد، «لندن وباريس والمبادرة»، الأهرام (القاهرة)، ١٩٨٠/٦/٩.
- (٩٦) الأصفهاني، المصدر نفسه، ص ٢٠٩.
- (٩٧) Artner, «The Middle East», pp. 34-35.
- (٩٨) René Jacquot, «Relance de l'effort de Paix au Moyen Orient, la Communauté Européenne à l'épreuve», *Defense Nationale* (Mai 1980), pp. 133-134.
- (٩٩) مكرم محمد أحمد، «نحن وديستان والمبادرة الأوروبية»، الأهرام، ١٩٨٠/٣/١٩.
- (١٠٠) Artner, «The Middle East», pp. 436-437.
- (١٠١) Moise, «Europe and the Middle East», pp. 22-23.
- (١٠٢) Harvey Sicherman, «Europe and the Arab-Israeli Conflict», *Orbis* (Winter 1980), pp. 852-856.
- (١٠٣) الأصفهاني، «المبادرة الأوروبية من ستراسبورغ إلى البندقية»، ص ٢١١ - ٢١٢.
- (١٠٤) *New York Times*, 31/5/1980.
- (١٠٥) ناصيف حتي، «الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية - الأوروبية»، المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٣٩ (أيار/مايو ١٩٨٢)، ص ١٨.
- (١٠٦) أحمد، «نحن وديستان والمبادرة الأوروبية»، الأهرام، ١٩٨٠/٣/١٩.
- زكريا تيل، «برنامج عمل المبادرة الأوروبية»، الأهرام، ١٩٨٠/٣/٢٢، الأصفهاني، «المبادرة الأوروبية من ستراسبورج الى البندقية»، ص ٢١٢، ونص خطاب غالي في: «وثيقة المناظرة بين بطرس بطرس غالي وموشي دايان أمام الجمعية البرلمانية الأوروبية: [١٠ أكتوبر ١٩٧٩]»، ص ٢٦٠.
- (١٠٧) نقلاً عن تصريح لخالد الحسن رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الوطني الفلسطيني في ٦ آذار/مارس ١٩٨٠. وحديث لفاروق القدومي وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية مع مجلة النيوزويك نقلاً عن: الأهرام، ١٩٨٠/٣/٢٧.
- (١٠٨) أحمد، «لندن وباريس والمبادرة»، الأهرام، ١٩٨٠/٦/٩.
- (١٠٩) انظر حديثه مع محطة الاذاعة الفرنسية (اوروبا ١) في: ١٨/٥/١٩٨٠،

*Le Monde*, 20/5/1980.

نقلًا عن:

Stein, «Alice in Wonderland,» p. 68.

(١١٠)

Ibrahim Karawan, «Egypt and the Western Alliance: The Politics of Westomania,» in: Spiegel, ed., *The Middle East and Western Alliance*, p. 168.

Adam M. Garfinkle, «America and Europe in the Middle East: A New Coordination?» *Orbis* (Fall 1981), pp. 638-640.

(١١٣) انظر النص العربي شبه الكامل مع التعليق عليه، في: عوض، «الجماعة الأوروبية والصراع العربي - الاسرائيلي،» ص ٥١.

(١١٤) جان لوي جيرجوران وبسمة قضائي، «أوروبا والعرب: دور أوروبا الغربية في سياسات الشرق الأوسط،» شؤون عربية، العدد ٢٧ (أيار/مايو ١٩٨٣)، ص ٩١ - ٩٢.

Stein, «Alice in Wonderland, pp. 65-66.

(١١٥)

*Le Monde*, 25/4/1980.

(١١٦) انظر نص هذا البيان في:

(١١٧) حتي، «الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية - الأوروبية،» ص ١٨ -

١٩.

Stein, «Alice in Wonderland,» pp. 65-66.

(١١٨)

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٨٠ (مرجع رقم ٥٩).

*The New York Times*, 16/6/1980.

(١٢٠)

(١٢١) جيرجوران وقضائي، «أوروبا والعرب: دور أوروبا الغربية في سياسات الشرق الأوسط،» ص ٩٢.

(١٢٢) انظر باب المحددات الأوروبية، العربية، الدولية.

(١٢٣) عوض، «الجماعة الأوروبية والصراع العربي - الاسرائيلي،» ص ٥٢ -

٥٣.

(١٢٤) حرب، «البعد السياسي في الحوار العربي - الأوروبي،» ص ١٠؛ ١٣؛

١٥، ١٨.

(١٢٥) على سبيل المثال، انظر: حوار السفير الفرنسي في القاهرة، (أ. ح. عبد

الستار الدين وأ. ح. حامد، في: «التدويع العسكرية العلمية الإفريقية [القاهرة - أكتوبر

١٩٨٠]،» السياسة الدولية، السنة ١٧، المجلد ١٧، العدد ٦٣ (كانون الثاني/يناير

١٩٨١)، ص ٢٢٢.

Garfinkle, «America and Europe in the Middle East.» pp. 634- (١٢٦)  
635.

(١٢٧) حول هذه الأبعاد، انظر:

نص خطاب السادات أمام البرلمان الأوروبي، في: الأهرام، ١٩٨١/٢/١١؛ انظر أيضاً: مجموعة من التحليلات لهذا التحرك المصري ولردود الفعل العربية الأوروبية والاسرائيلية، في:

«Sadat's Brand of Bonhomie.» *Economist* (14 February 1981), pp. 53-54; «Priming the Peace Process: Sadat Broadens his Options and Revises an Old Controversy.» *Times* (21 February 1981), p. 16; «Drawing Bravo: Sadat Plays Europe.» *Times* (23 February 1981), p. 23; «Sadat Tries to Break the Ice.» *NewsWeek* (23 February 1981), p. 19; «Sadat Urges Europe Role to Ensure Middle East Peace.» *The International Herald Tribune*, 14-15/2/1981; «Le president Sadat en Europe.» *Le Monde*, 18/2/1981; «Selon L'Egypte: une évolution positive se degage a Luxembourg.» *Le Monde*, 12/2/1981. «Bienvenue M. Sadat.» *Nouvel Observateur*, 9/2/1981, p. 20, and «Le Role de l'Europe doit être Complémentaire à Camp-David.» *Bulletin Quotidien d'information*, 11/2/1981.

(١٢٨) انظر نص المؤتمر الصحفي الذي عقده السادات والمستشار النمساوي كرايسكي، في: الأهرام، ١٩٨١/٢/١٨.

(١٢٩) الأهرام، ١٩٨١/٢/١٧.

(١٣٠) المصدر نفسه.

(١٣١) نادية محمود مصطفى، «الدبلوماسية الفرنسية والغزو الاسرائيلي للبنان (يونيه - أكتوبر ١٩٨٢)،» الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٥ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢)، ص ١٠ - ١٥؛ وحول تحليل تأثير القوى الفرنسية الداخلية حكم الاشتراكية على أبعاد العلاقات الفرنسية العربية، انظر: غسان سلامة، «فرنسا والعرب: سمات المرحلة الجديدة،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ١٦ - ٣٩.

(١٣٢) حتي، «الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية - الأوروبية،» ص ١٩.

(١٣٣) جيرجوران وقضائي، «أوروبا والعرب: دور أوروبا الغربية في سياسات الشرق الأوسط،» ص ٩٢ - ٩٣.

(١٣٤) جمال زهران، «أبعاد الاهتمام الاوروبي بالخليج والسعودية»، السياسة الدولية، السنة ١٨، المجلد ١٨، العدد ٦٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ٩٢ - ٩٣.

(١٣٥) حول تحليل قانوني وسياسي للأوضاع التي سبقت وأحاطت بتكوين هذه القوة وحول مواقف كل من اسرائيل ومصر والولايات المتحدة الامريكية تجاهها، انظر:

Laurent Lucchini, «La Force Internationale du Sinai: Le maintien de la paix sans L'O.N.U.», *Annuaire Français de Droit International* (1983) pp. 121-136.

(١٣٦) حول هذه المواقف المختلفة، انظر:

A. Pijpers, «European Participation in the Sinai Peace - Keeping Force,» in: D. Allen and A. Pijpers, eds., *European Foreign Policy Making and the Arab-Israeli Conflict* (The Hague: Nijhoff, Martinus, 1984), pp. 211-222.

«L'Europe des Dix et l'agression Israelienne: premier Partie: (١٣٧) L'Europe à la veille de l'agression Israelienne,» *France-Pays Arabes*, no. 101, pp. 25-26.

«Journal Officiel des Communautés Européennes, dans»: *France-Pays arabes* (annexe no. 1-280).

المصدر نفسه، ص ٢٦.

Lucchini, «La Force Internationale du Sinai,» pp. 131-133. (١٣٩)

«L'Europe des Dix et l'agression Israelienne,» p. 27. (١٤٠)

Dominique Moise, «Tensions within the West: The Middle East,» in: R. Hunter, ed., *NATO: The Next Génération* (Boulder, CO.: Westview Press, 1984), pp. 222-223. (١٤١)

وحول مزيد من التفصيل عن السياسة الفرنسية في الخليج، انظر:

Chubin Shahram, «La France et le Golfe: Opportunisme ou Continuité,» *Politique étrangère*, no. 4. (1983).

Ahmed Yousef Ahmed, «The Foreign Policy of Iraq,» in: Bahjat Korany and Ali-E. Hillal Dessouki, eds., *The Foreign Policies of Arab States* (Westview press. IAUCP, 1984), p. 163. (١٤٢)

Marie Claude Smouts, «La France et le Tiers Monde: ou Comment gagner le Sud Sans perdre le Nord,» *Politique étrangère*, no. 2 (١٤٣)



(1985), p. 354.

(١٤٤) «L'Europe des Dix et l'agression Israelienne», pp. 26-28.

(١٤٥) «L'Europe, les Arabes et la guerre du Liban: Le Dialogue Interromp», *France-Pays Arabes*, no. 104 (Decembre 1982), pp. 21-22.

وحول خطوط المناقشات العاصفة في البرلمان الاوروبي في ١٦ حزيران/يونيو بين مختلف الاتجاهات السياسية الحزبية الممثلة فيه والتي أسفرت عن صدور بيان في ١٧ حزيران/يونيو، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣ - ٢٦.

(١٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٦ - ٢٩.

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(١٤٨) انظر تحليلاً للدبلوماسية الفرنسية تجاه لبنان (١٩٧٥ - ١٩٧٧)، في: مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)»، ص ٥٥٨ - ٥٦٦.

(١٤٩) *Le Monde*, 8-9/8/1982.

(١٥٠) انظر: مصطفى، «الدبلوماسية الفرنسية والغزو الاسرائيلي للبنان (يونيه - أكتوبر ١٩٨٢)»، ص ١٤ - ١٥.

(١٥١) انظر تفصيل هذه المراحل، في: المصدر نفسه، ص ١٧ - ٤٢.

(١٥٢) Bassma Kodmani Darwish, «(1981-1985): Le recentrage de la Politique Française au Liban», *Politique étrangère*, no.2 (1985), pp. 399-409.

(١٥٣) Smouts, «La France et le Tiers Monde», p. 355.

(١٥٤) «L'Europe, les Arabes et la guerre du Liban», *France-Pays Arabes*, pp. 29-34.

(١٥٥) عوض، «الجماعة الاوروبية والصراع العربي - الاسرائيلي»، ص ٥٢ - ٥٤.

(١٥٦) «في انتظار موقف اوروبي جديد»، الأهرام، ١٩٨٤/١٠/٣١، ص ٥.  
(١٥٧) انظر نص الحديث الذي أدلى به المستشار الالماني كول للأهرام، في: الأهرام، ١٩٨٤/١٠/٣١، ص ٣، ولورد كارادون صاحب القرار ٢٤٢ يقترح مؤتمر سلام للشرق الأوسط ودوراً خاصاً لمجلس الأمن، الأهرام، ١٩٨٤/١٠/٢٧، ص ٥.

(١٥٨) انظر مقتطفات من تصريحاته في: الأهرام، ١٩٨٤/١٠/٣٠، ص ١.

(١٥٩) انظر نص حديث لاسامة الباز، في: الأهرام، ١٩٨٤/١١/٤، ص ٥.



- (١٦٠) عاطف الغمري، «أوروبا تعود للشرق الأوسط بمبادرة جديدة»، الأهرام، ١٩٨٤/١١/٥، ص ٥.
- (١٦١) ميشيل داجاتا، «الجهود الإيطالية في الشرق الأوسط»، الأهرام، ١٩٨٤/١١/١٣، ص ٥.
- (١٦٢) ميشيل داجاتا، «المقترحات الفلسطينية للتفاوض التي طرحت في لقاء كرايسكي وعرفات»، الأهرام، ١٩٨٤/١٢/١٢، ص ٥.
- (١٦٣) الأهرام، ١٩٨٤/١٢/٥، ص ٥.
- (١٦٤) ميشيل داجاتا، «إيطاليا تبحث عن طريق للتسوية»، الأهرام، ١٩٨٥/١/١٠، ص ٥.
- (١٦٥) «France,» in: Allen and Pijpers, eds., *European Foreign Policy Making and the Arab-Israeli Conflict*, pp. 10, 12-13.
- (١٦٦) الأهرام، ١٩٨٤/١٢/٦، ص ١.
- (١٦٧) المصدر نفسه.
- (١٦٨) أحمد نافع، «دول أوروبا لم تأت بجديد»، الأهرام، ١٩٨٤/١٢/٧، ص ٥.
- (١٦٩) محمد الحناوي، «اللقاء المنتظر بين ريغن وتاتشر»، الأهرام، ١٩٨٤/١٢/٤، ص ٥.
- (١٧٠) محمد الحناوي، «حسين يطرح تصوراتهِ في لندن»، الأهرام، ١٩٨٤/١٢/١٣، ص ٥.
- (١٧١) أحمد نافع، «حديث عن المبادرات»، الأهرام، ١٩٨٥/١/٤، ص ٥.
- (١٧٢) «أوروبا ومشروع الاتحاد الكونفدرالي بين الأردن والدولة الفلسطينية»، الأهرام، ١٩٨٥/١/٢٣، ص ٥، نقلًا عن: *Herald Tribune*.
- (١٧٣) انظر نص كلمة الرئيس حسني مبارك خلال حفل العشاء الذي أقامه له الرئيس اليوناني، في: الأهرام، ١٩٨٤/١/١٧، ص ٣.
- (١٧٤) الحناوي، «اللقاء المنتظر بين ريغن وتاتشر».
- (١٧٥) انظر نص الحديث مع ريتشارد لوس وزير الدولة البريطاني بوزارة الخارجية، في: الأهرام، ١٩٨٤/١٢/١٨، ص ٥.
- (١٧٦) الحناوي، «حسين يطرح تصوراتهِ في لندن».

Garfinkle, «America and Europe in the Middle East,» pp. 639- (١٧٧) 643.

(١٧٨) على سبيل المثال، انظر: هالة مصطفى، «الفلسطينيون أمام الحل الاردني»، السياسة الدولية، (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥)، ص ٢٠ - ٣٨.

(١٧٩) لطفي الخولي، «قصة الاتفاق الاردني - الفلسطيني بالوثائق»، الأهرام، ٩، ١٠/٣/١٩٨٥، ص ٥.

(١٨٠) على سبيل المثال، انظر: (23 February 1985), *The Economist*: (16 February 1985), p. 50.

*News Week* (25 February 1985), p. 24. (١٨١)

*The Economist* (23 February 1985), p. 50. (١٨٢)

*The Economist* (16 March 1985), pp. 59-60; (2 March 1985), (١٨٣) p. 51, and *News Week*. (25 February 1985), p. 24.

*The Economist* (16 February 1985); *News Week*: (18 February (١٨٤) 1985), and (25 February 1985), p. 24.

كذلك انظر تعليقات صحف غربية مختلفة على زيارة مبارك لواشنطن في: الأهرام، ١٠/٣/١٩٨٥، ص ١ و٣، و١٢/٣/١٩٨٥، ص ٣.

(١٨٥) سلامة أحمد سلامة، «لواقلت الفرصة...»، الأهرام، ١٧/٣/١٩٨٥، ص ٧.

(١٨٦) انظر مقتطفات من التصريحات في: الأهرام، ٩، ١٦/٣/١٩٨٥.

(١٨٧) ابراهيم نافع، «لماذا مد الرئيس جولته الى المانيا؟»، الأهرام، ١٦/٣/١٩٨٥، ص ١.

(١٨٨) محمد الحناوي، «ما الذي تغير في موقف اوروبا من جهود التسوية»، الأهرام، ٣٠/٣/١٩٨٥، ص ٥.

(١٨٩) ميشيل داجاتا، «أوروبا تستعد لتحديد موقفها»، الأهرام، ٢١/٣/١٩٨٥، ص ٥.

(١٩٠) «امكانيات الدور الاوروبي»، الأهرام، ١٦/٤/١٩٨٥، ص ٥.

«Mid - East Fades as Thatcher Flies,» in: *The Herald Tribune*, (١٩١) 15/9/1985.

«Thatcher Takes a Big Risk Over P.L.O. Talks,» *The Observer* (١٩٢) (22 September 1985).

- (١٩٣) مصطفى كركوتي، «العرب والمجموعة الأوروبية: آفاق العمل لعام ١٩٨٦»، الباحث العربي، العدد ٦ (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ١٩٨٦)، ص ١٢٥.
- (١٩٤) الأهرام، ١٩٨٥/١٠/٦، ص ١.
- (١٩٥) ميشيل داجاتا، «أبعاد الأزمة الوزارية الإيطالية وخلفياتها»، الأهرام، ١٩٨٥/١٠/١٩، ص ٥.
- (١٩٦) حسين عبد الواحد، «الأزمة الإيطالية»، الأخبار (القاهرة)، ١٩٨٥/١٠/٢٢.
- (١٩٧) حسين عبد الواحد، «وعاد كرايسكي بعد أن استوعب الدرس»، الأخبار، ١٩٨٥/١٠/٢٩.
- (١٩٨) انظر أهم بنودها في: الأهرام، ١٩٨٥/١١/٤، ص ٥.
- (١٩٩) الأهرام، ١٩٨٥/١٠/٢٧، ص ١.
- (٢٠٠) كركوتي، «العرب والمجموعة الأوروبية»، ص ١٢٥ - ١٢٦.
- (٢٠١) مصطفى كركوتي، «القضايا العربية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية»، الباحث العربي، العدد ٧ (نيسان/أبريل - حزيران/يونيو ١٩٨٦)، ص ١١٧.
- (٢٠٢) الأهرام، ١٩٨٦/١/٢٩، ص ١، و ٣.
- (٢٠٣) كركوتي، المصدر نفسه، ص ١٢٥.
- (٢٠٤) Ilan Greilsammer, «The Impact of Further Enlargement: Spain, Portugal and the Arab-Israeli Conflict,» in: Allen Pijpers, eds., *European Foreign Policy Making and the Arab Israeli Conflict*, pp. 224-239.

## الفصل الرابع

### العلاقات الاقتصادية الأوروبية - العربية

#### أولاً: دوافع التوجه الاقتصادي الأوروبي نحو المنطقة العربية ومؤشراته وقنواته

لا ينكر أحد حقيقة الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين العرب وأوروبا. فما هو مضمونه؟ وما هي إمكانيات وفرص دعمه؟ وما هي الضغوط التي تثقل عليه وتحد من فعاليته لتحقيق مصالح الطرفين؟

إن هذه التساؤلات المباشرة لا تخفي تساؤلاً آخر - غير مباشر - والذي ينصب على العلاقة بين الدور الأوروبي تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، وبين المصالح الاقتصادية الأوروبية في المنطقة والذي سترد الإجابة عنه في موضع لاحق<sup>(١)</sup>.

فما هي اذن دوافع التوجه الاقتصادي للجماعة الأوروبية نحو المنطقة؟ وما هي مؤشرات هذا التوجه؟ وما هي قنوات ترقبه وانتظامه؟

## ١ - دوافع التوجه الاقتصادي للجماعة الأوروبية نحو المنطقة العربية

تنبع دوافع التوجه الاقتصادي للجماعة الأوروبية نحو المنطقة العربية من تطور عملية الاندماج الأوروبي ومن ثم بروز الجماعة الأوروبية كقوة اقتصادية - بالدرجة الأولى - يمكن ان تلعب دوراً هاماً في السياسات العالمية.

فإذا كانت الغاية الكبرى والنهائية لتجربة الجماعة الأوروبية ذات طبيعة سياسية محورها تحقيق الوحدة الأوروبية وتدعيم الدور المستقل، فإن السياسات الخارجية الاقتصادية للجماعة تعد أداة هامة لتحقيق هذه الغاية. ويعد هذا من أبرز التفسيرات لسمة هامة من سمات السياسات الدولية المعاصرة، ألا وهي غلبة وتفوق الأبعاد والغايات الاقتصادية في لعبة التفاعلات الدولية على نحو لم يشهده العالم من قبل بمثل هذه الدرجة. كما يعد أيضاً هذا تعبيراً هاماً عن ملامح جديدة في هيكل النظام الدولي. فلقد أضحت هذا النظام يضم إلى جانب القوتين الأعظم لا مجرد مجموعة من القوى الثانوية المفككة، ولكن قوى اقتصادية متجددة تبحث عن استعادة دورها القيادي السابق ولكن بأساليب وأدوات جديدة تتفق ومقتضيات العصر وتوازنات القوى القائمة. ومن ثم، فإن أوروبا الجماعية باعتبارها إحدى هذه القوى قد سعت إلى تدعيم تجربتها الاندماجية، ومن ثم دورها العالمي عن طريق السعي إلى إكتساب مجالات لأنشطتها الانتاجية ومبادلاتها الخارجية كسبيل لدعم موقفها في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى<sup>(١)</sup>.

ولقد كان على الجماعة الأوروبية، ألا تركز على سياستها الخارجية الاقتصادية تجاه الولايات المتحدة وباقي الدول الصناعية فقط، ولكن كان عليها أن تعطي اهتماماً خاصاً لعلاقاتها بالعالم الثالث بصفة عامة، وبالمطقة العربية بصفة خاصة. فهذه العلاقات كانت هي التي ستساعدنا على تدعيم مواقفها تجاه القوتين الأعظم، وبخاصة في نطاق مستعمراتها السابقة وحوض المتوسط والمطقة العربية<sup>(١)</sup>. بعبارة أخرى، فإنه نظراً لأن طبيعة التوازن الثنائي بين القوتين الأعظم في النظام الدولي المعاصر تجعل من النظم الدولية الفرعية مجرد نظم إقليمية تابعة، فإن التكتل الإقليمي بين هذه النظم يعد سبيلاً لتقوية مواقفها إزاء القوتين الأعظم، ومن ثم، فإنه دون تعاون مميز بين أوروبا والعالم الثالث بصفة عامة، والمطقة العربية بصفة خاصة، ما كان بمقدور أوروبا أن تسعى لتدعيم استقلالها في مواجهة الولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>. ومن هنا كان اعتراض الأخيرة دائماً - كما سنرى - على هذا التعاون<sup>(٣)</sup>.

ولهذا كله، فإن أوروبا الجماعية، بعد أن غابت سياسياً عن المطقة، وبعد تراجع نفوذها أمام القوتين الأعظم بحيث لم يعد يتناسب ذلك النفوذ مع تاريخ علاقاتها الممتدة المتنوعة مع المطقة، اضحى بمقدورها أن تستعيد ما كان لدولها منفردة من أهمية سياسية وذلك بإحياء العلاقات الاقتصادية بينها وبين الأقطار العربية.

أ - من أهم المؤشرات على حيوية علاقات أوروبا مع المطقة العربية في المجال الاقتصادي تلك الأرقام والنسب حول تطور التجارة الخارجية بين الأقطار العربية وبين الجماعة الأوروبية<sup>(٤)</sup>.

وسيتضح - في ضوء هذه الأرقام - مدى حرص أوروبا الجماعية

بالحصول والحفاظ على نصيب عادل من التجارة مع بلدان المنطقة والتي تعد مصدراً هاماً للدخل القومي في الاقتصاديات الأوروبية.

ففي الفترة من سنة ١٩٦٠ وحتى سنة ١٩٧١، حدث نمو كبير في تجارة الجماعة مع ثمانية بلدان عربية (الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، المغرب، لبنان، الأردن، سوريا)، وفي سنة ١٩٧١ بلغت صادرات الجماعة الى هذه البلدان ٢٦,٨ بالمائة من اجمالي صادراتها لكل بلدان حوض المتوسط، بينما بلغت الواردات من هذه البلدان ٤٩,١ بالمائة من اجمالي واردات الجماعة. وكان هذا نتاج السياسة المتوسطة (كما سنرى). وفي الفترة من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٤، بلغت صادرات الأقطار العربية إلى دول السوق الأوروبية ما بين ٤٣ - ٧٠ بالمائة من اجمالي الصادرات العربية، وفي المقابل تراوحت واردات الوطن العربي من هذه الدول ما بين ٤٤ - ٤٨ بالمائة من اجمالي وارداته.

ولقد برز اتجاه تصاعدي في هذا التطور الايجابي في العلاقات التجارية بين الجانبين العربي والأوروبي منذ سنة ١٩٧٣.

من ناحية، نجد في ضوء المقارنة بين نصيب الوطن العربي من واردات وصادرات الجماعة، وبين نصيب كل من اليابان والولايات المتحدة (من هذه الواردات والصادرات)، وهما الشريكان الرئيسيان للجماعة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نجد ان الوطن العربي سنة (١٩٧٧) اضحى الشريك التجاري الاول للجماعة. ولقد نجم هذا الوضع عن عامل مزدوج الابعاد: تبعية أوروبا للنفط العربي، والتبعية التجارية للعرب. ويعبر عن هذا الوضع الأرقام التالية: ففي حين كانت الاقطار العربية تحتل المرتبة الثانية - بعد الولايات المتحدة -



في التصدير للسوق الأوروبية، حيث مثلت واردات السوق من الأقطار العربية ١٣,٦ بالمائة من اجمالي وارداتها سنة ١٩٧٠، نجد ان الأقطار العربية وصلت سنة ١٩٧٦ إلى المرتبة الأولى بنصيب ٢٠ بالمائة من إجمالي الواردات الأوروبية. وفي الوقت نفسه تراجع نصيب الولايات المتحدة من واردات السوق الأوروبية من ٢٠,٥ بالمائة سنة ١٩٧٠، إلى ١٥ بالمائة سنة ١٩٧٦.

ومن ناحية أخرى، نجد ان قيمة صادرات البلاد العربية إلى السوق قد تزايدت في الفترة من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٧٩ بنسبة ٤٠٠ بالمائة، وفي الوقت نفسه ارتفعت قيمة واردات هذه البلاد من السوق خلال الفترة نفسها بنسبة ٦٧١ بالمائة، وهذا يعني أن معدل نمو التجارة من الشمال إلى جنوب البحر المتوسط تجاوزت بكثير معدل النمو في التجارة من الجنوب إلى الشمال. ومن ثم يمكن القول إن الدول الأوروبية - بالرغم من تكرار شكواها من ارتفاع اسعار النفط - قد استفادت من ارتفاع الدخول في الأقطار النفطية التي ازداد طلبها على السلع والمنتجات الأوروبية. ولهذا، وبالرغم من تزايد العجز التجاري بين الجانبين العربي والأوروبي لغير صالح الأخير في الفترة من (١٩٧٣ - ١٩٧٩)، إلا أن قدرة الجانب الأوروبي على تغطية هذا العجز بصادراته تزايدت بدرجة واضحة. ولقد كانت البلاد العربية النفطية مصباً لنسبة كبيرة من هذه الصادرات للمنطقة العربية. فلقد استوعبت الأقطار الخليجية إضافة إلى ليبيا نسبة ٥٨,٤ بالمائة من هذه الصادرات سنة ١٩٧٩، في حين كان نصيبها منها لا يتجاوز ٢٩,٥ بالمائة سنة ١٩٧٢. كما تزايدت واردات هذه الأقطار من السوق في الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٩ بنسبة ٩٩٣ بالمائة، وكانت الأقطار النفطية حتى سنة ١٩٧٣ لا

تحصل إلا على ٦ بالمائة فقط من إجمالي الصادرات الأوروبية، ثم اضحت تستوعب ١٥ بالمائة من هذه الصادرات سنة ١٩٧٧ أي أكثر من نصيب اليابان والولايات المتحدة مجتمعتين.

وبالرغم من هذا التطور الايجابي في العلاقات التجارية العربية - الأوروبية فإنه مع اتجاه الأقطار العربية إلى تنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية، تجب الإشارة إلى الملاحظتين التاليتين:

أولاً: بالنسبة للواردات العربية: فإنه إذا كان نصيب السوق الأوروبية منها قد ظل مستقراً إلى حد ما (انخفض من ٤٢,٣ بالمائة إلى ٤١ بالمائة في الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٦ ثم عاد وارتفع سنة ١٩٧٨ إلى ٤٤ بالمائة)، فإن نصيب الدول الصناعية الأخرى من هذه الواردات قد تزايد. فلقد ارتفع نصيب الولايات المتحدة من ٩,٩ بالمائة، إلى ١٣,٣ بالمائة، كما ارتفع نصيب اليابان من ٢,٥ بالمائة إلى ١٥ بالمائة في الفترة نفسها.

وبالنسبة للصادرات العربية: فلقد انخفض نصيب السوق الأوروبية من ٥٢,٥ بالمائة سنة ١٩٧١، إلى ٥١,٣ بالمائة سنة ١٩٧٢، إلى ٣٦,٩ بالمائة سنة ١٩٧٦، ثم إلى ٣٣ بالمائة سنة ١٩٧٧، ثم ٣٤ بالمائة سنة ١٩٧٨. وفي الوقت نفسه ارتفع نصيب اليابان من ٨,٩ إلى ١٥,٣ بالمائة، كذلك ارتفع نصيب الولايات المتحدة (نظراً إلى تزايد وارداتها من النفط العربي) من ٣,٥ بالمائة إلى ١٣,٢ بالمائة سنة ١٩٧٧، ثم ١٦ بالمائة سنة ١٩٧٨. ويرجع هذا الانخفاض في الواردات الأوروبية من المنطقة وبخاصة (١٩٧٧ - ١٩٧٤) إلى انخفاض الواردات من النفط نتيجة انكماش النشاط الاقتصادي

الاوروبي وبداية ظهور آثار ترشيد استهلاك الطاقة النفطية وتطوير البدائل التي ظهرت ثمارها مع نهاية النصف الأول من الثمانينات.

خلاصة القول: إنه في مقابل التزايد في أهمية المنطقة العربية كسوق بالنسبة لدول الجماعة الأوروبية، ارتفعت أهمية شركاء آخرين للمنطقة وبخاصة اليابان. ولكن مع ذلك ظلت السوق الأوروبية تمثل منذ (١٩٧٣ - ١٩٧٤) وحتى نهاية السبعينات أكبر شريك تجاري للأقطار العربية، ولكن مع تحسن المؤثرات لصالح السوق. كما ظلت الأقطار العربية تمثل الشريك الأساسي للسوق الأوروبية. وهذا الوضع يمثل إحدى الحقائق الأساسية في العلاقة الأوروبية - العربية خلال هذه الفترة.

ولكنه تغير بشكل ما خلال الأعوام الأولى من الثمانينات<sup>(٣)</sup>؛ حقيقة ظلت الجماعة الأوروبية تمثل الشريك التجاري الأول للوطن العربي، بينما تتنافس اليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية حول المركز الثاني، إلا أنه حدث نوع من التراجع في الأهمية النسبية للجماعة في مقابل حدوث ارتفاع في أهمية الشريكين الأساسيين الآخرين من ناحية، مع ظهور تدهور في شروط التبادل التجاري لغير صالح الأقطار العربية من ناحية أخرى.

ويتضح لنا هذا من المقارنة بين التغير في نصيب كل منهم من إجمالي الصادرات والواردات العربية (نسب مئوية)، كذلك المقارنة بين القيمة الإجمالية لهذه الصادرات والواردات (بالدولار الأميركي).

فلقد استوعبت الجماعة الأوروبية أكثر من  $\frac{1}{3}$  الصادرات العربية

خلال سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، ونحو ٤٦ بالمائة ونحو ٤٢ بالمائة من الواردات العربية سنة ١٩٨٠ ، وسنة ١٩٨١ على التوالي . في حين كان نصيب كل من الولايات المتحدة واليابان من الصادرات العربية يتراوح ما بين ١٤ - ١٦ بالمائة خلال العامين نفسيهما ، وما بين ١٢ و ١٣ بالمائة من الواردات العربية للفترة نفسها . أما سنة ١٩٨٣ فنلاحظ انخفاضاً في نصيب الواردات العربية من الجماعة لتصل إلى ما يزيد قليلاً عن ٣٩ بالمائة من اجمالي الواردات العربية . كذلك انخفض نصيب الصادرات العربية إلى الجماعة لتصل إلى ما يقرب من ٢٩ بالمائة من اجمالي هذه الصادرات . وبالمثل نجد انخفاضاً في نصيب الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة لتصل (سنة ١٩٨٣) إلى ٦,٥ بالمائة ، في حين ظلت نسبة الواردات العربية ثابتة تقريباً بالمقارنة بالعامين السابقين . أما اليابان ففي حين ارتفع نصيبها من الصادرات العربية لتصل إلى ما يقرب من ٢٠ بالمائة نجد أيضاً ثباتاً ما في نسبة الواردات بالمقارنة أيضاً بالعامين السابقين .

وبالرغم من هذا الانخفاض في نسب الواردات العربية من الجماعة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) فإن قيمة هذه الواردات قد تزايدت من ٤٧ بليون سنة ١٩٨٠ ، إلى ٥١ بليون دولار أمريكي تقريباً سنة ١٩٨٣ ، الامر الذي يعني أن معدل النمو السنوي لهذه الواردات أقل من معدل النمو السنوي لإجمالي الواردات العربية . وفي المقابل نجد أن الثبات التقريبي لنسب الواردات العربية من الولايات المتحدة قد اقترن بتضاعف قيمتها نحو أربع مرات تقريباً (من ١٩٧٥ - ١٩٨٣) ، الامر الذي يعني أنها تنمو بمعدل يساوي تقريباً معدل النمو في اجمالي الواردات العربية .

ويحدث المثل تقريباً بالنسبة لليابان . وهذا يعني أن الانخفاض في

نصيب الجماعة من السوق العربي، إنما يكون لصالح المنافسة الأمريكية واليابانية من ناحية، ولغير صالح البلدان العربية، وذلك نظراً إلى تزايد قيمة وارداتها من الجماعة بنسبة تفوق التزايد في قيمة صادراتها. فإن قيمة الصادرات العربية إلى الجماعة انخفضت من ما يقرب من ٧٩ بليون دولار امريكي سنة ١٩٨٠، إلى ما يقرب من ٣٩ بليون اي انخفضت ما يقرب من النصف. وبالمثل نجد أيضاً أن قيمة الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة قد انخفضت وبشكل ملحوظ من ٣٣ بليون سنة ١٩٨٠، إلى ٩ بليون مليون تقريباً سنة ١٩٨٣. ومما لا شك فيه أن تعتمد الولايات المتحدة وأوروبا انقاص وارداتها من النفط العربي له شأن كبير في ذلك الاتجاه.

بعبارة أخرى، يمكن أن تفسر هذه الاوضاع وهذه التطورات خلال السبعينات والثمانينات بتأثير النفط، ولكن في ظل خصائص واهمية التجارة الخارجية العربية بصفة عامة.

فمع تطور العلاقات الاقتصادية العالمية ازدادت اهمية المبادلات التجارية نظراً الى مدلولها بالنسبة لأنماط التنمية وبخاصة في دول العالم الثالث، وبالنسبة لتأثير التغيرات الاقتصادية الدولية على اقتصاديات هذه الدول في ظل النظام الاقتصادي العالمي الراهن الذي يحقق مصالح الدول المتقدمة. وكان للأزمة الهيكلية للدول الصناعية والتطورات المتعلقة بأسعار النفط أثرها على تركيب التجارة الخارجية العربية وتزايد اعتماد الوطن العربي على الخارج. فلقد كان من جراء هذه التحولات والزيادة في الدخول النقدية أن ازداد اعتماد البلدان العربية على استيراد السلع الغذائية والسلع المصنعة التي وصلت نسبتها

الى اجمالي الواردات ٨١ بالمائة سنة (١٩٨١). وتمثل الواردات العربية من دول منظمة التعاون الاقتصادي (الجماعة الأوروبية - الولايات المتحدة وكندا واليابان) النسبة العظمى من اجمالي هذه الواردات، كما أنها ترتفع بمعدلات كبيرة سنوياً. كما يتميز الهيكل السلعي للصادرات العربية بتزايد اعتماد البلدان العربية على تصدير السلع الأولية، بخاصة النفط الخام والخامات المعدنية وغير المعدنية. ولقد ازدادت أهمية هذه السلع في الصادرات العربية الاجمالية من ٩٣ بالمائة سنة ١٩٧٥، الى ٩٧ بالمائة سنة ١٩٨٢، الى ٩٨ بالمائة سنة ١٩٨٣، بينما انخفض نصيب السلع الصناعية بما فيها الصناعات البتروكيمياية من ٢,٦ بالمائة سنة ١٩٧٥، الى أقل من ١ بالمائة سنة ١٩٨٢. هذا وقد وصلت نسبة صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي إلى ٩٩ بالمائة من صادرات البلدان العربية النفطية. وتستأثر الدول الصناعية الغربية بالنصيب الأكبر من الصادرات العربية مع نمو هذا النصيب بمعدل سنوي أعلى من المعدل السنوي لنمو الصادرات العربية الاجمالية. بعبارة أخرى، ارتبطت اتجاهات التجارة الخارجية العربية الى حد ما بالهيكل السلعي لها. ولهذا، فإن معظم الزيادة في حجم هذه التجارة سيتجه للدول الصناعية على حساب البلدان العربية والمجموعات الدولية الأخرى، وبخاصة الدول النامية والدول الاشتراكية الأمر الذي يعني زيادة أهمية مركز الدول الصناعية في الصادرات والواردات العربية من ناحية، كما يعني زيادة مركز الوطن العربي - باعتباره من الدول النامية المصدرة للمواد الخام - ترسخاً في الاطار الراهن لتقسيم العمل الدولي. ويزيد من خطورة هذا الأمر عدة اعتبارات. من ناحية، تلعب التجارة الخارجية العربية دوراً خطراً نظراً لاعتماد التنمية الاقتصادية العربية على



حصيلة الصادرات العربية ونظراً لآثارها على الهياكل الاقتصادية العربية، فإن نسبة هذه الصادرات يصل الى ٥٠ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي العربي. وتواجه أسعار هذه الصادرات (من المواد الخام والسلع الأولية) تقلبات شديدة في الأسواق الدولية نتيجة ظروف وأوضاع دولية لا يمكن للأقطار العربية أن تؤثر فيها بعمق. وهذه التقلبات في عوائد صادرات الوطن العربي الى الدول الصناعية تؤدي الى اختلال شروط التبادل التجاري لصالح الأخيرة، وبخاصة مع ارتفاع نسبة الاستيراد العربي الى الناتج المحلي الاجمالي العربي والتي تصل الى أكثر من ٣٣ بالمائة، نظراً الى تزايد الاعتماد على الاستيراد لتلبية الحاجات الأساسية وهو الأمر الذي يزيد من ترسيخ تبعية الوطن العربي اقتصادياً للدول الصناعية.

ومن ناحية أخرى، تواجه الصادرات العربية - من غير المواد الخام - صعوبات عديدة. ومن الأمثلة الهامة على ذلك ما يحدث لمنتجات بلدان المغرب التي ترتبط أسواقها وتعتمد بشكل كبير على أسواق دول الجماعة الأوروبية الاقتصادية. فلقد تعرضت - وبخاصة بعد انضمام اليونان واسبانيا والبرتغال - لإجراءات حمائية وتمييزية عديدة - كما سنرى. ومن ناحية ثالثة، فشلت خطط التنمية العربية حتى الآن في أحداث تغيرات جوهرية في نمط هياكل التجارة الخارجية العربية الذي استمر يعكس تركيز الصادرات العربية على المواد الخام، وتركيز الواردات على السلع الصناعية والزراعية. ويبدو الوضع أكثر وضوحاً بالنظر الى التركيب الهيكلي للتجارة الخارجية العربية مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية باعتبارها الشريك التجاري الرئيسي بالنسبة للبلدان العربية - كما رأينا - فإن النفط والمواد الخام تمثل ٩٦ بالمائة من



الصادرات العربية الاجمالية الى الجماعة سنة ١٩٨١ ، في حين لا تكاد  
المنتوجات الصناعية والآلات ومعدات النقل تصل الى ٢ بالمائة من  
اجمالي هذه الصادرات الى الجماعة للعام نفسه . أما من حيث الواردات  
العربية فنجد أن نسبة السلع الصناعية تمثل ٧٢ بالمائة من اجمالي  
الواردات العربية من الجماعة الأوروبية سنة (١٩٨١) ، كما تمثل نسبة  
السلع الغذائية حوالي ١٢ بالمائة للفترة نفسها . أي أن حوالي ٨٤ بالمائة  
من الواردات العربية الاجمالية هي سلع استراتيجية بالنسبة للوطن  
العربي ويتم الاعتماد بشكل مباشر على الدول الصناعية الأوروبية  
الرأسمالية في الحصول عليها ، وهذا يجعل التنمية العربية رهينة هذه  
الدول ووفق آلية السوق مما يقتضي مراجعة جادة لأنماط التنمية العربية  
حتى يمكن احداث تطور في هيكل التجارة الخارجية العربية ، يؤدي الى  
تحسن في شروط التبادل التجاري لصالح البلدان العربية . وتتضح لنا  
هذه الضرورة والحاحها بالنظر الى ما حاق بالصادرات والواردات  
العربية الى اوروبا مع بداية انخفاض أسعار النفط وانخفاض استهلاك  
دول الجماعة منه . - كما سبق وأشرنا .-

ب - وقبل الانتقال الى تحليل الأبعاد الاقتصادية للحوار العربي -  
الأوروبي وللسياسة المتوسطة ، يجدر التوقف عند ملاحظة توضيحية عن  
العلاقة بين هاتين القناتين . فمن ناحية ، هما تمثلان حلقتين متكاملتين  
لسياسة الجماعة الأوروبية في المنطقة العربية<sup>(٨)</sup> . فالحوار العربي -  
الأوروبي يعد قناة للتفاوض الجماعي بين بلدان الجامعة العربية ودول  
الجماعة الأوروبية ، كما يضم مجالات متعددة وشاملة طويلة الأجل ، في  
حين أن السياسة المتوسطة ليست إلا اطاراً للعلاقات الثنائية ، وبخاصة  
في مجال التجارة بين الجماعة كوحدة دولية وبين بعض الأقطار العربية

المتوسطة. هذا، ولا يعد الحوار بديلاً للعلاقات الثنائية أو للسياسة المتوسطة أو لاتفاقيات لومي، ولكنه يكمل هاتين القناتين. فهما لا تضمان - لاعتبارات جغرافية - كل الأقطار العربية، ولذا فيأتي الحوار كخطوة ثالثة لتضم كل هذه الأقطار معاً.

ومن ناحية أخرى، فإنه بالنظر الى البعد الهيكلي والاجرائي يتضح المغزى السياسي الهام للحوار<sup>(١)</sup>. ففي حين تقع السياسة المتوسطة في نطاق «النشاط الجماعي»، فإن الحوار يعد اطاراً للحركة يجمع بين هذا النشاط وبين «التعاون السياسي الأوروبي» حيث أن هذا الأخير جاء منذ بداية سنة ١٩٧٠ منفصلاً عن الأول<sup>(٢)</sup>. بعبارة أخرى، يتضح من طبيعة الهياكل التي تدير الحوار الأهمية السياسية - وليست الاقتصادية فقط - التي توليها الدول الأوروبية للحوار. فهناك اللجنة السياسية المكونة من ممثلي وزارات خارجية الدول أعضاء الجماعة وهي تتفرع عن المجلس الأوروبي. ولقد تكونت لتعامل مع موضوعات السياسات العليا خارج الاطار المؤسسي لنشاط الجماعة الذي يختص بالموضوعات الاقتصادية أساساً. كما أن هناك «لجنة أوروبية للتنسيق» تهتم بالحوار وهي تعد جهازاً تنفيذياً يجمع بين النشاط الجماعي والتعاون السياسي.

## ثانياً: السياسة المتوسطة للجماعة الأوروبية

### ١ - السياسة المتوسطة الجزئية

أ - تمثلت هذه السياسة في اتفاقيات الانتساب (Association) بين الجماعة وبين العديد من الدول المتوسطة. ويشتمل هذا النظام على

تنشيط المبادلات التجارية، والمعونات الفنية والمالية. وبالنسبة للأقطار العربية المتوسطة، ارادت الجماعة اقامة علاقات خاصة مع بلدان شمال افريقيا الثلاثة والتي كانت - عند انشاء الجماعة سنة ١٩٥٨ - اما بلداناً حديثة الاستقلال (تونس والمغرب) مكبلة بارتباطات تجارية واقتصادية شديدة التقييد مع فرنسا، أو بلداناً تناضل من أجل الاستقلال (الجزائر). ولذا، فلقد أثرت حقائق السياسة المتوسطة الفرنسية على مواقف الجماعة الأوروبية تجاه بلدان المغرب الثلاثة طوال الستينات. ولم تتم إلا بتوقيع اتفاقيات انتساب مع تونس والمغرب فقط في يومي ٢٨، ٣١ آذار/مارس سنة ١٩٦٩ على التوالي. وقد استجابت الجماعة طوال الستينات وبداية السبعينات لطلبات رسمية من جانب عديد من الدول المتوسطة لتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية معها. ولقد أبرمت الجماعة اتفاقيات تجارية تفصيلية ولتقديم المعونة الفنية مع لبنان ومصر (١٩٧٢) ومع اسرائيل في حزيران/يونيو سنة ١٩٦٤، ثم سنة ١٩٧٠، وجميعها جاءت خالية من مبدأ المساعدات المالية<sup>(١)</sup>. وهنا يجدر اعادة التذكير بأن هدف الجماعة من وراء هذه السياسة (ثم السياسة الشاملة ثم لومي ١، لومي ٢) كان سياسياً لدرجة كبيرة يتم تحقيقه بأدوات اقتصادية. فلقد كانت الادارة الأساسية للجماعة لإقامة علاقات مميزة مع دول العالم الثالث هي التفضيلات التجارية وليس المعونة المالية او تنظيم هجرة العمالة.

فهل حققت هذه التفضيلات مصالح الدول التي تمتعت بها؟ سنرجىء الاجابة عن هذا السؤال حتى موضع آخر عند تقويم السياسة المتوسطة.

ب - ولكن يبقى هناك تساؤل آخر حول الخلفية السياسية لهذه

السياسة المتوسطة في مرحلتها الأولى ، وهنا تبرز لنا - فيما يتعلق بجنوب وشرق المتوسط - أبعاد مشكلة علاقة اسرائيل بالجماعة ، وذلك في ظل سياسة فرنسا الديغولية طوال الستينات .

فلقد وقعت اسرائيل أول اتفاقاتها التجارية التفضيلية مع السوق المشتركة في حزيران/ يونيو سنة ١٩٧٠<sup>(١٣)</sup> . وكان قرار مجلس وزراء السوق في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٦٩ ، ببدء التفاوض مع اسرائيل نتاج جهود بذلتها الأخيرة طوال عشرة أعوام أي منذ أن دخلت في علاقات رسمية مع الجماعة في نيسان/ابريل سنة ١٩٥٩ . ومنذ ذلك التاريخ طالبت اسرائيل باتفاق انتساب ولكن لم تستطع إلا أن توقع مجرد اتفاق تجاري غير تفضيلي في حزيران/يونيو سنة ١٩٦٤ . ولم توافق اللجنة الأوروبية للسوق على اجراء محادثات جديدة مع اسرائيل إلا في حزيران/يونيو سنة ١٩٦٧ ، وكان ذلك الموقف يعبر عن تعاطف كبير مع اسرائيل في الأيام القليلة التي سبقت اندلاع حرب حزيران/يونيو . ولكن لم يوافق المجلس الأوروبي إلا في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٦٩ على تفويض اللجنة الأوروبية مهمة التفاوض حول عقد اتفاق تفضيلي مع اسرائيل وهو الذي أبرم في حزيران/يونيو سنة ١٩٧٠<sup>(١٤)</sup> .

ويرى البعض<sup>(١٥)</sup> أن السبب في جمود ملف اسرائيل لدى الجماعة هو أن فرنسا - منذ حرب حزيران/يونيو بصفة خاصة - رفضت بانتظام عقد اتفاق تفضيلي مع اسرائيل . ولكن انسحاب ديغول من السلطة في نيسان/أبريل سنة ١٩٦٩ أدى الى التخفيف من حدة ذلك الرفض مما ساعد على التمهيد لقيام «سياسة محايدة للجماعة الأوروبية» تفاوضت السوق في ظلها مع كل من اسرائيل ومصر ولبنان (وان كانت اتفاقيات

الأخيرتين لم تتم إلا سنة ١٩٧٢). وذلك لأن فرنسا وافقت على بدء المفاوضات مع اسرائيل، ولكن في مقابل الدخول في مفاوضات مع البلدان العربية أيضاً. ولقد اعترف أبا اييان<sup>(١٠)</sup> أمام الكنيست في ايار/مايو سنة ١٩٧٠ أن التغير في الاتجاه الفرنسي هو الذي كان وراء نجاح عقد الاتفاق بين اسرائيل والسوق، وذلك بعد أن كانت فرنسا تمثل العقبة الأساسية أمام هذا الاتفاق لأنه كان من شأنه أن يدعم من وضع اسرائيل الدولي، الأمر الذي يضر بسياسة فرنسا تجاه البلدان العربية.

هذا ولقد رفضت فرنسا في تموز/يوليو سنة ١٩٧١ الموافقة على اعطاء اسرائيل ما أعطته السوق من تفضيلات جمركية لسبع وسبعين دولة نامية. (لومي ١). وفي حين بررت فرنسا موقفها هذا بأسباب مالية واقتصادية، فلقد اتهمت بأن موقفها يرجع لاعتبارات سياسية، ذلك لأن باقي شركائها الأوروبيين كانوا يوافقون على اعطاء اسرائيل هذه التفضيلات. هذا ويرى<sup>(١١)</sup> البعض ان شركاء فرنسا - ذوي الارتباطات الأطلسية القوية - كانوا يدافعون عن تطوير علاقات اسرائيل مع السوق، لأن ذلك يدعم من قوتها ويعطيها امتيازات ووسائل سيطرة جديدة بالمقارنة بباقي دول المنطقة.

## ٢ - السياسة المتوسطة الشاملة

كانت معظم علاقات الجماعة الأوروبية بدول المتوسط حتى سنة ١٩٧٢ ذات بعد اقتصادي وتجاري واضح. ولكن حين بدأ البرلمان الأوروبي (١٩٧٠ - ١٩٧١) يطرح ويناقش فكرة صياغة سياسة

متوسطة شاملة لم تعد خافية الأهداف السياسية بعيدة المدى، والتي تتلخص في السعي نحو تمكين النفوذ السياسي للجماعة في المنطقة. وكانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية تأييداً لهذا الاتجاه السياسي المتصاعد<sup>(١٧)</sup>.

ولقد ناقش مؤتمر قمة باريس في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٢ الخطوط العريضة لهذه السياسة، والتي قدمتها اللجنة الأوروبية وطالبت القمة الأوروبية المجلس الوزاري للجماعة بمتابعة وضع أسس هذه السياسة «الشاملة والمتوازنة»، والتي تعني أساساً ضم الاتفاقات الثنائية القائمة أو الجاري التفاوض عليها (ومنها بالطبع الاتفاقيات مع إسرائيل ومصر ولبنان) في نظام شامل جديد<sup>(١٨)</sup>.

ولقد اصطدمت السياسة المتوسطة للجماعة بمعارضة الولايات المتحدة لعدة أسباب. فلقد هاجمت العواقب الاقتصادية للتفضيلات التجارية التي اعتمدت الجماعة تقديمها في إطار هذه السياسة والتي تتعارض مع المفاهيم الأمريكية حول كيفية تنظيم الاقتصاد العالمي (استناداً إلى مبدأ حرية التبادل الدولي). هذا، وقد سبق واعترضت الولايات المتحدة على بعض أنواع المعاملة التفضيلية التي قدمتها الجماعة لدول خارج أوروبا (اتفاقيات باوندي الأولى سنة ١٩٦٣ والتي تنظم عمليات انتساب ١٨ دولة أفريقية إلى الجماعة). كذلك كانت الولايات المتحدة ترفض اشتراك أوروبا - في أي صورة - في اقتصاديات النفط العربي التي تخضع للسيطرة الأمريكية، هذا فضلاً عن الشكوك الأمريكية حول عواقب هذه السياسة على امكانيات التدخل في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي<sup>(١٩)</sup>.



هذا، ولقد انعكست التحفظات الاقتصادية الأمريكية على مواقف الدول الأوروبية من أسس السياسة المتوسطة. فلقد وضع الانقسام بين اتجاه بريطانيا والمانيا من ناحية، والذي دافع عن تبني أسس لا تتعارض والمصالح الأمريكية، وبين الاتجاه الفرنسي الذي تسانده إيطاليا والذي يدافع عن سياسة نشطة تقود في الأجل الطويل إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجماعة وبين الدول المتوسطة. وأمام تردد باقي الشركاء في قبول موقف فرنسا انتهى المجلس الأوروبي في حزيران/يونيو سنة ١٩٧٢ إلى صياغة مقترحات وسط بينهما<sup>(٣٠)</sup>.

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه السياسة المتوسطة هي مدى قدرتها - باعتبارها سياسة شاملة - على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقات القائمة بين الجماعة، وبين عدة دول متوسطة. فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطة على إختلاف العلاقات السياسية فيما بينها.

ولقد كان الصراع العربي - الاسرائيلي يجد صعوبات المنهج «الشامل والمتوازن» الذي تركز عليه هذه السياسة والذي يفترض محاولة الجمع بين علاقات الجماعة الثنائية بالأقطار العربية المتوسطة وبإسرائيل. ذلك لأن نظام المقاطعة العربية لإسرائيل لم يكن يتلاءم مع ما تفترضه الاتفاقات المرتقبة والتي تتضمن شرط عدم التمييز بين الشركاء في إطار هذه السياسة. وكانت اللجنة الأوروبية تأمل أن تتحقق خطوة كبرى نحو تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي إذا تمكنت الجماعة - في إطار سياستها المتوسطة الشاملة والمتوازنة - أن تقنع الحكومات العربية برفع الحظر عن المبادلات مع إسرائيل<sup>(٣١)</sup>.



وكانت بعض الأوساط الاسرائيلية قد رأت أن المنهاج المتوسطي الشامل الذي بمقتضاه ستعطي السوق لكل من إسرائيل والأقطار العربية في الوقت نفسه فرص عقد اتفاقات تفضيلية معها ليس إلا وسيلة ذكية - من جانب فرنسا بصفة خاصة - لقفل باب السوق أمام إسرائيل حيث ان الأقطار العربية ستعلق ارتباطها بالسوق للحيلولة دون اسرائيل ودعم علاقاتها معها. ولكن الواقع الفعلي أشار إلى أن بعض البلدان العربية وبخاصة أقطار شمال افريقيا كانت تتلهف على عقد اتفاقات تفضيلية مع السوق. ومن ثم أضحى بإمكان إسرائيل أن تستغل المنهجية «المتوازنة» لتكسر جمود علاقاتها بالسوق منذ سنة ١٩٧٠<sup>(١٢)</sup>.

ولقد تم بالفعل إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الاوروبية، وبين بلدان المغرب العربي والمشرق العربي وإسرائيل.

بالنسبة لبلدان المغرب العربي تم توقيع اتفاقية تونس، ثم الجزائر ثم المغرب في ٢٥، ٢٦، ٢٧ نيسان/أبريل سنة ١٩٧٦ على التوالي، وذلك بعد صعوبات عديدة اجلت هذا التوقيع بالنسبة للجزائر بصفة خاصة. ذلك لأن إتفاقيتي انتساب كل من تونس والمغرب اللتين وقعتا وطبقتا منذ سنة ١٩٦٩ انتهى العمل بهما في آب/اغسطس سنة ١٩٧٤، في حين لم تكن الجزائر مرتبطة بأي اتفاقات. ولكن أعطى المجلس الوزاري الأوروبي الهيئة الأوروبية توصيته الأولى - في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي أرسيت في نهاية حزيران/يونيو سنة ١٩٧٣ - للتفاوض من أجل انتساب الجزائر ومن أجل تجديد اتفاقيات الانتساب مع تونس والمغرب<sup>(١٣)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن الجماعة قبلت تصريحات

فردية من جانب بلدان شمال أفريقيا تسمح لها بعدم خرق التزاماتها بمقتضى المقاطعة العربية للشركات التي تتعامل مع إسرائيل. ولكن قبلت هذه البلدان من ناحية أخرى مبدأ «عدم التمييز» الذي ظهر تحفظها عليه في شكل التصريحات الفردية التي أعطت الأولوية لاعتبارات الأمن القومي وليس لمبدأ عدم التمييز<sup>(٢٤)</sup>.

أما بالنسبة لبلدان المشرق العربي، أي مصر وسوريا والأردن ولبنان، فلقد دخلت فرادى في علاقات مع الجماعة. فبعد اتفاقيتي مصر ولبنان سنة ١٩٧٢، جاء اتفاق الأردن في العام نفسه، ثم جاء اتفاق سوريا سنة ١٩٧٤. ولكن منذ سنة ١٩٧٦ بدأت الجماعة تنظر إلى هذه البلدان الأربعة معاً في إطار كل واحد باعتبارها «بلدان المشرق العربي». ولقد أسفرت المفاوضات عن توقيع كل من مصر والأردن وسوريا في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٧٧ اتفاقيات مماثلة لاتفاقيات بلدان المغرب الثلاثة. ثم جاءت الاتفاقية مع لبنان في أيار/مايو سنة ١٩٧٧ بعد مفاوضات أطول وأكثر صعوبة.

وبالرغم من أن السياسة المتوسطة توصف بأنها شاملة ومتوازنة، إلا أن الاتفاقيات بين الجماعة وبين بلدان المشرق وأقطار المغرب وإسرائيل تفاوتت من حيث طبيعتها على نحو آثار - وبخاصة في ضوء النظر إلى العلاقة مع إسرائيل - تساؤلاً حول مدى وحقيقة توازن هذه السياسة. ففي حين كانت المفاوضات بين الجماعة وبين بلدان المغرب تتعثر وتواجه صعوبات نجد أن الجماعة تصل في ١١ أيار/مايو سنة ١٩٧٥ إلى إبرام اتفاقية هامة مع إسرائيل، لا تقارن ما تحقّقه من مزايا للاقتصاد الإسرائيلي بما تحقّق لاي بلد عربي آخر من وراء اتفاقه مع السوق<sup>(٢٥)</sup>.

ولقد أثار هذا الاتفاق ردود فعل عربية حادة حول توقيته وحول مضمونه<sup>(٢٦)</sup>.

بالنسبة لتوقيته : لم تستجب الدول الأوروبية للضغط العربي من أجل تأخير توقيع هذا الاتفاق حتى حزيران/يونيو ١٩٧٥ وهو الميعاد الذي كان مقرراً أصلاً له . ولذا، فقد تم هذا التوقيع في أيار/مايو أي قبل البدء في أعمال الحوار الأوروبي (وكان ممثلو الحكومات العربية قد قرروا في نيسان/ابريل سنة ١٩٧٥ الموافقة على بدء الحوار في ١٠ حزيران/يونيو سنة ١٩٧٥)، وفي وقت تجمدت فيه أيضاً المفاوضات مع دول المغرب بحجة صعوبتها . وهكذا كانت الاتفاقية بين إسرائيل والسوق تعد أول خطوة في تطبيق السياسة المتوسطة الشاملة تجاه الدول غير الأوروبية . ولذا بدت أوروبا - في نظر العرب - كما لو كانت قد استجابت لضغوط اسرائيلية للإسراع بتوقيع الاتفاق تجنباً لأي ضغوط عربية خلال الحوار العربي - الأوروبي .

هذا، ولقد ثار التساؤل في هذه الفترة عن عواقب مضمون هذه الاتفاقية، التي تنشئ علاقات مميزة بين إسرائيل والجماعة، على امكانيات نجاح الحوار في المستقبل . فلقد كانت الاتفاقية - التي تمتد لفترة غير محددة - تقضي بإنشاء منطقة تجارة حرة بين السوق الأوروبية وبين إسرائيل . ومن ثم فتحت أبواب الاقتصاد الأوروبي أمام إسرائيل . ودون الاستطراد في التفاصيل الفنية، فإنه يمكن القول إن الاتفاقية استجابت لكل المطالب الاسرائيلية، أي أنها كانت تعويضاً كبيراً من أوروبا في مقابل الاعلان عن البدء في أعمال الحوار العربي - الأوروبي .

ولهذا كله جاء رد فعل الحكومات العربية عنيفاً في البداية، إذ اعتبر

الجانب العربي (كما جاء في المذكرة التي قدمها السفراء العرب في بروكسل إلى الجماعة الأوروبية) أن الاتفاقية مع إسرائيل تعد تشجيعاً معنوياً وسياسياً ودعمًا اقتصادياً ومادياً لدولة معتدية تحتل بالقوة أراضي دول أخرى تعتبرها الجماعة دولاً صديقة.

بعبارة أخرى، رفض الجانب العربي حجة المفهوم المتوسطي الشامل والمتوازن والذي يضع كل الوطن العربي في كفة، وإسرائيل في كفة أخرى، في حين كان يمكن للدول الأوروبية أن تستثمر الفرصة لتضغط بهذه الاتفاقية على إسرائيل لتوقف سياسات الضم والتوسع وتجلبو عن الأراضي العربية المحتلة. هذا، ولقد أشارت المذكرة السابق التنويه بها إلى سوابق للجماعة في استخدام الحجج الاقتصادية لخدمة أغراض سياسية كما حدث في حالة اليونان حين لجأت الجماعة إلى تجميد اتفاقية الانتساب معها كسبيل للضغط على الحكم العسكري فيها<sup>(٢٧)</sup>.

وبعد أن هددت هذه المشكلة بدء أعمال الحوار، تم حلها عندما أرسل الجانب الأوروبي مذكرة إلى الجماعة العربية رداً على مذكرتها أوضح فيها أن الاتفاقية الجديدة مع إسرائيل ذات طبيعة تجارية تفضيلية، وإنما ليست اتفاقية انتساب، وأنها أبرمت لتحل محل اتفاقية سنة ١٩٧٠ التي سينتهي العمل بها في تموز/يوليو سنة ١٩٧٥، وإنما جزء من المنهاج المتوسطي الشامل المتوازن<sup>(٢٨)</sup>. هذا ولقد أكد متحدث باسم اللجنة المسؤولة عن التعاون في الجماعة حرصها على تنمية علاقاتها مع كل دول جنوب حوض المتوسط وذلك على أساس الموازنة بين البلدان العربية وإسرائيل، حيث أن الجماعة تتفاوض مع بلدان المغرب كما أنها مستعدة لتكرار العملية مع مصر ولبنان وسوريا والأردن<sup>(٢٩)</sup>.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن الجماعة بعد توقيع الاتفاقيات مع بلدان المغرب والمشرق سنة ١٩٧٦ وسنة ١٩٧٧، وتطبيقاً لما سمته بمبدأ «التوازن»، وقعت بروتوكولاً اضافياً وآخر مالياً مع إسرائيل في شباط/فبراير سنة ١٩٧٧، وذلك لتوسيع نطاق التعاون إلى المجالات التي لم تمتد إليها اتفاقية أيار/مايو سنة ١٩٧٥<sup>(٣٠)</sup>.

ودون التطرق إلى تقويم انجازات اتفاقيات بعض الأقطار العربية في إطار السياسة المتوسطة والتي تحتاج إلى تحليل إقتصادي مفصل لنمط ولمحددات المبادلات في قطاعات مختلفة، تكفي هنا الإشارة إلى نتيجة خلصت إليها إحدى الدراسات حول العلاقة بين الاجراءات الحمائية والتفضيلية في إطار السياسة المتوسطة بصفة عامة<sup>(٣١)</sup>. وهي تلخص كالآتي:

أثر تزايد الاتجاهات الحمائية للجماعة (على المنتجات الزراعية والمنسوجات والصلب والسيارات) على العلاقات بينها وبين الدول المتوسطة، ذلك لأنها كانت تتناقض مع التفضيلات التي تمنحها لهم في إطار السياسة المتوسطة، فإذا كانت السياسة الزراعية المشتركة للجماعة قد أعطت الدوافع للدول المتوسطة لعقد اتفاقيات تفضيلية معها، فإن الجماعة كان لديها حرية المناورة عند إعطاء التفضيلات على كل من المنتجات الزراعية والصناعية على حد سواء. ولكن التزايد في الاكتفاء الذاتي للدول الأوروبية من المنتجات الغذائية المتوسطة من ناحية، مع تزايد الاجراءات الحمائية تجاه المنتجات المصنوعة من ناحية أخرى، هددتا نظم التفضيلات القائمة. وفي الوقت نفسه لم يكن لدى الجماعة الكثير لتعوض به هذه الدول التي تريد الحفاظ على العلاقات المميزة

معها. وإذا كانت بعض الدول المتوسطة الأوروبية (وبخاصة التي انضمت إلى السوق سنة ١٩٨٠ مثل اليونان أو التي ناضلت حتى كانون الثاني/يناير سنة ١٩٨٦ من أجل هذا الانضمام مثل اسبانيا والبرتغال) استطاعت أن تواجه التداعي في قيمة التفضيلات التي كانت تحصل عليها، فإن الدول المتوسطة غير الأوروبية لم يكن أمامها إلا قبول الأمر الواقع أي إغلاق أسواق الجماعة في وجه المنتجات الزراعية ومنتجات النسيج والملابس بصفة خاصة. وكان هذا الوضع وراء مطالبة البلدان العربية بتوقيع اتفاقية تفضيلية جماعية مع الجماعة الأوروبية (كما سنرى).

وفضلاً عن آثار هذه السياسة الحمائية التي أصبحت السوق تتجهها بالفعل إزاء عديد من المنتجات منذ نهاية السبعينات، جاء التوسيع الثاني للسوق (انضمام اليونان سنة ١٩٨٠ أولاً، ثم انضمام اسبانيا والبرتغال سنة ١٩٨٦) بانعكاسات جديدة على السياسة المتوسطة (وعلى الحوار العربي - الأوروبي الذي كانت تجري محاولات تنشيطه في هذه الفترة).

كان على البلاد العربية أن تأخذ في الاعتبار هذا التوسيع نظراً إلى الطبيعة التنافسية لصادرات بعضها (مصر، لبنان، الأردن وسوريا، الجزائر، تونس والمغرب) وصادرات الأعضاء الجدد في السوق، وفي الوقت نفسه كانت البنية الاقتصادية للدول الثلاث الجديدة بنية مجتمعات نامية تحتاج إلى حماية بعض الصناعات والقطاعات الاقتصادية في مواجهة بعض الصادرات إلى الجماعة، ومنها صادرات البلدان العربية المشار إليها. ولكن لم تطرح الجماعة الأوروبية البدائل الفعلية



لمواجهة هذا الوضع الجديد (مثل توقيع اتفاقية تجارية، تفضيلية جماعية)، بل أشارت دواثرها إلى أن الأقطار العربية السبعة المتضررة من جراء توسيع نطاق السوق لديها ورقة الضغط على الجماعة وهي سلاح التجارة الثنائية بين هذه البلدان وبين الجماعة، حيث أن هذه البلدان تستوعب ٤,٨ بالمائة من إجمالي صادرات الجماعة سنة ١٩٧٨، كما أن قيمة واردات هذه الأقطار تعادل في قيمتها صادرات الجماعة إلى جميع الدول الأعضاء في اتفاقية لومى (١) (٣٧).

إذن يبقى البديل أمام هذه البلدان العربية أن تنجح في تجميع صفوفها ولو على مستوى تجمعات جزئية (المغرب العربي، المشرق العربي) لتدعم من أوراقها التفاوضية مع الجماعة، أي على هذه البلدان أن تتخلى عن أسلوب المشاورات الثنائية مع الجماعة، فهو، وإن حقق مكاسب ضئيلة قصيرة الأجل، يحرمها من مكاسب أكبر طويلة الأجل، ذلك لأنه (أي نمط العلاقات الثنائية) يعد أحد صور الاختلال الهامة في توازن العلاقات العربية - الأوروبية والتي تحول دون تطور تعاون إقليمي حقيقي بين الطرفين العربي والأوروبي. كما سنرى لاحقاً.

### ثالثاً: البعد الاقتصادي في الحوار العربي - الأوروبي

كان تزامن إستخدام سلاح النفط وحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ نقطة تحول هام في محتوى علاقات المنطقة العربية بالعالم الخارجي بصفة عامة، وبالدول الأوروبية بصفة خاصة.

ولقد جاء أهم رد فعل أوروبي لامتناس آثار هذا التزامن بين السلاح الاقتصادي والسلاح العسكري، متمثلاً في الدعوة إلى الحوار



العربي - الأوروبي والتي قبلها الجانب العربي - كما رأينا. إذن ما حجم المصالح النفطية الأوروبية في المنطقة؟ وأين وضع النفط في الحوار؟ وما هو الهيكل التنظيمي له وما هي أهم موضوعاته الاقتصادية؟ وهل حقق الحوار أهداف الطرفين العربي والأوروبي تجاه هذه الموضوعات؟

## ١ - النفط والحوار العربي - الأوروبي

ولد الحوار من أزمة الطاقة بعد إستخدام سلاح النفط<sup>(٣)</sup> الذي كان بمثابة الدافع المباشر والمحرك للدعوة إلى هذا الحوار.

ولعل أهم ما يوضح هذه الحقيقة هو إلقاء الضوء على بعض المعطيات التي تبرز آثار الأزمة النفطية على المصالح الأوروبية في المنطقة العربية:

فلقد كانت أوروبا تستورد سنة (١٩٧٣) ٨٥ بالمائة من احتياجات طاقتها من النفط من الشرق الأوسط. وفي سنة ١٩٧٧ كانت ٦٥ بالمائة من هذه الاحتياجات تأتي من البلدان العربية<sup>(٤)</sup>. ومن هنا يتضح مغزى شدة حساسية الاقتصادات الأوروبية في هذه الفترة لأي حظر نفطي أو ارتفاع كبير ومستمر في أسعار النفط. ومن ثم تم تسييس هذه القضية لتحتل وضعاً متميزاً بين أولويات السياسات الخارجية الأوروبية.

فلا تقتصر أهمية النفط على كونه مصدراً للطاقة فقط، ولكن هناك مؤشرات أخرى على مدى حساسية الاقتصاد الأوروبي لأي اضطرابات تتعلق به وتنعكس بصفة خاصة على مبادلات المنطقة العربية مع

أوروبا. فإن أوروبا تسعى لحماية نصيبها من التجارة الخارجية العربية والتي تمثل نسبة هامة من إجمالي الدخل القومي لأوروبا أكبر من نظيرتها بالنسبة للولايات المتحدة. وتزداد بالطبع أهمية حماية هذا النصيب مع تزايد عبء أسعار الواردات النفطية الأوروبية.

ولقد عانت أوروبا الجماعية بالفعل من عواقب اقتصادية متنوعة لأزمة النفط سنة (١٩٧٣) (٣٠). ولقد تفاوتت واختلقت الاقتصاديات القومية الأوروبية من حيث درجة إصابتها بهذه العواقب.

فلقد واجهت - كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية - ضغوطا سياسية واقتصادية داخلية وخارجية مختلفة أثرت على تشخيص كل منها وعلى رؤيتها لكيفية علاج عواقب الأزمة.

وكان الاقتصاد الفرنسي أكثر تأثراً بهذه الأزمة بالمقارنة بالاقتصاد البريطاني والألماني (من حيث درجة الاعتماد على النفط العربي، درجة الاستقرار الاقتصادي، درجة التضخم والمشاكل النقدية والمالية التي ترتبت على ارتفاع أسعار النفط) (٣١). ومن هنا يمكن تفسير بعض الاختلاف بين مواقف هذه الدول من سياسات الجماعة الأوروبية تجاه حرب تشرين الأول/أكتوبر (كما سبق ورأينا).

وكان على الدول الأوروبية أن تختار بين ثلاثة بدائل للتعامل مع الأزمة النفطية، أما انتهاج خط جديد للعلاقات الجماعية مع الحكومات العربية؛ أو تبني سياسات قومية تقوم على الاتفاقات الثنائية مع الحكومات العربية النفطية؛ أو تبني الخط الأمريكي الداعي إلى تكوين كتل للدول المستهلكة للنفط. ولقد أخذت الجماعة الأوروبية بالبدائل الثلاثة معاً.

وقاد البديل الأول إلى الدعوة للحوار العربي - الأوروبي، ولكن كان النفط هو «الحاضر الغائب» طوال المناقشات التي دارت حول الدعوة إلى الحوار وبدايته.

وبالرغم من وضوح البعد النفطي في وقائع وجذور مولد الحوار إلا أنه لم يعبر عن ذلك رسمياً بعد ذلك، ولم يدرج موضوع النفط بين موضوعات الحوار الاقتصادية والفنية. إذن كيف وصل الطرفان العربي والاوروبي إلى الاتفاق على استبعاد هذا الموضوع الذي يتفق الجميع على أنه كان المحرك المباشر للحوار؟

ويمكن للوهلة الأولى تفسير هذا الاستبعاد بأنه نتيجة اتفاق الجانبين على عدم مناقشة الموضوع في محفلين دوليين في آن واحد: أي الحوار العربي - الأوروبي والحوار بين الشمال والجنوب. وكان الأخير قد بدأ تنظيمه وكان الجانبان يريان أن هذا المحفل الأخير أكثر ملاءمة لمناقشة موضوع النفط مع غيره من مشاكل العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب، كذلك نظراً لأنه تمثل فيه مصالح كل المنتجين وكل المستهلكين وليس البلدان العربية والأوروبية فقط<sup>(٣٧)</sup>.

ولكن يقود التحليل العميق إلى الكشف عن وجود أسباب أخرى يمكن أن تفسر استبعاد النفط من الحوار.

فمن ناحية، كان الطرفان العربي والاوروبي، ولأسباب وبدرجات مختلفة، عاجزين عن صياغة سياسة طاقة مشتركة. فالأقطار العربية النفطية تتبنى سياسات نفطية مختلفة يدعم من عواقبها الاختلافات بين النظم السياسية والاقتصادية وتجارب التنمية وتوجهات السياسات الخارجية<sup>(٣٨)</sup>. أما الجانب الاوروبي فقد اصطدمت محاولاته لإرساء

سياسة طاقة مشتركة بمشاكل البنيان الاوروبي والمشاكل الداخلية في دول الجماعة، هذا فضلاً عن مشاكل العلاقات الأوروبية - الأمريكية<sup>(٣٩)</sup>. وكان استبعاد النفط من الحوار من أهم التعبيرات عن عدم الانفصال بين كل هذه المشاكل والتي تبرز بصفة خاصة تأثير الموقف الأمريكي. فقد كان الموقف الأمريكي عنصراً هاماً من عناصر تعقيد الحوار وتفريغه من جوهره الحقيقي، إذ حرص كيسنجر من ناحية على تطبيق مفهومه عن الفصل بين سلاح النفط وبين الصراع العربي - الاسرائيلي حتى يحمي الولايات المتحدة وحلفاءها من التعرض لضغوط سياسية عربية، ومن ثم يحتفظ لنفسه بحرية المناورة الدبلوماسية خلال سعيه لتسوية الصراع. ولكن السلوك الاوروبي خلال أزمة حرب تشرين الأول/أكتوبر - كما رأينا - وبسبب الحرص على تأكيد الانفصال عن الخط السياسي والعسكري للسياسة الامريكية، أدى إلى مشاكل كثيرة في العلاقات الأوروبية الأطلسية<sup>(٤٠)</sup>.

ومن ناحية أخرى، ربطت الولايات بين العلاقات الأوروبية - الأمريكية وبين مشكلة الطاقة العالمية على نحو أبرز مدى رغبتها في استعادة زمام السيطرة على هذه المشكلة وفي الانفراد بقيادة التحالف الغربي والسيطرة على الوطن العربي<sup>(٤١)</sup>. ولذا، رفضت أن تقوم أوروبا بأي دور في المنطقة حتى لا تحقق مكاسب منفردة. وفي الوقت نفسه تفجرت الاختلافات بين وجهتي النظر الأمريكية والأوروبية (وبصفة خاصة الفرنسية) حول كيفية التعامل مع أزمة الطاقة<sup>(٤٢)</sup>.

فلقد أرادت الولايات المتحدة أن تواجه تكتل الدول المنتجة للنفط بتكتل مماثل للدول المستهلكة. ولذا دعا نيكسون في كانون الثاني/يناير

سنة ١٩٧٤ إلى عقد مؤتمر واشنطن للطاقة في شباط/فبراير ١٩٧٤ (ولقد وضع هذا المؤتمر اللبنة الأولى للسياسات المشتركة الغربية في مجال استهلاك الطاقة النفطية وتطوير بدائل الطاقة)<sup>(٣)</sup>. وأعلنت فرنسا رفضها هذا الاقتراح واعتبرته محاولة لفرض السيطرة الأمريكية على أوروبا بشكل جديد. وكانت فرنسا تأمل أن ينحاز إلى موقفها باقي شركائها الأوروبيين. ولكن جاء انحياز باقي الدول الأوروبية إلى الموقف الأمريكي - وفي ظل فشل الجماعة في تبني سياسة طاقة مشتركة - نجاحاً لدبلوماسية كيسنجر وعزلة لفرنسا التي رفع وزير خارجيتها - في خطابه أمام المؤتمر - لواء رفض السيطرة الأمريكية، كما دافع أيضاً عن أسلوب الاتفاقات الثنائية مع الدول النفطية. ولقد رفضت فرنسا الاشتراك في الوكالة الدولية للطاقة التي أعلن مؤتمر واشنطن عن تكوينها. ثم قبلت الولايات المتحدة وبعد مشاورات عنيفة مع فرنسا - اقتراح الأخيرة بعقد مؤتمر للتعاون الاقتصادي الدولي يبحث كل مشاكل العلاقات بين الدول النامية والصناعية وليس مشكلة النفط فقط. ولقد لعبت الجزائر دوراً كبيراً في المبادرة بالدعوة إلى مثل هذا المؤتمر بدلاً من الاقتصاد على بحث مشكلة النفط فقط، وهو الأمر الذي يبتث الانقسام في صفوف الدول النامية ذاتها. ولقد عقد المؤتمر في باريس في نيسان/أبريل سنة ١٩٧٥، ولكنه انتهى إلى الجمود بعد ذلك ولم يسفر الحوار بين الشمال والجنوب عن تقدم حقيقي.

وفي الوقت الذي تحركت فيه الولايات المتحدة للضغط من أجل استبعاد النفط من الحوار وهو الأمر الذي استجاب إليه الجانبان العربي والأوروبي، تحركت أيضاً الولايات المتحدة لمحاورة الحوار من جانب آخر. فلقد اتهم نيكسون في ٥ آذار/مارس سنة ١٩٧٤ (بعد اتخاذ

وزراء خارجية الجماعة قرارهم في ٤ آذار/مارس بالبدا في الحوار الدول التسع بالعمل ضد الولايات المتحدة. وبعد تعدد الاتصالات والمشاورات استقرت الجماعة - عقب اجتماع وزراء خارجيتها في ٢٠ نيسان/ابريل سنة ١٩٧٤ - على ضرورة التشاور مع الولايات المتحدة حول مسار الحوار. ولذا، خفت حدة المعارضة الأمريكية للحوار، وبدأ تنفيذ التشاور منذ ١١ حزيران/يونيو سنة ١٩٧٤ حين اجتمع غينشر - باسم الدول التسع - مع كيسنجر في بون ليطلعه على قرارات وزراء الخارجية الأوروبيين حول بدء الحوار<sup>(٤٤)</sup>. وقد اثار هذا الموضوع - قبل حسمه على هذا النحو - انقسامات حادة بين الدول التسع. ففي حين أصرت بريطانيا على ضرورة التشاور المسبق وعلى كل المستويات مع الولايات المتحدة نجد أن فرنسا طالبت بأن يتم هذا التشاور بعد أن يصل الحوار إلى نتائج ملموسة. هذا، ولقد خفت حدة المعارضة الفرنسية بعد وصول جيسكار ديستان إلى الرئاسة في فرنسا، وهو الأمر الذي ساعد على تبني موقف وسط يأخذ في الاعتبار الحساسيات البريطانية والألمانية النابعة من روابطها القوية مع الولايات المتحدة<sup>(٤٥)</sup>.

ولقد كان هذا الفصل المزدوج، أولاً: بين النفط والصراع العربي - الاسرائيلي، وثانياً: بين الأبعاد السياسية، وبين الأبعاد الاقتصادية لحركة الجماعة الأوروبية في المنطقة العربية، كافياً لتحقيق التصالح بين البعدين الأطلسي والعربي في السياسات الأوروبية، ومؤشراً على أن أوروبا لا يمكن أن تقف طويلاً ضد إرادة الولايات المتحدة، وأن تلك الأخيرة لا يمكن أن تسكت طويلاً على تحرك أوروبي مستقل عنها في المنطقة العربية أو على مستوى العالم الثالث بصفة عامة. ولكن ظلت الدول الغربية - وطوال السبعينات - تتقدم على صعيد تطوير بدائل



الطاقة وترشيد الاستهلاك من النفط لتخفيف التبعية للنفط العربي .  
وأثرت هذه التطورات - كما سنرى - على قوة الحوار العربي - الأوروبي .

## ٢ - الاطار المؤسس للحوار وتطور مساره الاقتصادي

أ - بعد مرحلة مولد فكرة الحوار العربي - الأوروبي التي اقترنت بأهداف وأسباب سياسية واقتصادية على الصعيد الدولي والاقليمي وعبر الاقليمي ، بدأت مرحلة التأسيس وتحديد الأهداف . ولقد شهدت هذه المرحلة تطورات اجرائية وتنظيمية متلاحقة . ولقد واجه بدء الحوار رسمياً ، أي على مستوى اللجنة العامة (وهي أعلى سلطة في الحوار) والذي كان مقررأ في ٢٦ / ١١ / ١٩٧٤ ، صعوبات متعددة (تمثيل الفلسطينيين ، واعتراضات الولايات المتحدة - كما رأينا -) . ولذا ، بدأ الحوار في حزيران/يونيو سنة ١٩٧٥ حول التعاون الاقتصادي وحول موضوعات اقتصادية وفنية وذلك على مستوى الخبراء . ولقد تحققت تلك البداية بعد التغلب على مشكلة تمثيل الفلسطينيين ، وبعد ان خفت الاعتراضات الأمريكية ، وبعد اقتناع الجانب العربي بدفاع الجانب الاوروي في مواجهة الازمة التي أثارها اتفاقية اسرائيل مع الجماعة الأوروبية في أيار/مايو سنة ١٩٧٥ .

ولقد جرت منذ حزيران/يونيو سنة ١٩٧٥ عدة لقاءات دورية بالتناوب بين العواصم العربية والاوروية . كان ثلاثة منها على مستوى الخبراء :

عقد الأول : في القاهرة ( ١٠ - ١٤ حزيران/يونيو سنة ١٩٧٥ ) وتم



خلاله وضع أول صياغة لمبادئ وأهداف الحوار والنشاطات التي يجب أن تتم في مجالات التعاون المختلفة.

أما الثاني والثالث: فلقد عقدا على التوالي في روما (٢٢ - ٢٤ تموز/يوليو سنة ١٩٧٥)، ثم في أبو ظبي (٢١ - ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٥) وفيهما تم تحديد هياكل الحوار كما تم تقسيم مجالات العمل والتعاون إلى سبع قطاعات تختص بكل واحد منها لجنة عمل. كذلك تمت ثلاثة اجتماعات على مستوى اللجنة العامة: الأول في لوكسمبورغ (١٨ - ٢٠ ايار/مايو سنة ١٩٧٦) وتم خلاله وضع الصيغة النهائية للبنان التنظيمي للحوار.

وعقد الاجتماعان الثاني والثالث في تونس (١٠ - ١٢ شباط/فبراير سنة ١٩٧٧) وفي دمشق (٩ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٨). وهكذا يتضح أن للحوار ثلاثة مستويات تنظيمية: اللجنة العامة، لجنة التنسيق، لجان العمل السبع التي اختصت بالموضوعات الاقتصادية والفنية للحوار وهي: التصنيع، هياكل البنية الأساسية، الزراعة والتنمية الريفية، التعاون المالي، التجارة، التعاون التكنولوجي والعلمي، الثقافة والعمل والمسائل الاجتماعية<sup>(١)</sup>.

ب - ولقد فرضت هذه الموضوعات الاقتصادية والفنية والاجتماعية نفسها على اجتماعات الحوار نظراً لأهميتها بالنسبة للطرفين، وذلك بعد أن اجتاحت المناقشات السياسية حول الصراع العربي - الاسرائيلي الاجتماعات الأولى منها. إذن ما هي أهداف الطرفين من وراء التعاون في هذه المجالات؟ وكيف تطور هذا التعاون وما نتيجته؟

## (١) بالنسبة لأهداف الحوار الاقتصادية فهي تنقسم الى مستويين:

المستوى الأول: يتضح لنا إذا نظرنا إلى الحوار العربي - الأوروبي كواحد من أربعة أطر تفاوضية كبرى برزت - بعد أزمة الطاقة سنة ١٩٧٣ - وهدفت بمجموعها إلى إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية الدولية. ولقد انتظمت هذه الأطر الأربعة بناء على عدة مبادرات متزامنة سبق وأشرنا إليها وهي: مبادرة كيسنجر لتكوين جبهة مستهلكي النفط والتي أفرزت الوكالة الدولية للطاقة. مبادرة العالم الثالث والتي قدمها الرئيس الجزائري بومدين (باعتباره رئيس مجموعة عدم الانحياز في تلك الفترة) وذلك في اجتماع قمة عدم الانحياز الرابع في الجزائر في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧٣ التي أسفرت عن عقد دورة خاصة للجمعية العامة سنة (١٩٧٤) لمناقشة مشاكل المواد الأولية والطاقة والتنمية والتي أصدرت الوثيقة الشهيرة حول «النظام الاقتصادي العالمي الجديد»، ومبادرة المجموعة الأوروبية التي دعت إلى الحوار العربي - الأوروبي، والمبادرة الفرنسية التي أسفرت عن عقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي في باريس سنة ١٩٧٥.

وبالنظر إلى الموضوعات المطروحة في هذه الاطارات يتضح كيف أن الحوار العربي - الأوروبي يطرح موضوعات المفاوضات نفسها بين الشمال المتقدم الذي تنتمي إليه دول الجماعة الأوروبية، وبين الجنوب المتخلف الذي تنتمي إليه البلدان العربية. وهذا الانتفاء لطرفي الحوار العربي - الأوروبي لا يمكن تجاهله عند البحث في أهدافه ثم عند تقويم انجازاته<sup>(٧)</sup>. فإن هدفه الأساسي هو إقامة تعاون أوثق بين أوروبا، وبين

العرب يتعدى المشاكل العالمية المطروحة في الأطر الأخرى من ناحية، ويكمل مجالات التعاون التي ركزت عليها من ناحية ثانية، وذلك بخلق سبل للتعاون في مجالات أخرى تتميز بها العلاقات الأوروبية - العربية بصفة خاصة<sup>(٤٨)</sup>.

المستوى الثاني: يرتبط بالمصالح المشتركة العربية - الأوروبية، وهي نوعان:

من ناحية، هناك المصالح العليا أو الغايات النهائية من وراء إقامة علاقات اقتصادية مميزة بين الاقليمين. بالنسبة لأوروبا سبق وأشرنا إلى أن توجهها الاقتصادي نحو العالم الثالث بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة، ينبع من سعيها لتدعيم قدراتها الذاتية كسبل لتأكيد وجودها في مواجهة القوتين الأعظم والقيام بدور إيجابي في السياسات العالمية. أما بالنسبة للطرف العربي فهو يهدف إلى تنويع علاقاته الاقتصادية الدولية وذلك باستغلال مراكز القوة الجديدة في النظام الدولي (مثل الجماعة الأوروبية) وذلك للتخفيف من العواقب السلبية للاستقطاب الثنائي للمنطقة العربية بين القوتين الأعظم.

وتبدو هذه المصالح العليا للطرفين متكاملة - في الأجل الطويل - وبخاصة إذا نظرنا إلى المصالح المباشرة لهما (كما سنرى). فإن أوروبا الجماعة والوطن العربي يبدوان كشريكين يمكنهما إقامة نوع من الاتفاق بين الجماعي (Accord Intercommunautaire). ويعد هذا النمط من التعاون سبيلاً لعلاج الاتجاهات القومية المتطرفة أو الاتجاهات «العالمية الكلية» Global وذلك عن طريق إقامة «كيانات اقتصادية وبشرية كبرى» أكبر من الدولة القومية ولكن أصغر من «الجماعة الدولية».

وبمقدور الحوار العربي - الأوروبي أن يفسح الطريق أمام قيام مثل هذا النمط من التعاون في الأجل الطويل على نحو يكون له تأثير عميق على العالم كله نظراً إلى أهميته الإقليمية<sup>(٩١)</sup>.

وكان التحدي الكامن أمام تحقيق هذه الغايات النهائية - والتي ستعد مؤثراً على نجاح الحوار - هو مدى النجاح في إعادة تشكيل نمط العلاقات الأوروبية بعيداً عن نمط التبعية ونحو مزيد من الإقتراب من نمط الاعتماد المتبادل الحقيقي. وهنا تثار التساؤل التالي: هل بمقدور البلاد العربية التي تحوز موارد إستراتيجية هامة تدعيم من قدرتها التفاوضية، أن تقيم علاقات متميزة مع أوروبا على نحو يستجيب لمطالب التنمية العربية ويحقق المصالح الأوروبية في الوقت نفسه؟ أم أن هذه العلاقات لن تؤدي إلا إلى مزيد من تبعية المنطقة العربية، وليس إلى تقسيم جديد للعمل بينها وبين أوروبا<sup>(٩٢)</sup>؟

ومن ناحية أخرى، هناك المصالح الاقتصادية المباشرة، فالحوار يهدف (كما جاء في المذكرة المشتركة الصادرة عن إجتماع مشترك للخبراء الأوروبيين والعرب في تموز/يوليو سنة ١٩٧٥) إلى إقامة تعاون يتطلب اتخاذ التدابير والخطوات الفعالة في جميع الميادين عن طريق توزيع عادل للعمل بين المجموعتين: فمن ناحية، يملك الجانب الأوروبي إمكانيات ضخمة في ميادين التكنولوجيا والمعدات والخدمات، ومن ناحية أخرى، يملك الجانب العربي نصيباً وافراً من المواد الأولية والإمكانيات المالية والبشرية.

ومن ثم يمكن تلخيص المطالب الأساسية للجانب العربي كالآتي: حماية الإستثمارات العربية في أوروبا، حرية دخول المنتجات العربية

للأسواق الأوروبية، نقل التكنولوجيا من أوروبا بشروط مميزة، إقامة قدرة صناعية عربية متطورة.

أما الطرف الأوروبي فتتلخص مطالبه في: حماية الاستثمارات الأوروبية في البلاد العربية، ضمان انتظام الإمدادات بأسعار معتدلة، مشاركة رأس المال العربي في الصناعة الأوروبية، زيادة الصادرات الأوروبية إلى المنطقة العربية.

ويتضح من هذه المطالب أن تطوير اعتماد متبادل متوازن يقتضي قيام تعاون يركز على تطوير فعال للقوى الإنتاجية العربية على نحو يساعد على ظهور نمط جديد من تقسيم العمل الدولي بين الجانبين العربي والأوروبي<sup>(٥١)</sup>.

ولكن كيف يمكن للحكومات العربية التي لوحت لأوروبا - منذ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٣ - بالنفط والبترو دولار في مقابل تأييد القضية العربية وفي مقابل التكنولوجيا والمعدات اللازمة للتنمية، كيف يمكنها بعد ذلك أن تستبعد النفط من الحوار تحت رغبة بعض الحكومات العربية ذاتها؛ ومع خضوع بعض الدول الأوروبية للضغط الأمريكية - كيف يمكنها أن تحقق أهدافها الاقتصادية من وراء الحوار؟ إن نتائج مسار الحوار يمكن أن تقدم الإجابة. وهذا يقودنا إلى النقطة التالية.

## (٢) بالنسبة لتطور مسار الحوار

### حول الموضوعات الاقتصادية

دون الدخول في التفاصيل الفنية عن درجة التقدم الذي تحقق على صعيد عمل كل لجنة من اللجان السبع المتخصصة، أو على صعيد

اجتماعات اللجنة العامة للحوار<sup>(٥٢)</sup>. يكفي استخلاص النقاط التالية حول «مشروعات التنمية» وحول «التبادل التجاري» فهما موضع الصدام الأساسي في المصالح بين أوروبا والعرب.

(أ) عن «مشروعات التنمية» فهي المشروعات ذات التأثير الهيكلي على الاقتصاد والمجتمع. وانطلقت هذه المشروعات من فكرة التعاون الثلاثي: تكنولوجيا أوروبية + رأس مال نفطي عربي + يد عاملة من البلدان العربية كثيفة السكان.

ويمكن تصنيف هذه المشروعات إلى أربعة أنماط:

- المشروعات الزراعية في بعض البلاد العربية الفقيرة: ولقد تم بالفعل اختيار إقامة بعضها في الصومال والسودان. وهي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي الشامل والتنمية الزراعية. ولكن البلدان العربية الغنية رفضت هذه المشروعات - باستثناء الكويت - التي ساندت إقامة مشروع السودان نظراً لمساندتها السياسية للنظام السوداني. وكان بمقدور هذا المشروع أن يجعل من السودان «مزرعة دول الخليج». ولقد حال أيضاً دون التقدم على صعيد هذه المشروعات مشكلة تمويل الدراسات التمهيديّة اللازمة للإعداد لها. حيث رفض الجانب الأوروبي تمويل هذه الدراسات كذلك ترددت الحكومات العربية كثيراً قبل أن تقبل تقديم تمويل جزئي لها.

- مشروعات البنية الأساسية والاتصالات: وكانت جميع البلدان العربية في حاجة إلى تطويرها أو إنشائها. ولقد اهتمت بها الجماعة الأوروبية لأنها تخدم مصالحها أيضاً ومن ثم تحمست لها أكثر من حمسها لمشروعات النمط الثالث.



- المشروعات الصناعية: فلقد طالب الجانب العربي بالتعاون لإقامة صناعات ثقيلة. ولم يتحمس الجانب الأوروبي لهذا الطلب واقترح التركيز على تشجيع الصناعات التي تقوم على المواد الأولية. وكان من بين هذه المشروعات صناعات تكرير النفط والصناعات البتروكيمياوية، إلا أنه لم يحدث تقدم يذكر بالنسبة للأخيرة. فلقد تضاءلت الطموحات التي صاغها مؤتمر القاهرة وروما بعد أن عارض الجانب الأوروبي العديد من المشروعات التي قدمها الجانب العربي في هذا المجال، نظراً إلى طبيعتها التنافسية مع الصناعات الأوروبية المناظرة والتي تمر بمرحلة أزمة.

- المشروعات التي احرزت تقدماً أكبر وهي مشروعات الدراسات التمهيديّة حول عدد كبير من الموضوعات (مثل الشروط العامة للتعاقدات، الإعداد المهني، التنسيق في مجال الإحصائيات، إنشاء المدن الجديدة، بحث تطوير موارد المياه واستخداماتها في المناطق الريفية، المكننة الزراعية، إنشاء مركز للتعاون التجاري، التعاون العلمي والتكنولوجي). وبالرغم من عدم إنكار أهمية بعض هذه المشروعات - وبخاصة في الأجل الطويل - فإن إحراز التقدم على صعيدها دون غيرها من مشروعات التنمية الأخرى كان يعني ان الحوار لم يعد مشروعاً حضارياً طموحاً جداً، ولكن أضحي مجرد مشروع للتعاون الاقتصادي التقليدي على المستويات الجزئية<sup>(٥٣)</sup>. لماذا؟

لقد كان الاختيار بين هذه الأنماط من المشروعات، ثم تمويل ما تم اختياره يثير صعوبات عديدة نظراً للتضارب بين المصالح القومية وبين المصالح القطرية العربية من ناحية، ونظراً لطبيعة تقدير الدول



الاوروبية للمكاسب والتكلفة من وراء هذه المشروعات من ناحية، لم تكن الحكومات النفطية العربية تتحمس للاستثمار في مشروعات تنمية في البلدان العربية الفقيرة لأنها قليلة العائد. وفي المقابل كانت تفضل الإستثمار في الدول الاوروبية أو في مشروعاتها القومية. ولم تكن الجماعة الاوروبية تتحمس إلا لاستثمار الأموال النفطية في أوروبا. ولكن لم يتقدم هذا البديل نظراً لرفض دول الجماعة تقديم ضمانات للإستثمارات العربية فيها. ومن ناحية أخرى سعى الأوروبيون إلى الحفاظ على التوازن بين المكسب والتكلفة. وتتلخص التكلفة في ثلاثة أبعاد: سياسية (الموقف من الصراع العربي - الإسرائيلي)، مالية (تمويل المشروعات)، واقتصادية (الطابع التنافسي للصناعات التي اقترحها الجانب العربي). أما المكسب فلقد اتسم - في نظر أوروبا - بالعمومية والغموض<sup>(٥٤)</sup>. ولقد عبر عن تلك الرؤية الاوروبية لمشروعات التنمية أحد كبار موظفي اللجنة الاوروبية بقوله إن هذه المشروعات ضرورية لتبين إهتمام الأوروبيين بالحوار. بعبارة أخرى كانت المشروعات ذات أهمية سياسية بالدرجة الأولى في حين كان يعترض تحقيق مكاسب فعلية من ورائها مشاكل مالية واقتصادية طويلة الأجل<sup>(٥٥)</sup>.

كذلك رأى البعض<sup>(٥٦)</sup> أن التعاون الثلاثي الذي تنطلق منه هذه المشروعات لم يكن ليحقق الإعتماد المتبادل المتوازن بين أطراف هذا التعاون (الدول الاوروبية مصدر التكنولوجيا الحديثة، والبلاد العربية الغنية بمصدر رأس المال، والبلاد العربية الفقيرة مصدر اليد العاملة الرخيصة)، وإنما يدعم من قيود تبعية الطرف الثالث الذي ستدفع طبقته العمالية الصناعية والزراعية ثمن التوسع الصناعي المندمج في ظل الرأسمالية العالمية والذي ستعرض جماهيره لاستغلال قوي حتى يتمكن

انتاج المشروعات الثلاثية من المنافسة على صعيد السوق العالمي . وفي المقابل سيحقق الطرفان الآخران مكاسب من وراء هذا التعاون الثلاثي .

كذلك إذا كانت بعض الحكومات العربية قد طالبت بنقل بعض الصناعات الثقيلة إلى المنطقة فإن مصلحة أوروبا كانت تتحقق إذا انتقلت بعض الصناعات ذات الاعتماد القليل على رأس المال ولكن تحتاج إلى عمالة كثيفة، والتي تسبب في تلوث البيئة، على أن تركز أوروبا جهودها على الصناعات التكنولوجية المتقدمة . ويعكس هذا الوضع تقسيماً جديداً للعمل بين الاقليمين يترجم الرؤية الليبرالية لكيفية إعادة تنظيم مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب (أي إعادة تنظيم اندماج الجنوب في النظام الرأسمالي العالمي) . ويهاجم منظرو التبعية هذه الرؤية التي تكرس التبعية والتخلف .

(ب) التعاون التجاري<sup>(٥٧)</sup> من المعطيات الهامة والدائمة في العلاقات بين الجماعة الأوروبية والبلاد العربية تلك التي تبرز كل منها كالشريك التجاري الواحد للآخر (كما رأينا) .

لقد احتلت لجنة التجارة أهمية خاصة في أعمال الحوار واتفق الطرفان في اجتماع الخبراء في القاهرة على أن اتخاذ خطوات للتنمية وتوسيع التبادل التجاري بين المنطقتين العربية والأوروبية، يعتبر عاملاً هاماً في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقتين . وأراد الطرف العربي أن يحصل في مجال التجارة على مزايا تفضيلية (إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أو اشتراط المعاملة بالمثل، تثبيت أسعار الصادرات العربية الرئيسية وضمان حصيلتها)، تفتح سوق الجماعة

الاوروبية لمتوجاته دون أن يمنح مثلها لدول الجماعة حتى لا يضر ذلك بمركز صناعاته الوليدة. وازدادت المطالب العربية وضوحاً وتحديداً في اجتماعي الخبراء في روما وأبو ظبي، حيث وصل إلى المطالبة بإبرام اتفاقية تفضيلية جماعية مع الجماعة الاوروبية (على غرار اتفاقية لومي (١). ورفض الجانب الأوروبي المطالب العربية وأعلن بصراحة عن تحفظه الشديد عليها في البيان النهائي وخلال المناقشات التي جرت في أبو ظبي. كذلك عجزت لجنة التجارة عن إحراز أي تقدم. واكتفى الاجتماع الأول للجنة العامة في لوكسمبورغ بأن وضع إجراءات تنمية التجارة ضمن الموضوعات التي يهتم بها. كذلك لم يتوصل الاجتماع الثاني في تونس إلى شيء جديد.

ولقد برر الطرف الأوروبي موقفه الرفض لتوقيع اتفاقية تفضيلية تجارية جماعية مع البلاد العربية بعدة حجج منها:

- إن المطالب العربية تثير مشاكل ذات أبعاد عالمية أكثر منها إقليمية وتجري مناقشتها بين الدول النامية والدول المتقدمة في المحافل الدولية.

- وإن ما يقرب من ٩٠ بالمائة من الصادرات العربية إلى أسواق المجموعة الاوروبية معفاة من الضرائب. وإن هذا الرقم يصل إلى ٩٠ بالمائة بالنسبة للبلدان الخليجية العشرة التي لا تشملها اتفاقية لومي أو إتفاقيات السياسة المتوسطة الجماعية.

- إن اللوائح المعمول بها في مجال السياسة التجارية للسوق الاوروبية قادرة على حل المشكلات التي يطرحها الجانب العربي. أي كان الطرف الأوروبي يعطي الأولوية للاتفاقات التفضيلية المعقودة مع الحكومات العربية فرادى وليس كمجموعة. وهي الاتفاقات المعقودة مع بلدان

المغرب والمشرق في إطار السياسة المتوسطة (كما رأينا). كذلك كانت كل من الصومال والسودان وموريتانيا وجيبوتي أطرافاً في اتفاقية لومي الأولى التي وقعتها الجماعة الأوروبية مع ٤٦ دولة من الدول الأفريقية ومن دول الكاريبي والباسيفيك.

ولم تكن الحكومات العربية تقبل هذه المبررات. واستند الموقف العربي إلى الحقائق التالية:

- الصادرات النفطية تمثل دعامة الصادرات العربية الى الدول الأوروبية، ومن ثم فإن ادراجها ضمن الصادرات غير الخاضعة للرسوم يعطي نتائج مضللة. لأنه فيما عدا النفط فإن أقل من ٥ بالمائة من الصادرات العربية فقط هو الذي دخل الجماعة الأوروبية دون رسوم. وفي تقرير صادر من الجامعة العربية عن تطور العلاقات التجارية بين دول السوق الأوروبية والبلدان العربية يتضح أن نسبة الصادرات العربية غير الخاضعة للرسوم الجمركية الى اجمالي الصادرات - عدا النفط - قد بلغت ١, ٥ بالمائة، ٨, ٢ بالمائة، ٩, ٤ بالمائة، ٣, ٤ بالمائة، ٢, ٣ بالمائة، خلال الاعوام من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٧٥ على التوالي.

- هذا وكانت الحكومات العربية ترى أنه قد يترتب على الاتفاقات التجارية الفردية مع الجماعة خسائر لها كمجموعة. ويرجع موقفها هذا الى قرار الجماعة بتقييد استيراد المنسوجات من بعض البلدان العربية التي تربطها معها اتفاقات تفضيلية (في إطار السياسة المتوسطة كما رأينا) وذلك حماية لصناعة النسيج الأوروبية من حالة الازمة التي تترتب على زيادة الواردات من النسيج العربي. ولقد اعتبر العرب هذا القرار مخالفاً

لروح الحوار من ناحية، ولاتفاقات التعاون التي عقدتها الجماعة مع بعض البلدان العربية من ناحية أخرى، ودافعاً للمطالبة بمنهج اقليمي لتنظيم قضية التجارة في كلياتها وبصورة جماعية.

### ٣ - حول تقويم انجازات البعد الاقتصادي للحوار

وجدت أوروبا نفسها - عقب أحداث تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٧٣ أمام اختبارين: اما قبول الهيمنة الامريكية على الوضع في المنطقة العربية، واما تحمل مسؤولية القيام بدور الشريك الفعال لتحديد استراتيجية بديلة للمنطقة. وكان الخيار الاول يعني ابتعاد أوروبا عن عملية البحث عن تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي، وربط الحوار العربي - الاوروبي بالتشاور المسبق مع الولايات المتحدة، والاشتراك في جبهة مستهلكي النفط في مواجهة جبهة المنتجين. وكان البديل الثاني يقود الى البحث عن نمط تعاون طويل الاجل مع الوطن العربي يخلق علاقات قوى عالمية جديدة<sup>(٥٨)</sup>.

ويبدو من التحليل السابق للسلوك الاوروبي السياسي والاقتصادي كيف أن أوروبا تأرجحت بين الخيارين. ومن هنا كان غموض وعدم فعالية الحوار سياسياً واقتصادياً. فبالرغم من أن الحوار ظهر في بدايته كمشروع حضاري طموح ذي أبعاد متعددة، لكنه لم يصل في الحقيقة إلا لمجرد صياغة اطار للتعاون الاقليمي التقليدي الذي استطاع أن يحقق تقدماً متواضعاً على صعيد بعض موضوعاته الاقتصادية، في حين تعثرت كثيراً أبعاده السياسية وبعض أبعاده الاقتصادية.

ذلك لأن أهداف الحوار لم تتحدد بوضوح منذ البداية، ثم أخذ يفقد

أهميته وقوة دفعه تدريجياً. فلقد أخذت خطواته تزداد ببطأ، وأخذت اجتماعات خبرائه تفقد حيويتها نظراً لعدم وضوح أبعاد كيفية الوصول الى الهدف طويل الاجل، وبخاصة في ظل تطور الاطار الدولي والاقليمي بعيداً عن الظروف التي هيأت وساعدت على مولد فكرة الحوار وبدايته.

ويمكن أن نرجع هذا الانجاز المتواضع الى مجموعتين أساسيتين من العوامل ذات الابعاد العربية والاوروبية والعالمية. الاولى، تتصل بإفراغ الحوار من محوري اهتمامه الاصيلين: النفط بالنسبة لأوروبا والصراع العربي - الاسرائيلي بالنسبة للعرب. الثانية، تدور حول وضع الحوار في مجمل العلاقات العربية الاوروبية وذلك في ضوء خصائص كل من الجانبين.

بالنسبة للمجموعة الاولى: كان تردد الجماعة المستمر في قبول اعطاء الاولوية للأبعاد السياسية للحوار وراء أول مظاهر جموده. كما كان استبعاد مشكلة النفط من نطاق الحوار وراء التناقض الخطير الكامن في هذا الحوار الذي يدور بين طرفين، ولكن في غياب أهم قضيتين بالنسبة لكل منهما<sup>(٥٩)</sup>.

وكان هذا الاستبعاد (أو هذه الموافقة على الاستبعاد تحت ضغط الولايات المتحدة) تعبيراً عن قصر نظر الجانب العربي بصفة خاصة لأن النفط يعد الورقة الحاسمة والاداة الأساسية في الضغط على الطرف الاوروبي لتقديم تنازلات سياسية واقتصادية، ومن ثم، فإن رفعه من نطاق الحوار أضعف الجانب العربي وقوى الجانب الاوروبي<sup>(٦٠)</sup> (على الأقل حتى بداية الثمانينات). ولقد توقعت العديد من التحليلات<sup>(٦١)</sup>



منذ بداية الاعلان عن الحوار والاعداد له أنه اذا استمرت الدول العربية والاوروبية في قبول هذا الاتجاه نحو استبعاد النفط - ولو علناً - فإنه لن يكون لعملية الحوار بين الطرفين، إلا أهمية محدودة.

ولكن ظل الجانب العربي يذكر - في كل فرصة ممكنة - بأن التطور في البعد السياسي للحوار هو الذي سيساعد على احداث تقدم محسوس في عملية الحوار. كما ظل بعض الاوروبيين يؤكدون (كما جاء على لسان أحد المسؤولين في لجنة الجماعة الاوروبية سنة ١٩٧٨)<sup>(١٣)</sup> أن إعادة ادماج مشاكل الطاقة في الحوار هو الذي سيتمكن من تحقيق قفزة حقيقية الى الامام في عمل الحوار.

وحتى نهاية السبعينات استمر رفض الجانب العربي لمناقشة أسعار النفط وامتداداته بصورة جماعية مع الجانب الاوروبي لتقديم أي معاملة تفضيلية في هذا المجال لأعضاء الجماعة الاوروبية<sup>(١٤)</sup>. ولكن من ناحية أخرى - كانت الدول الاوروبية تسير قدماً نحو تخفيف اعتمادها على النفط العربي حتى تفصم العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين استهلاك النفط. وخططت حتى تنخفض نسبة استهلاكها من النفط (خلال عشر سنوات (١٩٨٠ - ١٩٩٠) من ٥٣ بالمائة الى ٤٠ بالمائة من اجمالي استهلاكها من الطاقة، وبالنسبة لفرنسا بصفة خاصة كان من المتوقع أن تنخفض هذه النسبة خلال الفترة نفسها من ٥٦ بالمائة الى ٣٠ بالمائة<sup>(١٥)</sup>. كذلك انخفضت واردات المانيا من النفط العربي وانخفضت نسبة مساهمة النفط العربي في وارداتها النفطية الاجمالية من ٤١ بالمائة عام ١٩٨٣، الى ٣٥ بالمائة عام ١٩٨٤. ولقد عرضت المانيا هذا



التخفيض بالاعتماد على مصادر نفطية أخرى مثل بريطانيا والاتحاد السوفياتي ونيجيريا.

وبالرغم من اندلاع الثورة الايرانية وانهيار نظام الشاه، ثم اندلاع الحرب العراقية - الايرانية وما ترتب على هذه الاحداث من تهديد انتظام امدادات النفط والارتفاع الكبير في أسعارها ومن ثم تجدد حيوية مشكلة تبعية الاقتصاد الاوروبي لأمن الخليج من ناحية وتزايد اعتماده على النفط العربي بصفة خاصة<sup>(٦٠)</sup>، فسرعان ما ثبت خطأ الاعتقاد في امكانية كسر جمود الحوار العربي - الاوروبي وذلك مع الانخفاض المتتالي الذي أصاب أسعار النفط من جراء انخفاض الطلب عليه تدريجياً خلال السنوات الاولى من الثمانينات والذي وصل الى قمته مع بداية سنة ١٩٨٦، وهو الامر الذي أدى الى افراغ الحوار العربي - الاوروبي من كل مغزى حقيقي له - متصل بالنفط - قد يكون باقياً لدى الطرف الاوروبي. وكان هذا يعني أيضاً أن الدول الاوروبية قد نجحت في تقليص عواقب تبعيتها للنفط العربي - في حالة وقوع أزمة مفاجئة.

وكان وراء هذه التطورات في السوق النفطية العالمية ذلك النجاح الذي حققته سياسات الدول الغربية لترشيد استهلاك النفط وتطوير بدائله على النحو الذي أثر على عامل الطلب، فضلاً عن مجموعة عوامل أخرى أثرت على زيادة المعروض من النفط في السوق العالمي (وأهمها انتاج بحر الشمال، وزيادة انتاج عدد من الدول غير الأعضاء في منظمة الاوبك). وبعد ان كان نصيب الاوبك في اجمالي الامدادات النفطية العالمية (باستثناء الكتلة الاشتراكية) يقدر بـ ٦٨ بالمائة سنة ١٩٧٦، انخفض ليصل في شباط/فبراير سنة ١٩٨٣ الى ٤٦ بالمائة

فقط. كذلك انخفض الطلب العالمي على النفط في الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٢ بمقدار ٩,٥ ملايين برميل يومياً. كذلك انخفض انتاج دول الاوبك بمقدار ١٢ مليون برميل يومياً ليصل الى ١٧,٧٥ مليون برميل يومياً فقط، في حين أن دول الاوبك تحتاج الى انتاج ما يقرب من ٢١ مليون برميل يومياً لتغطي احتياجات اقتصادياتها. وازداد الامر سوءاً مع بداية النصف الثاني من الثمانينات على النحو الذي يوضح ان الدول النفطية، وان بدت قوية بما في حوزتها من مادة اولية استراتيجية هامة، الا أنها تعد في الواقع رهينة النظام الدولي والاضطرابات - قصيرة الاجل - التي تمر بها اقتصاديات الدول المتقدمة<sup>(٣٦)</sup>.

وخلاصة القول حول هذه المجموعة الاولى من الاسباب التي تساعد على تفسير ما وصل اليه الحوار العربي - الاوروبي من جمود هو أن أي تعاون في المستقبل بين اوروبا والعرب يجب - اذا اريد له أن يكون مثمراً وإيجابياً - ألا يركز فقط على المحورين الاساسيين الذي انطلق منها الحوار في بداية السبعينات أي القضية الفلسطينية والنفط. حقيقة يحتل هذان المحوران مكانة هامة في نطاق أي نظام للتعاون بين العرب واوروبا، ولكن لا يجب أن يكونا العنصرين الوحيديين. فإن القيود السابق توضيحها والتي مارست تأثيراً ما على فعالية المساومة بهما بين الطرفين العربي والاوروبي، تدعونا للقول بأن الحوار بينهما يجب ان يركز أيضاً على اسس اخرى تكمن في موضوعات الاعتماد المتبادل الاقتصادي الاخرى، التي يحتاج تطوير التعاون حولها لاستراتيجيات اقليمية عربية واوروبية تعكس أولاً وقبل أي شرع توازن القوى التفاوضية بين الطرفين. وهو الامر غير القائم حتى الآن كما سيتضح عند تحليل عناصر المجموعة الثانية من الاسباب المفسرة لجمود الحوار

العربي - الاوروبي . (وكما سنشير في الخاتمة).

بالنسبة للمجموعة الثانية: سبق ورأينا كيف برز الاختلاف بل والتناقض بين أهداف طرفي الحوار تجاه موضوعات التصنيع والتجارة والتمويل ونقل التكنولوجيا، ويرجع هذا الى طبيعة توازن المصالح بين طرفي الحوار. كذلك انعكس توازن القوى بين الطرفين في شكل ضعف انجاز الحوار ثم تسوقه. فلم يكن لدى الجانب العربي القوة التفاوضية القادرة على فرض مطالبه على الجانب الاوروبي. وكان الاخير يحرص على تخفيف عواقب الحوار على البنيان الاوروبي من ناحية، وعلى التحالف الاوروبي الامريكي من ناحية اخرى، أكثر من حرصه على مكاسبه من وراء التعاون مع البلاد العربية، فلقد كان الموقف الاوروبي متشدداً في المجال الاقتصادي فهو يأخذ ولا يعطي بالقدر الذي يجعله بديلاً ثالثاً للقوتين الاعظم يساعد على تنمية المنطقة العربية طالما تتعذر عملية التنمية المستقلة.

بعبارة اخرى كان هذا الموقف الاوروبي يعكس المنطق القائل ان وضع مشروعات الحوار موضع التنفيذ من شأنه ان يخلق قوة اقتصادية عربية منافسة، أي يعكس المنطق الذي يعبر عن مفهوم التصارع بين المصالح القومية العربية والمصالح القومية الاوروبية، وينكر منطقاً آخر هو منطق الاعتماد المتبادل وهو القائل بأن تصنيع البلدان العربية برأسمال عربي، سوف يعطي اوروبا امكانية لزيادة صادراتها التكنولوجية وبيعها الرأسمالية اللازمة للمراحل الاولى للتصنيع. مما يعطي ميزات تسويقية طويلة لاوروبا<sup>(١٧)</sup>. هذا وبالرغم من أن الجانب الاوروبي لم تكن لديه حسن النية اللازم والكافي لدفع مسار الحوار، الا أنه لا يمكن انكار مسؤولية الجانب العربي أيضاً وبخاصة من حيث فشله في تحقيق

الاندماج الاقتصادي العربي والذي يعد شرطاً هاماً من شروط نجاح الحوار، ولكنه لم يتوافر لأسباب عديدة كما سنرى عند دراسة المحددات حيث نتطرق بالتفصيل الى تحليل المتغيرات الهيكلية العربية والاوروبية التي عاقت من تقدم الحوار.

ويبقى أخيراً مجرد الإشارة الى الملاحظتين التاليتين:

١ - لم يأت الحوار العربي - الاوروبي كبديل للعلاقات العربية - الاوروبية على مستويات اخرى. ولقد كان للعلاقات الثنائية بين الحكومات العربية والدول اعضاء الجماعة الاوروبية، أو بين بعض الحكومات العربية (فرادى) وهذه الجماعة تأثيرها السلبي على تقدم انجاز الحوار. فلقد كانت بعض الحكومات العربية (النفطية بصفة خاصة) والاوروبية تخدم مصالحها وأهدافها على مستوى العلاقات الثنائية مما اضعف دافعها وحماسها للتعاون الجماعي الذي ينصب على مشروعات اقليمية يصعب اعدادها وتنفيذها، ومن ثم تتناقص جاذبيتها. فمثلاً بالرغم من الدور الذي قامت به فرنسا للدعوة الى الحوار، الا أنها استغلت وضعها في اطاره لخلق المناخ اللازم لعقد صفقاتها النفطية الهامة. ومن ثم اهتمها شركاؤها الاوروبيون باستغلال الحوار كساحة لتعبئة الجهود الاوروبية الجماعية لمساندة مكاسب علاقاتها الثنائية. كذلك كانت بلدان المغرب وبلدان المشرق التي وقعت على الجماعة اتفاقات تعاون تعطى الأولوية للعلاقات التي تنظمها هذه الاتفاقات وليس للعلاقات الاقليمية المتعددة الاطراف التي يترتب عليها روابط ثقيلة الاءاء. وهكذا يمكن أن نفسر الى حد ما المصاعب التي واجهت الاتفاق حول مشروعات اقليمية ذلك لأن مفهوم التعامل الثنائي يتعارض مع منطق الحوار الجماعي. ولقد جاءت اتفاقيات كامب

ديفيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية لتتوج ذلك المفهوم وتقدم مدلولات جديدة بالنسبة لتأثير اسرائيل على العلاقات العربية الاوروبية<sup>(٣٨)</sup>. وهذا يقودنا الى الملاحظة الثانية.

٢ - كل تقدم احرزته الجماعة في علاقاتها بالمنطقة العربية تم في اطار مبدأ «التوازن» بين العلاقات العربية - الاوروبية وبين العلاقات الاوروبية - الاسرائيلية. بعبارة أخرى، كانت الجماعة تتحرك وعيناها على العرب واسرائيل في الوقت نفسه. فلقد ارادت ان تكون سياستها المتوسطة قناة بين طرفي صراع الشرق الاوسط (كما رأينا). وبعد هذا التصور الاوروبي تصوراً مكماً لهدف كان ماثلاً في الادراك الاسرائيلي منذ بداية محاولتها اقامة علاقات مميزة مع السوق، اي هدف اقامة كيان جماعي في الشرق الاوسط يضم اسرائيل وجيرانها في الشرق والشمال بحيث يرتبطوا جميعاً معاً بعلاقات مميزة على غرار العلاقات بين دول الجماعة الاوروبية<sup>(٣٩)</sup>.

ومن هنا يمكن ان نفسر الى حد ما عدم معارضة اسرائيل التامة للحوار العربي - الاوروبي. فبالرغم من اعتراضها على أي تقدم يحرزه على الصعيد السياسي الا انها حاولت استغلاله عن طريق دفع بعض العناصر المساندة لاسرائيل في البرلمان الاوروبي لإثارة مسألة المقاطعة العربية للشركات التي تتعامل مع اسرائيل، الا أن هذا الموضوع لم يصل الى الجلسات الرسمية للحوار<sup>(٤٠)</sup>.

ولقد ثارت هذه القضية نفسها امام بعض الحكومات الاوروبية وبخاصة في فرنسا. فلقد اتضح من رد فعلها مدى حرصها على الحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع الاقطار العربية حتى ولو اضطرها الامر الى

الدخول في مواجهة مع قوى سياسية واقتصادية تتحرك للضغط من اجل اتخاذ موقف مضاد من المقاطعة العربية لإسرائيل . فلقد أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية في ٨ حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧ قانوناً حول المقاطعة العربية وهو يقطع كل صور التمييز ضد أي دولة في العقود التجارية للتصدير، وتوقيع العقوبات على من يخالف هذا القانون . وكان من شأن تطبيق هذا القانون أن يصيب العلاقات مع البلدان العربية ببعض الاضطراب . ولهذا تحركت الحكومة لمواجهة هذه الآثار وذلك بأن أصدر رئيس الوزراء الفرنسي قراراً بلائحة تنفيذية لذلك القانون تقضي بعدم وقوع ما ينص عليه من عقوبات على التعاقدات التي تدخل في نطاق القرارات التي اتخذتها الحكومة في اطار سياساتها التجارية والاقتصادية أو تطبيقاً لالتزاماتها الدولية . وكانت هذه اللائحة تهدف ألا ينطبق القانون على الاتفاقات مع الدول النفطية أو التي تدخل مرحلة التصنيع في الشرق الاوسط<sup>(٧١)</sup> . ولهذا يمكن القول إن هذا الموقف الفرنسي يمكن أن يفسر - الى حد ما - رفض الدول الاوروبية طرح المطالب الاسرائيلية حول المقاطعة العربية على صعيد الحوار .

وعقب المعاهدة المصرية - الاسرائيلية وما تلاها من محاولات لتطبيع العلاقات المصرية - الاسرائيلية أخذت اسرائيل تعد نفسها لأن تصير - من خلال مصر - منافساً في السوق العربية<sup>(٧٢)</sup> . ولم يكن بمقدور الحوار العربي - الاوروبي، بعد ما ترتب على القطيعة المصرية - العربية، ان يكون قناة تحقق هذا الهدف الاسرائيلي .



## هوامش الفصل الرابع

- (١) انظر فصل المحددات العربية.
- (٢) نازلي معوض، «السياسة المتوسطة للجماعة الاقتصادية الاوروبية»، السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧٣ (تموز/ يوليو ١٩٨٣)، ص ٤٨ - ٤٩.
- (٣) Hans Maull, «The Strategy of Avoidance: Europes Middle East Policies after October War,» in: J.C Hurewitz, ed., *Oil, Middle East and Industrialized Societies*, pp. 127-128.
- (٤) Edward Morse, «New Europe: A Unified Bloc,» in: Robert Bauer, ed., *Interaction of Economics and Foreign Policy* (Charlottesville, VA.: University Press of Virginia, 1975), pp. 106-108.
- (٥) حول العلاقات بين الجماعة الاوروبية والدول النامية بصفة عامة، على سبيل المثال، انظر:
- J.D.B. Miller, «The Unsociables: The EEC and the Developing Countries Overseas,» *World Today*, (The Royal Institute of International Affairs), (August 1974), pp. 327-334; Claude Cheysson, «Europe and Third World after Lomé,» *The World Today*, vol. 31, no. 6. (June 1975), pp.232-239; Stephen Taylor, «EEC Coordination for the North-South Conference,» *World Today*, vol. 33, no. 11 (November 1977), pp. 433- 442, and
- أنس مصطفى كامل، «لومي - ٢» والحوار الصعب بين الشمال والجنوب، «السياسة الدولية، العدد ٥٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٠).
- (٦) عبد المنعم سعيد، «الحوار العربي الاوروبي: علاقة قوة ام اعتماد متبادل،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥١ (أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ١٧ - ١٨؛ وتريرة الافندي، «المحددات الاقتصادية ومستقبل الحوار العربي الاوروبي،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣١ (ايلول/ سبتمبر ١٩٨١)، ص ٥٧ - ٥٩؛ و Alan Taylor, «The Euro-Arabe Dialogue: Quest for an International Partnership,» *The Middle East Journal*, vol. 22, no. 4 (Autumn 1978), p. 429; Jacques Bourrinet, «Interdependance et developpement: Euro-Arabe,» in: J. Bourrinet, ed., *Le Dialogue Euro-Arabe* (Paris: Economica, 1979), pp. 276-279, and Jean Roux, «La C.E.E et le Moyen- Orient,» *Relations internationales*, no. 20 (hiver 1979), pp. 505-506.



كذلك انظر بعض الجداول الموضحة لتطور هيكل المبادلات التجارية للجماعة الأوروبية وبين الدول العربية خلال السبعينات في: Bourrinet, ed., Ibid., pp. 345-352. وحول تحليل هيكل التجارة الخارجية بين العرب وأوروبا وحول نصيب الدول العربية من التجارة الخارجية لكل من الدول التسع أعضاء الجماعة حتى سنة ١٩٧٨، انظر: الأفندي، «المحددات الاقتصادية ومستقبل الحوار العربي الأوروبي»، ص ٥٩ - ٦١.

(٧) حول التطور في اتجاهات التجارة الخارجية العربية وهيكلها وأثرها على الاقتصاديات العربية وعلاقتها بمجموعات الدول المختلفة منذ بداية الثمانينات، انظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٥، ص ١٧٢ - ١٨٠؛ ١٦٤ - ١٧٥؛ ٩٧ - ١٠٢، وص ١٨٢ - ١٨٨ على التوالي.

(٨) Roux, «La C.E.E. et le Moyen-Orient», p. 492, and Rainer Lane, «Le Dialogue Euro-Arabe et sa place dans la politique méditerranéenne des neufs», *Revue du Marché Commun*, no. 193 (Fevrier 1976), pp. 69-70.

(٩) سعيد، «الحوار العربي الأوروبي»، ص ١٤، و Lane, Ibid., pp. 71-72, and Gunther Van Well, «Le développement d'une politique Commune des neufs au Proche-Orient», *Politique étrangère*, no. 2 (1976), pp. 122-123.

(١٠) انظر فصل المحددات الأوروبية.

(١١) معوض، «السياسة المتوسطة للجماعة الاقتصادية الأوروبية»، ص ٣٨ - ٣٩. وحول مزيد من التفصيل عن تطور علاقة السوق المشتركة بالدول العربية وإسرائيل خلال الستينات، انظر: مصطفى عبد العزيز، «السوق الأوروبية المشتركة ودول البحر الأبيض المتوسط»، السياسة الدولية، السنة ٧، العدد ٢٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١)، ص ٧٠ - ٨٢.

(١٢) لأبعاد تلك الاتفاقية على ضوء تطور مطالب إسرائيل تجاه الجماعة منذ بداية الستينات انظر: Sergion I. Minerli, «Israel and the Enlarged European Economic Community», *International Problems*, vol. xiii, no. 1-2 (1976), pp. 383-390.

(١٣) Arié Dagan, «Israel et le marché commun», *Revue du Marché Commun*, no. 129 (Janvier 1970), pp. 25-27.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٧.

- Abba Ebban, *An Autobiography* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1978), p.481. (١٥)
- Philippe de Saint Robert, *Le Jeu de la France en Méditerranée* (Paris: Julliard, 1970), pp.62-67. (١٦)
- Jean Siotis, «The European Economic Community and its Emerging Mediterranean Policy,» in: Frans Am Alting Vo Geusan, ed., *The External Relations of the European Community* ([n.p.]: Sacson House, 1974), p.69. (١٧)
- (١٨) معوض، «السياسة المتوسطة للجماعة الاقتصادية الأوروبية»، ص ٤٠ - ٤٢.
- G.B., «Offensive Americaine contre la politique méditerranéenne de la Communauté?» *Revue du Marché Commun*, no. 161 (Janvier 1973), pp. 3-6. (١٩)
- Mario Levi, «La C.E.E. et les pays de la Méditerranée,» *Politique étrangère*, no. 6 (1972), pp. 803-804. (٢٠)
- (٢١) المصدر نفسه، ص ٨٠٦ - ٨٠٩.
- Abba Ebban, *An Autobiography*, p. 481. (٢٢)
- (٢٣) عبد المنعم سعيد، الحوار العربي الأوروبي (دراسة للنهج الأوروبي ازاء الحوار) ([القاهرة]: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، ١٩٧٧)، ص ٥٨ - ٦٠. وحول تفاصيل هذه الاتفاقيات، انظر: معوض، «السياسة المتوسطة للجماعة الاقتصادية الأوروبية».
- Hans Maull, «The Strategy of Viodance: Europeés Middle East Policies after October War,» in: J.C. Hureitz, ed., *Oil, The Arab Israeli Dispute and the Industrial World* (Boulder, Co.: Westview Press, Inc., 1976), p. 128 (٢٤)
- Roux, «La C.E.E. et le Moyen-Orient,» pp. 493-499. (٢٥)
- (٢٦) حول تحليل مزايا الاتفاقية وردود الفعل تجاهها، انظر: سعيد، «الحوار العربي الأوروبي»، ص ٩١ - ٩٤؛ احمد صدقي الدجاني، الحوار العربي الأوروبي (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية، ١٩٧٦)، ص ٩٣ - ١٠٠؛ Ugénes Hubert, «Le Dialogue Euro-Arabe: un parcours d'obstacles,» *Revue du Marché Commun*, no. 212 (Decembre 1977), pp. 521-522, et Bichara khader, «Les Relations C.E.E. Israel et l'avenir du Dialogue Euro-

Arabe,» *Revue Française d'études Politiques Méditerranéenne*, no. 11 (Novembre 1975), pp. 27-35.

(٢٧) نص البيان السياسي الذي صدر في ١٩٧٥/٥/٢٤ عن اجتماع خبراء الجانب العربي في الحوار العربي - الأوروبي بشأن اتفاقية المجموعة الأوروبية، في: الدجاني، الحوار العربي الأوروبي، ص ٢٠١ - ٢٠٧

(٢٨) انظر نص ترجمة الرد الذي سلمه الرئيس الدوري للجماعة الأوروبية الى الأمين العام للجماعة العربية في ١٩٧٥/٥/٢٤، في المصدر نفسه.

(٢٩) *L'année politique en France (1976)* (Paris: Editions du Grand siécle, [s.d.]), p. 123.

Roux, «La C.E.E et le Moyen-Orient,» p. 499. (٣٠)

Richard Pomfret, «Protectionism and Perferences in the Euro-pean Community's Mediterranean Policy,» *World Today* (February 1982), pp. 60-66. (٣١)

(٣٢) الافندي، «المحددات الاقتصادية ومستقبل الحوار العربي الأوروبي».

(٣٣) حول التطور في ابعاد واستخدام هذا السلاح منذ سنة ١٩٥٦ وذلك في ظل تطور السياسات العربية وفي ظل التأثيرات المتبادلة مع السياسات العالمية، أنظر:

M.S. Daoudi and M.S. Dajani, *Economic Diplomacy: Embargo Leverage and World Policies* (Boulder, Co.: Westview Press, 1985).

(٣٤) حول نصيب الدول العربية من اجمالي الواردات البترولية للجماعة الأوروبية ١٩٧٧، انظر:

Michael Vanden Abeele, «Problématique de l'énergie et Dialogue Euro-Arabe,» in: Bourrinet, ed., *Le Dialogue Euro-Arabe*, p. 217.

(٣٥) سعيد، «الحوار العربي الأوروبي»، ص ٦٩ - ٧٢.

(٣٦) حول تحليل مقارن مفصل لعواقب الأزمة البترولية ٧٣ - ٧٤ على اقتصاديات الدول الثلاث، انظر:

John A. Cicco, Jr., «The Atlantic Alliance and the Arab Challenge: The European Perspective,» *World Affairs Quarterly*, vol. 137, no. 4 (1975), pp. 303-315.

وبالنسبة لتحليل مقارن لمدى التبعية البترولية الدول التسع أعضاء الجماعة

الأوروبية حتى نهاية السبعينات، انظر: Perrin De Brich Ambault, «Géopolitique de l'énergie,» *Défense Nationale*, (Novembre 1978), pp. 39-53, and

Werner J. Feld, «West European Foreign Policies: The Impact of the Oil Crisis,» *Orbis*(Spring 1978), pp. 63-88.

Abeeel, «Problématique de l'énergie et dialogue Euro-Arabe,» (٣٧) pp. 63-88.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٤ .

(٣٩) انظر فصل المحددات الأوروبية .

Janice Gross Stein, «Alice in Wonderland: The North Atlantic (٤٠) Alliance and the Arab Israeli Dispute,» in: Steven Spiegel, ed., *The Middle East and Western Alliance* (London: George Allen and Unwin, Ltd., 1982), p. 86.

Pierre Péan, *Petrole (La troisième guerre mondiale)* (Paris: Gal- (٤١) man Levy, 1974), pp. 163-178, and 215-227.

(٤٢) بالنسبة للدبلوماسية الأمريكية حول أزمة الطاقة من ١٩٧٢ حتى ١٩٨٠ ،

انظر:

Marie Claude Smouts, «Du Gaullisme au Neo-Atlantisme,» in : Alfred Grosser, ed., *Les politiques Extérieures Européennes dans la Crise* (Paris: Presse de la Fondation Nationale de Sciences Politiques, 1976), pp. 97-103; Maurice Ferrau, *Kissinger, Diplomatie de l'impossible* (Paris: Editions France - Empire, 1976), pp. 300-330, Uri B. Arad, «Is the Atlantic Alliance soluble in Oil,» in: J.S. Szyliowiez and Bard E. O'Neill, eds., *The Energy Crisis and U.S. Foreign Policy* (London: Praeger pub., 1975), pp. 149-155; Wolfgang Hager. «Western Europe: The Politics of Muddling Theory,» in: J.C. Hurewitz, ed., *Oil, Arab-Israeli Dispute and the Industrial World* (Boulder, Co.: Westview Press, Inc., 1976), pp. 34-51; Robert Lieber, «Energy and the Western Alliance,» in: Steven Speigle, ed., *The Middle East and Western Alliance* (London: George Allen and Unwin, Ltd., 1982), pp. 104-110, and Joan Garrat, «Euro-American Energy Diplomacy in the Middle East, (1970-1980),» in: Steven Speigle, Ibid., pp. 82-103.

(٤٣) لقد ساهمت هذه السياسات مع مجموعة أخرى من العوامل التي أثرت على السوق البترولية العالمية في التحرك نحو أزمة البترول الثانية منذ بداية الثمانينات أي التحرك من عقد «البائع» (السبعينات) إلى عقد المستهلك (الثمانينات). حول أهم السمات وعوامل التطور في السوق البترولية العالمية، على سبيل المثال، انظر: عبد



الفتاح الجبالي، «منظمة الأوبك ولعبة الاسعار في سوق النفط»، السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٧٠ (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥)، ص ١٥٢ - ١٦٢.

Van Well, «Le developpement d'une Politique Commune des (٤٤) Neufs au Proche-Orient,» p. 120.

(٤٥) سعيد، «الحوار العربي - الأوروبي»، ص ٩٥ - ٩٦.

(٤٦) حول مراحل تطور مولد الحوار وحول تنظيمه عبر اللقاءات المختلفة المستويات بين الجانبين العربي - والأوروبي وحول البيانات والوثائق التي صدرت عنها، انظر:

«Recueil de documents sur le dialogue Euro-Arabe,» in: J. Bourrinet, ed., *Le Dialogue Euro-Arabe*, pp. 289-343, and

الدجاني، الحوار العربي الأوروبي، ص ١٧١ - ٤٦٦.

وحول الابعاد القانونية للحوار التي تحكم هيكله التنظيمي والتفاوض، انظر:

Hecham Sadek et Said El-Dakkak, «Les institutions du dialogue Euro-Arabe; analyse et propositions vues du Coté arabe,» in: J. Bourrinet, ed., *Le Dialogue Euro-Arabe*, pp. 157-168, et Claude Rucz, «Etats et Organisations régionales dans le dialogue Euro-Arabe,» in: Bourrinet, ed., *Le Dialogue Euro-Arabe*, pp. 169-178.

Ismail Sabry Abd Ellah, «Le Dialogue Euro-Arabe dans les (٤٧) Relations Internationales,» in: Bourrinet, ed., *Le Dialogue Euro-Arabe*, pp. 115-122, et Bernard Corbineau, «Le Dialogue Euro-Arabe: Instance du Nouvel Ordre international (1973-1978),» *Revue Francaise de sciences Politiques*, vol. 30, no. 3 (1980), pp. 588-594.

Lane, «Le Dialogue Euro-Arabe et sa place dans La politique (٤٨) méditerranéenne des neufs,» p. 72.

Jacques Bourrinet, «L'enjeu Economique du dialogue Euro- (٤٩) Arabe: Le recherche d'un accord intercommunautaire de developpement,» *Annuaire du Tiers Monde*, (1978), pp. 184-193.

(٥٠) انظر رؤية للعلاقة بين التبعية وبين الاعتماد المتبادل في العلاقات الأوروبية - العربية، في:

Corbineau, «Le Dialogue Euro-Arabe,» pp. 590-592.

Jacques Bourrinet, «Interdependance et developpement Euro- (٥١) Arabe,» in: J. Bourrinet, ed., *La dialogue Euro-Arabe*, p. 281.

(٥٢) انظر التحليلات التفصيلية، في: سعيد، «الحوار العربي الأوروبي»، ص ١١٠ - ١٣٢؛

Michel Lelart, «La Cooperation financière Euro-Arabe,» in: Bourrinet, ed., Ibid., pp. 231-242, et Khaled Abdounour, «La coopération industrielle Euro-Arabe,» in: Bourrinet, ed., Ibid., pp. 243-264.

كذلك انظر مجموعة من الدراسات العميقة حول المشروعات الاقتصادية في: *Middle East Annual Review*, (1978).

وانظر من بينها بصفة خاصة:

Louis Turner and James Bedore, «Development, Industrial Ambitions of the Middle East Oil Producer,» pp. 25-31, and A. Taylor, «The Euro-Arab Dialogue: Quest for an Interregional Partnership,» *Middle East Journal*, vol. 32, (Autumn 1978).

وحول قوائم الأنشطة التي تم الاتفاق عليها في اجتماع اللجنة العامة في بروكسل (١٩٧٧) وفي دمشق (١٩٧٨)، انظر ملاحق البيانين الصادرين عن هذين الاجتماعين، في:

Bourrinet, «Interdependance et developpement Euro-Arabe,» pp. 239-243.

Corbineau, «Le dialogue Euro-Arabe,» pp. 586-587. (٥٣)

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٥٧٢ - ٥٧٣، و ٥٨٤ - ٥٨٧.

Bourrinet, Ibid., pp. 283-284. (٥٥)

Corbineau, Ibid., pp. 591-594. (٥٦)

كذلك انظر تحليلاً لنماذج ثلاثة للعلاقات بين الشمال والجنوب لكل منها مدلولاته المختلفة بالنسبة لقضية التنمية المستقلة، في: Robert Gilbin, «Three Models of the Future,» in: Fred Bergsten, and Lawrence Krause, eds., *World Politics and International Economics* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1975), pp. 37-60.

(٥٧) سعيد، الحوار العربي الأوروبي، ص ١٢٢ - ١٢٦، و

Taylor, «The Euro-Arabe Dialogue,» pp. 437-438.

Bourrinet, «Interdependance et developpement Euro-Arabe,» (٥٨) p. 286.

Naebyia Al Asfahani, «Political Perspectives for the Euro-Arab Dialogue in the Eighties,» in: Dieter Bielenstein, ed., *Europés Future in*



*the Arab view* (Germany: Verlag Breitenbach Publishers, 1982), p.131.

(٦٠) حامد ربيع، «الحوار العربي الأوروبي وتطور التوازنات الاقليمية حول حوض البحر المتوسط»، ورقة بإسم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، قدمت الى: ندوة العرب ومستقبل اورويا، مركز البحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٧ - ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠.

(٦١) على سبيل المثال، انظر: *Le Monde*, 24/7/1974, et *La Croix*, 2/8/ 1974.

(٦٢) Bourrinet, «Interdependance et developpement Euro-Arabe», p. 293.

(٦٣) Asfahani, «Political Perspectives for the Euro-Arabe Dialogue in the Eighties», pp. 139 and 140.

(٦٤) Rene Jacquot, «Le Sommet de venise», *Defense Nationale* (Aout-Septembre 1980), p. 143.

Asfahani, Ibid., pp. 141 and 142. (٦٥)

(٦٦) Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, «The Global System and Arab Foreign Policies; The Primacy of Constrains», in: B. Korany and A.E.H. Dessouki, eds., *The Foreign Policies of Arab States* ([n. p.]: Westview Press/AUCP, 1984), pp. 32-33.

(٦٧) سعيد، «الحوار العربي الأوروبي»، ص ٢١.

(٦٨) Bourrinet, «Interdependance et developpement Euro-Arabe», p. 283, and

ربيع، «الحوار العربي الأوروبي وتطور التوازنات الاقليمية حول حوض البحر المتوسط»، ص ٩.

(٦٩) على سبيل المثال، انظر حديث ابا ايان في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧ امام المجلس الأوروبي في استراسبورغ وذلك في: Abba Ebban, *An Autobiography*, pp. 480-481.

(٧٠) سعيد، «الحوار العربي الأوروبي»، ص ١٣٤.

(٧١) «Dossier: Boycott Arabe: Le Nouveau truc.. Francias», *Le Matin*, 9/8/1977, et *France Pays Arabes*, no. 65 (Juillet 1977), p. 10.

(٧٢) ربيع، «الحوار العربي الأوروبي وتطور التوازنات الاقليمية حول حوض البحر المتوسط»، ص ٩.

## القسم الثاني

المحددات المؤثرة في السياسات  
الاوروبية في الوطن العربي



## مقدمة

لا ينفصل تقويم التطور في دور السياسات الجماعية الاوروبية في المنطقة العربية أو تقويم مدى فعالية هذه السياسات، عن تحليل تطور وزن هذه الجماعة في النظام الدولي. فإن مدى قدرة الجماعة على القيام بدور مستقل في السياسات العالمية بصفة عامة، وفي المنطقة العربية بصفة خاصة، إنما يرتبط بتأثير عدة محددات اوروبية وعربية ودولية.

وبعد أن حالت الدبلوماسية الديغولية دون تطور ذلك البنيان الجماعي الاوروبي نحو درجة أكبر من الاندماج السياسي والاقتصادي، شهد ذلك التطور دفعة ايجابية منذ بداية السبعينات على طريق تأكيد «الهوية الاوروبية المستقلة». اذن كيف برزت وتطورت الصلوة الاوروبية؟ وما هي النتيجة التي وصلت اليها مع انتهاء النصف الاول من الثمانينات؟ وما مدلولاتها بالنسبة لإمكانات الدور الاوروبي في المنطقة العربية، وذلك في ضوء التطور في العلاقات الاوروبية -

الامريكية، ومن ثم في وضع الجماعة في النظام الدولي من ناحية، وفي ضوء التطور في الاوضاع الاقليمية في المنطقة العربية وما تقدمه من حوافز للدور الاوروبي المستقل أو ما تفرزه من قيود أو موانع في مواجهته؟

ان التحليل التالي للفئات الثلاث من المحددات انما يهدف من ناحية الى تقديم إجابة عن التساؤلات التي أثارها المنطلق النظري للدراسة. كما يبرز من ناحية أخرى (كما سنرى في خاتمة الدراسة) أن هناك نوعاً من التزامن بين تأثير التطورات في هذه المحددات الثلاثة على نحو يفسر بروز «المبادرة الاوروبية» حيناً، ثم خبوها وجمودها احياناً أخرى.

## الفصل الخامس

### المحددات الاوروبية : درجة تبلور البنيان الجماعي الاوروبي

ينقسم تحليل هذه المحددات الى مستويين : مستوى عام يتعلق بالتطور في البنيان الجماعي الاوروبي (اقتصادياً وسياسياً) ؛ واما المستوى الثاني فينصب على دراسة انعكاس مشاكل وانجازات البنيان الجماعي على فعالية السياسات الجماعية الاوروبية في المنطقة العربية .

#### أولاً : تطور البنيان الجماعي والتعاون السياسي الاوروبي

تتأثر درجة اندماج الجماعة الاوروبية بمتغيرات تنبع من تجربة الجماعة ذاتها . فإن تنظيمها وتدعيمها يتوقفان على درجة اتفاق أهداف واتجاهات أعضائها . هذا وتتنوع مشاكل الجماعة الاوروبية ، حيث تنقسم أساساً الى مشاكل النشاطات الجماعية أي في نطاق السوق الاوروبية المشتركة من ناحية ، ومشاكل التعاون السياسي من ناحية أخرى .



## ١ - تطور السوق الأوروبية المشتركة (١٩٥٨ - ١٩٨٥)

أ - تجمدت التجربة الاندماجية الأوروبية - خلال الستينات - تحت تأثير معارضة ديغول للاتجاهات فوق - قومية، ومن ثم معارضته لتدعيم سلطة أجهزة الجماعة، وتحت تأثير استغلاله السياسات المشتركة (وبخاصة السياسة الزراعية) لحماية المصالح القومية الفرنسية، وتحت تأثير معارضته توسيع نطاق العضوية ومن ثم رفض انضمام بريطانيا بصفة خاصة<sup>(١)</sup>.

ب - ولكن تجددت نغمة الصحوة الأوروبية (١٩٦٩ - ١٩٧٣) منذ اجتماع قمة لاهاي في كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٦٩، حيث قرر المؤتمر البدء في مفاوضات توسيع السوق، ودراسة وضع الوحدة النقدية، والدعوة الى التنسيق بين السياسات الخارجية. وكان وراء تلك البداية والانطلاقة مجيء قيادات جديدة في فرنسا (بومبيدو)، وفي ألمانيا (برانت)، فلقد كان التزامهما نحو دفع تجربة الجماعة الأوروبية وراء نجاح مؤتمر قمة سنة ١٩٦٩، ثم قمة باريس سنة ١٩٧٢، ثم قمة كونيهاغن سنة ١٩٧٣، في التأكيد على «الهوية الأوروبية»<sup>(٢)</sup>. فلقد كان ادراك بومبيدو لكيفية خدمة المصالح الفرنسية عن طريق الارتباط بكيان جماعي أوروبي قوي هو الذي دفعه باتجاه هذا الالتزام. ومن ثم فلقد كان بومبيدو يمثل حلقة وسيطة بين المفاهيم الديغولية وبين المفاهيم الجيسكاردية حول البناء الأوروبي<sup>(٣)</sup>.

ج - بالرغم من تزايد الاتفاق بين الحكومات الأوروبية منذ سنة ١٩٦٩ على أهداف بعيدة المدى، وبالرغم من انجازات السوق حتى سنة ١٩٧٣<sup>(٤)</sup>، ظلت الجماعة تواجه تحديات داخلية وخارجية اثرت على

درجة التفاؤل حول مستقبل البنيان الاوروبي. وكان من أهمها ضغوط الولايات المتحدة على السياسات الاقتصادية المشتركة والتي فجرت الانقسامات بين الدول الاوروبية ذات الميول الأطلسية القوية وبين الدول ذات الاتجاهات الاستقلالية<sup>(٣)</sup>.

ولقد نالت حرب تشرين الأول/ اكتوبر من موجة التفاؤل التي سادت - منذ بداية السبعينات - حول مستقبل الجماعة الاوروبية. فلقد ابرزت عواقب هذه الحرب قصور الانجاز الاوروبي الجماعي. فلقد كان من الصعب - أثناء الحرب وبعدها - أن تؤكد الجماعة وجودها وتحدد مواقفها بصورة حاسمة تجاه القضايا السياسية والاقتصادية على حد سواء. فقد فشلت الجماعة في تبني سياسة طاقة مشتركة أو اتخاذ موقف موحد تجاه الولايات المتحدة، هذا فضلاً عن التصدع الذي أصاب جبهات أخرى من النشاط الجماعي<sup>(٤)</sup>.

ولقد ضاعف اتساع عضوية الجماعة (من ٦ الى ٩ سنة ١٩٧٢) من صعوبة التنسيق بين السياسات القومية، وبخاصة في ظل التضخم واضطراب النظام الاقتصادي العالمي اللذين دفعا الدول الى الاجراءات الفردية لحماية المصالح القومية، وبخاصة بعد ان اتضح كيف أن التفاعلات الجماعية لم تعد قادرة على المساعدة بفعالية في حل المشاكل الداخلية الاقتصادية<sup>(٥)</sup>.

وهكذا، وبعد أن اتفقت الدول الاوروبية (١٩٦٩ - ١٩٧٣)، عن طريق حلول وسط، على دفع الوحدة الاوروبية لتحقيق مكاسب خارجية وداخلية، إلا انها لم تعد قادرة منذ خريف سنة ١٩٧٣ على

الحفاظ على ذلك الاتفاق، لأن الاهداف لم تعد متكاملة ولكن متنافسة تعجز امامها الحلول التوفيقية<sup>(٨)</sup>.

د - ولقد حقق البنيان الاوروبي خلال النصف الثاني من السبعينات إنجازات عديدة، منها على سبيل المثال الاتفاق على السياسة النقدية المشتركة. ولقد ساهمت رئاسة جيسكار ديستان - بمذكراته ومفاهيمه عن ضرورة وأولية دفع البناء الاوروبي - في تحقيق هذه الانجازات<sup>(٩)</sup>. كذلك ساهم أسلوبه في ادارة العلاقات مع الولايات المتحدة - على نحو خفف من التوتر الذي سادها مع ديغول وبومبيدو<sup>(١٠)</sup> - في تحقيق هذه الانجازات أيضاً. ذلك لأن التوتر الفرنسي - الامريكي كان يمثل إحدى العقبات الاساسية امام تقدم البناء الاوروبي. ومن هنا كان اتفاق فرنسا وشركائها على بيان بروكسل في حزيران/ يونيو سنة ١٩٧٤ حول العلاقات الاوروبية الاطلسية يعني قبول فرنسا عدم بناء الهوية الاوروبية في ظل مناخ معاد للولايات المتحدة<sup>(١١)</sup>.

هـ - ومنذ بداية الثمانينات أخذت تتجسد تدريجياً تحديات التضامن الاقتصادي والتي كانت نتاج تراكمات أوضاع عدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي، واشتداد المنافسة العالمية، وعواقب اتساع العضوية على الميزانية والسياسة الزراعية المشتركة وعمل المؤسسات والاجهزة الجماعية<sup>(١٢)</sup>.

ولم تكن أزمة الثمانينات - التي أفصحت عن نفسها بقوة في مؤتمر قمة أثينا في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٨٣ - الاولى من نوعها ولكنها الثالثة في تاريخ البناء الاوروبي بعد أزمة مشروع الجماعة الاوروبية للدفاع (١٩٥٢ - ١٩٥٤) وأزمة «المقعد الشاغر» (١٩٦٥ - ١٩٦٦).

وكان السؤال الكامن وراء الأزمات الثلاث - بالرغم من الاختلافات بينها - ينصب على العلاقة بين الكيان الجماعي وبين سيادة الدول الأعضاء ومصالحها.

وكانت السياسة البريطانية - هي الشرارة التي فجرت الأزمة وأبرزت الى السطح كل التراكمات السلبية. فلقد كان لبريطانيا - منذ البداية - تحفظات شديدة ومطالب تجاه توزيع أعباء الميزانية وتجاه السياسة الزراعية المشتركة، وهما بعدان مرتبطان الى حد كبير في أزمة الجماعة خلال الثمانينات، حين قررت بريطانيا - استناداً الى قاعدة الأغلبية - تجميد أي قرار خاص بأسعار السلع الزراعية طالما لا يوافق شركاؤها على تخفيض أعبائها في ميزانية الجماعة. أي أن بريطانيا - نظراً لشعورها بعدم الاستفادة الفعلية من نتائج السياسة الزراعية المشتركة - وجهت ضربة شديدة لمبادئ وانجازات جماعة أساسية وهي السياسة الزراعية المشتركة والتضامن المالي.

وكان علاج هذه الازمة يقتضي البحث عن صيغ جديدة لتنظيم العلاقات انطلاقاً نحو أهداف جديدة. ولكن الجماعة ظلت ولعدة سنوات عاجزة عن الوصول الى حل المشاكل الميزانية والسياسة الزراعية التي أدت الى شلل حقيقي في بعض النشاطات الجماعية الهامة. ولقد بدا واضحاً في قمة اثينا في كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٨٣، وقمة لوكسمبورغ في آذار / مارس سنة ١٩٨٤ مدى صعوبة سد الفجوة بين مطالب بريطانيا وبين مواقف باقي شركائها. وكان وراء هذا الفشل عدة اعتبارات:

من ناحية، التشدد البريطاني الذي يستند الى رؤية خاصة للمعاهدة

ولنظام عمل الجماعة<sup>(١٣)</sup> ترفض التركيز على السياسة الزراعية على حساب قطاعات اقتصادية هامة أخرى، كما ترفض تدعيم «أغنياء» الجماعة على حساب فقرائها (تأتي بريطانيا في المرتبة السابعة بين أعضاء الجماعة من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي، في حين تأتي في المرتبة الثانية من حيث نصيبها في أعباء الميزانية).

ومن ناحية أخرى، تزايد قلق وشكوى المانيا الغربية من أعبائها في الميزانية الجماعية. ففي حين كانت فرنسا الجيسكاردية ترى أن على محور بون - باريس أن يعبر ويصمد أمام مرحلة التحول التي تمر بها الجماعة ويعمل من أجل الحفاظ عليها<sup>(١٤)</sup>، نجد أن المانيا - ونتيجة سياسة تاتشر - اخذت تعرب عن ضيقها من تكلفة تحملها الاعباء عن شركاء آخرين لا يقدمون شيئاً للجماعة الا التهديد.

ومن ناحية ثالثة، التشدد الفرنسي بعد وصول ميثران الى الرئاسة في فرنسا<sup>(١٥)</sup>. فلقد أعترف ميثران بقيمة الجماعة بالنسبة لفرنسا، وأبدى اهتمامه بمشاكلها ودعا الى «صحوة أوروبية» لحلها. ولقد كان تمسك ميثران بمعاهدة روما من ناحية، ودفاعه عن السياسة الزراعية المشتركة من ناحية أخرى، يعكسان تشدداً في مواجهة بريطانيا. فلقد انتقد ميثران تساهل جيسكار ديستان الشديد مع بريطانيا بخصوص مشكلة الميزانية الذي أدى الى حل مؤقت ترتب عليه تكلفة ضخمة لفرنسا. ولكنه من ناحية أخرى ايضاً، انتقد التركيز على العلاقات المتميزة مع المانيا الغربية وطالب بإقامة اتصالات أكثر توازناً مع كل الشركاء في الجماعة. ولكن ظلت العلاقات الفرنسية - الالمانية حقيقة قوية وواضحة نظراً للاعتماد الاقتصادي المتبادل القوي بين الدولتين، كما استمر

التباعد المعهود بين فرنسا وبريطانيا ولكن في ظل مناخ أكثر استرخاء من ذي قبل .

خلاصة القول حول نتائج تطور السوق الأوروبية المشتركة أنها غامضة . حقيقة هي تمثل القوة الاقتصادية الثالثة في العالم ولكنها تبدو الآن بعيدة عن الصورة التي تصورها الآباء الأول للوحدة الأوروبية ، فإذا كان اندماج الاقتصاديات الأوروبية الغربية هو الشرط المسبق لأي إعادة للبناء الأوروبي وأي توسيع حقيقي له منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وإذا كانت الجماعة الأوروبية قد ارسيت على أساس تحقيق فائدة كل الاعضاء ولتكون السبيل لوحدة اقتصادية تمثل المنطلق نحو الوحدة السياسية وهي الغاية النهائية لكل جهود التجمع الأوروبية ، إلا أنه وبعد عدة سنوات من اندلاع أزمة بداية الثمانينات ، فإن وضع البيان الجماعي الأوروبي يشير إلى ما يلي :

من ناحية ، مصاعب حادة تواجهها كل الاقتصاديات القومية الأوروبية وقطاعات هامة من النشاطات الجماعية ؛

ومن ناحية أخرى ، لم تحم الجماعة تماماً الاقتصاديات القومية الأوروبية من انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية ومن السياسات الأمريكية (كما سنرى) ، بل إن هذه الأزمة انعكست على أداء الجماعة وكانت عواقبها على الاقتصاديات القومية وراء تكثيف وتصاعد التوترات في العلاقات بين الشركاء على صعيد الجماعة نظراً للتضارب بين المصالح القومية ؛

ومن ناحية ثالثة ، بالرغم من أن البناء الأوروبي عملية سياسية



بدرجه الاولى وان مستقبله يرتبط بمنهج الدول الأعضاء ويتوقف عليه،  
إلا أنها غير قادرة - وبخاصة الشركاء الأساسيين - على اصفاء تضامن  
حقيقي على هذا الكيان. فإن النظرة المقارنة لمواقف فرنسا وبريطانيا  
والمانيا من الجماعة توضح لنا: أن فرنسا تسعى دائماً الى أوروبا  
«فرنسية»، أي تسعى الى قيادة أوروبا مع التمتع بمساعدات جماعية  
أساسية ودون التضحية بالاستقلال القومي. وبالمثل كانت بريطانيا أيضاً  
فريسة التردد والتأرجح في مسلكها تجاه الجماعة، ولكن بما يتفق  
وأوضاعها وروابطها الاطلسية المتميزة. فهي لم تربط مصيرها بالجماعة  
منذ البداية كما فعلت فرنسا، ولكنها ومنذ الالتحاق بها وهي تسعى  
لإعادة التفاوض حول شروط عضويتها وللتأثير على شكل ومسار الجماعة  
على النحو الذي يتفق ورؤيتها ومصالحها حتى ولو هدد ذلك بعض  
أسس الجماعة. أما المانيا الغربية فتنازعها تجاه الجماعة خليط من  
اتجاهات عدم الرضا، ولكن الترقب في الوقت نفسه وبخاصة بعد أن لم  
يعد الاستناد الى التحالف الغربي بصفة عامة، والتجمع الاوروبي بصفة  
خاصة، السبيل الاساسي لتحقيق الوحدة الالمانية، وكذلك بعد تزايد  
أعبائها المالية بدرجة لا تقارن بما تحققه من فائدة من وراء عضويتها في  
الجماعة؛

ومن ناحية رابعة، فإن الازمات المتتالية التي أعاقت تحرك البناء  
الاوروبي نحو درجة أكبر من الاندماج الاقتصادي، أثارت التساؤلات  
حول مصير الوحدة السياسية أو على الأقل حول مصير التعاون السياسي  
الذي بدأ مع بداية السبعينات. وهذا يقودنا الى الجزئية الثانية.

## ٢ - التعاون السياسي الاوروبي

هل استطاعت الجماعة الاوروبية أن تحول انجازاتها الاقتصادية الى قوة سياسية تتبلور في شكل سياسة خارجية أوروبية مشتركة؟

أ - بدأ التعاون الرسمي بمشروع فوشيه سنة ١٩٦٢، ثم اصابه الجمود حتى مؤتمر قمة لاهاي سنة ١٩٦٩، وذلك نظراً للتناقض بين مفاهيم ديغول، وبين مفاهيم شركائه الاوروبيين حول كيفية تنظيم هذا التعاون. وكان الاتجاه الفرنسي يؤيد اقامة شكل من التعاون السياسي بين الحكومات ينفصل عضوياً عن أجهزة الجماعة في حين كان اتجاه آخر يدعو الى مد نطاق سلطات الجمعية الاوروبية الى مشاكل التعاون السياسي<sup>(١٦)</sup>.

ب - وفي مؤتمر قمة لاهاي في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٦٩، طرحت فكرة التشاور حول السياسات الخارجية للدول الأعضاء كوسيلة لمساعدة أوروبا على القيام بمسؤوليتها في السياسة العالمية. ولقد اقترح وزراء الخارجية في تقرير لهم قدم في تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٧٠ وهو المعروف «بتقرير لوكسمبورغ» تعاون الدول الاعضاء في مجال السياسة الخارجية. ثم أوصى مؤتمر قمة باريس في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢ بتقديم تقرير آخر حول وسائل دعم هذا التعاون<sup>(١٧)</sup>، وبالفعل قدم وزراء الخارجية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ التقرير الثاني وهو المعروف «بتقرير كوينهاغن»<sup>(١٨)</sup> الذي وافقت عليه قمة كوينهاغن في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧٣.

هذا ويمكن أن ندرك حدود هذا التعاون في ضوء الملاحظات التالية

حول أهدافه ومبادئه وهيكله التنظيمي وعلاقته بأجهزة الجماعة الأوروبية<sup>(١٩)</sup>؟

وتتلخص أهدافه، كما جاء في تقرير لوكسمبورغ في هدفين: العمل عن طريق تبادل المعلومات والمشاورات المنتظمة على تحقيق تفاهم متبادل أفضل حول المشاكل الكبرى للسياسات الدولية؛ تدعيم التضامن بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق التنسيق بين وجهات النظر والاتجاهات وعن طريق اتخاذ تحركات مشتركة (ان امكن ذلك).

ويتضح من مبادئ هذا التعاون انه مجرد تعاون ارادي بين الحكومات لا يستند الى أي التزام قانوني (حيث تستطيع الدول - نظرياً - الانسحاب منه)، ولكن يهدف - عن طريق الاتفاق العام - الى بلورة مواقف مشتركة.

ولقد أنشئ للتعاون هياكل خاصة به تعكس طبيعته كمجال للتعاون بين الحكومات وهي اجتماع وزراء الخارجية (٤ مرات في السنة على الأقل)، اللجنة السياسية (تتكون من مديري الشؤون السياسية في وزارات الخارجية) وهي الجهاز الاساسي للتنسيق وللتحضير للاجتماعات الوزارية، مجموعات العمل (التي تضم الخبراء في الموضوعات المحددة)، المراسلون الاوروبيون الذين يسهلون الاتصال بين وزارات الخارجية الأوروبية. كذلك تعد مؤتمرات القمة الدورية من أبرز صور التعبير عن التعاون السياسي. ولم يكن له في البداية سكرتارية أو أمانة دائمة.

وعلى هذا النحو يمكن القول إن التعاون السياسي انشئ خارج معاهدة روما، وهو ليس الا تعبيراً عن ارادة الدول الاعضاء في الجماعة لسد أوجه النقص في المعاهدة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المشتركة،

وهو ليس إلا رفضاً متعمداً من جانبها لاستخدام الإطار المؤسس للجماعة لدعم التعاون السياسي الخارجي .

ج - ولقد ساهمت اجتماعات القمة المتتالية خلال النصف الثاني من السبعينات في التأكيد على مبادئ التعاون وفي احداث تطور تدريجي في مطامحه واداء أفضل لهياكله .

استمرت سيادة الاتجاه الذي يطالب بدعم التعاون السياسي ولكن في إطار كونفدرالي وليس «فوق - قومي» لأن الاول أكثر واقعية حيث أنه يعني تقارب وليس توحيد السياسات الخارجية . ذلك لأن هذا التوحيد يصعب تحقيقه مع اتجاه الجماعة لتوسيع عضويتها . وبالرغم من هذا اعطيت دفعة قوية للتعاون السياسي تمثلت في انشاء المجلس الاوروبي في قمة باريس في كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، كتعبير عن الحاجة الى تطوير نوع من التجانس بين النشاطات الجماعية وبين أعمال التعاون السياسي ، وهما المجالان المتوازيان والمفصلان . وهكذا وبعد أن كان التعاون السياسي غير رسمي أضحي يمثل جهازاً حقيقياً لصنع القرار - في إطار كونفدرالي هو المجلس الاوروبي - حيث تتم الاجتماعات الدورية بين رؤساء الدول والحكومات (٣ مرات) والتي اوضحت تمثل سلطة عليا للتعاون السياسي وللجماعة الاوروبية في الوقت نفسه . ولكن المجلس الاوروبي لم يندمج في مؤسسات الجماعة . حقيقة اوضحت اللجنة الاوروبية تحضر معظم اجتماعاته ولكن كمراقب ودون أن يكون لها سلطة المبادرة أو الاقتراح التي تتمتع بها على صعيد النشاطات الجماعية . كذلك لا تلعب سكرتارية المجلس أي دور في تنظيم اجتماعات القمة ، ولكن تضطلع بهذه المهمة الدولة التي ترأس

الجماعة (تتغير كل ستة اشهر) والتي بناء على تلك الرئاسة تقوم بعدة مهام على صعيد التعاون السياسي وعلى صعيد تمثيل الدول الاعضاء في المنظمات الدولية. ولكن من ناحية أخرى، فشلت العديد من المبادرات الداعية لإنشاء سكرتارية سياسية دائمة للتعاون السياسي وكان هذا نتاج موقف فرنسا تأكيداً منها على الطابع «الاجماعي» لهذا التعاون السياسي، وحفاظاً منها على مبدأ الاستقلال القومي.

د - وعلى عكس جيسكار ديستان الذي كان مقتنعاً بأن دعم التعاون السياسي يتوقف على الدول الأوروبية الأربع الكبرى التي لديها ارادة التدخل الفعال في الشؤون الدولية، فإن ميثان رفض أن يكون لفرنسا علاقات مميزة بالشركاء الأوروبيين الكبار على حساب العلاقات مع «الشركاء الصغار». وكان لا بد وان ينعكس هذا الموقف بالطبع على التعاون السياسي وبخاصة ما يتعلق بدرجة اندماج أنشطته في اطار الأنشطة الجماعية، حيث يلمس هنا صور من الاستمرارية وصور من التغيير في موقف حكومة ميثان. فمن ناحية، هدفت الحكومة الفرنسية الجديدة الى ادماج المؤسسات التي خلقت خارج معاهدة روما (أي المجلس الأوروبي) في النظام الجماعي. ولهذا، قبل ميثان ما سبق ورفضه جيسكار ديستان من اجراءات تنص على أن يحيط رئيس المجلس الأوروبي البرلمان الأوروبي علماً بأعمال المجلس. ولكن من ناحية أخرى - وتعبيراً عن الاستمرارية مع خط سياسة فرنسا الدائم - رفضت الحكومة الاشتراكية انشاء سكرتارية دائمة للتعاون السياسي. ولكن هذا لم يمنع ظهور درجة كبرى من براغماتية السياسة الفرنسية تمثلت في قبول عدة اقتراحات (تضمنها التقرير الثالث حول التعاون السياسي أي تقرير لندن في تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٨١) كان من

شأنها تسهيل ودعم التنسيق بين السياسات الخارجية لدول الجماعة وبخاصة خلال الأزمات الدولية التي تتطلب زيادة مقدرة الجماعة على الاستجابة بسرعة وفاعلية للأحداث الدولية الهامة (الاتفاق على آلية الأزمة يمكن بموجبه الدعوة الى اجتماع بناء على طلب ثلاث دول فقط وليس كل الاعضاء). كذلك كانت موافقة فرنسا على تقرير لندن تعني الموافقة على درجة أكبر من طموحات التعاون السياسي حيث نص التقرير على ضرورة التشاور المسبق بين الدول الأعضاء حول المشاكل الهامة للسياسات الخارجية قبل أي مبادرة أو رد فعل من جانب احداها. ولكن جاء موقف الحكومة الفرنسية من المبادرة الأوروبية «في الشرق الأوسط» - كما سنرى - ضربة لمغزى هذا الاتفاق<sup>(٣٠)</sup>.

خلاصة القول عن التعاون السياسي<sup>(٣١)</sup>. إنه ليس الا محاولة للتنسيق بين السياسات الخارجية للدول الاعضاء وليس صياغة لسياسة خارجية موحدة تجب السياسات الخارجية القومية التي تسعى كل منها لتحقيق ودعم المصالح القومية. ولعل أهم ما يؤكد هذه الحقيقة هو أن نشاط التعاون السياسي لم يمتد الى كل المشاكل الدولية الهامة أو الى كل اقاليم العالم. فهو لا يمتد مثلاً الى المشكلات المثارة بين الدول الأعضاء، أو الى مواقف كل من فرنسا وبريطانيا في مجلس الأمن باعتبارهما عضوين دائمين فيه، أو الى مشاكل الدفاع والأمن التي تتركز على صعيد حلف الأطلسي واتحاد غرب أوروبا، وكذلك لا يتناول مشاكل العلاقات الأوروبية - الأطلسية بالرغم مما تمثله هذه المشاكل من أهمية كبرى للسياسات الخارجية لكل دولة عضو في الجماعة.

هذا وبالرغم من أن الجماعة الأوروبية ناقشت وأعربت عن مواقفها



تجاه بعض المشاكل الدولية الهامة (روديسيا، ناميبيا، قبرص، مشاكل حقوق الانسان، مشاكل جنوب شرق آسيا، أفغانستان، بولندا) إلا أن مجالين هامين فقط هما اللذان احتلا اهتماماً خاصاً ودائماً على صعيد التعاون السياسي الاوروبي وهما: «الشرق الاوسط، والأمن الاوروبي» ولقد كان هذان الموضوعان أول موضوعين درسا في أول اجتماع لوزراء الخارجية في اطار التعاون السياسي في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٠. وهذا يبرز أهمية موضوع النزاع العربي - الاسرائيلي.

## ثانياً: امكانيات ومدى فعالية التحرك الجماعي الاوروبي في المنطقة العربية؟

كيف وإلى أي حد يمكن أن نستند ونرجع إلى التحليل السابق للنشاطات الجماعية من ناحية، وإلى التعاون السياسي الاوروبي من ناحية أخرى، لتفسير الهبوط والارتفاع في «المبادرة الاوروبية» والانجاز المتواضع للحوار العربي - الاوروبي (الاقتصادي).

### ١ - التعاون السياسي الاوروبي بين اختلاف السياسات القومية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي، وبين تأرجح الاهتمام الفرنسي باتخاذ موقف جماعي اوروبي

كانت الاختلافات بين السياسات القومية الاوروبية - فضلاً عن الضغوط الامريكية - كما سنرى وراء عدم فعالية «السياسة الاوروبية الشرق أوسطية» من ناحية، كما كان تطور درجة الاهتمام الفرنسي باتخاذ

موقف جماعي وراء صحوة «المبادرة الاوروبية» أحياناً، وجمودها «أحياناً أخرى».

أ - انقسمت السياسات الاوروبية حول الصراع العربي - الاسرائيلي، وكان اتخاذ ولو أدنى موقف مشترك يفترض التنسيق بين السياسات الخارجية، وكان ذلك الأمر مفقوداً حتى اقرار وتطبيق التعاون السياسي سنة ١٩٧٠.

وحتى في ذلك الاطار كان من الصعب اتخاذ موقف جماعي موحد حقيقي والاعلان عنه إلا تحت ضغوط خارجية قوية. ولعل ابقاء بيان أيار/ مايو سنة ١٩٧١ سرياً - في وقت لم تتفجر فيه أزمة النفط، ثم الاعلان عن أول موقف جماعي تحت بيان تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٣ - في ظل أزمة النفط تعبير مجسد أولي عن أن صوت المصلحة يمكن أن يعلو على صوت ضغوط الاختلافات بين السياسات الاوروبية القومية.

ولم يكن اطار التعاون السياسي خليقاً بأن يصهر هذه الاختلافات بقدر ما كان مجالاً للتعبير عن الرغبة تحت ضغوط معينة في الاعلان عن اتفاق ولو على الحد الأدنى المشترك بين المواقف القومية المختلفة.

وبالرغم من أن أحداث سنة ١٩٧٣ أبرزت الاختلافات بين السياسات القومية، ولكن كانت دول الجماعة تريد الوصول الى سياسة جماعية «شرق أوسطية» وكانت الدول الثلاث الاساسية (بريطانيا، فرنسا، المانيا) تشجع - ولكن لأسباب ودوافع مختلفة - التوصل الى مثل هذه السياسة، أي انها اتفقت على جدوى وضرورة اتخاذ موقف جماعي تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي في هذه الفترة، بل والاعلان عنه.

ولكن ظلت الاختلافات قائمة بينها حول خصائص ذلك الموقف ودرجة تأييده للمواقف العربية. وكانت فرنسا أكثر اندفاعاً من غيرها في ذلك الاتجاه، بينما كانت الدول الأخرى أقل اندفاعاً نحوه، وذلك مراعاة للرأي العام المؤيد لإسرائيل وحرصاً على العلاقات المميزة مع الولايات المتحدة.

وإذا كان التعاون والتنسيق بين السياسات الأوروبية تجاه المنطقة قد أخذ يتزايد بعد حرب سنة ١٩٧٣، إلا أنه كان أكبر على صعيد العلاقات الاقتصادية منه على صعيد العلاقات السياسية، حيث لم ينجح التعاون السياسي في التنسيق الفعال بين السياسات القومية لتنصهر في موقف واحد قادر على أن يترجم نفسه في حركة فعلية. ويتضح ذلك من الأمرين التاليين:

من ناحية، انعكست الاختلافات بين السياسات القومية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي واضحة بالنظر إلى التصويت في الأمم المتحدة، وكان من أهم الأمثلة الاختلاف في التصويت على مشروع القرار القاضي بدعوة منظمة التحرير إلى الاشتراك في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٤. ففي حين أيدته فرنسا وإيطاليا وأيرلندا، عارضته هولندا والدانمارك وبريطانيا، وامتنعت بقية الدول عن التصويت<sup>(٣٣)</sup>، وبالرغم من أن رئيس الجماعة أضحى منذ سنة ١٩٧٥ يتدخل باسم كل الدول الأعضاء في مناقشات الجمعية العامة كتعبير عن تجانس مواقف هذه الدول، إلا أن تحليل نتائج التصويت يبين مدى الاختلافات حول بعض القضايا الهامة وعلى رأسها الشرق الأوسط<sup>(٣٣)</sup>.

ومن ناحية أخرى، ظلت البيانات الجماعية الأوروبية - طوال النصف الثاني من السبعينات (وأهمها بيان لندن سنة ١٩٧٧، وبيان فينسيا حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠) - مؤشراً على استمرار تطور الاهتمام الأوروبي ولكن الاهتمام العاجز عن المشاركة الفعالة. فهي لم تكن الا مجرد تقرير للمبادئ ودعوة الى الاطراف المعنية لتقديم التنازلات، ولم تصل الى المشاركة في الجهود الفعلية في المفاوضات الجارية. كما لم تحف الاختلافات بين السياسات القومية تجاه نقاط التحول الهامة في مسار الصراع العربي - الاسرائيلي (زيارة السادات للقدس، اتفاقيات كامب ديفيد، المعاهدة المصرية - الاسرائيلية). بعبارة أخرى يمكن القول إنه اذا أصبح التشاور والتنسيق هدفاً في حد ذاته حتى يتضح للعالم «الوحدة» - كما هو الحال بالنسبة للتعاون السياسي الأوروبي - فإن السياسة الناتجة ستكون قاصرة وغير فعالة لأنها لا تقدم الا الحد الأدنى المشترك بين المواقف القومية المختلفة، أو لا تقدم الا حلولاً وسطاً تفتقد القوة الذاتية<sup>(١٤)</sup>. وذلك نظراً للشقة الكبيرة التي ظلت تفصل التعاون السياسي عن مرحلة القدرة على صياغة سياسة خارجية مشتركة تمتلك الأدوات اللازمة لتنفيذها. ولهذا اقتصر الأوروبيون على مجرد رد الفعل وليس المبادرة الحقيقية<sup>(١٥)</sup>.

ب - هذا ويمكن أن نبرر الاصرار الأوروبي على تبني موقف جماعي «تجاه الشرق الأوسط» الذي تمثل في شكل البيانات المشتركة (١٩٧٣ - ١٩٨٠)، كما يمكن أن نبرر الاحجام عن ذلك منذ ١٩٨١ وحتى الآن، بعامل آخر يرتبط بالتغير في القيادات الأوروبية، ومن ثم التغير في مدى ادراك فعالية الاعتماد على «سياسة أوروبية شرق أوسطية» كسبيل لتأكيد الدور الأوروبي وحماية المصالح في المنطقة. ولقد كان للتغير في القيادات

الفرنسية بصفة خاصة تأثيرها الواضح على هذا الصعيد. كيف؟

ذلك لأن منطق فرنسا لاستغلال «سياسة أوروبية شرق أوسطية» لحماية ومساندة المصالح القومية في المنطقة قد اختلف مع الرئاسات الفرنسية المتتالية في ظل الجمهورية الخامسة (ديغول، بومبيدو، جيسكار ديستان، ميثران) نظراً للاختلاف بين إدراكهم للنظام الدولي ووضع فرنسا فيه، ونظراً لاختلاف سياساتهم الأوروبية ومدى تقديرهم لامكانيات الدور الأوروبي العالمي المستقل، ونظراً لاختلاف تقديرهم لمدى صلاحية الاطار الجماعي الأوروبي كبديل للحركة الفرنسية المنفردة<sup>(٢٦)</sup>.

كان ديغول يربط بين مستقبل المنطقة العربية ومستقبل أوروبا انطلاقاً من وعيه بوحدة حوض المتوسط ومن هنا جاء التقرير المشهور «أوروبا ومشكلة الأمن الدولي في البحر المتوسط» تعبيراً عن هذا البعد من الفلسفة الديغولية، إلا أن ديغول كان يركز على دور فرنسي مستقل على قدم المساواة مع القوتين الاعظم من خلال المحادثات الرباعية، ولهذا لم يقبل التحرك من خلال الجماعة الأوروبية (التي لم يكن قد تبلور فيها بعد اطار التعاون السياسي) أو من خلال إتحاد غرب أوروبا. بعبارة أخرى، كان ديغول يقاوم أي محاولة - جماعية - لاضعاف النفوذ السياسي الفرنسي في المنطقة لصالح شركائه الأوروبيين حيث ارتبطت - لدى ديغول - حماية المكاسب الاقتصادية الفرنسية وتدعيم وضعها التنافسي في مواجهة وضع هؤلاء الشركاء بالقيام بدور سياسي متميز.

ولم يكن مسلك ديغول هذا يلقي قبولاً لدى شركائه إلا بالقدر الذي يسمح لهم باتباع ما تمليه عليهم سياساتهم القومية تجاه الصراع العربي -

الاسرائيلي التي كانت تختلف بصورة بينة عن سياسة فرنسا عقب اندلاع أزمة أيار/ مايو - حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٧ .

أما بومبيدو فلقد أهتم - كما رأينا - بدفع الاطار الاوروبي الجماعي لسياسة فرنسا بصفة عامة وتجاه المنطقة العربية أيضاً. حيث اوضحت فرنسا ترى أنه يجب على الجماعة المشاركة بصورة أكثر فعالية في عملية البحث عن تسوية سلمية للصراع، ولكنها كانت تدرك بأن هذه المشاركة تتوقف على مستقبل التعاون السياسي وما إذا كان يمكن أن يؤدي الى الاتفاق على حركة جماعية.

ولذلك لم يكن غريباً إن جاء تطور السياسة الاوروبية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي مع بيان أيار/ مايو ١٩٧١، وبيانات تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧٣ نتاجاً لمبادرات فرنسية - كما رأينا - ولقد ساعد على نجاحها أنه كان هناك اتفاق بين هيث وبراننت وبومبيدو على ضرورة تبني موقف جماعي. ولكن هذا لم يمنع باقي شركائها من التشكك في محاولة فرنسا فرض اتجاهها على الجماعة. وفي الواقع كانت فرنسا بومبيدو - في ظل تقلص دورها المنفرد بتوقف المحادثات الرباعية - تسعى لايجاد اطار لحركتها أكثر فعالية. ومع جيسكار ديستان لم تفقد العلاقة بين أمن أوروبا وبين استقرار المنطقة العربية دلالتها، بل أضاف اليها شعوراً أقوى بتفوق الاعتبار الاقتصادية. ومن ثم استمرت فرنسا في تأكيد أهمية المنهج الشامل للعلاقات بين الجماعة والمنطقة والذي ينبع من القدرات الاقتصادية أساساً. غير أنها اهتمت بدفع الموقف الجماعي الاوروبي تجاه الصراع، بل وكانت ترى أن أوروبا لم تظهر من الارادة أو تعبر عن نفسها في مناطق العالم الثالث مثلما فعلت في «الشرق الادنى».



هذا ولقد ساعدت العلاقات المميزة بين جيسكار ديستان والمستشار الألماني شملت على دفع المبادرة الأوروبية في هذه الفترة. في حين ظلت الاتجاهات الأساسية في بريطانيا منقسمة حول تأثير الخط الجماعي الأوروبي على السياسة الخارجية البريطانية (إلى أي حد يجب أن تحتفظ بريطانيا بحرية خياراتها الدولية ولا تقبل أي تنازلات لمجرد إبراز تضامن مع الكيان الأوروبي) وكان لا بد للحكومة البريطانية أن تتخذ موقفاً يرحب بالاتفاق الأوروبي إذا أمكن تحقيقه على ألا يتعارض مع المصالح البريطانية الأساسية<sup>(٣٧)</sup>. ولعل موقف بريطانيا - خلال الأعداد لبيان فينسيا سنة ١٩٨٠ - يوضح الحرص على الموازنة بين خروج المبادرة الأوروبية إلى الحياة، وبين عدم إثارتها للولايات المتحدة. هذا وتجب الإشارة هنا أيضاً أن قناعة جيسكار ديستان بدفع البناء الأوروبي دون دخول في صراع مفتوح مع الولايات المتحدة - كما رأينا - قد انعكست على تقديره واعترافه بالأبعاد الحقيقية لدور الجماعة الأوروبية. فكما أدرك أن للدور الفرنسي العالمي بصفة عامة تجاه تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي بصفة خاصة حدوده، فلقد أدرك واعترف أيضاً بحدود الدور الأوروبي نظراً لافتقاده إلى ما للقوتين الأعظم من وسائل عسكرية.

أما مع ميران فلقد رفضت الحكومة الفرنسية فكرة اتخاذ أي مبادرة أوروبية دون طلب كل الأطراف المعنية. ولقد عبر عن ذلك صراحة وزير الخارجية الفرنسي أثناء زيارته لاسرائيل في ٧ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨١ - كما سبق ورأينا. وبالرغم من أن الجمود الذي أحاط بالمبادرة التي دعا إليها بيان البندقية سنة ١٩٨٠ ساهمت فيه عدة عوامل نابعة من التطورات في المنطقة، إلا أن موقف الحكومة الفرنسية الاشتراكية الرفض لأي مبادرة أوروبية أو فرنسية ساهم في هذا الجمود

بدرجة كبيرة. ولقد اتخذت فرنسا هذا الموقف دون مشاور مسبق مع شركائها ودون اعلامهم. ولقد أثر هذا الموقف بعمق على روح ونتائج التعاون السياسي الذي تمكنت معه أوروبا - طوال عشر سنوات تقريباً - من أن تحقق قدراً من التجانس والتنسيق بين السياسات الخارجية الأوروبية حول قضية هامة انقسمت بعمق حولها هذه السياسات من قبل<sup>(٢٨)</sup>.

هذا ويمكن أن نبرر أيضاً جهود المبادرة الأوروبية منذ بداية سنة ١٩٨١ بانعكاسات الأزمة الداخلية للجماعة الأوروبية على التعاون السياسي<sup>(٢٩)</sup>. ففي حين استطاعت دول الجماعة أن تتخذ موقفاً مشتركاً «تجاه الشرق الأوسط» في فينسيا سنة ١٩٨٠، فهي لم تستطع أن تتعامل بالمنطق نفسه مع المشاكل الداخلية للجماعة التي أخذت تتفاقم - كما سبق ورأينا - وكان لا بد وأن يضعف هذا التناقض من قدرة الجماعة على التدخل الدبلوماسي الفعال بناء على بيان فينسيا. فقد كان تحقيق فكرة الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والفلسطينيين من ناحية، وتحقيق اشتراك منظمة التحرير في المفاوضات يقتضي ارادة سياسية أوروبية قوية لتمكن أوروبا من التأثير على واشنطن وموسكو واسرائيل. ولهذا فإنه مع إتجاه المسؤولين الأوروبيين الى تركيز جهودهم على حل المشاكل الاقتصادية فلقد ظلت المبادرة الأوروبية حيصة كلمات ومبادئ بيان فينسيا (حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠). كذلك فإن قضيتي الحديد والصلب وخط أنابيب غاز سيبيريا مثلاً اللتين أثارتا مواجهة حادة بين أوروبا والولايات المتحدة كانتا - كما يرى البعض<sup>(٣٠)</sup> - وراء الغياب الدبلوماسي لأوروبا الجماعية في مواجهة الغزو الاسرائيلي للبنان في مقابل حضور ومواجهة قوية أوروبية مع الولايات المتحدة حول هاتين القضيتين.

## ٢ - الابعاد الاقتصادية للحوار العربي - الاوروبي وخصائص العلاقات الاقتصادية الخارجية للجماعة

ظهرت درجات مختلفة من قصور أداء المؤسسات الجماعية مما انعكس على موقف الطرف الاوروبي من الابعاد الاقتصادية للحوار العربي - الاوروبي. ويرجع هذا القصور الى مجموعتين من العوامل الاجرائية والموضوعية.

بالنسبة للعوامل الاجرائية: فهي تتلخص في «ازدواجية الاهتمام» بالعلاقات الخارجية، والتي تقع - كما رأينا - اما في اطار مؤسسات الجماعة أو في اطار التعاون السياسي. ولقد حالت هذه الازدواجية دون سرعة وفعالية السيطرة على الوضع المعقد أثناء وبعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر الذي تداخلت حوله المصالح السياسية والاقتصادية لاعضاء الجماعة<sup>(٣١)</sup>. ولقد مثلت هذه الازدواجية أيضاً إحدى مصاعب التنسيق الاقليمي الاوروبي تجاه الحوار العربي - الاوروبي (ومن قبله السياسة المتوسطة الشاملة). فإن الحوار - كما رأينا - يمثل اطاراً للحركة المشتركة بين «التعاون السياسي وبين النشاط الجماعي الاوروبي». ومن هنا انبعثت كثير من القيود على أداء الجانب الاوروبي في اجتماعات الحوار<sup>(٣٢)</sup>.

أما عن العوامل الموضوعية فهي تتلخص كالآتي:  
من ناحية، كان هناك - منذ البداية - الاختلافات في المصالح القومية التي قلصت من قدرة الجماعة على تبني سياسة طاقة أوروبية مشتركة كان غيابها أحد أسباب استبعاد النفط من الحوار؛

ومن ناحية أخرى، كان هناك مجموعة من المشاكل التي تعانيها الجماعة كقوة اقتصادية والتي تؤثر على قدرتها التنافسية العالمية بصفة عامة، وفي العالم الثالث بصفة خاصة. فالجماعة وحتى بداية الثمانينات لم تكن قد تبنت بعد سياسة صناعية مشتركة كما كانت سياستها النقدية الوليدة ما زالت في طور النمو وتواجه تحديات الدولار الأمريكي في النظام النقدي العالمي. هذا فضلاً بالطبع عن التباين في مستويات قوة واستقرار النظم الاقتصادية الأوروبية والتي انعكست أولاً في شكل اختلافات المصالح حول السياسة المتوسطة الشاملة<sup>(٣٣)</sup>، ثم ثانياً تجاه الحوار العربي - الأوروبي<sup>(٣٤)</sup>، كما كانت تفسر الاختلافات حول الحوار مع الجنوب بصفة عامة. فإنه إذا كانت أوروبا الجماعية تعتمد في أدائها لدورها العالمي على القوة الاقتصادية والتجارية (نظراً لعدم وجود قوة عسكرية موحدة)، فإن فعالية استخدام هذه الاداة لمساندة أهداف سياسية عليا، انما تقع عليها قيود نابعة من العراقيب المحتملة لهذا الاستخدام على الجماعة ككل وعلى المصالح الاقتصادية لعضائها: هل يجب أو يمكن لأوروبا الجماعية أن تبدد طاقاتها في مساندة أهداف سياسية عليا؟ وهل تستطيع أن تتحمل تكلفة سياسة خارجية لا تسعى الى مجرد تسهيل التجارة العالمية وتدعيم المكاسب الاقتصادية ولكن تسعى أيضاً الى تأكيد النفوذ السياسي عن طريق السياسات التجارية والاقتصادية بصفة عامة؟ يلخص السؤالان السابقان المعضلة التي تتفاوت حولها - نسبياً - المواقف الأوروبية حول السياسات المشتركة تجاه التعاون الأوروبي مع العالم الثالث ومدلولها بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة.

فمن ناحية، نجد الموقف الفرنسي والذي تميز دائماً - بالمقارنة بموقف

باقي الشركاء الاوروبيين والولايات المتحدة - بدرجة أكبر من المساندة لمطالب العالم الثالث الخاصة بإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي<sup>(٣٥)</sup>. ومن ناحية أخرى نجد الموقف البريطاني: فلم يكن الشاغل الاساسي لبريطانيا - وعلى عكس فرنسا - القيام بدور عالمي من خلال سياسات التعاون الاقتصادي الدولي مع أنها سعت أساساً الى الحفاظ على روابط مع دول الكومنولث لتظل أسواقاً مفتوحة أمام المنتجات البريطانية. ومن ثم، فلقد كانت ترى أن سياسات أوروبية جماعية تجاه العالم الثالث وإن زادت من النفوذ الجماعي للسوق المشتركة في هذه المناطق إلا أنها ستضعف من الروابط الخاصة بين بريطانيا ومناطق نفوذها الاساسية. ذلك لأن الحاجة الى التجمع لمواجهة مطالب العالم الثالث ليست كافية - من وجهة النظر البريطانية - لخلق وحدة تامة بين المواقف الأوروبية نظراً لأنه ليس هناك مصالح أوروبية جماعية متميزة بوضوح، ولكن هناك مصالح قومية أوروبية متباينة كما ان مصالح الجماعة ليست الا جزءاً من مصالح الغرب ككل في حوار مع الشرق أو في مواجهته مع الجنوب. ولهذا، فإن الجماعة الأوروبية ليست الاداة الملائمة للحوار مع الجنوب ولكن يجب على الجماعة الأوروبية أن تتحرك كجزء من مجموعة «غربية أكبر»<sup>(٣٦)</sup>.

وإذا كانت هذه التباينات الأوروبية قد انعكست على درجة تجانس الموقف الأوروبي وعلى الاختلافات الأوروبية - الامريكية حول الحوار بين الشمال والجنوب، اذن الا يمكن القول إنها أيضاً يمكن أن تفسر - جزئياً - الانجاز الاقتصادي المتواضع للحوار العربي - الأوروبي نظراً الى تراجع الجانب الأوروبي عن الاستجابة بفعالية لمطالب الجانب العربي؟ فإن الحوار العربي - الأوروبي يعد - كما يرى البعض<sup>(٣٧)</sup> - نموذجاً مصغراً

للحوار بين الشمال والجنوب، ومن ثم، فإنه نظراً للروابط بين الاطر  
التفاوضية التي تشكلت للتعامل مع عواقب أزمة النفط، فإن النجاح أو  
الفشل في احدها ينعكس على الآخر، ولهذا، فإن الاضطرابات ثم  
الجمود في الحوار بين الشمال والجنوب<sup>(٣٨)</sup> كان لا بد وان ينعكس على  
الحوار العربي - الاوروبي والذي يتناول القضايا نفسها التي يتضمنها  
الحوار بين الشمال والجنوب ولكن على صعيد اقليمي محدد<sup>(٣٩)</sup>.



## هوامش الفصل الخامس

(١) حول مزيد من التفاصيل عن السياسات الأوروبية (١٩٥٨ - ١٩٦٩) تحت تأثير الدبلوماسية الديغولية، انظر: نادية محمود مصطفى، «سياسة ديغول الخارجية في ظل الجمهورية الخامسة (١٩٥٨ - ١٩٦٩)»، (رسالة ماجستير، العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - القاهرة، ١٩٧٦)، ص ٢٧٨ - ٢٩٧ (غير منشورة)

(٢) Walter Schutze, «L'Europe des neufs: Etat Présent et perspectives de la Construction Européenne», *Politique Etrangère*, no. 2 (1979), pp. 276-277.

(٣) P. B. Cousté et F. Visine, *Pompidou et L'Europe* (Paris: Librairie Techniques, 1974), pp. 3-4.

(٤) حول تطور الانجازات الأوروبية (١٩٦٩ - ١٩٧٢)، انظر: اسماعيل صبري مقلد، «وحدة أوروبا السياسية في الثمانينات»، السياسة الدولية، السنة ٩، العدد ٣٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣)، ص ٤٩ - ٥٨.

(٥) Edward Morse, «New Europe a Unified Bloc?» in: Robert Bauer, ed., *Interaction of Economics and Foreign Policy* (Charlottesville, VA.: University press of Virginia, 1975), pp. 116-119.

(٦) Michel Jobert, *L'autre regard* (Paris: Grasset, 1976), pp. 348-349.

(٧) Morse, Ibid., pp. 120 and 124-126, and Stanly Hoffman, «La France et la Construction de L'Europe et les rapports avec les Etats Unies», in: Council of Foreign Relations et Foundation nationale de Sciences Politiques, eds., *France and U.S.A in the World of 1980's* (New York: 1975), pp. 9-10.

(٨) Morse, Ibid., pp. 108-109.

(٩) Pascal Fontaine, «V. Giscard d'Estaing et la Construction de l'Europe», *Projet*, no. 141 (Janvier 1980), pp. 25-39.

(١٠) حول تحليل مقارن للعلاقات الفرنسية - الأمريكية في ظل الرئاسة الثلاث، ديغول، بومبيدو، وديستان، انظر: نادية محمود مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه أزمة

الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)، «رسالة دكتوراه، العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - القاهرة، ١٩٨١)، ص ١٤٥ - ١٥٤ (غير منشورة)

Josè Alain Fralon, «Peut - on Parler de Nouvelle Politique Europeène de la France,» *Revue du Marché Commun*, no. 179 (Novembre 1974), pp. 459-461.

(١٢) حول تطور الأزمة، انظر:

Philippe Moreau Defarges, «L'Europe à reformuler la Communauté au Lendemain de la Clarification d'Athènes,» *Politique étrangère*, no. 1 (1984), pp. 21-37, and Jacques Vernant, «Retour sur l'Europe,» *Revue de Defense Nationale*, (Mai 1984), pp. 133-139.

كذلك انظر مجموعة التقارير الشهرية حول شؤون الجماعة في المجلة الشهرية (في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤)، انظر: نزيه الأفندي، «السوق الأوروبية في مواجهة نفسها،» السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/يوليو ١٩٨٢)، ص ١٧٥ - ١٧٨.

(١٣) حول جذور الموقف البريطاني عن البنيان الأوروبي منذ ١٩٤٥ وحتى بداية ١٩٨٠، انظر:

Wolfram F. Hanrieder and Graeme p. Auton, *The Foreign Policies of West Germany, France and Britain* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, inc., 1980), pp. 229-243.

وحول وجهة نظر بريطانية حول أزمة الجماعة، انظر:

Geoffrey Howe, «The Future of the European Community: Britain's Approach to the Negotiations,» *International Affairs*, vol. 60, no. 2 (1984), pp. 186-192.

(١٤) سيطر محوريون باريس على السياسات الأوروبية خلال النصف الثاني من السبعينات وذلك في ظل الروابط القوية بين ديستان وشميدت، بحيث لم تكن تطرح أية مبادرة أوروبية قوية دون تشاور واتفاق بين الدولتين، انظر:

Fritz Stern, «Germany on a Semi Gaullist Europe,» *Foreign Affairs*, no. 4 (1980), pp. 873-875.

(١٥) حول فرنسا وأوروبا منذ سنة ١٩٨١، أي في ظل رئاسة ميتران، انظر:

Françoise de la Serre, «La Politique Européenne de la France: New

Look ou new deal,» *Politique étrangère*, no. 1 (1982), pp. 125-137; Philippe Moreau de Farges, «J'ai Fait un rêve»: Le President Francois Mitterand: Artison de l'unité Europeene,» *Politique etrangère*, no. 2 (1985), pp. 359-373, et Marie Claude Smouts, «The External Policy of Francois Mitterand,» *International Affairs*, vol. 59, no. 2 (1983), pp. 162-164.

(١٦) مصطفى، «سياسة ديبلوماسية الخارجية في ظل الجمهورية الخامسة (١٩٥٨ - ١٩٦٩)، ص ٢٩٨ - ٣٠٩.

(١٧) انظر نصه الفرنسي في: *Documents Officiels*, no. 44, (28 October 1972), p. 701.

(١٨) انظر نصه الفرنسي في: *Documents d'actualités Internationales*, no. 47 (20 Novembre 1973), pp. 750-760.

Francoise de la Serre, «Qu'en est l'Europe Politique?» *Projet*, (١٩) no. 164 (Avril 1982), pp. 468-469, et Alain Langlois et Gilles Blanchi, «La Coordina'tion Inter-Européenne,» in: J. Bourrinet, ed., *Le Dialogue Euro - Arabe* (Paris: Economica, 1979), pp. 204-207.

La Serre, Ibid., pp. 470-471; Schutze, «L'Europe des neufs,» pp. (٢٠) 279-280, et la Serre, «La Politique Européenne de la France,» pp. 126-127.

(٢١) la Serre, «Qu'en est l'Europe Politique?» et

ابراهيم عبد الحميد عوض، «الجماعة الأوروبية والصراع العربي - الاسرائيلي،» *السياسة الدولية*، العدد ٨٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ٤٢ - ٤٣.

(٢٢) نقلاً عن: أحمد صدقي الدجاني، «الحوار العربي - الأوروبي: وجهة نظر عربية في الجانب السياسي،» *المستقبل العربي*، السنة ٢، العدد ٩ (ايلول/سبتمبر ١٩٧٩)، ص ٤٣.

(٢٣) La Serre, Ibid., p. 475.

كذلك انظر تحليلاً مقارناً للتصويت على بعض مشروعات القرارات، في:

J. G. Stein, «Alice in Wonderland: The North Atlantic Alliance and the Arab - Israeli Dispute,» in: S. a Spregel, ed., *The Middle East and Western Alliance* (London: George Allen and Unwin, Ltd., 1982), pp. 59-60.

(٢٤) Lawrence Freedman, «Britain and European Foreign Policy,»

*World Today* (July 1977), pp. 171-172.

La Serre, «Qu'en est l'Europe Politique,» p. 475. (٢٥)

(٢٦) حول رؤية مقارنة لهذه الأبعاد بين ديغول، بومبيدو، وديستان، انظر:  
مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)،» ص ٢٠٤ - ٢٠٩.

Freedman, «Britain and European Foreign Policy,» pp. 168-169. (٢٧) حول هذه الاتجاهات، انظر:

La Serre: «Qu'en est l'Europe Politique,» p. 476, et «La politique Européenne de la France,» pp. 141-133. (٢٨)

Rene Jacquot: «L'Europe au lendemain de la crise,» *Revue de Defense Nationale* (Aout - Septembre 1980), p. 145, et «Flottement et incertitudes de L'Europe,» *Revue de defense Nationale* (Janvier 1981).  
Pour une alternative Européenne, *France - Pays Arabe*, no. 104, (٣٠) p. 34.

Francois de la Serre, «L'Europe des neufs et le Conflit Israelo - Arabe,» *Revue Françoise de Sciences Politiques*, vol - xxiv, no. 4 (1974), p. 809. (٣١)

Alan R. Taylor, «The Euro - Arab Dialogue: Quest for an Inter-regional Partnership,» *Middle East Journal*, vol. 32, no. 4 (Autum 1978). (٣٢)

(٣٣) نازلي معوض، «السياسة المتوسطة للجماة الاقتصادية الأوروبية،» السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧٣ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ٣٢ - ٤٩.

Bernard Corbineau, «Le Dialogue Euro - Arabe: Instance du Nouvel Ordre Internationale (1973-1978),» *Revue Françoise de Sciences Politique*, vol. 30, no. 3, (1980), pp. 579-582. (٣٤)

(٣٥) حول وضع العالم الثالث - كأحد ركائز الاستراتيجية الفرنسية الشاملة في ظل الجمهورية الخامسة منذ ديغول، ديستان وحتى ميتران، انظر: Hanrieder and Auton, *The Forgein Policies of West Germany, France and Britain*, pp. 147-153, and Jean Francois Poncet, «Quatre ans de politique étrangere Socialiste,» *Politique Etrangere*, no. 2 (1985), p. 444.

Freedman, «Britain and European Foreign Policy,» pp. 170-171. (٣٦)

Ismail Sabry Abdallah, «La Place du dialogue Euro - arabe dans (۳۷) les relations internationales Contemporaines,» in: J. Bourrinet, ed., *Le Dialogue Euro-Arabe*, pp. 115-120.

Robert Rothstein, «The North - South Dialogue: The Political (۳۸) Economy of Immobility,» in: John Stremelau, ed., *The Foreign Policy Priorities of Third World States* (Boulder, Co.: Westview Press, Inc., 1982), pp. 151-168.

Nabeya El - Asfahany, «Political Perspectives for the Euro - (۳۹) Arab Dialogue in the Eighties,» in: Dierter Bielenstein, ed., *Europe's Future in the Arab View* (Germany: Verlag Breitenbach Published, 1982), pp. 137-138.

## الفصل السادس

### المحددات الدولية : تأثير العلاقات الاوروبية - الامريكية ووضع الجماعة الاوروبية في النظام الدولي : درجة استقلالية السياسات الجماعية

انعكست الاختلافات حول دور الاطراف الخارجية في المنطقة العربية (وبخاصة في عملية تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي) انعكست بصورة مباشرة في شكل تقديرات متباينة لكل من الدور الاوروبي والدور الامريكي . ويقدر ما لهذا الاختلاف من مدلولات هامة بالنسبة للمنطقة ذاتها فهي أيضاً لها مدلولاتها ذات المغزى بالنسبة للتحالف الغربي . بعبارة أخرى التفسير العميق للوزن الاوروبي في المنطقة بالمقارنة بالوزن الامريكي ، لا ينفصل عن تحليل مدى قدرة أوروبا على القيام بدور عالمي مستقل عن دور قائد التحالف الغربي وهو الدور الذي وان لم يكن يتناقض مع المصالح الامريكية فهو على الاقل لا يتطابق معها بصورة كاملة ، كما أنه الدور الذي تعرض لتطورات متتالية في ظل تطورات النظام الدولي منذ سنة ١٩٤٥ وحتى الآن .

ولقد انتقلت العلاقات الاوروبية - الامريكية عبر هذا التطور : من مرحلة التحالف التقليدي والقيادة الامريكية المطلقة للتحالف الغربي - عقب الحرب العالمية الثانية وطوال الخمسينات ؛ الى المرحلة التي بدأ



يشهد فيها هذا التحالف - وبخاصة بعد رجوع ديغول الى السلطة في فرنسا سنة ١٩٥٨ - بعض بوادر تفكك تجانس المصالح العسكرية والاقتصادية؛ الى المرحلة التي تفاقمت فيها مشاكل العلاقات خلال السبعينات في ضوء عواقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر بصفة خاصة بالنسبة لتفجر أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي . ولقد جرت هذه الانتقالات المتتالية في ظل تطور القوة الذاتية الاوروبية من ناحية، وفي ظل تطور النظام الدولي السائد (أي نظام العلاقات بين القوتين الاعظم) والذي انتقل من مرحلة الحرب الباردة الى مرحلة الانفراج ثم العودة الى حرب باردة جديدة . ولقد كان لكل هذه التطورات المتوازية<sup>(١)</sup> انعكاساتها على العلاقات الاوروبية - الامريكية في المنطقة العربية، ومن ثم على الدور الاوروبي فيها عبر عدة مراحل متتالية فيما يلي تحليلها:

## أولاً : مرحلة تماسك العلاقات الاوروبية - الامريكية والحرب الباردة<sup>(٢)</sup>

١ - في ظل انهيار الاقتصاديات الاوروبية الغربية عقب الحرب العالمية الثانية، وفي ظل التفوق الامريكي المطلق - عسكرياً واقتصادياً، وفي ظل مناخ الحرب الباردة والتي اشتدت حتى بداية الستينات، وفي ظل حاجة أوروبا الغربية الى المساعدة العسكرية والاقتصادية في مواجهة خطر التهديد الشيوعي لأمنها؛ في ظل كل هذه الاوضاع برز نمط من القيادة المطلقة الامريكية للتحالف الغربي . ولم يكن بمقدور - اعضاءه التأثير في موقف دولي دون مساندة قائد الكتلة الذي يفرض سيطرته إما

بالاغراء بضمان الحماية أو تقديم المساعدة، وأما بالتهديد بالعقاب في حالة تعارض وتصادم المصالح نظراً لمحاولة القوى الثانوية التحرك باستقلال. ولعل من أبرز المؤشرات على هذا الوضع الأخير تلك الخلافات على صعيد التحالف الغربي بين الولايات المتحدة، وبين بريطانيا وفرنسا حول تصفية الميراث الاستعماري التقليدي وبخاصة في المنطقة العربية. ولقد حملت أزمة سنة ١٩٥٦ الكثير من المدلولات حول القيود على الدور الأوروبي في المنطقة والتي وصلت إلى استبعاده بصورة كبيرة طوال الستينات تقريباً.

٢ - وإذا كانت الولايات المتحدة قد استطاعت أن تمتص بقوة بعض الاختلافات على صعيد التحالف الأطلسي (طوال الخمسينات) إلا أنه منذ نهاية الخمسينات وطوال الستينات بدأت ترتفع تدريجياً نغمة الاختلافات وبخاصة حول الاستراتيجية العسكرية لحلف الأطلسي وحول العلاقات الاقتصادية على نحو عمق من مصادر الخلل في تماسك التحالف نفسه، مع تزايد عدم التطابق بين مصالح جانبي المحيط.

حقيقة شجعت الولايات المتحدة في البداية فكرة الوحدة الأوروبية على الصعيد الاقتصادي، حيث رأت فيها وسيلة لمواجهة التهديد الشيوعي لأوروبا الغربية في وقت وقعت فيه الأخيرة تحت التبعية الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، ولكن مع تزايد الانجاز الاقتصادي الجماعي الأوروبي (على نحو ضيق الفجوة بين الاقتصاديات الأوروبية والاقتصاد الأمريكي) وزاد من مصاعب الاقتصاد الأمريكي، أخذت الولايات المتحدة تنظر بتشكك إلى نتائج تطور هذه القوة الصاعدة.

هذا، ولقد لعبت فرنسا الديغولية دورها في حمل لواء أوروبا

الاوروبية اقتصادياً على نحو ساهم في اظهار قصور قواعد واجراءات النظام الاقتصادي العالمي الذي أرسى عقب الحرب العالمية الثانية عن ادارة المشاكل الوليدة، ونال من القيادة الامريكية له .

كما لعبت فرنسا دورها في محاولة بناء أوروبا الاوروبية المستقلة عسكرياً والتي تستند - من وجهة النظر الفرنسية - الى القوة الضاربة الذرية الفرنسية المستقلة . حقيقة لم تتمكن أوروبا الغربية من تكوين قوة ردع ذرية أوروبية مستقلة تضع الكيان الاوروبي الصاعد على قدم المساواة مع العملاقين، ولكن لم يعد من المتصور ان تستمر أوروبا الغربية في قبول تبعيتها كضمن للحماية الامريكية بعد هذا التطور في قدراتها الذاتية من ناحية، وبعد التطورات في العلاقات بين القوتين الاعظم التي كانت تستعد للانتقال من مرحلة الاسترخاء وخفة حدة الحرب الباردة الى مرحلة الانفراج والذي كان يحمل في طياته مزيداً من فرص حرية المناورة والحركة أمام القوى الثانوية أي مزيداً من الفرص للقيام بدور عالمي .

وبالرغم من بؤادر هذا التغير في العلاقات الاوروبية - الامريكية - خلال الستينات - التي كانت حلقة انتقالية بين قيود الخمسينات وفرص السبعينات (كما سنرى) الا أن الدور الاوروبي كان غائباً عن الساحة العربية . وهو الامر الذي يمكن تفسيره بعوامل أخرى مثل افتقاد التعاون السياسي وعدم تحفيز الاطار العربي لمثل هذا الدور - مثلاً حدث بعد ذلك - ولكن هذا لم يمنع فرنسا الديغولية من القيام بدور أساسي تمثل في احياء العلاقات العربية - الفرنسية كما رأينا - وكان هذا بمثابة حلقة من حلقات السياسة الفرنسية العالمية المستقلة عن خط السياسة الامريكية .

## ثانياً: مرحلة التأزم في العلاقات الاوروبية - الامريكية والانتقال الى الانفراج الدولي

مع تغير مناخ العلاقات الاوروبية - الامريكية كان التعاون السياسي والنشاط الجماعي الاوروبي يشهدان دفعة قوية في بداية السبعينات في الوقت الذي تأسس فيه الانفراج الدولي على نحو سمح لأوروبا بالمطالبة بدور عالمي وجديد.

١ - لم يكن هذا الدور الاوروبي العالمي مطلقاً في استقلاليته، كيف، وإلى أي حد يمكن أن يفسر هذا الوضع بروز الدور الجماعي في المنطقة ولكن دون فعالية في التأثير؟

أ - في ظل مناخ الانفراج الدولي وفي وقت تبلورت فيه قدرات البنيان الجماعي الاوروبي وعلى الرغم من أن ظهور مراكز القوة الجديدة في النظام الدولي (وعلى رأسها الجماعة الاوروبية) لم يمس الطبيعة الثنائية لقيادة النظام الا انها تمتعت بدرجة أكبر من حرية الحركة والمناورة. ومن هنا ظهرت بعض التحولات الاقليمية التي لم تحدث تحولات شاملة عالمية - على الاقل على الصعيد الاستراتيجي العسكري حيث ظل التفوق العسكري للقوتين الاعظم بلا منازع<sup>(٣)</sup>.

ب - ومع بداية السبعينات بدأ انهيار الاتفاق الكبير حول القواعد والاجراءات التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك تحت ثقل قوى جديدة هامة مثل الصلوة الاقتصادية القوية لاوروبا الغربية

واليابان، مشاكل ميزان المدفوعات الأمريكي، أزمة الطاقة، مطالب العالم الثالث بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، ويحث الدول الشرقية عن قدر أكبر من المشاركة في الاقتصاد العالمي. بعبارة أخرى، برزت تحديات خارجية وتحديات من داخل الكتلة الغربية اسفرت في مجموعها عن ضعف الدور القيادي الأمريكي وبخاصة في ظل انهيار الاتفاق على مزايا الليبرالية في مجال التبادل الدولي، وعلى مزايا التعاون الاقتصادي وذلك تحت ضغط قوى الاعتماد المتبادل الدولي. ومن ثم دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة أزمة<sup>(٤)</sup>. هذا، ولقد ادى استرخاء التوترات السياسية - العسكرية مع تراجع مناخ الحرب الباردة الى تدعيم التحديات للقيادة الأمريكية للعالم الغربي حيث أن انخفاض الشعور بتهديد الأمن نال من قوة مبررات دفع التعاون الاقتصادي الغربي وقبول القيادة الأمريكية المطلقة. ولهذا كله برزت أهمية وأولوية القضايا الاقتصادية في العلاقات الأوروبية - الأمريكية (وبين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب أيضاً)<sup>(٥)</sup>.

٢ - وكان التساؤل المطروح هل ستستمر الولايات المتحدة في تحمل مسؤولياتها الاقتصادية العالمية التي تقوم بها منذ اتفاقيات بريتون وودز؟ وهل سينعكس هذا على الدور العالمي لأوروبا؟

وجاءت أزمة الدولار في آب/ أغسطس سنة ١٩٧١ ثم «عام أوروبا» سنة ١٩٧٣، ثم حرب تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٧٣ وكان لها جميعها مغزى هاماً بالنسبة لعلاقات «الاعتماد المتبادل» بين الأبعاد السياسية - العسكرية وبين الأبعاد الاقتصادية للعلاقات الأوروبية الأطلسية. وتمثل هذه الظاهرة محور القيد على فعالية الدور العالمي

الجديد الذي طالبت به أوروبا منذ بداية السبعينات وحاولت القيام به طوال ذلك العقد<sup>(١)</sup>.

أ - فمع أزمة الدولار سنة ١٩٧١، اتضح أن الولايات المتحدة كانت قد كفت عن القيام بدورها في ضبط الاقتصاد العالمي الذي اعتادت بمقتضاه على تقديم تنازلات عديدة ساعدت على فاعليته. وكان ذلك التحرك بمثابة انذار لأوروبا. فلقد وضع للاحيرة - وهي تريد الانتقال الى مرحلة الوحدة السياسية والاقتصادية لتصبح قوة عالمية - أنه ليس بإمكان قوتها الاقتصادية - نظراً لما تتخذه الولايات المتحدة من سياسات متعمدة - أن تعوض عن الضعف العسكري الأوروبي وبخاصة وقد أخذت أيضاً الولايات المتحدة - أثناء عام أوروبا وعقب دعوة كيسنجر في نيسان/ أبريل سنة ١٩٧٣ الى التوصل الى ميثاق أطلسي جديد - تهدد بورقة الالتزام الأمريكي تجاه أمن أوروبا إذا لم تقبل الأخيرة التعاون على الصعيد الاقتصادي وهكذا انفجرت - منذ تلك المرحلة - المشكلة التي تطرح العضلة التالية (التي استمرت حتى الآن) هل يمكن لأوروبا المتحدة أن تستقل عن الولايات المتحدة، وهل تستطيع التمتع بحماية المظلة الأمريكية دون مقابل اقتصادي؟<sup>(٢)</sup>

ولقد مالت أوروبا الى الاتفاق مع الولايات المتحدة، ولكن برز ذلك الاتجاه التوفيقى من خلال محاولة أوروبا تأكيد هويتها. ولقد لعبت فرنسا - بقيادة بومبيدو - دورها في هذه العملية<sup>(٣)</sup>. ولهذا انعقدت - بعد صعوبات عديدة مردها الاختلاف بين مواقف الدول الاعضاء في الجماعة تجاه الولايات المتحدة من ناحية، وتشدد الموقف الفرنسي من ناحية أخرى - القمة الأوروبية في تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٧٢



والتي أكدت - كما رأينا - الهوية الأوروبية ولكن في ظل الاعتراف  
بالروابط السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بين الجماعة الأوروبية وبين  
الولايات المتحدة والتي لا يمكن لأوروبا أن تعمل ضدها<sup>(٩)</sup>.

ب - ولقد أدت حرب تشرين الأول/ أكتوبر الى تفجير التناقضات  
في العلاقات الأوروبية الاطلسية حول المنطقة العربية. وكان لهذه  
التناقضات دلالتها بالنسبة لمدى استقلالية السياسة الأوروبية.

حقيقة قد يبدو من النظرة الاولى أن المصالح الأوروبية والأمريكية في  
المنطقة تتطابق أو على الأقل تتقارب حول المسائل الثلاث التي تبرز  
أهميتها لكل من الجانبين: التوازن العام للقوى والحفاظ على أمن  
الغرب، الامدادات النفطية العربية، الصراع العربي - الاسرائيلي  
وعواقبه بالنسبة للمسألتين السابقتين. ولكن الواقع يشير الى أنه ليس  
للغرب سياسة أو استراتيجية واحدة في المنطقة. ابرزت دائماً الحروب  
العربية - الاسرائيلية هذه الحقيقة ولكن جسدت حرب تشرين  
الأول/ أكتوبر وبصورة واضحة اختلاف المصالح الاقتصادية  
والاستراتيجية بين جانبي الأطلسي، ويرجع ذلك الاختلاف الى اعتماد  
أوروبا بدرجة أكبر من الولايات المتحدة على امداداتها النفطية من النفط  
العربي. ولقد أوضحت الحرب اختلاف الاولويات بين أوروبا التي تركز  
على تأمين هذه الامدادات، وبين الولايات المتحدة التي تهتم أساساً  
بتأثير الازمة على العلاقات بين الشرق والغرب وبمحاولة الاتحاد  
السوفياتي استغلال الوضع لكسب المزيد من النفوذ. ومن ناحية أخرى،  
كانت الولايات المتحدة أثناء وعقب أزمة الطاقة في وضع أفضل من  
وضع أوروبا الغربية واليابان<sup>(١٠)</sup>. ومن ثم وكما يقول البعض<sup>(١١)</sup> فلقد

أنهت أزمة الطاقة (١٩٧٣ - ١٩٧٤) أمل التفوق الاقتصادي لأوروبا الغربية على الولايات المتحدة، وأكدت تلك الأزمة والمبادرات الأمريكية - كما رأينا - رغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على دورها القيادي في الغرب.

ومع ذلك - وانطلاقاً من مدى حساسية وضعها الاقتصادي - تحركت أوروبا على نحو أبرز اختلافها مع الولايات المتحدة سواء بالنسبة لموقفها من الصراع العربي - الاسرائيلي أم من محاولة التغلب على آثار أزمة الطاقة العالمية. ولقد اعتقد البعض لفترة ما أن هذا الاتجاه الاستقلالي الأوروبي هو بداية مرحلة جديدة في العلاقات الأوروبية - الأمريكية. ولكن سرعان ما انتهى ذلك الاعتقاد<sup>(١٣)</sup>. وفي الحقيقة كان ذلك الاتجاه الاستقلالي - كما قال وزير خارجية فرنسا في ذلك الوقت - عارضاً وليس جذرياً<sup>(١٤)</sup>. فلقد كانت حرب سنة ١٩٧٣ عنيفة في آثارها على استقلالية أوروبا بحيث قضت على كل أمل ثار من قبل حول قدرة أوروبا على مواجهة الضغوط الأمريكية أثناء الدعوة الى الميثاق الاطلسي الجديد. فلقد عاد من جديد الحوار الأمريكي - الأوروبي ولكن على نحوبرز خلاله تفوق الولايات المتحدة في فرض مطالبها التي سبق وفشلت بصدها قبل ذلك بعدة أشهر. ذلك لأنها نجحت في استغلال الروابط بين الابعاد العسكرية والاقتصادية للعلاقات الأوروبية الاطلسية.

كما ساعدت مجموعة من العوامل (وبخاصة تغير الرئاسة في فرنسا وبريطانيا والمانيا: مع مجيء جيسكار ديستان وويلسون وشميت على التوالي) على امتصاص آثار كل اتجاه قوي مضاد للولايات المتحدة داخل صفوف التحالف الغربي. فلقد كان جيسكار ديستان أكثر ميلاً من

ديغول وبومبيدو نحو أسلوب المواجهة الهادئة مع الولايات المتحدة الأمريكية مما انعكس على مناخ العلاقات الفرنسية - الأمريكية، والأمريكية - الأوروبية بصفة عامة (كما سبقت الإشارة)، ولهذا جاء بيان أوتاوا حول العلاقات الأطلسية في ١٩ حزيران/يونيو سنة ١٩٧٤ بمثابة ميثاق أطلسي جديد يؤكد تفوق الدور الأمريكي. حيث أقر بضرورة التزام الحلفاء بالتشاور مع الولايات المتحدة ليس حول سياسات التحالف المباشرة فقط ولكن أيضاً حول مناطق أخرى من العالم<sup>(١٤)</sup>.

٣ - وهكذا فشلت الجماعة الأوروبية المكبلة بمصاعبها الاقتصادية والمالية في تقديم بديل لانفراد الولايات المتحدة بقيادة التحالف الغربي. ولقد انعكس هذا بالطبع على دورها العالمي وبخاصة في المنطقة العربية خلال النصف الثاني من السبعينات<sup>(١٥)</sup>.

فلقد برزت أوروبا كقوة محدودة القدرات: عسكرياً حتى تحمي مصالحها الاقتصادية، وسياسياً حتى تشترك بفعالية في إيجاد تسوية للصراع. فلم تُجدِ دبلوماسية الجماعة كأساس لقيام دولها منفردة أو معاً بدور إيجابي في تطور أحداث المنطقة. فلقد كان ذلك يتطلب قدرة على تحقيق الأهداف وعلى الرد بفعالية على تجاهل أو رفض أطراف أخرى - وبخاصة الولايات المتحدة - لمواقفها، وهي جميعاً أمور تقتضي مسبقاً تدعيم القوة الاقتصادية والعسكرية لأوروبا في مواجهة القوتين الأعظم وهو ما تأكد عكسه كما رأينا<sup>(١٦)</sup>.

كما اتضح أن الولايات المتحدة تفصل بقوة بين استقلال ووحدة أوروبا. فإن أوروبا ذات الصوت الواحد يمكن أن تكون شريكاً فعالاً ولكن بشرط ألا تتحرك باستقلال عن الولايات المتحدة. ومن ثم فهي

لم تشجع ارساء سياسة خارجية أوروبية الا اذا كانت تسير في ركاب سياستها<sup>(١٧)</sup>. ومن هنا كان تأكيدها وتصميمها الدائم - منذ سنة ١٩٧٣ - على احتكار جهود صنع السلام في المنطقة ومن ثم رفضها وتحفظها على أي مبادرات أوروبية مستقلة للمشاركة في هذه الجهود (بيان لندن في حزيران/ يونيو سنة ١٩٧٧) وبخاصة بعد مبادرة السادات واتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية (بيان فينسيا في حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠).

ويرجع هذا الموقف الامريكي الى الاختلاف بين الولايات المتحدة والاوروبيين حول تقويم مسار ونتائج التسوية السلمية منذ سنة ١٩٧٧، أي حول العلاقة بين التسوية الجزئية والشاملة وحول توسيع نطاق المفاوضات لاشراك منظمة التحرير الفلسطينية، وحول توسيع دور الاطراف الخارجية لتشمل أوروبا والاتحاد السوفياتي، وحول مدى فعالية ممارسة ضغط أمريكي على اسرائيل.

ففي حين كانت الولايات المتحدة ترى أن السلام المصري - الاسرائيلي أفضل من لا شيء، وأن المعاهدة المصرية - الاسرائيلية يمكن أن تقود بعد ذلك الى تسوية شاملة، فإن الاوروبيين - وبخاصة فرنسا - كانوا أكثر تشككاً في أن تكون التسوية الجزئية خطوة حقيقية نحو التسوية الشاملة. وفي حين لم تكن الولايات المتحدة ترى في القضية الفلسطينية الا مجرد واحدة من عدة قضايا تثيرها أزمة «الشرق الاوسط»، فإن الاوروبيين نظروا بجدية أكثر الى عواقب وخطورة ترك هذه القضية بلا تسوية، بل دعوا الى اشتراك منظمة التحرير في المفاوضات وهو الامر الذي ترفضه الولايات المتحدة الا اذا اعترفت

المنظمة بالقرار ٢٤٢ أي بحق اسرائيل في البقاء. كذلك انتقد الاوروبيون الولايات المتحدة لعدم ممارستها ضغطاً كافياً على اسرائيل لتجميد المستوطنات ولتقييد سلوكها في لبنان ولقبول مبدأ الانسحاب من الاراضي المحتلة، وأخيراً لقبول حكم ذاتي حقيقي للفلسطينيين<sup>(١٨)</sup>.

وترجع هذه الاختلافات الاوروبية - الامريكية الى الاختلاف بين الجانبين في المصالح، والقوة، والمسؤوليات: فإن الولايات المتحدة - بوصفها قوة عالمية - تنظر الى المنطقة في اطار استراتيجيتها الشاملة، في حين أن الدول الاوروبية - بوصفها قوى اقليمية - انما تتحرك من منطلق مصالحها الاقليمية. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة - باعتبارها وسيطاً أو شريكاً مقبولاً لدى كل من اسرائيل ومن مصر والاردن (بل والفلسطينيين) - فهي القادرة على التعامل مع القضايا المعقدة وبخاصة وان لديها القدرة الاقتصادية والعسكرية اللازمة لخلق الحوافز والدوافع لدى الاطراف المعنية لقبول الاتفاق الذي تستطيع أيضاً أن توفر له الضمانات الكافية. وعلى العكس، فإن الجماعة الاوروبية ليس لديها القدرة على ترجمة بياناتها الى مواقف محددة قد لا تستطيع تنفيذها نظراً لافتقارها - بالمقارنة بالولايات المتحدة - الى عناصر القوة اللازمة. بعبارة أخرى، فإن الانقسامات الاوروبية والضعف العسكري وحساسية الاقتصاديات أصابت أوروبا بالتردد في المشاركة الفعالة لتطبيق وجهة النظر الامريكية في الدفاع الاستراتيجي عن المنطقة<sup>(١٩)</sup>.

هذا ولقد برزت هذه المصادر للاختلافات الاوروبية الامريكية مرة أخرى مع أحداث ايران وافغانستان سنة ١٩٧٩. فلقد اتضح مدى

تباين الموقف الامريكي عن رد الفعل الاوروبي على النحو الذي أبرز عدم رضا الولايات المتحدة من جراء عدم مساندة حلفائها لمواقفها، كما أبرز من ناحية أخرى مدى شعور الاوروبيين باتجاه الولايات المتحدة للانفراد باتخاذ القرارات باسم التحالف الغربي دون اجراء مشاورات مسبقة معهم، ثم تطالبهم بتحمل التبعات السياسية والاقتصادية لهذه القرارات. ذلك لأن واشنطن حين اتخذت قرارات بفرض عقوبات اقتصادية على ايران والاتحاد السوفياتي لم تأخذ في اعتبارها التكلفة الاقتصادية الضخمة التي ستحملها أوروبا نتيجة مساندة هذه القرارات ونتيجة تطبيقها تنفيذاً للتضامن بين الحلفاء<sup>(٣٠)</sup>.

٤ - هذا ولم يقتصر التأثير السلبي للولايات المتحدة خلال السبعينات على الدور الاوروبي في تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي، ولكن امتد الى الاستراتيجية طويلة الاجل التي اختارها الطرفان العربي والاوروبي لدعم علاقات الاعتماد المتبادل بينهما: أي الحوار العربي - الاوروبي ومن قبله السياسة المتوسطة للجماعة.

فمن ناحية، لم يكن بإمكان الجماعة الاوروبية - بعد أن وافقت على اطلاق الولايات المتحدة والتشاور معها حول ما يجري على صعيد الحوار - أن تتجاهل المطالب والضغوط الامريكية بصده. فلقد كانت الولايات المتحدة منذ منتصف الستينات تعترض على أي معاملات تفضيلية للجماعة خارج أوروبا أي مع مختلف مجموعات دول العالم الثالث (اتفاقتا ياوندي الاولى والثانية مع الدول الافريقية، اتفاقتا، لومي الاولى (١٩٧٥) والثانية (١٩٨٠) مع دول افريقية ودول المحيط الهادي ودول الكاريبي، اتفاقيات السياسة المتوسطة الشاملة)، فإن



هذه التفضيلات تتعارض مع المفاهيم الأمريكية حول كيفية تنظيم الاقتصاد العالمي. وينبع هذا الموقف الأمريكي من التخوف من آثار هذه المعاملات التفضيلية على المركز التنافسي للصادرات الأمريكية. ولقد انعكس هذا الموقف الأمريكي على الحوار العربي - الأوروبي وعلى عمل لجنة التجارة بصفة خاصة<sup>(٣١)</sup> (كما رأينا).

ومن ناحية أخرى، انعكست خصائص الاقتصاد العالمي المعاصر على آفاق نجاح الحوار. ففي ظل هذا الاقتصاد الذي يتسم بدرجة عالية من «الاعتماد المتبادل» وبالتفاعلات «عبر القومية»، فإن الشركات متعددة الجنسية تلعب دوراً كبيراً في مسار العلاقات الاقتصادية بين اقاليم العالم بحيث تفرض انشطتها قيوداً خطيرة على امكانيات الطرفين العربي والأوروبي لتنظيم ودفع التجارة، ونقل التكنولوجيا، وتيارات رؤوس الأموال بينهما. وهذه الأوضاع كانت تطرح مشكلة مدى قدرة ومدى نجاح الحوار العربي - الأوروبي في أن يحقق تكامل اقتصاديات الإقليمية أو اندماجها باعتبارهما هدفاً وغاية مثالية تنادت بها بعض الأصوات المتفائلة<sup>(٣٢)</sup>.

## ثالثاً: العلاقات الأوروبية - الأمريكية

### وتجدد الحرب الباردة

١ - احتل موضوع العلاقات بين الشرق والغرب الأولوية لدى إدارة ريغن، ولكن على نحو أبرز الحديث عن تجديد الحرب الباردة. فلقد كان ريغن من أقوى المعارضين لسياسات الانفراج ومن أقوى المعارضين لسياسات إدارة كارتر. وقامت حملته الانتخابية على أساس قوي من

العداء للسوفييات . ولقد سيطر على منطق ادارة ريغن الاقتناع بأن الاتحاد السوفياتي قوة توسعية عدوانية تهدف الى تحقيق التفوق والسيادة الاستراتيجية على الولايات المتحدة حتى تتحقق له السيطرة العالمية ، وانه قد استغل مناخ الانفراج لدفع قواه العسكرية وللاندفاع في سياسات مغامرة في العالم برز معها التراجع النسبي في القوة الامريكية . ومن ثم اعتقدت الادارة الامريكية بضرورة العمل على اصلاح التوازن العالمي واستعادة مصداقية القوة العسكرية الامريكية . ولهذا دخلت العلاقات السوفياتية - الامريكية في مرحلة توتر شديدة في ظل الاستراتيجية الامريكية الجديدة التي اتسمت بالكلية وبالاغتماد على الحركة المنفردة ، وذلك على أساس أن الولايات المتحدة هي وحدها القادرة على مقاومة التوسع السوفياتي وغيره من المخاطر التي تهدد المصالح الغربية في العالم<sup>(٣٣)</sup> .

واذا كان مناخ الانفراج قد هيا السبيل أمام أوروبا لمحاولة القيام بدور مستقل في السياسات الدولية ، فقد ظلت الدول الأوروبية حريصة على الحفاظ على الانفراج خلال اشتداد أزمته أي خلال العام الاخير من ادارة كارتر<sup>(٣٤)</sup> . ولكن تجسدت الاختلافات مع مجيء ريغن حيث اتضح كيف أن أوروبا والولايات المتحدة تنظران بصورة مختلفة لموضوع الانفراج ولدرجة التهديد السوفياتي في العالم<sup>(٣٥)</sup> .

ولهذا فلقد تخوف الاوروبيون من عواقب مجيء ادارة ريغن الى السلطة في الولايات المتحدة ، أي من تجدد الحرب الباردة . فلقد كانت العودة الى هذا المناخ تعني - من وجهة النظر الامريكية - ضرورة تماسك التحالف الغربي وراء القيادة الامريكية . وكان هذا يعني - بالنسبة

لأوروبا الغربية - مزيداً من الانفراد الأمريكي بإدارة سياسات الكتلة، ومن ثم مزيداً من القيود على استقلالية الدور العالمي الأوروبي، والتضحية بكثير من المكاسب السياسية والاقتصادية التي تحققت في ظل الانفراج (سواء على صعيد العلاقات مع الشرق ام الجنوب).

ولقد أدت ادارة ريغن - باتجاهاتها الاستراتيجية والاقتصادية المحافظة - الى تعميق مصادر التوتر في العلاقات الأوروبية - الأطلسية، الاستراتيجية منها والاقتصادية، على نحو انعكس بصورة سلبية على مقدرات الحركة الأوروبية المستقلة. فلقد كان التحالف الغربي يمر بأزمة خاصة في هذه الفترة وذلك تحت تأثير عاملين بالغين الأهمية:

من ناحية، الازمة الاقتصادية العالمية التي شجعت الاقتصاديات القومية على تبني مزيد من الاجراءات الحمائية، ومن ثم عمقت من الخلافات الأوروبية - الأمريكية على الصعيد الاقتصادي. فلقد اندفعت الادارة الأمريكية الجديدة - في ظل التعارض المتزايد بين المصالح الاقتصادية لجانبي الأطلسي - الى اتخاذ عديد من القرارات وتبني العديد من السياسات الاقتصادية المشددة التي لا تأخذ في الاعتبار المصلحة المشتركة بين الحلفاء بقدر ما تسعى الى حماية المصالح الأمريكية بالدرجة الاولى. ولعل من أوضح الامثلة على ذلك رفع سعر الفائدة الأمريكية على الدولار الذي ترك أثراً سلبياً على الأسواق المالية والأوضاع الاقتصادية الأوروبية. كذلك الضغوط الحمائية الكبيرة بسبب ضخامة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية. وظلت أوروبا الغربية غير قادرة على التأثير على هذه السياسات الاقتصادية الأمريكية بالرغم من ضخامة وحيوية المصالح الأوروبية المهددة<sup>(٣)</sup>. كما لم تجد في حل هذه المشاكل

الاقتصادية بصورة جذرية مؤتمرات القمة الصناعية المتتالية (ابتداء من سنة ١٩٧٥) والتي كان آخرها مؤتمر بون في أيار/ مايو سنة ١٩٨٥<sup>(٢٧)</sup>، ومؤتمر طوكيو في أيار/ مايو سنة ١٩٨٦ الذي خفت فيه حدة الاختلافات.

ومن ناحية أخرى، تجدد مناخ الحرب الباردة مما أثر على محادثات الحد من التسلح الاستراتيجي، وأثار أزمة نشر الصواريخ النووية المتوسطة المدى في أوروبا في خريف سنة ١٩٨٣. ولقد نجحت الولايات المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧٩، حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠ في الضغط على حلفائها الأوروبيين للمشاركة في تحمل مزيد من أعباء سياسة الدفاع الغربية. ومن ثم قبلوا البدء في نشر الصواريخ النووية المتوسطة المدى في سنة ١٩٨٣. وأخذ يتنازع الحكومات الأوروبية الارتياح لنجاح المرحلة الأولى من نشر الصواريخ من ناحية، والقلق على تدهور العلاقات بين الشرق والغرب من ناحية أخرى، وحاولت التأثير بقدر طاقاتها على القوتين الأعظم للعودة الى الحوار من جديد وذلك لتجنب تفاقم الحرب الباردة. ولم تنجح في ذلك طوال العامين الأخيرين من الإدارة الأولى لريغن<sup>(٢٨)</sup>.

ولقد كان للعلاقات الفرنسية - الأمريكية وضعاً متميزاً في الاطار السابق<sup>(٢٩)</sup>.

فمن ناحية برز تقارب عجيب بين خط سياسة حكومة فرنسا الاشتراكية مع ميثران وخط سياسة ريغن المحافظة وذلك فيما يتعلق بسياسات التحالف الاطلسي: فلقد جعل ميثران من التحالف أساساً هاماً لسياسته الخارجية بحيث بدا كأكثر رؤساء الجمهورية الفرنسية

الخامسة تعبيراً عن الاتجاه الاطلسي، وبحيث أضحت فرنسا تلعب الدور الذي لعبته من قبل بريطانيا والمانيا الغربية في نطاق العلاقات الاطلسية. ودون الدخول في تفاصيل المبررات المصلحية والايدولوجية لهذا التوجه، يكفي القول هنا إن فرنسا تبنت على عكس سياسة ديستان خطأ قوي التشدد تجاه الاتحاد السوفياتي من ناحية، مع زيادة بوادر الاعتدال تجاه القضايا الحساسة في نظر ادارة ريغن وبخاصة نشر الصواريخ في أوروبا (وأيضاً حول التدخل الليبي في التشاد والقوة الدولية في سيناء). فإذا كانت فرنسا (جيسكار ديستان) لم تشترك في اجتماعات وزراء دفاع الاطلسي التي اتخذت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ وفي حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠ قرارات نشر الصواريخ، وإذا كان جيسكار ديستان قد تجاهل الخلاف بين الاوروبيين والولايات المتحدة حول هذه القضية، فإن ميتران ساند بقوة قرارات الحلف بمواجهة نشر الصواريخ السوفياتية بنشر صواريخ امريكية في أوروبا الغربية على أساس أن ذلك يمثل خطوة ضرورية وهامة لإعادة توازن القوى في أوروبا قبل الموافقة على البدء في أي مفاوضات للحد من التسلح مع الاتحاد السوفياتي. وكان هذا الموقف قمة التعبير عن التشدد الفرنسي تجاه الاتحاد السوفياتي. فقد أعلنت الحكومة الفرنسية الاشتراكية مراراً أن قضايا توازن القوى في أوروبا، وافغانستان وبولندا تحول دون قيام أي علاقات طبيعية مع الاتحاد السوفياتي. ومن ثم وصل الحوار الفرنسي - السوفياتي الى أدنى حد ممكن بالمقارنة بازدهاره في ظل رئاسة جيسكار ديستان. ولهذا، فإنه في مقابل تصاعد الاتصالات الفرنسية - الامريكية وبخاصة على مستوى القمة، تراجعت نظائرها مع الاتحاد السوفياتي.

ولكن من ناحية أخرى، كان هناك حد فاصل قوي بين سياسات فرنسا تجاه حلف الأطلسي (التي عكست تقارباً مع الولايات المتحدة من ناحية، وتشدداً مع السوفييات من ناحية أخرى)، وبين السياسات الاقتصادية الفرنسية.

فلقد ظلت الاختلافات بين المصالح الاقتصادية الفرنسية والأمريكية مصدراً من مصادر الخلاف الحقيقي كما وضح من أزمة خط غاز سيبريا، ومن المشاكل التي يواجهها الفرنك الفرنسي وبخاصة بعد رفع سعر الفائدة الأمريكية على الدولار. وكان معظم اليسار الفرنسي مقتنعاً بأن الحرب التجارية والنقدية التي تشنها الولايات المتحدة على أوروبا بصفة عامة، إنما تهدف إلى إجهاد عملية الإصلاح التي تجري في فرنسا في ظل حكم الاشتراكيين. ولقد وصف ميتران حالة العلاقات التجارية والاقتصادية بين أوروبا وبين الولايات المتحدة بأنها حالة «لا سلام». وفي المقابل حافظت فرنسا على درجة مرتفعة من التعاون الاقتصادي والتجاري مع الاتحاد السوفياتي مما يؤكد اتجاهها إلى الفصل بين المصالح الاقتصادية الفرنسية وبين المصالح الحيوية لأمن غرب أوروبا. فلقد كانت القيادات الفرنسية الاشتراكية - وميتران بصفة خاصة - يرون أن العسكرية السوفياتية والأمبريالية الاقتصادية الأمريكية يتساويان في الخطورة، وأنه إذا كانت الواقعية تدفع بفرنسا الاشتراكية إلى التشدد مع الأولى - حفاظاً على أمن أوروبا - فإن المصلحة تدفعها أيضاً إلى رفض الثانية حفاظاً على المصالح الاقتصادية الأوروبية، وتعبيراً عن الاختلاف في الفلسفات الاقتصادية.

كذلك كان الحوار بين الشمال والجنوب مصدراً آخر لتعميق



الخلافات الأوروبية - الأمريكية وذلك من خلال السياسات الفرنسية :  
فلقد أعطى ريغن الأولوية للمواجهة مع السوفيات ومن ثم طالب  
الحلفاء بالتركيز على العلاقات بين الشرق والغرب وليس الشمال  
والجنوب . وعلى العكس كان منهاج فرنسا تجاه العالم الثالث - يقوم على  
أن مشاكل الشمال والجنوب أكثر أهمية من مشاكل الشرق - الغرب ، بل  
ويجب أن تفصل عن الأخيرة . بعبارة أخرى ، ففي حين ركزت  
الولايات المتحدة على العامل الاستراتيجي لمواجهة التوسع السوفياتي في  
العالم الثالث ، ركزت أوروبا - وفرنسا بصفة خاصة - على العامل  
الاقتصادي الذي يوجه علاقاتها مع العالم الثالث بصفة خاصة ، بل ان  
أحد الأبعاد الأساسية لتوجه فرنسا نحو العالم الثالث كان يتمثل في  
عداء واتهام وانتقاد الامبريالية الأمريكية في العالم الثالث .

خلاصة القول : إن الجماعة الأوروبية التي كانت تمر - خلال النصف  
الأول من الثمانينات - بأزمة داخلية شلت حركتها (كما سبق ورأينا) ،  
كانت أيضاً تواجه تحديات خطيرة لأمنها العسكري وأمنها الاقتصادي .  
فلم تكن الولايات المتحدة ترى في التحالف الغربي الا أداة مواجهة مع  
السوفيات في الوقت الذي لم تكن تخطط فيه سياساتها على نحو يراعي  
المصالح المشتركة للحلفاء . بل كانت في الوقت الذي تطالبهم فيه  
بتحمل أعباء الدفاع عن الغرب تساهم في اضعاف أوروبا وذلك من  
خلال مياستها التجارية والنقدية . ولقد أوضحت هذه التحديات (التي  
اكتسبت درجات مختلفة من الالحاح خلال المراحل المتعاقبة لتطور  
العلاقات الأوروبية - الأمريكية) مدى ما وصل اليه الاعتماد على  
الاستراتيجية العسكرية والسياسات الاقتصادية الأمريكية والتأثر بها .  
فعلى صعيد حلف الاطلسي كان على دول أوروبا الغربية أن تقبل

الخيارات الامريكية وهي - أي أوروبا - غير قادرة على أن تبلور قوة دفاع أوروبية مستقلة تمثل حجر الزاوية في أي كيان أوروبي موحد ذي فعالية. فإن الفشل في تكوين هذه القوة يعد العقبة الحقيقية أمام ظهور سياسة خارجية أوروبية حقيقية أو درجة أكبر من الاندماج الاقتصادي، كما يزيد - هذا الفشل - من الحاح الشكوك المثارة حول ضمانات الامن الامريكية. وتمثل هذه الشكوك حجر الزاوية في كل نقاش حول درجة استقلال أوروبا<sup>(٣٠)</sup>.

وعلى الصعيد الاقتصادي كانت أوروبا الغربية تنظر وترقب تطورات الاحياء الاقتصادي الامريكي وما يمكن أن يحمله من آثار ايجابية للاقتصادات الاوروبية الغربية<sup>(٣١)</sup>.

ولقد انعكس هذا الوضع برمته على العلاقات الاوروبية - الامريكية حول القضايا الدولية الهامة. حيث برزت عدم القدرة الاوروبية على التأثير على السياسات الامريكية في مقابل قدرة أمريكية أكبر على التأثير على السياسات الاوروبية<sup>(٣٢)</sup> وكانت الولايات المتحدة راضية عن العجز الاوروبي، رافضة لأي محاولة لتحرك المستقل، ومن ثم، فإن كل التحركات الامريكية في العالم كانت تبين الانفراد الامريكي بالحركة دون اعتبار لحلفائها الاوروبيين<sup>(٣٣)</sup>. وكان الشرق الاوسط ساحة هامة أثبتت هذا.

٢ - يمكن أن نربط بين كل التحليل السابق وبين حالة العلاقات الاوروبية - الامريكية في الشرق الاوسط منذ بداية الثمانينات على النحو التالي الذي يساهم في تفسير «جمود المبادرة الاوروبية».

## أ - هبوط حدة التوتر وظهور بوادر للتقارب<sup>(٣٤)</sup>

إذا كان الصراع العربي - الاسرائيلي قد برز كأكثر قضايا المنطقة العربية تأثيراً على ظهور الانقسامات في التحالف الغربي خلال السبعينات، فهو لم يظل هكذا منذ بداية الثمانينات.

فمع اشتراك القوات الفرنسية والبريطانية والايطالية والهولندية في القوات المتعددة الجنسية في سيناء، ومع تعرض القوات الفرنسية والقوات الامريكية - على قدم المساواة - لهجوم شديد في بيروت، ومع مساندة الولايات المتحدة وفرنسا - ولو بأساليب مختلفة - للعراق في حربه مع إيران، ومع تزايد ربط الاوروبيين بين الاعتراف بضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات وبين دعوتها للتخلي عن الكفاح المسلح، ومع انتهاء الحديث منذ سنة ١٩٨١ عن المبادرة الاوروبية كبديل للدبلوماسية الامريكية، حيث بدت أوروبا بعد تجميدها للمبادرة راضية عن خطة ريغن ومساندة «الخيار الاردني»، مع هذا كله كان يتضح تدريجياً كيف أن «الشرق الاوسط» لم يعد مصدر توتر خطير في العلاقات الاوروبية - الاطلسية. فلقد تراجع الخلاف حول هذه المنطقة لعدة أمور: بسبب ارتفاع اولوية مشاكل العلاقات الاوروبية - الامريكية على الساحة الاوروبية من ناحية، ومن ناحية أخرى، بسبب الدور الفرنسي الجديد مع ميتران والذي برز بمفرده كبديل عن الدور الجماعي الاوروبي، بل ان الحديث عن الدور الاوروبي أصبح يعني «المشاركة الفرنسية في الاستراتيجية الامريكية في المنطقة». ولقد أبرز هذا الوضع التساؤل عما اذا كانت الولايات المتحدة ترى أن الاوروبيين - فرادى - يكونون أكثر نفعاً ومساندة لاستراتيجيتها من تحركهم الجماعي.

من ناحية ثالثة، بسبب انخفاض درجة تبعية أوروبا لنفط المنطقة (في ضوء التطورات في السوق النفطية العالمية)، الأمر الذي خفف من ضغط أحد مصادر التوتر في العلاقات الأوروبية - الأمريكية حول المنطقة العربية والنابعة من اختلاف درجة اعتماد الطرفين على النفط العربي، وهذا الانخفاض في التبعية النفطية لم يكن إلا نتاج التضامن والتعاون بين سياسات الدول الصناعية المستهلكة للنفط.

من ناحية رابعة، بسبب القيود النابعة من تجدد مناخ الحرب الباردة. فهناك دائماً اختلافات أوروبية - أمريكية حول العلاقة بين الصراع العربي - الإسرائيلي والصراع بين الشرق والغرب في المنطقة، فلقد اعتبرت الولايات المتحدة دائماً - وبصورة أكبر مع ريغن - أن أزمة الشرق الأوسط هي جزء من الصراع الدولي الشامل بين الشرق والغرب وهو ما لا تتفق فيه معها أوروبا تماماً بالرغم من اعترافها بالاطماع السوفياتية في المنطقة. ولهذا، فإن أوروبا الجماعية - وبخاصة فرنسا - حذرت دائماً من عواقب انعكاس لعبة القوتين الأعظم على المنطقة<sup>(٣٥)</sup>. ولقد حمل بالفعل تجدد الحرب الباردة قيوداً هاماً على امكانيات حركتها كطرف ثالث مستقل في المنطقة، وعلى امكانيات حرية مناورتها في مواجهة قائد التحالف الغربي. فإنه في ظل الوجود السوفياتي في أفغانستان، وتزايد الوجود العسكري في «الشرق الأوسط» وتكثف أنشطة الحرب الباردة في مختلف أرجاء العالم، فإن الجماعة الأوروبية كانت أكثر ميلاً لكي تتبنى بشكل متزايد الموقف الأمريكي من السياسة العالمية، كما أن الاستقطاب الحاد في السياسة العالمية من جديد كان لا بد وأن ينعكس في شكل استقطاب آخر في المنطقة العربية وهو ما يضع عقبات جديدة في وجه الجهود الأوروبية<sup>(٣٦)</sup>، وبخاصة مع تراجع أولوية

حل الصراع العربي - الاسرائيلي لدى ادارة ريغن وهذا يقودنا الى النقطة التالية.

## ب - الرؤيتان الامريكية والاوروبية للعلاقة بين أمن الخليج والصراع العربي - الاسرائيلي<sup>(٣٧)</sup>

لم يكن الاتفاق تاماً بين أوروبا والولايات المتحدة حول أولويات قضايا المنطقة (في ظل اندلاع الثورة الايرانية ومع الحرب العراقية - الايرانية) نظراً الى الاختلاف بين الطرفين في إدراك العلاقة بين هذه المشاكل وبين الصراع العربي - الاسرائيلي. فبعد أن كان الاعتقاد السائد لدى ادارة كارتر هو أن التقدم في حل المشكلة الفلسطينية يجب أن يسبق امكانية تحقيق المصالح الغربية الاخرى (ومن هنا لعبت الولايات المتحدة دور الشريك الكامل في مفاوضات التسوية)، بعد هذا عمدت ادارة ريغن الى الفصل بقوة بين تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي وبين أمن الخليج. ومن ثم أعطت الاولوية لمواجهة التهديد السوفياتي في المنطقة على التحرك بفعالية لتسوية الصراع: فلقد سادها الاعتقاد بأن هذا الاخير ليس الا صراعاً محلياً يمكن حله بواسطة أطرافه الاصلين، وأن استمراره لا يشكل خطورة على الولايات المتحدة، وأن عدم حله لن يسبب في اندلاع حرب في المنطقة أو زيادة للنفوذ السوفياتي فيها. وفي المقابل، كان الهدف الاساسي للادارة الامريكية هو بناء قوة عسكرية أمريكية وتحقيق اجماع استراتيجي يجمع بين كل النظم العربية المعتدلة في مواجهة القوى الراديكالية المؤيدة للسوفيات. أما الاوروبيون فكانوا يربطون بين تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي وبين

أمن الخليج ويدركون بقوة مدى ما لهذا الصراع من وضع محوري ومركزي في المنطقة.

حقيقة يتفق الحلفاء على حيوية النفط للغرب، وعلى أن للسوفيات أطماعاً وقدرات ضخمة في المنطقة، إلا أن الاتفاق على هذه المعطيات الثابتة في سياسة الغرب لم يؤد إلى سياسات متجانسة ووحدة في الأولويات. فنجد أن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة مع ريغن أثارت شكوكاً عديدة من جانب الأوروبيين الذين رأوا أن التهديد الأساسي للمنطقة هو تهديد سياسي وليس عسكرياً، وأن على واشنطن أن تهتم بهذا البعد وليس بالتخطيط العسكري فقط، ومن ثم فإن عليها إعطاء اهتمام أكبر بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي أيضاً. وفي الوقت نفسه ظلت عاجزة عن تقديم بديل أو دفع الجهود الأمريكية خطوة إلى الأمام.

خلاصة القول حول تأثير تطور العلاقات الأوروبية - الأمريكية على الدور الأوروبي في المنطقة هو أنه إذا كانت الاختلافات عبر الأطلسية قد تجسدت بقوة مع أحداث (١٩٧٣ - ١٩٧٤)، وإذا كانت قد استمرت ولكن بدرجة أقل حدة طوال النصف الثاني من السبعينات، فإن الوضع الذي وصلت إليه خلال الثمانينات قد دحض الرأي القائل بأن «الشرق الأوسط» يعد عاملاً تفككاً في التحالف الغربي. ولقد مرت علاقات التحالف حول المنطقة بالتطورات التالية:

فمن الخلاف حول تصفية ميراث الاستعمار التقليدي عقب الحرب العالمية الثانية وطوال الخمسينات تقريباً، في وقت كانت الولايات المتحدة تعد فيه - ويلاً منازع - قائدة التحالف الغربي الذي يقدر ويرغب



في هذه القيادة في ظل مناخ الحرب الباردة وفي ظل دوافع للتعاون الاقتصادي .

الى مرحلة الستينات وغياب الدور الاوروبي عن ساحة المنطقة العربية التي لعبت خلالها الولايات المتحدة بمفردها الدور الرئيسي كممثل للمصالح الغربية . وذلك في بداية تطور القدرات الذاتية الاوروبية وظهور بوادر النزاعات الاطلسية .

الى مرحلة السبعينات التي شهدت عودة للدور الاوروبي في المنطقة مع اتهام كبير للولايات المتحدة بأنها تسعى الى فرض سلام أمريكي على المنطقة على حساب الدور الاوروبي الذي واجه قيوداً هامة . وذلك في وقت تبلورت فيه حقيقة القدرات الاوروبية - الاقتصادية من ناحية ، وتزايدت فيه من ناحية أخرى أولوية وأهمية المنطقة لدى صانع القرار الاوروبي على نحو يختلف عن طبيعة درجتها وأهميتها في فترات التورط الاوروبي التقليدي في الاربعينات والخمسينات . ولكن من ناحية ثالثة تفاقمت مشاكل العلاقات الاوروبية - الامريكية التي انعكست في شكل عدم فعالية الدور الاوروبي .

ثم أخيراً الى مرحلة الثمانينات التي برز فيها تقارب بين المواقف الاوروبية والامريكية وفي ظل جهود للمبادرة الاوروبية تحت تأثير أبعاد تجدد مناخ الحرب الباردة والازمة الاقتصادية العالمية من ناحية ، وأزمة الجماعة الاوروبية من ناحية أخرى ، والدور الفرنسي الجديد في الاستراتيجية الامريكية من ناحية ثالثة .

## هوامش الفصل السادس

(١) حول اهم العوامل التي اثرت على العلاقات الأوروبية الأمريكية (تطور القلترات الذاتية الأوروبية + تطور العلاقات بين الشرق والغرب) وحول اهم السمات (السياسية - الاقتصادية - العسكرية) لهذه العلاقات عبر مراحل تطورها (١٩٤٥ - ١٩٨٥)، على سبيل المثال، انظر:

Walter Hahn, *Atlantic Community in Crisis: A Redefinition of the Transatlantic Relationship* (1979); Alfred Grosser, *The Western Alliance: European-American Relationships since 1945* (1980); Robert E. Honter, ed., *NATO: The Next Generation* (Boulder, Co.: Westview Press, Inc., 1984), and Geoffrey Williams, *The Permanent Alliance: The European-American Partnership (1945-1984)* (Leyden: A.W. Sijthoff International Publishing Company, 1977).

(٢) حول تفاصيل تطور العلاقات الأوروبية الأمريكية منذ سنة ١٩٤٥ وحتى نهاية الستينات في ظل تطور النظام الدولي برمته، على سبيل المثال، انظر:

Alvin Cothrell and James Doucherty, *The Atlantic Alliance* (London: Pall Mall, 1964); Charles Mc Clelland, *Theory and the International System* (New York: Macmillan Company, 1971), pp. 28-80, and Robert Strausz Hupe and Others, *Building the Atlantic World* (New York: Harper and Row Publishers, Inc., 1963), and

نادية محمود مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)،» (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العلوم السياسية، جامعة القاهرة - القاهرة، ١٩٨١)، ص ١٣٧ - ١٩٠.

Marcel Merle, «Sociologie des relations internationales». (٣)

Joan Edlmond Spero, *Politics of International Economic Relations*, 5<sup>th</sup> ed. (New York: St. Martin's Press, 1981), pp. 26-29. (٤)

Saymon Brown, *New Forces in World Politics* (Washington, D.C.: Brooking Institution, 1974), pp. 29-32. (٥)

(٦) حول تفاصيل هذه الابعاد، انظر:

Walter F. Hans, «V.S. European Economic Issues in the West Politico-Military Context,» in: Richard B. Foster, Andre Beaufre and Wynfred

D. Joshua, eds., *Strategy for the West* (London: Stanford Research Institute, 1974), pp. 56-66; David Galleo, «The Political Economy of Allied Relations: The limits of Interdependence,» in: Robert Osgood, ed., *The Retreat from the Empire* (HomeWood, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1973), pp. 228-240, and William Wallace, «Atlantic Relations: Policy Coordination and Conflict,» *International Affairs* (London), vol. 52, no.2 (April 1976), pp. 163-169.

Maurice Ferrou, *Kissinger: Diplomatie de L'impossible* (Paris: (V) Editions France Empire, 1976), pp. 333-335.

Michel Jobert, *L'autre regard* (Paris: Grasset, 1976), pp. 134-135; (A) 181-185, and 307-308.

*L'année Politique.. en France (1972)* (Paris: Editions du Grand (A) Siècle, [s. d.]), pp. 241-243, and 289-292.

John C. Compbell, «Les Etats Unies et l'Europe au Moyen (A) Orient: Interests Commun et politiques divergentes,» *Politique Internationale*, no. 7 (Printemps 1980), pp. 165-167.

Jacques Freymond, *La crise du Moyen Orient et le systeme Inter- (A) nationale* (Geneve: Institut Universitaires des Hautes Etudes Internationales, 1973), pp. 11-13.

Linda Miller, *The limits of Alliance: America, Europe and the (A) Middle East*, ([Jerusalem]: Hebrew University of Jerusalem, 1974), pp. 6-12.

Jobert, *L'autre regard*, pp. 344-345. (A)

Ferrou, *Kissinger: Diplomatie de L'impossible*, pp. 338-343. (A)

Françoise de la Serre, «Ou en est l'Europe Politique?» *Projet*, (A) no. 164 (Avril 1982).

Christopher Serpell, «Why Europe has no Middle East Policy?» (A) *Middle East International*, no. 58 (April 1976), p.8.

Stanely Hoffman, «La France et la Construction de l'Europe et (A) les rapports avec les unies,» in: Council of Foreign Relations et foundation nationale de Sciences Politiques, eds. *France and U.S.A. in the World of 1980's* (New York , 1975), pp. 2-8.

William Quandt, «The Western Alliance in the Middle East (A)

problems for U.S. Foreign Policy,» in: S. Spiegel, ed., *The Middle East and Western Alliance* (London: George Allen and Unwin, Ltd., 1982), pp. 14-16.

Adam M. Carfinkle, «America and Europe in the Middle East: (١٩) A New Coordination?» *Orbis*, (Fall 1981), pp. 631-634.

(٢٠) نزيرة الافندي، «تقويم الذات والعلاقات الأمريكية - الأوروبية»، السياسة الدولية، السنة ١٦، المجلد ١٦، العدد ٦٢ (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠)، ص ١٩٧ - ٢٠١.

(٢١) عبد المنعم سعيد، الحوار العربي الأوروبي (دراسة للنهج الأوروبي ازاء الحوار ([القاهرة]: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ١٩٧٧)، ص ٩٥ - ٩٦.

Alan Taylor, «The Euro-Arabe Dialogue: Quest for an International Partnership,» *The Middle East Journal*, vol. 22, no. 4 (Autumn 1978), p. 439.

(٢٣) حول اهم سمات النظام الدولي السائد (١٩٨١ - ١٩٨٤) على سبيل المثال، انظر:

Simon Serfaty, «Reagan: La fin du declin,» *Politique Internationale*, no. 10 (1980/1981); Robert Mcgeehan, «Is a new Detente Possible?» *World Today* (The Royal Institute of International Affairs), (June 1982), pp. 207-214, and William G. Hyland, «U.S Soviet Relations, The Long Road Back,» *Foreign Affairs*, vol. 60, no. 3 (1982).

Fritz Stern, «Germany in a Semi-Gaullist Europe,» *Foreign Affairs*, no. 4 (1980), pp. 869-871.

Lawrence Eagleburger, «Responsabilités Mondiales Americaines (٢٥) et Repli Europeen: Discours Prononcé devant l'Association de la Press Nationale, Washington, Mars 1984,» traduit de l'anglais par la Documentation Française, *Problèmes Politiques et Sociaux*, 15/6/1984, pp. 21-22.

Stanely Hoffman, «The U.S. and Western Europe: Wait and (٢٦) Worry,» *Foreign Affairs*, vol. 63, no. 3 (1985), p. 644.

(٢٧) نزيرة الافندي، «قمة الاغنياء في بون. ماذا قدمت»، السياسة الدولية، (تموز / يوليو ١٩٨٥)، ص ١٦٢ - ١٦٨.

Hoffman, Ibid., pp. 631-640; Simon Serfaty, «Ronald Reagan et (٢٨)



L'Europe,» *Politique Internationale*, no, 14 (1981/1982), pp. 89-95, and Phil Williams, «US's Commitments to Western Europe: Ambiguity and Political Disintegration,» *International Affairs*, vol. 59, no. 2 (1983), pp. 195-209.

(٢٩) حول ابعاد العلاقات الفرنسية - الأمريكية مع ميثران، انظر:

Marie Claude Smouts, «The External Policy of Francois Mitterand,» *International Affairs*, vol. 59, no. 2 (1983), pp. 161-163; Jean Francois Poncet, «Quatre ans de Politique Etrangere Socialiste,» *Politique Etrangere*, no. 2 (1985), pp. 439-441; Paul Marie de la Gorce, «la Politique Exterrieure de la France entre l'atlantisme et le tiers mondisme,» *Politique Etrangere*, no. 4 (1983); Dominique Moise, «Europe and the Middle East,» in: Steven Spiegel, ed., *The Middle East and Western Alliance* (London: George Allen and Unwin, Ltd., 1982), pp. 22; «Mitterand's new Atlantisme: Evolving French Attitude Towards NATO,» *Orbis*, no. 28 (Spring 1984), and Denis Delbourg, «France: Est-Ouest Contre vents et marées,» *Politique Etrangere*, no. 2, (1985), pp. 321-337.

Francoise de la Serre, «Ou'en est l'Europe Politique?» *projet*, (٣٠) no. 164 (Avril 1982), p. 479.

Hoffman, «The U.S. and Western Europe,» p. 632. (٣١)

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٦٤١.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٦٤٩ - ٦٥٢.

Dominique Moise, «Tensions within the West: The Middle (٣٤) East,» in: Robert Hunter, ed., *NATO: The Next Generation*, pp. 216-220.

Quandt, «The Western Alliance in the Middle East Problems for (٣٥) U.S. Foreign Policy,» p. 16.

(٣٦) عبد المنعم سعيد، «الحوار العربي الأوروبي: علاقة قوة ام اعتماد متبادل،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥١ (أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ٢١، وعبد الحميد عوض، «الجماعة الأوروبية والصراع العربي - الاسرائيلي،» السياسة الدولية، (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ٥٣ - ٥٤.

Moise, «Europe and the Middle East,» pp. 28-31; Quandt, «The (٣٧) Western Alliance in the Middle East Problems for U.S. Foreign Policy,» p. 11-14, and

ودودة بدران، «القوتان الاعظم والعلاقات المصرية العربية في الثمانينات»، في: ودودة بدران ونادية محمود مصطفى، «القوتان الأعظم والعلاقات المصرية - العربية»، بحث قدم الى: ندوة مصر والنظام الاقليمي العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٥١ - ١٥٥.



## الفصل السابع

المحددات العربية : العلاقات العربية - العربية  
والوزن النسبي للقوتين الأعظم في المنطقة - مزيد  
من الضغوط والفرص ، أم مزيد من القيود على  
الدور الأوروبي

ارتبطت أوروبا الغربية بالمنطقة العربية من خلال شبكة معقدة من  
الروابط والمصالح التي تطورت أولوياتها وطرق إدارتها مع تطور مراحل  
العلاقات العربية - الأوروبية .

ولقد أثر إطار التفاعلات الإقليمية العربية - على إمكانات وفعالية  
السياسات الأوروبية . فما هو المقصود بهذا الإطار؟ يتلخص هذا الإطار  
في بعدين :

البعد الأول : علاقات القوى العربية وانعكاساتها على السياسات  
العربية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي ودرجة التوحد أو الانقسام بين  
هذه السياسات .

البعد الثاني: تقدير أطراف الصراع لدور القوى الخارجية - وبخاصة القوتين الاعظم - في عملية البحث عن تسوية، وقدرة هذه الاطراف - وبخاصة العرب - على الحركة المستقلة بعيداً أو قريباً عن سيطرتها. فإن تطور انغماس القوتين الاعظم وتطور شكل العلاقات بينهما في المنطقة لا بد وأن يؤثر على امكانيات حركة قوة أخرى تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي بصفة خاصة.

كيف تطورت العلاقات العربية - العربية؟ وكيف تطور الوزن النسبي للقوتين الاعظم في المنطقة؟ وما مغزى هذين البعدين بالنسبة لامكانيات السياسات الاوروبية؟ هل برزت المبادرة الاوروبية (أو تراجع) في ظل السياسات العربية، متجانسة أم مشتتة، في ظل الاستقطاب الثنائي للمنطقة بين القوتين، أم في ظل انفراد احدهما بإدارة عملية التسوية؟

وقبل الاجابة عن هذه التساؤلات تجب الاشارة الى الملاحظة التالية وهي: ان هناك علاقة تأثير تبادلية بين البعدين المشار اليهما عالياً. فإن السياسات الاقليمية العربية ليست إلا نتاجاً للتفاعل بين متغيرات اقليمية وبين متغيرات دولية تنبع أساساً من نظام العلاقة بين القوتين الاعظم في المنطقة والذي هو انعكاس لقواعد اللعبة السياسية الدولية الشاملة بين القوتين الاعظم. وهذه المقولة لا تعني استبعاد ذاتية المتغيرات الاقليمية حيث أن هذه الاخيرة تحدث تأثيرها ولكن في اطار حدود بعض المؤشرات التي تبرز بدرجة كبيرة ايضاً التأثير الهام للمتغيرات الدولية. فبقدر ما ارتبط التطور في الوزن النسبي للقوتين الاعظم في المنطقة (من مرحلة الاستقطاب الثنائي حتى ما قبل أزمة سنة

١٩٦٧ ، الى مرحلة محاولة الاتفاق بعد حرب سنة ١٩٦٧ ، الى مرحلة بداية انفراد الولايات المتحدة بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر بعملية ادارة التسوية ، وحتى مرحلة الانفراد الامريكي الكامل وسيطرة «السلام الامريكي» على المنطقة منذ سنة ١٩٧٧) بالتطورات في مناخ العلاقات الشاملة بينها (من الحرب الباردة الى الحرب الباردة) بقدر ما تأثر أيضاً بدرجة كبيرة بتغير نمط سياسات بعض الحكومات العربية الاساسية - وبخاصة المصرية ، وبالتطورات في المواجهة العربية - الاسرائيلية<sup>(١)</sup>.

## أولاً: العلاقات العربية - العربية والسياسات الاوروبية تجاه المنطقة

تعدد المسميات التي توصف بها حالة العلاقات العربية - العربية :  
خلافات ، انقسامات ، صراعات ، جمود ، تناقضات . كما تعدد مصادر هذه الحالة (محور طبيعة النظام الاجتماعي ، محور توجه السياسة الخارجية ، محور الوحدة العربية ، محور اساليب المواجهة مع اسرائيل) .  
ولقد مارست هذه المصادر آثارها على العلاقات العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث تطورت هذه العلاقات أو نمط التحالفات عبر عدة مراحل - لا يهمل هنا - إلا سماتها التي تبرز مدى تبلور استراتيجية عربية موحدة تجاه الصراع مع اسرائيل من عدمه<sup>(٢)</sup> .  
ومدلولها بالنسبة للسياسات الاوروبية الجماعية ، بالنسبة للسياسات القومية لبعض أعضاء الجماعة وبخاصة فرنسا والمانيا وبريطانيا التي ترتبط بمصالح عريضة مع العديد من البلدان العربية الاساسية التي تتباين مواقفها من الصراع العربي - الاسرائيلي .

## ١ - بالنسبة للسياسات الجماعية الاوروبية

مارس مناخ العلاقات العربية تأثيره عليها من زاويتين:

زاوية اعطاء الحافز للاهتمام وزاوية تشكيل هذه السياسات: كيف؟  
أ - اذا كانت أوروبا الجماعية قد أحجمت عن الانغماس في سياسات المنطقة حتى سنة ١٩٦٧، واذا كانت المبادرة الاوروبية - كما رأينا - قد شهدت فترات نشاط وفترات جمود، فهل يمكن القول انه كلما قويت مصادر قوة النظام العربي، وكلما قويت الارادة العربية ومحاولة توحيد الصف كلما وجدت الجماعة الاوروبية الدافع والحافز للتحرك بصورة ملموسة، وكلما تشتتت الارادة العربية، أو تجمدت على الاقل، كلما وقعت السياسات والاهتمامات الاوروبية فريسة الجمود والارتخاء.

ب - واذا كانت هناك مصالح متنوعة ومتعددة تربط بين الدول الاوروبية وبين البلدان العربية ذات الدور الاساس في الصراع مع اسرائيل (مواجهة أم مساندة) وإذا كانت السياسات العربية المنقسمة تفرض مشكلة هامة بحيث أضحي على الجماعة الاوروبية أن تواجه معضلة تطوير منهج يراعي الانقسامات بين الحكومات العربية، فهل نجحت مبادرات الجماعة في الموازنة بين المواقف العربية المتصارعة حول تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي، وهل يفسر العمل على تحقيق هذه الموازنة الاصوات الاوروبية الحذرة والمتردة وبخاصة عقب سنة ١٩٧٧؟

تتضح الاجابة عن هاتين المجموعتين من التساؤلات في ضوء التحليل التالي الذي يحاول الربط بين نقاط هامة في تطور العلاقات

العربية وبين تطور الاهتمامات والسياسات الأوروبية في المنطقة العربية.

(١) منذ انشاء اسرائيل وحتى حرب سنة ١٩٦٧ التزمت كل الحكومات العربية بالعمل على نصرة القضية الفلسطينية. وبالرغم من ظهور بعض الاختلافات بين مواقف هذه الحكومات إلا أن الصراع العربي - الاسرائيلي لم يكن عاملاً مفجعاً للانقسامات العربية. وفي الوقت نفسه انعكس الضعف النسبي في عناصر قوة النظام العربي الكلية، واستمرار التشدد العربي تجاه اسرائيل في شكل جمود السياسات العربية وعجزها عن التحرك لتحقيق اهدافها القومية مع انخراطها في «حرب باردة» نظراً لاستقطاب المنطقة الحاد بين المعسكر «التقدمي» والمعسكر «المحافظ».

وكان لا بد لهذا الجمود ولهذا التشدد أن يفرض آثاره على العلاقات العربية - الأوروبية، وبخاصة في ظل سيادة وسيطرة مبدأ رفض وجود اسرائيل والاصرار على الحل العسكري لتصفية المشكلة. فإن هذه العناصر لم تكن تلقى قبولاً لدى القيادات الأوروبية التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن انشاء اسرائيل ولا تقبل أي مساومة على شرعية الوجود الاسرائيلي. وفي الوقت نفسه لم تكن الارادة العربية تفرض تحدياً للمصالح الأوروبية في المنطقة على النحو الذي يحسم تمزق القيادات الأوروبية في التعامل مع المنطقة بين اعتبارات المساندة لاسرائيل، وبين اعتبارات المصلحة لدى الحكومات العربية، بل لقد تغلب الاعتبار الاول على الثاني (كما وضح من أزمة سنة ١٩٥٦)<sup>(٣)</sup>.

(٢) ولعبت العلاقات العربية دورها في اندلاع أزمة أيار/ مايو - حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٧ وحدثت عواقب هذه الحرب هزة

في الخطوط الفاصلة بين المعسكرين «التقدمي والمحافظة». ومن هنا هدأت حدة الحرب الباردة العربية (١٩٦٧ - ١٩٧٠) تحت ضغوط مطالب التضامن العربي والتحدي الصهيوني. وقد ظهرت أيضاً بداية الاتجاهات المعتدلة مع قبول بعض الحكومات العربية للقرار ٢٤٢ والذي كان يعني افساح الطريق أمام التسوية السلمية.

وكانت أزمة سنة ١٩٦٧ هي البداية التي أبرزت استحالة استمرار عدم الانغماس الاوروبي في مشكلة الشرق الاوسط. ولكن ظلت أوروبا غائبة رسمياً في ظل غياب التحدي الحقيقي لمصالحها، بل وفي ظل انتشار المنطق الاسرائيلي القائل بأنه قد آن لإسرائيل أن تقوم بدور الوسيط بين العالم الاوروبي ومنطقة «الشرق الاوسط»، وفي ظل غياب ارادة عربية واحدة قادرة على تحديد واضح لأسس استراتيجية المواجهة مع اسرائيل<sup>(٤)</sup>.

(٣) ومع حرب الاستنزاف أولاً التي أكدت أن الارادة العربية لم تقبل التخلي عن القتال، ثم مع جهود السادات لتجميع الصف العربي بأسلوب جديد (١٩٧١ - ١٩٧٣) مفاده استمرار الاعداد على الصعيد العسكري (التقارب مع سوريا والاردن) من ناحية، مع السعي لتعبئة سلاح النفط في المعركة المقبلة (التقارب مع السعودية والجزائر وليبيا) من ناحية أخرى، خفت حدة العداوات العربية الى درجة كبيرة في هذه الفترة كما بدأ تحرك آخر على صعيد استعادة المقدرات على الثروة النفطية (مؤتمرا طهران وليبيا).

مع هذا كله، أخذت ترسب القناعة لدى القيادات الاوروبية أن على أوروبا أن تجد طريقها المتميز المستقل في التعامل العربي حماية



للمصالح التي تزداد نذر تهديدها. ولكن استمرت تلك القناعة حيصة الجدران (سرية بيان ايار/مايو سنة ١٩٧١) حتى برزت صارخة واضحة مع حرب تشرين الاول/أكتوبر سنة ١٩٧٣<sup>(٥)</sup>.

(٤) فمع تحديات حرب تشرين الاول/أكتوبر (السياسية والاقتصادية والعسكرية) برزت بقوة الارادة الجماعية الاوروبية للتعبير عن الدور الاوروبي في المنطقة (كما اتضح من بياني تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر سنة ١٩٧٣).

ولقد سهل من هذه المهمة - بحيث لم تبدُ أوروبا الملتزمة تجاه أمن ووجود اسرائيل متناقضة مع ذاتها - بروز قوة الاتجاهات العربية المعتدلة اي بروز المرونة الدبلوماسية تجاه الصراع مع اسرائيل والتي سميت «بالواقعية العربية»، تلك الواقعية التي أثرت على اتجاه المواجهة العربية - الاسرائيلية نحو مزيد من القبول للحلول التفاوضية السلمية، ولكن هذه الواقعية لم تكن شاملة (ظاهرياً على الاقل) حيث برزت - وبخاصة بعد اتفاقية الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية - الاختلافات بين الاتجاه المعتدل الذي يستند الى محور القاهرة - الرياض، وبين الاتجاه المتشدد (العراق، سوريا، ليبيا، الجزائر، منظمة التحرير الفلسطينية). ولقد أثرت هذه الاختلافات على البعد السياسي للحوار العربي - الاوروبي وتقلص انجازه (من سنة ١٩٧٥ - وحتى سنة ١٩٧٧) وهي ايضاً الفترة نفسها التي عجزت فيها الجماعة الاوروبية عن اصدار بيان مشترك حول أزمة «الشرق الاوسط» حتى حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧.

(٥) ومع مبادرة السادات بزيارة القدس في تشرين الثاني/نوفمبر

سنة ١٩٧٧ ، ثم اتفاقيات كامب ديفيد في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧٨ ،  
ثم المعاهدة المصرية - الاسرائيلية في آذار/مارس سنة ١٩٧٩ ، مرت  
العلاقات العربية - العربية بنقطة تحول خطيرة أبرزت الصعوبات التي  
تعرض صياغة موقف عربي واحد في المواجهة المصرية مع اسرائيل .  
فلقد انفجرت المنطقة العربية في ظل القطيعة العربية - المصرية التي  
تضامنت فيها ضد مصر البلدان المتشددة مع البلدان المعتدلة على حد  
سواء .

ولقد أدت هذه التطورات - التي وجهت ضربة الى منهج الحل  
الشامل الذي أعلنت أوروبا في بيان حزيران/يونيو سنة ١٩٧٧ تأييدها  
الواضح له - الى وضع أوروبا أمام اختيار صعب . هل تساند الحوار  
المصري - الاسرائيلي ام تعارضه ؟ ومن ثم ، فإن أوروبا منذ سنة ١٩٧٨  
وحتى سنة ١٩٨٠ وقعت فريسة معضلة مزدوجة أثرت على مصير المبادرة  
الاوربية ، من ناحية زيادة الاعتماد على النفط العربي (وبخاصة بعد  
أحداث ايران) الذي كان يفرض عدم ا غضاب الاقطار العربية  
النفطية ، ومن ناحية أخرى استمرار الاعتماد على الولايات المتحدة (في  
ظل تآزم العلاقات الاوربية - الامريكية) ومساندة حق اسرائيل في  
الوجود والاعتراف بها . بعبارة أخرى ، فإن السلام بين مصر واسرائيل  
من ناحية ، والمقاطعة العربية لمصر من ناحية أخرى ، وضعا أوروبا في  
موقف الاختيار بين الحفاظ على رضا العرب ومعارضة الولايات  
المتحدة ، أو الحفاظ على رضا الولايات المتحدة واثارة عدااء العرب<sup>(١)</sup> .  
ولهذا ، ونظراً ، لهذه المصادر المتعارضة للسياسات والمواقف الجماعية  
الاوربية ظهر موقف مشترك قلق مختلط غير قاطع تجاه عملية السلام  
المصرية - الاسرائيلية منذ بدايتها<sup>(٢)</sup> . كذلك فإن استمرار وتصاعد

الانقسامات العربية، في ظل عواقب الغزو الاسرائيلي للبنان، والحرب العراقية - الايرانية، أي خلال النصف الاول من الثمانينات، يفسر ما انتهت اليه المبادرة الاوروبية من جمود، بل يفسر بعض صور التقارب بين المسلك الاوروبي والمسلك الامريكي. فإن آثار الحدثين الخطرين الذين شهدهما خريف سنة ١٩٧٣ - وهما حرب تشرين الاول/ اكتوبر والحظر النفطي - كانت قد خفت آثارهما الى حد كبير على نحو لم تعد معه الجماعة الاوروبية مضطرة الى توسيع هامش حركتها أو أن تبتعد بمواقفها عن الولايات المتحدة استجابة لضغط عربي لحماية مصالحها. فمن ناحية، لم يعد يبدو في الافق أي تهديد لإمداداتها النفطية العربية (في ضوء التطورات في السوق النفطية العالمية) أو لأسواقها في البلدان العربية، فقد زادت الواردات العربية من دول الجماعة بشكل غير مسبوق، واستمر استثمار رؤوس الاموال العربية في أوروبا وهي وان كانت قد غادرتها فإن ذلك لم يرجع لاسباب سياسية، وانما لارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة<sup>(٨)</sup> (كما سبقت الإشارة). ومن ناحية أخرى - كما يقول البعض<sup>(٩)</sup> - أخذ يثور التساؤل لدى الاوروبيين ذاتهم - عن مدى مسؤولية الاطراف المحلية ذاتها عن «مأساة مصيرهم».

وحتى حين حاولت مصر تنشيط الدور الاوروبي مع جميع الاطراف بعد التصالح المصري - الاردني والاتفاق الاردني - الفلسطيني في شباط/فبراير سنة ١٩٨٥، جاء خطاب الملك حسين في ١٩ شباط/فبراير سنة ١٩٨٦ الذي أعلن فيه تجميد هذا الاتفاق وذلك قبل ٥ أيام من الاجتماع الذي كان مقرراً عقده في لاهاي يوم ٢٤ شباط/فبراير، لبلورة أسلوب تحرك مجموعة الاتصال الاوروبية التي اقترح مبارك تكوينها لتحريك الحوار مع أطراف النزاع في الشرق

الاطوسط . وكان رد الفعل الططبعي لذلك هو حتمية الانتظار لمعرفة الموقف من اختلاف العرب حول صلب الاتفاق الذي كان مقررأً التحرك على أساسه<sup>(١١)</sup> ، تلك الاختلافات التي كانت وراءها - وبخاصة وراء المسلك الاردني - ضغوط عربية ودولية مختلفة<sup>(١٢)</sup> .

ولم تقتصر التأثيرات السلبية للعلاقات العربية - العربية على الدور الأوروبي تجاه تسوية الصراع ، بل امتدت أيضاً إلى الأبعاد الاقتصادية للحوار العربي - الأوروبي .

فمن ناحية ، اختلفت منذ البداية اتجاهات الحكومات العربية تجاه الحوار: فكانت مصر وسوريا وتونس والأردن والمنظمة والعراق من أكثر المتحمسين له على عكس باقي الحكومات العربية - وبخاصة الخليجية - التي كانت أقل اهتماماً به<sup>(١٣)</sup> .

ومن ناحية أخرى ، وبالرغم من أن الحوار كان تعاملاً تفاوضياً جماعياً بين طرفين ، إلا أن الجامعة العربية - الممثل للطرف العربي - لم تكن قادرة على القيام بدور فعال لأنها لم تكن قادرة على التنسيق بين السياسات والمشروعات العربية ، فإن وجود موقف عربي مشترك أمام المفاوضات الأوروبية كان يتطلب تطوير التعاون العربي للتنسيق بين المواقف العربية المختلفة حول قضايا الحوار ، ذلك حتى يمكن تحديد الأولويات على مستوى الأهداف والتنفيذ . ولكن برز العديد من الصعوبات أمام انجازات الحوار بسبب هذا الغياب للمواقف العربية المشتركة أو بسبب عدم فعاليتها ، والذي يرجع إلى أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية متداخلة ليس هنا موضع التفصيل فيها (مثلاً الاختلافات بين الحكومات النفطية وغير النفطية ، اختلاف

السياسات والنظم الاقتصادية...<sup>(١٣)</sup>. ولهذا، فإن البداية الطموحة للحوار لم تكن تعكس الرغبة الحقيقية في التعاون الشامل أو القدرة على المضي فيه بقدر ما كانت تعكس موقفاً عربياً مندفعاً لم يحدد مطالبه واحتياجاته التنموية أو أولوياتها<sup>(١٤)</sup>. ومن هنا كان القول<sup>(١٥)</sup> بأن الحوار العربي - الأوروبي لا ينفصل عن دفع التعاون العربي - العربي وليس بديلاً له، بل ان الاندماج الاقتصادي العربي يقع في صميم هذا الحوار. ومن هنا أيضاً كان التساؤل<sup>(١٦)</sup>: هل سيكون الحوار العربي - الأوروبي حافزاً لتخفيف حدة الانقسامات العربية والبحث عن الاطار الملائم لتعاون اقليمي فعال؟

ومن ناحية ثالثة، انعكست حدة الانقسامات العربية - بعد السلام المصري - الاسرائيلي - على مسار الحوار الاقتصادي. فلقد حاولت جبهة الرفض العربية استبعاد مصر من نطاق الحوار وهو ما رفضه الجانب الاوروبي (الذي لم يكن يرفض تماماً - كما رأينا - منهاج السلام المصري)<sup>(١٧)</sup>. ولهذا ثار التساؤل حول فرص نجاح الحوار العربي - الأوروبي في ظل وجود علاقات مباشرة بين مصر واسرائيل، وحول الدور المحتمل لأوروبا في هذا الاطار. وبالطبع كانت فرص نجاح الحوار العربي - الأوروبي في ظل هذه القيود ضعيفة جداً، فانهى إلى الجمود والتوقف<sup>(١٨)</sup>. وظلت هذه القطيعة المصرية - العربية تحول دون تطوير الحوار الذي كان يتطلب مصالحة بين مصر والحكومات العربية الاخرى<sup>(١٩)</sup> ودفعه من جديد.

وهكذا وضح وتأكد - منذ بداية الثمانينات - كيف أن أي تقدم يمكن تحقيقه على الصعيد الاقتصادي للحوار أضحي مرهوناً أكثر من أي وقت

مضى بالموقف الجماعي الاوروبي من القضية الفلسطينية من ناحية، وبحالة العلاقات السياسية العربية - العربية من ناحية أخرى. ويثبت هذا - كما يرى البعض<sup>(٣٠)</sup> - باستعراض فترات الركود والتوقف في الحوار. فإن تفجر الأزمات المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي تبرز أولوية الأبعاد السياسية للحوار بحيث تغطي على أبعاد علاقات الاعتماد المتبادل الاقتصادي من ناحية، كما تؤدي إلى تشتت المواقف الأوروبية والعربية من ناحية أخرى وهو الأمر الذي يزيد من صعوبة التنسيق بين الاقليمين.

خلاصة القول<sup>(٣١)</sup>: «إن الحوار (بين أوروبا والعرب) يبرز في لحظات التحدي العربي فإذا به يرتفع إلى سطح التعامل الدولي من المنطقة حيث يحقق أهدافاً مختلفة ومتباينة ولكنها تصب في اطار المصالح الأوروبية من جانب والمصالح الاسرائيلية من جانب آخر. على عكس لحظات التخلي عن الصراع والاستسلام للإرادات الكبرى بدعوى حديث السلام، فإذا بظاهرة الحوار تصير من قبيل الحديث المعاد الذي لا معنى له». فإن درجة حرارة التعامل تذبذبت خلال الفترة الممتدة من حرب الاستنزاف حتى ما بعد مبادرة السادات فهي «قوية خلال اشتباكات قناة السويس، ترتفع إلى القمة في أحداث تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٧٣، وهي ضعيفة في أعقاب قبول مبادرة روجرز، وهي تصل إلى حد الارتخاء والشلل في أعقاب اتفاقية فك الارتباط الثاني... ثم تأتي الأحداث اللاحقة فتؤكد بصراحة قاطعة تلك الدلالات. القطيعة العربية التي أعقبت الانفتاح المصري على التعامل مع اسرائيل كان لا بد وأن تقود إلى نوع من تجميد الحوار العربي - الأوروبي. لماذا؟ لأن الضعف العربي يعني عدم حاجة الجانب الأوروبي لذلك الحوار».

## ٢ - بالنسبة للسياسات القومية الأوروبية

إذا كان التحليل أعلاه قد تناول الرابطة بين درجة التحدي العربي.



وبين درجة الاهتمام الاوروبي بسياسات المنطقة، إلا أن هذا التحليل يبرز - أيضاً - من بين الثنايا تساؤلاً هاماً حول العلاقة بين الاعتبارات السياسية وبين الاعتبارات الاقتصادية في تشكيل سياسات الدول الأوروبية أعضاء الجماعة؟ هل هناك رابطة حقيقية بين المواقف السياسية وبين خدمة المصالح الاقتصادية؟

وتتضح لنا الاجابة في ضوء المقارنة بين السياسات الفرنسية والالمانية وعلاقتها بدفع مصالحهما في المنطقة حيث سيظهر كيف أنه ليس هناك علاقة طردية بين المواقف السياسية الأكثر تأييداً للقضية العربية وبين تفوق القدرة التنافسية الاقتصادية، وبخاصة في الفترة التي كانت سياسات الدولتين تجاه الصراع تختلف بصورة بينة (١٩٦٧ - ١٩٧٧).

أ - فبالنظر إلى تطور العلاقات الفرنسية - العربية الاقتصادية (١٩٦٧ - ١٩٧٤)<sup>(٣٣)</sup> - وفي ضوء تطور المواقف السياسية الفرنسية تجاه الصراع مع اسرائيل - يمكن القول إن هذه المواقف قد انعكست بشكل ايجابي على هذا التطور مما دعم من وضع فرنسا في مواجهة ما تلقاه من منافسة قوى اخرى في المنطقة، فلقد كانت معظم المكاسب الاقتصادية الفرنسية في المنطقة نتاج التشدد تجاه اسرائيل منذ أزمة أيار/مايو - حزيران/يونيو ١٩٦٧<sup>(٣٤)</sup>. أي أن تحسين المناخ السياسي مع البلدان العربية كان شرطاً مسبقاً لاستعادة فرنسا لمكاسبها الاقتصادية وبخاصة ان الأوساط المالية والتجارية والصناعية الفرنسية - على عكس الألمانية أساساً - لم يكن بمقدورها أن تبدأ في التحرك دون التأكد من ضمانات دولتها لأنشطتهم.

والجدير بالملاحظة هنا أن نسبة زيادة صادرات المانيا إلى المنطقة لم

تختلف كثيراً عن نسبة الصادرات الفرنسية إلى المنطقة سنة (١٩٧٠). في حين أن عشرة بلدان عربية كانت قد قطعت علاقاتها مع ألمانيا الغربية منذ سنة ١٩٦٥. فإذا كان سيحدث إذن لو كانت الأوساط الاقتصادية الفرنسية قد وضعت في المناخ السياسي نفسه الذي أحاط بالعلاقات الألمانية - العربية قبل حرب تشرين الأول/أكتوبر؟<sup>(٢٤)</sup>.

ب - ولكن مع تزايد سعي الدول الغربية الأخرى لتحقيق مكاسب في المنطقة العربية بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر برزت حدة المنافسة التي تواجهها فرنسا وبخاصة من جانب شركائها الأوروبيين، حيث أن منهج العلاقات الثنائية العربية - الأوروبية، على الصعيد الاقتصادي، وبالرغم من أن بداية الحوار كان يحوز الأولوية كما سبق ورأينا ولهذا فإنه - في ظل تزايد هذه المنافسة - لم يعد يجدي المؤسسات الفرنسية نفعاً ما تمتعت به حكوماتها منفردة من قبل من وضع سياسي مميز في المنطقة العربية. ومن ثم أضحي المعيار الأساس (بخاصة بعد ظهور الجماعة الأوروبية على الساحة السياسية في المنطقة) هو القدرة الحقيقية<sup>(٢٥)</sup>. ولهذا حدث تراجع في الوضع التنافسي لفرنسا لصالح بعض شركائها وبخاصة ألمانيا<sup>(٢٦)</sup>، على نحو دفع إلى التساؤل (عند مجيء جيسكار ديستان إلى السلطة). هل سيظل لموقف فرنسا المميز تجاه «أزمة الشرق الأوسط» فائدته بالنسبة للمكاسب الاقتصادية الفرنسية على نحو يفرض الاستمرار على خط سياسة ديغول ويومبيدو؟ ولقد رأت بعض الاتجاهات أن على فرنسا أن تأخذ - حيال القضية العربية - خطوة أكثر إلى الأمام بالمقارنة بباقي شركائها الأوروبيين لأن ذلك الخط السياسي هو الذي سيساعدها على تحمل عواقب منافستهم الاقتصادية القوية. في حين رأت مجموعة ثانية من الاتجاهات أن على فرنسا أن تدخل تغييراً في اتجاه سياستها

لتصبح أكثر مرونة تجاه إسرائيل فإن هذا التغيير ميزيد من وزنها إذا استطاعت أن تثبت قدرتها على التأثير على إسرائيل وفي التقريب بين أطراف الصراع. كما أن هذا التغيير لن يفقدها شيئاً من مكاسبها الاقتصادية. ولقد استندوا لتبرير هذا الرأي إلى حالة ألمانيا الغربية التي تحقق مكاسب اقتصادية وهي لا تتخذ مواقف فرنسا السياسية نفسها<sup>(٢٧)</sup>. هذا ولقد فرضت حجة الاتجاه الأول نفسها في شكل استمرار الخط الأساسي لسياسة فرنسا، بل تقدمه على صعيد مزيد من التأييد للقضية الفلسطينية. فإن سياسة فرنسا تجاه «الشرق الأدنى» كانت تعد - كما قال الأستاذ ديروزيل أحد كبار أساتذة العلاقات الدولية الفرنسيين - ضرورة حيوية للاقتصاد الفرنسي، فهي ليست مسألة مشاعر ولكن مسألة صفقات<sup>(٢٨)</sup>. ومن هنا يمكن أن نفسر مغزى المبادرة الأوروبية التي رفع رايتهها جيسكار ديستان أثناء جولته في البلدان الخليجية في آذار/مارس سنة ١٩٨٠ في ظل قمة الارتفاع في أسعار النفط بعد أحداث إيران وفي ظل اشتداد أزمة النظام الاقتصادي العالمي. ولكن من ناحية أخرى، فإن المجموعة الثانية من الاتجاهات تفسر بعض التطورات في السياسة الفرنسية مع ديستان وبخاصة الاهتمام بتحسين العلاقات مع إسرائيل<sup>(٢٩)</sup>. فلم يكن ذلك الاهتمام نابعاً من بعض الضغوط الداخلية فقط (حيث لم يكن وضع جيسكار ديستان الداخلي بقوة بومبيدو وديغول اللذين استندا إلى أغلبية برلمانية أقوى من التي كان يستند إليها جيسكار ديستان) ولكنه كان أيضاً استجابة من فرنسا «للواقعية العربية» بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر: فلقد وجدت فيها فرنسا فرصة للمناورة بأسلوب جديد بين أطراف الصراع، لا يقوم على استبعاد إسرائيل لصالح العرب تماماً ولكن قد

يفسح للدور الفرنسي أبعاداً جديدة في إطار المعطيات الجديدة في المنطقة بعد بروز الأسلوب التفاوضي السلمي .

أما مع ميثران ، فإذا كانت خبرة علاقات القيادة الفرنسية الجديدة مع إسرائيل كان لا بد وان تفرض مناخاً جديداً تماماً للعلاقات الفرنسية - الاسرائيلية ، إلا أن الحرص على حماية المصالح الفرنسية في المنطقة العربية ظل معطاة هامة في السياسة الفرنسية . ومن هنا كانت النتيجة : سياسة مزدوجة الأبعاد بصورة واضحة . فإذا كانت زيارة ميثران لإسرائيل في آذار/مارس سنة ١٩٨٢ (وهي أول زيارة لرئيس فرنسي لها) تعد قمة التعبير عن التقارب النفسي بين البلدين ، فإن زيارته للسعودية (قبل زيارته لإسرائيل) وذلك في أول رحلة خارجية له بعد توليه الرئاسة كانت بدورها قمة التعبير عن الرغبة في حماية المصالح الفرنسية لدى العرب<sup>(٣٠)</sup> .

## ثانياً: توجه أطراف الصراع العربي - الاسرائيلي نحو دور القوى الخارجية

ينطلق تحليل هذا التوجه من سنة ١٩٦٧ ، حيث أنه ينصب على جهود تسوية الصراع الذي تبلور منذ ذلك الحين<sup>(٣١)</sup> .

ولقد ارتبط توجه أطراف الصراع لدور أوروبا الجماعية بحقيقة توجههم نحو دور القوتين الأعظم . وهنا يجب أن نتميز بين مواقف مصر وبين باقي الحكومات العربية الأساسية ، وبين مواقف إسرائيل خلال تطور المواجهة العربية - الاسرائيلية .

١ - فعقب حرب سنة ١٩٦٧ كانت مصر تهدف إلى خلق مناخ من الضغط العالمي على اسرائيل وذلك بخلق علاقات قوى دولية (حوار مع الولايات المتحدة، محاولة تعبئة مساندة أوروبا الغربية، المحادثات الرباعية) توازن علاقات القوى العسكرية التي ترجح لصالح اسرائيل والذي كان يحول دون إجبارها - بالقوة المسلحة - على الانسحاب من الأراضي المحتلة. وكان ذلك التكتيك المصري يتناقض تماماً مع سياسة اسرائيل التي كانت ترفض أي تدخل خارجي. فلقد ارتكبت اسرائيل إلى تفوقها العسكري لفرض اختياراتها السياسية. ومن هنا كان إصرارها - حتى تضيق من نطاق الضغط العالمي عليها - على المفاوضات المباشرة وعلى رفض تدخل أي قوة خارجية ومن ثم المطالبة «بالحل السياسي الاقليمي»<sup>(٣٣)</sup>.

ولهذا، نجد أنه في حين كانت العلاقات العربية بالقوتين الأعظم تمر بمرحلة انتقالية (في ضوء عواقب أزمة سنة ١٩٦٧ على الوزن النسبي لكل منهما)<sup>(٣٣)</sup> كان يحدث أيضاً تحول في مسار التورط الأوروبي في المنطقة من خلال التحول في السياسات الفرنسية بصفة خاصة. ولقد اهتمت مصر بالدور الفرنسي الجديد الذي اتسم - بالمقارنة بالقوى الغربية الأخرى - بالحياد وبالرغبة في الاشتراك في عملية التسوية (المحادثات الرباعية جاءت بناء على مبادرة فرنسية). وبالرغم من الانقسامات العربية حول الصراع مع اسرائيل وحول دور القوتين الأعظم تجاهه (والتي لم تكن قد تفاقمت بعد في هذه المرحلة)، إلا أنه أصبح هناك - كما يقول البعض<sup>(٣٤)</sup> - نوع من الاتفاق حول تقدير العرض للدور الفرنسي. فإن موقف ديغول أثناء حرب حزيران/يونيو سنة ١٩٦٧ وما بعدها جعل الوطن العربي في مجموعته يلتفت إلى

«الحقيقة الفرنسية»، ثم تدريجياً ومن خلالها بعد ذلك إلى الحقيقة الأوروبية.

حقيقة لم تحفِ فرنسا الديغولية يوماً دفاعها عن حق إسرائيل في البقاء ومساندتها للحل السلمي في وقت بدأ يظهر فيه انقسام الحكومات العربية حول جدوى وطبيعة التسوية السلمية؛ ولكن في الوقت نفسه الذي كان العرب يهتمون فيه الولايات المتحدة بالانحياز لاسرائيل وتتهم فيه الأخيرة الاتحاد السوفياتي بالانحياز إلى العرب، جاء موقف ديغول ليخلق مناخاً جديداً جعل العرب في مجموعهم يؤيدون دعوة فرنسا للمحادثات الرباعية باعتبارها أداة لتخفيف المساندة الأمريكية لاسرائيل ولتحريك ضغط خارجي من أجل تسوية تحفظ حقوق العرب<sup>(٣٥)</sup>.

بعبارة أخرى، في الوقت (١٩٦٧ - ١٩٧٠) الذي لم تكن فيه حدة استقطاب القوتين الأعظم لعملية التسوية قد خفت، وفي الوقت الذي كانت فيه الجماعة الأوروبية ما زالت محجمة عن التورط السياسي في المنطقة، كانت فرنسا الديغولية - التي ترفض سيطرة القوتين الأعظم - تبدو هدفاً هاماً أمام الدبلوماسية العربية بصفة عامة، والمصرية بصفة خاصة. فلقد كانت محاولة فرنسا إبراز نفسها كفريق ثالث بين القوتين الأعظم في المنطقة يتفق ومصالح الحكومات العربية كما يتفق ومصالح فرنسا.

هذا وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن فرنسا نجحت في المناورة بين القوتين الأعظم في المنطقة في هذه الفترة نظراً لشكل العلاقات بينهما<sup>(٣٦)</sup>. فلقد حاولت فرنسا استغلال الاختلافات بينهما من ناحية،



وزيادة مخاوف العرب من عواقب صراعهما في المنطقة من ناحية أخرى .  
ولذا، هاجم ديغول بشدة سياسة الولايات المتحدة التي كانت بدورها  
ترفض المسلك الفرنسي الذي كان يسعى إلى التقارب مع السوفيات  
حول مشكلة «الشرق الأوسط» . وكان هدف ديغول من الاعتراف  
بالدور السوفياتي في المنطقة هو الحصول على اعتراف مقابل بالمصالح  
الفرنسية . وكان الاتحاد السوفياتي بدوره يهدف للحيلولة دون تقارب  
فرنسي - أمريكي ، ومن ثم احتفظ بتفاهم هام مع فرنسا حول «الشرق  
الأوسط» .

ولكن بقدر ما كان اهتمام العرب - وبصفة خاصة مصر في هذه الفترة  
بدفع اشتراك القوتين الاعظم في العمل لإيجاد تسوية - يعطي فرنسا  
فرصة للحركة والمناورة من خلال التشاور مع السوفيات إلا أن ذلك  
الوضع لم يذهب بفرنسا أبعد من ذلك نظراً لتزايد اهتمام السوفيات  
بالتشاور مع الولايات المتحدة أساساً .

أما بالنسبة لاسرائيل فقد انعكس رفضها توسيع نطاق الاطراف  
المشاركة في عملية البحث عن تسوية على تقديرها للدور الذي تبحث  
فرنسا عن المشاركة من خلاله في هذه العملية . فلقد هاجمت ورفضت  
هذا الدور كما هاجمت بعد ذلك المبادرات الجماعية الاوروبية (كما  
سنرى) ويرجع ذلك الموقف الاسرائيلي من ناحية إلى ضعف العلاقات  
مع فرنسا في الوقت نفسه الذي برزت فيه حيوية العلاقات مع الولايات  
المتحدة<sup>(٣٧)</sup> ، كما يرجع من ناحية أخرى إلى اختلاف الدولتين في إدراك  
دور القوتين الاعظم في المنطقة، ففي حين كانت تعتمد اسرائيل على  
مساندة الولايات المتحدة، كانت فرنسا تتهم سياسة الاخيرة في المنطقة،

وفي الوقت الذي رأت اسرائيل في التورط السوفياتي في المنطقة تهديداً خطيراً، كانت فرنسا تفصل بين أشكال التورط السوفياتي في مناطق العالم المختلفة. ومن هنا كان اتهام اسرائيل لفرنسا باتباع سياسة غير متوازنة تجاه الصراع لا يشاركها فيها إلا الاتحاد السوفياتي. ومن هنا أيضاً كان تدعيم التقارب بين اسرائيل وبين المانيا الغربية التي كانت تشاركها - اكثر من أي دولة أوروبية أخرى في هذه الفترة - حكمها على خطورة التغلغل السوفياتي في أرجاء العالم<sup>(٣٨)</sup>. وذلك في وقت تدهورت فيه العلاقات العربية - الالمانية.

٢ - وفي الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٣ سادت حالة «الاسلم واللاحرب». وفي الوقت نفسه لم يكن قد اتضح بعد عمق الاختلافات بين الحكومات العربية حول مدى الاعتماد على أي من القوتين الاعظم في عملية التسوية<sup>(٣٩)</sup>.

وبالرغم من بداية اتجاه مصر إلى الولايات المتحدة، فلقد دفعها الفشل في تحريك الجهود الامريكية ومن ثم الجمود الذي أحاط بالبحث عن تسوية، إلى شن هجوم دبلوماسي في اتجاه فرنسا وأوروبا الغربية في محاولة للخروج من دائرة ذلك الجمود<sup>(٤٠)</sup>. وذلك في الوقت نفسه الذي بدأ يتبلور فيه سعي الجماعة الاوروبية لاتخاذ موقف مشترك تجاه أزمة «الشرق الاوسط»، وذلك تحت ضغط ومبادرة فرنسا التي اقتنع بوميبدو بأهمية الاطار الجماعي الاوروبي لحركتها في المنطقة وبخاصة بعد توقف المحادثات الرباعية، وبعد ضعف قدرة فرنسا على المناورة بين القوتين الاعظم نظراً لتزايد اهتمامهما بالتشاور الثنائي وتجميد الوضع وذلك في ظل انعكاسات مناخ الانفراج على المواجهة بينهما في المنطقة<sup>(٤١)</sup>.

وبالنسبة لاسرائيل كانت حالة الجمود تخدم أهدافها وتساند خط سياستها المتشددة. فهي لم تعد تخشى - بعد بيان قمة موسكو في أيار/مايو سنة ١٩٧٢ - أن تعقد القوتان الاعظم اتفاقاً لفرض تسوية على حسابها<sup>(١٢)</sup>. ثم جاء رفضها وهجومها على أي تدخل اوروبي - بمبادرة فرنسية - (بيان أيار/مايو سنة ١٩٧١). ولم تكن بعض محاولات إعادة العلاقات بين البلدين إلى مسارها الطبيعي (والتي بدأت حذرة مع بومبيدو) تعني إعادة تقويم اسرائيل لموقفها. فلم تكن اسرائيل ترى في تلك المحاولات بادرة حقيقية لتغير سياسة فرنسا العربية بقدر ما كانت ترى فيها انعكاساً للتحويلات في السياسات الاوروبية والاطلسية لفرنسا والتي كانت اسرائيل ترى أنها تحوي امكانيات للتقارب معها<sup>(١٣)</sup>.

٣ - وبقدر ما كانت مرحلة الاعداد لحرب تشرين الأول/اكتوبر وما بعدها مبعثاً لعلاقات عربية جديدة ولتوازن جديد في القوة التفاوضية بين العرب واسرائيل، فلقد كانت أيضاً نقطة تحول جديدة بالنسبة لطبيعة وحدود دور كل من القوتين الاعظم<sup>(١٤)</sup>. ولقد لعبت المتغيرات الاقليمية - وبخاصة نمط السياسات المصرية واعادة هيكلة توجه السياسة الخارجية المصرية نحو القوتين الاعظم<sup>(١٥)</sup> - دوراً في التأثير على الوزن النسبي للقوتين الاعظم فلقد برز:

أولاً: الدور الامريكي (١٩٧٣ - ١٩٧٧) في ظل توازن اقليمي لا يستند إلى التفوق العسكري الاسرائيلي فقط من ناحية، وفي ظل خلافات عربية لا تهدد بعد كيان النظام برمته من ناحية أخرى، وفي ظل استمرار مشاركة السوفيات في جهود التسوية (البيان الامريكي - السوفياتي في تشرين الأول/اكتوبر سنة ١٩٧٧). ولكن سرعان ما برز.

ثانياً: الانفراد الأمريكي بجهود التسوية، وسيطر على سماء المنطقة العربية ما يسمى «بالسلام الأمريكي»، في الوقت نفسه الذي ظل فيه النفوذ السوفياتي في المنطقة متمثلاً في علاقته بالدول الرافضة لخطة السلام المصرية.

وكان لا بد وأن ينعكس هذا التطور في الدور الأمريكي والسوفياتي على الدور الأوروبي: فبعد حرب تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧٣ مباشرة وحتى سنة ١٩٧٧ ظلت فرنسا منفردة، أو في إطار الجماعة الأوروبية، هدفاً سواء لتحرك كل حكومة عربية على حدة أم للدبلوماسية العربية الجماعية (في إطار الحوار العربي - الأوروبي). ولقد كان الاتجاه العربي العام - والمصري بصفة خاصة - لتعبئة مساندة الجماعة واستغلال دور فرنسا الرائد على صعيدها ترجمة لتزايد ادراك العرب منذ بداية السبعينات لأهمية الدور الفرنسي في السياسات الجماعية الأوروبية وأهمية تلك الأخيرة - اذا ما استطاعت التغلب على تحدياتها - في المساعدة على حل المشاكل العالمية<sup>(١)</sup>.

ولكن حدود مناورة الجماعة الأوروبية - وفرنسا بصفة خاصة - كانت تضيق تدريجياً في ظل طبيعة العلاقة بين القوتين الاعظم في المنطقة، عقب حرب تشرين الأول/أكتوبر تأكيد لفرنسا - بصفة خاصة - عدم جدوى المذهب الديغولي في المناورة بينهما في المنطقة العربية الذي سبق واثبت جدواه في ظل استقطاب القوتين الاعظم لجهود التسوية (١٩٦٧ - ١٩٧٤). فإن الامكانية الفعلية للتحرك الفرنسي توقفت على استمرار درجة من العداء بين القوتين لا تصل إلى المواجهة المباشرة أو إلى الاتفاق بينهما. حيث يمكن لفرنسا أن تفقد - في ظل هذين الوضعين

المتطرفين - كل شيء لأن الولايات المتحدة لا تراعي أساساً مصالح أوروبا وفرنسا كما أن الاتحاد السوفياتي لن يضحى بمكاسبه في سبيلها<sup>(٧)</sup>. وهذا ما حدث في ظل التراجع السوفياتي «المحسوب» أمام الانفراد الأمريكي بعملية التسوية وبخاصة بعد سنة ١٩٧٧.

وهكذا أضحي دور أوروبا - ودور فرنسا - محددًا بما تسمح به الولايات المتحدة في ظل اطار العلاقات الأوروبية - الأمريكية الذي تطور منذ مجيء جيسكار ديستان إلى الرئاسة في فرنسا كما رأينا. ولهذا برز التساؤل: هل ستقبل أوروبا أن يقع دورها في اطار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة منذ سنة ١٩٧٣ ولكن في اطار من توزيع الأدوار يساعدها من ناحية على الحفاظ على مصالحها لدى البلدان العربية الرافضة لهذه الاستراتيجية، ولكن الذي لا يمكن - من ناحية أخرى - أن يتم بمعزل عن نطاق ورضا هذه الاستراتيجية؟

٤ - وقد قدمت التطورات بعد سنة ١٩٧٧ الاجابة عن هذا التساؤل. فلم تعد مصر ترى في الدور الأوروبي الآ مكملاً للدور الأمريكي (السادات أمام البرلمان الأوروبي)، ولم تعد المبادرة الأوروبية تجدد - لعجزها عن تقديم بديل للجهود الأمريكية - الآ الاتهام من بعض الحكومات العربية الأخرى (بعض ردود الفعل السلبية تجاه بيان البندقية سنة ١٩٨٠). وازداد هذا الوضع وضوحاً مع مجيء ميثران إلى الرئاسة في فرنسا وتوجهه السلبي نحو المبادرة الأوروبية في «الشرق الأوسط» في وقت تراجعت فيه أيضاً ادارة ريغن عن الدور النشط الذي سبق وقامت به ادارة كارتر نحو دفع الجهود التفاوضية.

وهكذا، ومع استمرار التشدد الاسرائيلي في رفض توسيع نطاق

الاطراف الخارجية في عملية التسوية، انتقل موقف بعض الحكومات العربية (مصر بصفة خاصة) من الاهتمام بدور فرنسا المنفرد (المحادثات الرباعية) إلى الاهتمام بتحريك الدور الفرنسي ومن خلال الدور الاوروبي لكسر جمود فترة اللاسلم واللاحرب، إلى التركيز على المساندة السياسية للجماعة الاوروبية عقب حرب تشرين الأول/أكتوبر، إلى المطالبة بدور أوروبي مكمل للدبلوماسية الامريكية عقب سنة ١٩٧٧؛ وأخيراً إلى حث أوروبا على كسر جمود الاتصالات حول الاتفاق الاردني - الفلسطيني. وكان لهذه التطورات - كما كان لابعاد المحددات الاخرى - مدلولها التراكمي بالنسبة لفعالية الدور الاوروبي. وهو ما تحاول خاتمة الدراسة أن تلقي بعض الضوء عليه.



## هوامش الفصل السابع

(١) حول مزيد من التفصيل عن هذه التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الاقليمية والدولية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الثمانينات، انظر: نادية محمود مصطفى، «التفاعل بين النظام الدولي السائد وبين النظام الاقليمي العربي»، في: ودودة بدران ونادية محمود مصطفى، «القوتان الأعظم والعلاقات المصرية - العربية»، ورقة قدمت الى: ندوة مصر والنظام الاقليمي العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٤ - ٤٨.

(٢) حول انماط التحالفات والسياسات العربية حتى سنة ١٩٧٧، على سبيل المثال، انظر:

جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٢٩ - ١٠٢، ونادية محمود مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه ازمة الشرق الأوسط: (١٩٦٧ - ١٩٧٧)»، (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العلوم السياسية، جامعة القاهرة - القاهرة، ١٩٨١)، ص ٢٣٣ - ٢٤٧. (غير منشورة)

وحول انماط السياسات والتحالفات العربية عقب مبادرة السادات وحتى بداية الثمانينات، على سبيل المثال، انظر: Paul Noble, «The Arab System: Opportunities, Constraints and Pressure,» in: B.Korany and A.E. Hillal Dessouki, eds., *The Foreign Policies of Arab States* ([Boulder, Co.]: Westview Press (AUCP), 1984), pp. 41-78; Paul A. Jureidini. and R.D. Mclaurin, *Beyond Camp David* (Syracuse, New York (N.Y.): Syracuse University Press, 1981), and Ali Dessouki, «The New Arab Political Order: Implications for the 1980's,» in: Malcolm Kerr and Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor Countries in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1982).

(٣) حامد ربيع، الحوار العربي - الأوروبي واستراتيجية التعامل مع القوى الكبرى (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ١٢٧ - ١٢٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٠ - ١٣١.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٣١ - ١٣٢.

- (٦) Harvey Sicherman, «Europe and the Arab- Israeli Conflict,» *Orbis* (Winter 1980), pp. 846-847.
- (٧) ابراهيم عبد الحميد عوض، «الجماعة الأوروبية والصراع العربي - الاسرائيلي،» السياسة الدولية، (كانون الثاني / يناير ١٩٨٦)، ص ٥٠.
- (٨) المصدر نفسه، ص ٥٣ - ٥٤.
- (٩) Naebyia Al-Asfahani, «Political Perspectives for the Euro-Arab Dialogue in the Eighties,» in: Dieter Bielenstein, ed., *Europe Future in the Arab view* (Germany: Verlag Breitenbach Publishers, 1982), pp. 138-139 and 142.
- (١٠) ابراهيم نافع، «نحن والعالم (مصر واوروبا)،» الاهرام (القاهرة)، ١٩٨٦/٤/٤، ص ١، ٣.
- (١١) وحول تحليل لهذه الضغوط، انظر: لطفي الخولي، «الظاهر والباطن في الأزمة الاردنية - الفلسطينية،» الاهرام، ١٩٨٦/٣/١٢، ص ٣، وهالة مصطفى، «الاردن والمنظمة والمرحلة القادمة،» الاهرام، ١٩٨٦/٤/١١، ص ٦.
- (١٢) Alan Taylor, «The Euro-Arabe Dialogue: Quest for an International Partnership,» *The Middle East journal*, vol. 22, no. 4 (Autumn 1978), p. 435.
- (١٣) حول مشاكل اندماج وتنمية النظام الاقتصادي العربي، على سبيل المثال، انظر:
- سمير امين، «الاقتصاد العربي المعاصر،» السياسة الدولية، السنة ١٩، المجلد ١٩ العدد ٧٢ (نيسان / ابريل ١٩٨٣) ص ٣٤ - ٤٩.
- Essam Montasseer «The Arab Economy and its Developing Strategy: A New Arab Economic Order,» in: Malcolm Kerr and Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor Countries in the Middle East: Egypt and the New Arab Order*, pp. 99- 127, and Michel Chatelux, *Strategies Pour le Moyen Orient*.
- وحول انعكاسات الاختلافات العربية الاقتصادية على الحوار العربي - الاوروبي بصفة خاصة، انظر:
- Bernard Corbineau, «Le Dialogue Euro-Arabe: Instance du Nouvel ordre international (1973-1978),» *Revue Francaise de Sciences politiques*, vol. 30, no. 3 (1980), pp. 573-576.

Jacques Bourrinet, «L'enjeu Economique du dialogue Euro- (١٤) Arabe: le recherche d'un accord intercommunautaire de developpement,» *Annuaire du Tiers Monde*, (1978), pp. 184-193.

Ismail Sabry Abdallah, «La Place du dialogue Euro-arabe dans (١٥) les relations internationales contemporaines,» in: J. Bourrinet, ed., *le Dialogue Euro-Arabe*, p. 128.

Jean Roux, «La C.E.E et le Moyen-Orient,» *Relations interna- (١٦) tionales*, no.20, (hiver 1979), pp. 504.

Al-Asfahani, «Political Perspectives for the Euro- Arab Dia- (١٧) logue in the Eighties,» pp. 138-139.

(١٨) حامد ربيع، «الحوار العربي الأوروبي وتطور التوازنات الاقليمية حول حوض البحر المتوسط،» ورقة قدمت الى: [ندوة العرب ومستقبل اوروبا] بأسم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز بحوث الشرق الاوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٧ - ٣٠ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٨٠، ص ٧ - ٩.

(١٩) هدايت عبد النبي، «حوار مع السفير الفرنسي في القاهرة،» السياسة الدولية، السنة ١٧، المجلد ١٧ العدد ٦٢ (كانون الثاني / يناير ١٩٨١)، ص ٢٢١.

(٢٠) عبد المنعم سعيد، «الحوار العربي الأوروبي: علاقة قوة ام اعتماد متبادل،» المستقبل العربي، السنة ٦ العدد ٥١ (ايار / مايو ١٩٨٣)، ص ٢٣.

(٢١) ربيع، الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع القوى الكبرى، ص ١٢٨ - ١٣٢.

(٢٢) مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه ازمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)،» ص ٢١٣ - ٢٢٥.

Naseer Aruri and Natalie Havener, «France and the Middle (٢٣) East (1967-1968),» *The Middle East Journal*, vol. 23, no. 4 (1969), pp. 83-84.

Paul Balta, *La Politique Arabe de la France (De DeGaule a (٢٤) Pompidou)* ([Paris]: Sindebad, 1974), pp. 73-75.

Jacques Vernant, «La france et les Pays Arabes,» *Défense (٢٥) Nationale* (Fevrier 1976), pp. 144-145.

Edward Kolodziej, *French International Policy Under DeGaulle (٢٦) and Pompidou* (London: Cornell University Press, 1974), p. 584.

Samy Cohen, «Le Giscardisme et Israel,» *Nouveaux Cahiers*, no. (٢٧) 45, (1976), pp. 6-7.

Geneveive Moll, «Promenade au Phare,» *France-Pays Arabes*, (٢٨) no. 48. (Janvier 1976), p.5.

(٢٩) حول شكل العلاقات الفرنسية - الاسرائيلية (في ظل ديغول، بومبيدو ثم ديستان)، انظر: مصطفى، «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط (١٩٦٧ - ١٩٧٧)،» ص ٢٢٠ - ٢٣٢.

(٣٠) مصطفى، «الدبلوماسية الفرنسية والغزو الاسرائيلي للبنان (يونيه/ أكتوبر ١٩٨٢)،» ص ١٠ - ١٢.

(٣١) هذا لا ينفي دور القوى الخارجية قبل ذلك وبخاصة تجاه انشاء اسرائيل ثم استقطاب دول المنطقة القوتين الأعظم منذ سنة ١٩٥٥ وبعد أن ظهرت حدود دور الدول الأوروبية كما رأينا في فصل «السياسات الأوروبية التقليدية» (٤٥ - ١٩٦٧).

(٣٢) Schomo Z. Katz, «Les Super puissances au Moyen Orient et l'idée de la guerre - Limitée,» *International Problem*, vol. xi, nos. 1-2 (July 1972), p. 32.

(٣٣) حول تطور هذه العلاقات، انظر: نادية محمود مصطفى، «القوتين الأعظم في حل الصراع العربي الاسرائيلي واثره على العلاقات المصرية - العربية (١٩٦٧ - ١٩٧٣)،» في: ودودة بدران ونادية مصطفى، «القوتان الأعظم والعلاقات المصرية - العربية،» ورقة قدمت الى: ندوة مصر والنظام الاقليمي العربي، ص ٥٨ - ٧٥.

(٣٤) Balta, *La Politique Arabe de la france*, pp. 163-170.

(٣٥) John Campbell, «Les transformation de l'environnement regional dans la prochaine décennie,» *Politique etrangere*, nos. 5-6, (1971), p. 481.

(٣٦) حول العلاقات الفرنسية بالقوى الأعظم في المنطقة العربية (٦٧ - ٧١)، انظر:

Stanely Hoffman, «La france les Etats Unies et le Conflit Israélo-Arabe,» *Politique etrangere*, nos, 5-6, (1971), et William Griffith. «La cooperation avec l'union Sovietique au Moyen Orient et en Afrique du Nord,» *Politique etrangere*, nos. 5-6, (1971).

(٣٧) حول الابعاد الداخلية (الفرنسية والاسرائيلية) والاقليمية والدولية التي اثرت سلبياً على التحالف الفرنسي - الاسرائيلي، انظر:

Sylvia Coweit Crosbie, *A Tacit Alliance (France and Israel)* (Princeton, New Jersey: Princeton University press, 1971), pp. 216-220.

Paul Ginevski, «La Politique Européenne et Américaine d'Israël», *Politique Etrangère*, vol. 36, no. 1 (1971), pp. 73-74.

(٣٩) مصطفى، «القوتين الأعظم في حل الصراع العربي الإسرائيلي واثره على العلاقات المصرية العربية (١٩٦٧ - ١٩٧٣)»، ص ٧٥ - ٨٨.

Balta, *La Politique Arabe de la France*, p.168. (٤٠)

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٦٩ - ١٧٠.

Omar El-Khatib, «La position de l'Egypte dans la Crise du Moyen Orient de la Guerre de Juin 1967 à la Guerre d'Octobre 1973», (Thèse de Doctorat d'Etat Université de Paris, Panthéon- Sorbonne, Département de Sciences Politiques, 1975), pp. 166-167.

Ginevski, «La politique Européenne et Américaine d'Israel», (٤٣) pp. 75-77.

(٤٤) حول ابعاد هذا التطور منذ ١٩٧٣ وحتى بداية الثمانينات، انظر:

ودودة بدران، «دور القوتين الأعظم في حل الصراع العربي الإسرائيلي واثره على العلاقات العربية المصرية (١٩٧٣ - ١٩٨٠)»، في: ودودة بدران ونادية محمود مصطفى، «القوتان الأعظم والعلاقات المصرية - العربية»، ص ٨٩ - ١٥٩.

Ali E. Hillal Dessouki, *Egypt and the Great Powers (1973-1981)* (٤٥) (Tokyo, Japan: Institute of Developing Economies, [n. d.]), pp. 73-79.

*L'Année Politique.. en France (1974)* (Paris: Edition du Grand Siècle, [s. d.]), pp. 94-95. (٤٦)

Kolodziej, *French International Policy under DeGaulle and Pompidou*, p. 517. (٤٧)

## الخاتمة

١ - بعد تحليل السياسات الاوروبية العربية على الصعيد السياسي والاقتصادي اتضح لنا تطور وضع أوروبا الغربية في الاطار التفاوضي لعملية تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي (بروز ثم ضعف ثم انتهاء المبادرة الاوروبية المستقلة)، كما اتضح تطور مواقفها من مضمون التسوية وبخاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية (تزايد نفمة التأييد الغامض والحذر)، مع نجاحها في حماية ودفع مصالحها الاقتصادية.

بعبارة أخرى - أكثر تفصيلاً - تسود الآن السمات التالية: اقتصار المواقف الجماعية الاوروبية على البيانات والمهام الاستطلاعية في المنطقة؛ حدوث تراجع عن مواقف سابقة (وبخاصة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية)؛ الاهتمام بأوضاع منطقة الخليج (وبخاصة في ظل عواقب الحرب العراقية - الايرانية) على نحو يبرز الاتجاه نحو مزيد من التنسيق مع الولايات المتحدة من ناحية، واتخاذ مواقف متوازنة دون التحرك كجماعة للمساهمة في ادارة أو تسوية هذه الحرب مع الاستمرار في بيع السلاح من ناحية أخرى؛ ميل لجماعة للتشاور والتنسيق مع الولايات



المتحدة خلال الازمة اللبنانية وخلال الاعداد لقوة سيناء وخلال نزاعها مع ليبيا (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير سنة ١٩٨٦) مع الحرص على دفع العلاقات مع قوى عربية أخرى حرصاً على المصالح الأوروبية، تزايد اعتماد الحكومات العربية منفردة على الجماعة في وقت تقلص فيه الحوار العربي - الأوروبي - لاعتبارات عديدة - ونظراً لاتجاه بعض الحكومات العربية (وبخاصة بلدان المغرب) إلى تدعيم العلاقات الثنائية مع الدول الأوروبية منفردة أو مع الجماعة (الاتفاقات التفضيلية وبخاصة في ظل عواقب التوسيع الثالث للجماعة، أي بعد انضمام البرتغال واسبانيا)؛ اهتمام الجماعة أيضاً بالعلاقات الثنائية مع بلدان الخليج ومع بعض القوى الأخرى ذات الوزن الخاص (مثل مصر بصفة خاصة)؛ الاهتمام الأوروبي بتقليل الاعتماد على النفط العربي مع الاحتفاظ بالأسواق العربية.

## ٢ - محصلة الأوضاع الراهنة الأوروبية والعالمية والعربية

ولقد كانت هذه الأوضاع بدورها نتاج التطور الذي حاق بمحددات السياسات الأوروبية في المنطقة منذ الخمسينات وحتى الآن وهي: طبيعة الكيان الجماعي الأوروبي، وطبيعة العلاقات الأوروبية - الأمريكية، وحالة العلاقات العربية - العربية.

أ - انتقل تطور الكيان الجماعي - الأوروبي على صعيد النشاطات الجماعية وعلى صعيد التعاون السياسي من مرحلة الجمود (الستينات)، إلى مرحلة الصحوة وإثبات الهوية الأوروبية (١٩٦٩ - ١٩٨٠)، إلى

مرحلة الازمة منذ بداية الثمانينات . كما انتقلت العلاقات الاوروبية -  
الامريكية من مرحلة التحالف التقليدي (الخمسينات) إلى مرحلة بداية  
ظهور المشاكل (الستينات)، إلى مرحلة تفاقم هذه المشاكل في ظل تبلور  
القدرات الاوروبية الاقتصادية من ناحية، ومن ثم سعي أوروبا إلى  
البحث عن دور عالمي جديد من ناحية أخرى (السبعينات)، ثم مرحلة  
أزمة الحرب الباردة الجديدة التي تعمقت خلالها مصادر التوتر في  
العلاقات الاطلسية على نحو أبرز مزيداً من القيود على فرص أوروبا في  
حرية المناورة . كما انتقلت العلاقات العربية - العربية من مرحلة الحرب  
الباردة والجمود (الخمسينات والستينات)، إلى مرحلة بداية نوع من  
التضامن العربي لتحرير الارض المحتلة ومواجهة التحدي الصهيوني منذ  
ما بعد حرب حزيران/يونيو سنة ١٩٦٧، التي وصلت إلى قمته مع  
الاعداد لحرب تشرين الأول/أكتوبر وبعدها مباشرة (١٩٦٧ -  
١٩٧٥)، إلى مرحلة بداية تدهور العلاقات العربية - العربية مع بداية  
خطوات السلام المصري - الاسرائيلي، والتي وصلت إلى قمة أزمتها مع  
نهاية السبعينات واولئل الثمانينات في ظل ما بعد المعاهدة المصرية -  
الاسرائيلية من ناحية، وفي ظل الحرب العراقية - الايرانية من ناحية  
أخرى، وفي ظل تفجر الازمة اللبنانية عقب الغزو الاسرائيلي للبنان من  
ناحية ثالثة .

ب - وبالمقارنة بين هذه التطورات - على المحاور الثلاثة - وبين  
التطور في «المبادرة الاوروبية»: عدم وجودها «في الستينات»، ثم بدايتها  
الحذرة (بيان أيار/مايو سنة ١٩٧١ السري)، ثم ظهورها وتبلورها على  
فترات متباعدة (بيان بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٣،  
بيان لندن في تموز/يوليو سنة ١٩٧٧، بيان البندقية في حزيران/يونيو

سنة ١٩٨٠)، ثم جمودها وانتهائها منذ بداية الثمانينات، يتضح لنا الامور التالية:

(١) ان هناك تطابقاً وتزامناً بين تأثير وتطور المحددات الثلاثة على نحو يساعد على تفسير الصعود ثم الهبوط في «المبادرة الاوروبية». فلقد بدأت المبادرة الاوروبية مع بداية التعاون السياسي الاوروبي وبداية الانجازات الاقتصادية الجماعية، ومع اتجاه أوروبا إلى المطالبة بدور مستقل عن دور قائد التحالف الغربي، ومع تبلور الارادة العربية على الصعيد العسكري (حرب الاستنزاف)، وعلى الصعيد الاقتصادي (بداية استعادة السيطرة على الثروات النفطية خلال مؤتمري طهران وطرابلس ١٩٧١، ١٩٧٢)، ثم تبلورت هذه المبادرة (١٩٧٣ - ١٩٧٤) بعد الحظر النفطي في ظل إدراك الاوروبيين بأن هناك أزمة تهدد مصالحهم المباشرة، وفي ظل تبلور إرادة عربية موحدة، وفي ظل تفاقم الاختلافات الاوروبية - الامريكية، وفي ظل الانجازات السياسية والاقتصادية للتعاون الاوروبي. وتكرر بروز المبادرة مرة اخرى (حزيران/يونيو سنة ١٩٨٠) في ظل مخاطر الثورة الايرانية والغزو السوفياتي لأفغانستان والنتائج السلبية لكامب ديفيد بالنسبة للعلاقات العربية - المصرية والامريكية - العربية. ونجت المبادرة الاوروبية وتجمدت منذ بداية الثمانينات في ظل مناخ الحرب الباردة، وفي ظل أزمة التعاون السياسي الاوروبي حول «الشرق الاوسط» تحت تأثير سياسة الرئيس الفرنسي ميتران، وفي ظل أزمة السوق المشتركة بسبب تفاقم مشاكل السياسة الزراعية وتوزيع انصبه ميزانية الجماعة على أعضائها، وفي ظل أزمة العلاقات العربية وعدم وجود موقف جماعي عربي قادر على اثبات مصداقيته وفعاليته في استخدام عناصر القوة العربية.

(٢) تقدم العلاقات الاوروبية - العربية نموذجاً واضحاً لإمكانيات الفعل أحياناً بين الامور السياسية والاقتصادية في حركة (وليس في دوافع) القوى الثانوية في مناطق العالم الثالث. ففي حين لم تنجح أوروبا الجماعية (لعدم قدرتها ولعدم رغبتها الحاسمة) في القيام بدور ملموس فعال في تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي حين كان هذا الدور مطلوباً منها بقوة من الجانب العربي، فهي لم تفقد قوة الدفع للحماية مصالحها الاقتصادية. وحين تحركت - أحياناً - على نحو قد يبدو أكثر إيجابية من فترات سابقة (مجرد إصدار بيانات وتصريحات) فلقد كان ذلك تحت ثقل وضغط دوافع اقتصادية بالدرجة الاولى، ترتبط أساساً باعتمادها على النفط العربي وحاجتها إلى إعادة اجتذاب رؤوس الاموال النفطية، وهكذا لم تضطر الجماعة إلى تقديم تنازلات سياسية حول مواقفها من ابعاد الصراع العربي - الاسرائيلي أو الضغط على اسرائيل أو الولايات المتحدة وذلك في مقابل الحفاظ على المصالح الاقتصادية. فلقد تحققت الاخيرة بالرغم من غموض وتردد المواقف الاوروبية (وبخاصة من القضية الفلسطينية بعد سنة ١٩٨٢) وبالرغم من جمود المبادرة الاوروبية، وبالرغم من فشل الطرف العربي - في حوار مع أوروبا - في تعبئة المساندة الاوروبية الفعالة لخطط التنمية العربية القومية والاقليمية على حد سواء.

(٣) إن الوضع الذي أسفر عنه تحليل المحددات إنما يثبت صحة بعض الافتراضات التي انطلقت منها الدراسة حول دور القوى الثانوية. فإن هذه القوى، وبخاصة في المناطق ذات الاهمية الحيوية الاستراتيجية بالنسبة للقوتين الاعظم، لا يكون أمامها إلا أن تتحرك - سياسياً - تحت راية القوة العظمى الخليفة أو أن تقوم بدور مستقل ولكن في حدود ما

تسمح به هذه القوى. بعبارة أخرى ليس بمقدور القوى الثانوية أن تخطط وتنفذ باستقلال كامل «مشروعات كبرى» لإعادة صياغة علاقاتها بمناطق العالم الثالث حتى ولو ارتبطت مصالحها العليا بهذه المشروعات. وهذا هو الدرس الذي يجب أن تعيه القيادات العربية «المعتدلة» التي تسعى إلى استكمال الدور الأمريكي بدور أوروبي، أو القيادات العربية المتشددة التي تسعى إلى إيجاد بديل فترفض أيضاً أي دور أوروبي. فإن خبرة الدور الأوروبي الجماعي في المنطقة العربية تؤكد وتبرز القيود والضغط على الدور المستقل للقوى الثانوية والتي تنبع من متغيرات عالمية (العلاقات الأوروبية - الأمريكية من ناحية، والعلاقات الأمريكية - السوفياتية من ناحية أخرى)، بقدر ما تنبع أيضاً من متغيرات أوروبية وعربية.

وهكذا يمكن القول إن مصير «مبادرة أوروبية» تستجيب إلى المطالب العربية - حتى ولو على مستوى البيانات والمهام الاستطلاعية - إنما يتوقف على وجود موقف عربي موحد قادر على المقايضة بفعالية بين أوراق قوته، وبين مطالبه تجاه أوروبا، وعلى الدور الأمريكي حيث ستبقى الولايات المتحدة عاملاً أساسياً في تحديد درجة وطبيعة رد الفعل الأوروبي تجاه المنطقة العربية، وهذا بدوره يتوقف على مستقبل الجماعة الأوروبية. هل ستظل تتأرجح بين «الاطلسية والأوروبية» ومن ثم يقع دورها في نطاق توزيع الأدوار بين أعضاء المعسكر الغربي؟ أم ستقدر على تحقيق درجة أكبر من التوحيد وعلى مواجهة مشاكل علاقتها مع الولايات المتحدة (الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية) ومن ثم تستطيع تأكيد استقلالية دورها العالمي بحيث يصل التأثير الأمريكي إلى أدنى درجاته؟ أم ستفشل في تدعيم الكيان الجماعي وفي التغلب على أزماته وفي التحرك

نحو سياسة اوروبية خارجية مشتركة حقيقية نتيجة استمرار وتصاعد الصراع بين المصالح القومية الاوروبية؟ وهنا يصبح للدور الامريكي اقصى تأثيره السلبي على الدور الاوروبي في المنطقة<sup>(١)</sup>.

### ٣ - إذن ما هي الخيارات والمجالات المتيسرة أمام صانع القرار العربي؟

ينبثق عن هذا السؤال سؤالان آخران مرتبطان: ما احتمالات وأهمية اتخاذ استراتيجية عربية موحدة لتعظيم المنافع العربية سياسياً واقتصادياً من الدور الاوروبي وذلك في ظل احتمالات مستقبل تطور الجماعة الاوروبية كوحدة دولية في النظام الدولي؟ وهل يستفيد الجانبان العربي والايوروبي من الدبلوماسية المتعددة الاطراف، أي هل يستفيد الجانب العربي من التعامل مع أوروبا كمجموعة أو ثنائياً نظراً لأن التعامل مع الجماعة الاوروبية محدد بالحد الأدنى الذي يمكن أن تتفق عليه بسبب الخلافات بين دولها وبسبب الضغوط الامريكية؟

أ - على صانع القرار العربي أن يدرك حدود التعاون السياسي الاوروبي: فهو لم يكن من ناحية اداة للتعامل مع «الشرق الاوسط» فقط بقدر ما كان أيضاً غاية في حد ذاتها بالنسبة للدول الاوروبية الكبرى والصغرى على حد سواء، ومن ناحية أخرى كانت هناك قيود على فعاليته.

بالنسبة للناحية الاولى: لم تقدر الدول الاوروبية الكبرى منفردة، وبخاصة فرنسا، أن تؤثر على القوى المتفاعلة حول المنطقة العربية على



نحو يحفظ لها مصالحها ويحقق أهدافها، ولذا بدا كأن السبيل الأكثر ملاءمة هو التحرك من خلال إطار الجماعة الأوروبية. ولم يكن البديل الجماعي الأوروبي يمس الاستقلال القومي لسياسات هذه الدول بالقدر الذي يدعم به امكانياتها الفردية، بل كان يساعدها على تحقيق أهداف خاصة: فمن فرنسا التي تسعى باستمرار إلى تأكيد وجودها في المنطقة بعد أن تزايدت القيود على دورها الفردي بعد ديفول، إلى بريطانيا التي تريد استكمال الدور الأمريكي، إلى ألمانيا التي تريد إخفاء غموض سياستها القومية وراء المواقف الجماعية غير الحاسمة. كذلك تجدر الإشارة أيضاً إلى أن للدول الأوروبية الكبرى وبخاصة فرنسا دوراً كبيراً في تحديد مسار وأولويات التعاون السياسي الأوروبي، ففي حين جاءت معظم البيانات الأوروبية الهامة حول «الشرق الأوسط» بمبادرات فرنسية نظراً لقناعة بوميبدو وجيسكار ديستان بأهمية اتخاذ موقف جماعي وضرورته، ونظراً إلى توثق التشاور الفرنسي - الألماني حول «الشرق الأوسط» إلا أن موقف ميران «الرافض لأي مبادرة أوروبية» ساهم في جمودها، هذا فضلاً عن تأثير مجيء اليمين التقليدي إلى الحكم في ألمانيا ومجيء حزب المحافظين إلى الحكم في بريطانيا مما ساهم في إبراز الاتجاه نحو مزيد من التنسيق مع الولايات المتحدة. بعبارة أخرى يمكن القول إن سلوك الجماعة يتوقف على توجه الدول القائمة وبخاصة فرنسا ثم ألمانيا وبريطانيا، الذي يؤثر عليه بدوره طبيعة الأحزاب الحاكمة (وبخاصة من حيث رؤيتها للعلاقات الأوروبية - الأمريكية، من حيث علاقتها بإسرائيل).

وفي المقابل نلمس - بالنسبة للدول الأوروبية الصغرى والمعروفة بتأييدها التقليدي لإسرائيل وبالعلاقات القوية مع الولايات المتحدة

(هولندا، بلجيكا، الدانمارك)، ان التعاون السياسي الاوروبي حول «الشرق الاوسط» كان يجذب اهتمامها على نحو آخر: فلقد ارتبطت هذه الدول بالمواقف الجماعية المعلنة وان لم يمنعها ذلك من التعبير عن اتجاهات مختلفة، وبخاصة خلال التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أي يمكن القول إنه قد تم «أوربية» السياسات القومية حيث ساعد إطار التعاون السياسي الاوروبي حكومات هذه الدول على اتخاذ مواقف متوازنة ما كانت تستطيع الاعلان عنها بمفردها دون أن تثير حساسيات حرجية داخلية ومع كل من اسرائيل والولايات المتحدة. بعبارة أخرى ساعدها هذا الاطار على التخلص من معضلة الحفاظ على المصالح المتعارضة لدى الاطراف المعنية المختلفة وبخاصة وان نجاح التعاون السياسي الاوروبي يعد من قبيل أولويات السياسات الخارجية لهذه الدول<sup>(٣)</sup>.

بالنسبة للناحية الثانية: لم يكن التعاون السياسي الاوروبي إلا مجرد تنسيق بين السياسات القومية. ولقد نجح في مجرد إصدار عدة بيانات متتالية حمل كل منها جديداً في تطوير المواقف الاوروبية ومن ثم تبلورت فيها مجموعة من المبادئ حول الابعاد الاساسية للصراع العربي-الاسرائيلي (ضرورة التسوية الشاملة، الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حق تقرير المصير، الاعتراف بدور منظمة التحرير في المفاوضات). ولقد جمعت هذه البيانات بين المواقف الاوروبية المختلفة في قالب اوروبي واحد ولكن دون أن تصهرها معاً. حقيقة بعد ما يقرب من الخمسة عشر عاماً من بداية التعاون ضاقت الفجوة بين هذه الاختلافات ولكنها لم تنته. فإن المواقف الجماعية التي ظهرت وتبلورت تحت ضغوط عديدة لم تكن إلا مواقف توفيقية تفسرها

الدول الأوروبية بطرق مختلفة، بل ويكملها البعض منها بإضافات من سياستهم القومية (واتضح ذلك بالنسبة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ووضع منظمة التحرير، والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية). ولهذا وحيث أن البيانات الأوروبية لا تعكس في الواقع موقفاً مشتركاً حقيقياً يمكن ترجمته إلى حركة فعلية، قيل بأن الدول أعضاء الجماعة الأوروبية إنما تهتم بعملية التعاون السياسي في حد ذاتها وليس بمضمونها بالدرجة الأولى، وذلك لمجرد إثبات الوجود الدولي. وهذا ما يجب أن تدركه القيادات العربية. فإنه إذا أصبح التشاور والتنسيق الأوروبيان هدفاً في حد ذاتها حتى يتضح للعالم «الوحدة»، فإن السياسة الناتجة تكون قاصرة وغير فعالة لأنها لا تقدم إلا الحد الأدنى المشترك بين المواقف القومية المختلفة من ناحية، ولا تقدم إلا حلولاً وسطاً تفتقد القوة الذاتية من ناحية أخرى. حيث أن القوى الاقتصادية والعسكرية الأوروبية لم تستطع أن تدعم الموقف الجماعي الأوروبي بالأدوات اللازمة لترجمته إلى حركة فعلية. حقيقة حازت دول الجماعة أدوات جماعية وفردية عسكرية واقتصادية لتنفيذ سياساتها العربية وهي تبدأ بالاشتراك في قوات حفظ السلام إلى صادرات السلاح إلى الاتفاقات التجارية التفضيلية، إلا أن الجماعة لم تستخدم هذه الأدوات كأداة ضغط (عقاب أو ثواب) على أطراف الصراع، ومن ثم فإن وزنها في التأثير على الأحداث لا يقارن بوزن نظائرها لدى القوتين الأعظم. بعبارة أخرى، فإن الموارد الأوروبية محدودة لا تستطيع تقديم المساندة العسكرية والمالية لمبادراتها على عكس الولايات المتحدة التي تمثل قدراتها عنصراً هاماً في التأثير على تطبيق سياستها. ومن ثم، فإذا كانت الولايات المتحدة قد نجحت في التأثير على مدركات وسلوك بعض الفاعلين

الاقليميين والمحليين، إلا أنه يصعب القول إن الدبلوماسية الأوروبية قد حققت إنجازات جوهرية على هذا الصعيد.

ب - إذن على الحكومات العربية - بعد أن تدرك هذه الأوضاع - أن :

(١) تهتم بتحريك مواقف الفريق الأكثر تأييداً لإسرائيل (ابتداء من هولندا ومروراً بالدانمارك وبلجيكا والمانيا) ذلك لأن المقولة (المشار إليها أعلاه) بأن التعاون السياسي أدى إلى «أوربية» سياسات هذه الدول لا تنفي أن اتجاهها لتبني مواقف أكثر توازناً عن ذي قبل كان مرجعه أيضاً إلى تغييرات في الرأي العام، بحيث لم يعد مطلق التأييد لإسرائيل من ناحية، وإلى التطورات في المواجهة العربية - الإسرائيلية ذاتها التي أبرزت «الواقعية السياسية العربية» من ناحية أخرى، هذا فضلاً عن تزايد المصالح الاقتصادية مع المنطقة العربية في وقت تزداد فيه أعباء الانكماش العالمي، بحيث بدت سياسات هذه الدول أكثر براغماتية وماركتيلية من ناحية ثالثة.

(٢) إن «رئاسة المجلس الأوروبي» والتي تتناوبها الدول الأعضاء كل ستة أشهر تواجه مشاكل عديدة تحد من فعاليتها كقناة أو أداة لتطبيق المبادرات الأوروبية، فمثلاً، نجد أن تعاقب وزراء خارجية لوكسمبورغ ثم هولندا ثم بريطانيا ثم الدانمارك على رئاسة الجماعة منذ إصدار بيان البندقية وحتى الغزو الإسرائيلي للبنان، قد ساهم - إلى جانب عوامل أخرى سبق الإشارة إليها في موضعها - في جمود المبادرة الأوروبية. فإن هذه الدول - ولكن بدرجات مختلفة - هي الأكثر تأييداً لكامب ديفيد، والأكثر تحفظاً على اشتراك منظمة التحرير في عملية

السلام، والاكثر رغبة في عدم اثاره المشاكل مع الولايات المتحدة. كل هذا انعكس على نغمة قيامهم بجولاتهم الاستطلاعية في المنطقة خلال مدة رئاسة كل منهم للجماعة الامر الذي أثر على قدرة أوروبا على المبادرة. كذلك اجتمع لدى بريطانيا - بصفة خاصة - خلال فترة رئاسة وزير خارجيتها كارينغتون للجماعة، عدة أسباب لم تثر حماسها لطرح مبادرة جديدة بعد بيان البندقية، وعلى العكس نجد أن رئاسة ايطاليا للجماعة في النصف الاول من سنة ١٩٨٥، أثارت التوقعات حول إحياء المبادرة الأوروبية من جديد. ولهذا، فإنه يبدو أن أفضل قناة لدفع مبادرات الجماعة ولتطبيقها هي جهود الثلاثة أو الاربعة الكبار الذين يريدون القيام بدور بالاستعانة بالإطار الأوروبي للحركة. وتشير خبرة السياسة الجماعية الأوروبية - كما رأينا - إلى أن لحظات مبادرتها اقترنت برغبة السياسة الفرنسية في تعبئتها كما اقترنت بالتعاون الفرنسي - الألماني لدفع هذه التعبئة. هذا ويجب أن تدرك القيادات العربية أنه - في ظل استمرار الاوضاع الراهنة للجماعة الأوروبية من ناحية، وهيكल النظام الدولي من ناحية أخرى، والارادة العربية الممزقة من ناحية ثالثة، لن يكون الدور الأوروبي - بفرض تحركه - دوراً مستقلاً تماماً عن الدور الأمريكي ولن يستجيب بصورة كاملة للمطالب العربية تجاهه، وبخاصة الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني وتسهيل اشتراكها في المفاوضات، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما فيه إنشاء دولة. فإن أوروبا - جماعياً وفردياً - تبدو منذ سنة ١٩٨٢ كما لو كانت قد تحولت الى «المفهوم الأطلسي عن الصراع» وبخاصة من حيث الاستمرار في عدم الاعتراف بالمنظمة بل ودعوتها الى نبذ أسلوب الكفاح المسلح والاعتراف بإسرائيل

من ناحية، مع الربط بينها وبين «أعمال الارهاب» من ناحية أخرى.

(٣) ستستمر العلاقات الأوروبية - العربية في فرض مشاكل على العلاقات الأوروبية الأطلسية وعلى صعيد العلاقات الأوروبية ذاتها، كما أن خيارات أوروبا تجاه المنطقة إنما ترتبط بثلاثة اعتبارات: طبيعة المواجهة العربية - الاسرائيلية، ودرجة تهديد المصالح الأوروبية. وما يتوافر للجماعة من أدوات لتطبيق سياستها. وسيتطلب التوفيق بين الأبعاد المختلفة للسياسة الجماعية الأوروبية وبين هذه الاعتبارات جهداً متصلاً إذا أرادت الجماعة أن تظهر على الساحة العربية كطرف خارجي فاعل ومؤثر. ولكن هذا يقتضي أيضاً من الطرف العربي أن يعي مسؤولياته تجاه دور الأطراف الخارجية بصفة عامة. وهذا يقودنا إلى الخيار الأمثل أمام الارادة العربية وهو القدرة على صياغة استراتيجية عربية موحدة لتعظيم المنافع من الدور الأوروبي، فإن من أهم التحديات الأساسية أمام حل مشاكل المنطقة العربية ليس مجرد إيجاد صيغة متطورة للعلاقات مع القوى الخارجية وبخاصة القوتين الأعظم، ولكن إيجاد مخرج للعلاقات العربية المتأزمة. فإن بلورة استراتيجية عربية متجانسة (على الصعيد السياسي والاقتصادي) هي الأسلوب الأقدر على التعامل مع وعلى تعبئة دور الأطراف الخارجية على نحو يخدم القضية العربية أساساً، ويجب أن تقوم هذه الاستراتيجية على الربط بفعالية بين أدوات القوة الذاتية (النفط + الأسواق + رؤوس الأموال) وبين النجاح في تعبئة مواقف أوروبية مساندة للمطالب العربية في الصراع مع اسرائيل من ناحية، وصياغة خطط اقليمية للتنمية العربية تساعد على فك



ارتباط النظام الرأسمالي العالمي أو على الأقل التخفيف من آثاره السلبية.

وهنا تثار أمامنا المشكلتان التاليتان :

(أ) إن قدرة الطرف العربي على تحقيق المكاسب تتوقف على أهمية الورقة المستعملة بالنسبة للجماعة الأوروبية وعلى التكلفة السياسية التي ستدفعها (تفاقم المشاكل من الولايات المتحدة). ولهذا، فإنه في ظل استمرار الأوضاع الأوروبية الراهنة فإن هناك احتمالين: في ظل أوضاع «عقد المشتري» أي في ظل نجاح تنويع مصادر الطاقة الأوروبية؛ وفي ظل استمرار احتفاظ أوروبا بوضع الشريك التجاري المميز للمنطقة بل ونجاحها في الوقت نفسه في تنويع علاقاتها الاقتصادية وتوسيعها عالمياً حيث شهدت علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا تطوراً ملحوظاً في المجال الاقتصادي، وفي ظل ما تعانيه البلدان العربية النفطية ذات الصناعات البتروكيميائية من صعوبات في تسويقها لمنتجاتها واعتمادها على الأسواق الأوروبية لتسويق هذه المنتجات، وفي ظل ما تعانيه بلدان المغرب من صعوبات أيضاً في تصدير منتجاتها إلى دول السوق بعد توسيع الأخيرة، في ظل كل هذه العوامل التي تحدث درجة كبيرة من الاختلال في العلاقات العربية - الأوروبية، تصبح الورقة النفطية ضعيفة التأثير ومن ثم من المستبعد أن تتجاوب أوروبا مع المطالب العربية لأن تكلفة ذلك الموقف ستكون أكبر من المكسب. أما إذا عادت السوق النفطية لتصبح مرة أخرى سوق «البائع» (وهذا احتمال قائم حدوثه في تسعينات هذا القرن) فستعود الورقة النفطية - وبالرغم من تنويع أوروبا لمصادر الطاقة - إلى قوتها. لأن أوروبا ستبقى معتمدة

بشكل رئيسي على النفط الخليجي نتيجة الاحتياطي الهائل لبلدان الخليج وبخاصة وان هذا الاعتماد - في مطلع التسعينات - سيزداد في الوقت الذي سيتناقص فيه اعتماد الولايات المتحدة عليه، مما قد يستدعي اهتماماً أوروبياً متجدداً بالأوضاع الخليجية على نحو يوفر الشروط الضرورية أمام الحكومات العربية للربط بين الاقتصاد والسياسة من جديد، ومن ثم قد تتأثر قدرة أوروبا على الفصل بين هذين الجانبين. وهنا يمكن أن تعود الحياة إلى المبادرة الأوروبية ولكن بالقدر الذي يبين مجرد تميز الموقف الأوروبي عن الموقف الأمريكي. إلا إذا استطاعت أوروبا أن تدفع بنموذج تجمعها وتحقق استقلالاً حقيقياً لسياستها في مواجهة الضغوط الأمريكية. هنا يمكن أن تتقل العلاقات الأوروبية - العربية إلى نمط اعتماد متبادل حقيقي وبخاصة إذا نجحت الإرادة العربية أيضاً في بلورة إرادة تفاوضية جماعية في مجالات الحوار العربي - الأوروبي الاقتصادي. وهذا ينقلنا إلى المشكلة التالية.

(ب) يربط بين الجماعة الأوروبية وعدد كبير من الدول النامية علاقات اقتصادية متنوعة تنظمها اتفاقات ثنائية أو جماعية. وفي حين تنظم اتفاقات جماعية هذه العلاقات مع الدول الأفريقية (ياوندى الأولى سنة ١٩٦٣، ياوندى الثانية سنة ١٩٦٩) ومع دول الهادي والكاربي وأفريقيا (لومى ١، سنة ١٩٧٥)، و(لومى ٢، سنة ١٩٨٠) و(لومى ٣، سنة ١٩٨٥)، فإن مجموعة من الاتفاقات الثنائية بين الجماعة وبين كل دولة على حدة هي التي تنظم العلاقات مع بعض البلدان العربية (في نطاق السياسة المتوسطة الشاملة). كما فشل الجانب العربي في دفع أوروبا لقبول عقد اتفاقية تجارية تفضيلية جماعية مع البلدان العربية في مجموعها، وبخاصة أن عديداً من البلدان العربية - كما أشرنا في

موضعه - تفضل العلاقات الثنائية مع الجماعة. ولقد سهلت عوامل اختلال التوازن في العلاقات العربية - الأوروبية، المشار إليها سابقاً، من تعامل الجماعة مع المطالب العربية على المستوى الثنائي. ويساعد غياب الموقف العربي الموحد على استمرار الجماعة على هذا النمط الثنائي الذي يؤدي إلى مزيد من التبعية العربية للجماعة الأوروبية من ناحية، مع سعي البلدان العربية - كل على حدة - لتعظيم مكاسبه من الجماعة من ناحية أخرى. ومما لا شك فيه أن استمرار هذا النمط من العلاقات الثنائية يزيد من التكلفة التي تتحملها اقتصاديات البلدان العربية - والدول النامية بصفة عامة - من جراء السياسات الحمائية التي درجت الجماعة الأوروبية والدول الصناعية الرأسمالية بصفة عامة على تدعيمها منذ بداية الثمانينات. هذا فضلاً عن أن الاندماج الفردي لكل بلد عربي على حدة مع الاقتصاديات الرأسمالية يؤدي إلى خلق قواعد إنتاجية متماثلة فيما بينها وإنتاج سلع منافسة سواء على المستوى القومي أم المستوى الدولي، فتلجأ البلدان العربية إلى حماية منتجاتها مما يزيد من التباعد بين الاقتصاديات العربية وزيادة الاندماج في الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية على حساب التعاون والتكامل الأفقي بين الاقتصاديات العربية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن نمطاً من التعاون الاقليمي العربي الفعال القادر على بلورة قوة تفاوضية عربية يعد شرطاً ضرورياً ومسبقاً لنجاح الحوار مع أوروبا في تعظيم المنافع العربية من وراء هذا الحوار بالقدر الذي يعد فيه أيضاً حوار الجنوب - الجنوب شرطاً ضرورياً ومسبقاً أيضاً لدفع الحوار بين الشمال والجنوب من مأزق الجمود الذي وقع فيه منذ سنوات عديدة والذي لا يؤدي إلا إلى استمرار تكريس روابط التبعية بين الدول النامية والدول الصناعية في

ظل النمط الحالي للنظام الاقتصادي العالمي .

خلاصة القول إن تطوير العلاقات العربية - الأوروبية لتعبر حقيقة عن نمط من الاعتماد المتبادل وليس التبعية يتطلب معطيات داخلية وإقليمية (عربية وأوروبية) وعالمية جديدة تعلن عن مولد مناخ جديد لحوار عربي - أوروبي متجدد يكون في الوقت نفسه مؤشراً على تحقق نمط متطور لوجود الجماعة الأوروبية كوحدة دولية من ناحية، ولبعث جديد للقوة العربية من ناحية أخرى . وحتى يتحقق ذلك السيناريو فلا مفر أمام صانع القرار العربي من ألا يتغاضى «البديل الأوروبي» أو يهمله ، فهو بالرغم من أوجه ضعفه يساعد على التخفيف من غلواء الاستقطاب الثنائي للمنطقة بين القوتين الأعظم أو محاولة الولايات المتحدة لفرض السلام الأمريكي عليها . ومن ثم يجب العمل على تعظيم فوائده وتحجيم سلبياته مع البحث بجدية عن تعبئة مساندة بدائل أخرى (البلدان الاشتراكية، الدول النامية) مع تدعيم روابط العلاقات التجارية معها، وذلك حتى لا يظل «الوطن العربي» هدفاً لدبلوماسية توزيع الأدوار بين أعضاء التحالف الغربي الرأسمالي والتي تفصح عن نفسها الآن على الصعيد السياسي من ناحية، في الوقت الذي يزداد فيه اندماج الاقتصاديات العربية في النظام الرأسمالي العالمي من ناحية أخرى .







## د. نادية محمود محمد مصطفى

- ولدت في مصر عام ١٩٥١ .
- حصلت على البكالوريوس عام ١٩٧٢ وعلى الماجستير عام ١٩٧٦ وعلى الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة في ١٩٨١ .
- تدرّس في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .
- إضافة إلى أطروحتها للماجستير عن «سياسة ديغول الخارجية في ظل الجمهورية الخامسة، ١٩٥٨ - ١٩٦٩» وأطروحتها للدكتوراه عن «سياسة فرنسا تجاه أزمة الشرق الأوسط، ١٩٦٧ - ١٩٧٧»، فقد نشرت عدداً من الأبحاث والدراسات في مجلات عربية مختلفة .

### مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون  
ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان  
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤  
برقياً: «مرعبي»  
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيمي: ٨٠٢٢٣٣

06 JAN 1999